جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" نموذجاً

إعداد
عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2010م

آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و "حماس" نموذجاً

إعداد

عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 21/ 9/ 2010م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	....
3.أ. د.عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

أقدم عملي هذا خالصاً لله سبحانه وتعالى الذي: "علم الإنسان ما لم يعلم".

ومن ثم إلى ذلك البليغ في صمته، الذي علمني المثابرة والإصرار، والدي.

إلى من علمني الصبر والتضحية إلى نبع الحنان، أمي.

إلى المخلصة التي آزرتني في هذا المشوار، زوجتي.

إلى أجمل زهرتين في حياتي، إلى ابنتيّ"ليان" و"لين".

إلى من كانوا عوناً وسنداً أخواتي، وأخي.

إلى الأرض التي رعتنا بدفئها وحنانها، إلى أرض الوطن فلسطين.

أهدي هذه الأطروحة

عبد العزيز درويش

الشكر والتقدير

أبدأ بحمد الله العلي القدير وشكره على جزيل نعمه الـــذي وفقنـــي وهداني وعلمني ما لم أكن أعلم.

يسرني أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلـــى أســـتاذي الفاضـــل الدكتور نايف أبو خلف لإشرافه على هذه الأطروحه، ولجهـــوده الطيبـــة والكبيرة المتمثلة في إبداء ملاحظاته وتوجيهاته في إعداد هـــذا العمـــل، الذي لم يبخل بوقته الثمين، وعلمه القويم، الذي كان له الأثر في اظهـــار هذه الأطروحة بصورتها الحالية التي أفتخر وأعتز بها.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور محمد جواد النوري الـــذي دقق هذا البحث وقومه لغوياً، وكما أتقدم بالشكر الجزيل لعضوي لجنـــة المناقشة لحضورهما لمناقشة هذه الأطروحـــة، ولا يفـــوتني أن أســـجل شكري وتقديري لمدير عام شركة فلسطين للتأمين ناصر غنـــيم - حيـــث الباحث موظفاً فيها - ومدير فرع نابلس والشمال وائل خليل لما قدماه من دعم معنوي، وأعطياه الوقت اللازم لإتمام هذه الأطروحة.

إلى كل هؤلاء الشكر والمحبة

الباحث

الإقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" نموذجاً

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

فهرس الملاحق

آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية

وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" نموذجاً

إعداد

عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

عمدت هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية في التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" كدراسة حالة لما يشكلانه من حضور سياسي بارز على الساحة الفلسطينية. وتمتد حدود الدراسة الزمنية منذ اتفاق أوسلو حتى إعدادها. ولقد بين الباحث أهم أربع آليات من شأنها أن تدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعززها، وهي الحوار الوطني، والانتخابات، ووحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة بين القوى والفصائل الفلسطينية.

وقد استندت الدراسة في معالجتها للموضوع إلى مراجعة الأدبيات السابقة والأدلة التاريخية ذات الصلة، ومعطيات الواقع وتحليلها للوصول إلى تداعيات آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية، بعد مناقشة أدوارالقوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال تلك الآليات. كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الجوانب الهامة أثناء إعداد هذا البحث. واستخدم أيضاً أداة المقابلة مع المحللين السياسيين والأكاديميين، وأطراف الدراسة لإثراء معلوماتها.

كما تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي الذي يتعلق بدور القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية وتأثيرها على التنمية السياسية في فلسطين. هذا وقدمت أيضاً عدداً من الفرضيات للإجابة عن الأسئلة التي طرحتها، والتي من أهمها أن القوى والفصائل الفلسطينية لا تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وإنما تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، التي أثبت الدراسة صحتها.

قُسِّمت الدراسة إلى أربعة فصول بعد المقدمة وخلفيتها. حيث استعرض الفصل الأول الجانب النظري للدراسة مبيناً مفهوم الوحدة الوطنية والتنمية السياسية، وعلاقة التفاعل التي تحكمهما. أما الفصل الثاني فقد احتوى على أهم آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، موضحاً أهم الملفات المختلف عليها التي استدعت الإنقسام وكرسته.

في الفصل الثالث ناقش الباحث أدوار القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية، وذلك بهدف الإحاطة بمجمل الظروف التي مرت بها القوى والفصائل الفلسطينية. أما الفصل الرابع من الدراسة فقد حلل الباحث عملياً أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية بتركيزه على أداة المقابلة، من حيث دورها في إحداث التغييرالسياسي في فلسطين، و في عملية التحول الديمقراطي، وذلك بهدف الوقوف على مدى تحقيق تلك الآليات للتنمية السياسية بعد رصد أدوار الفصائل واتجاهاتها حيالها.

وفي نهاية الدراسة، خلص الباحث إلى مجموعة من الإستنتاجات التي كان من أبرزها أن تلك الآليات تشكل منطلقاتٍ هامة نحو تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية إذ إن إِستمرار الخلاف والإِنقسام لا يعود أساساً إليها، وإنما يرجع ذلك إلى تجذر أزمة الثقة بينها، وبالتالي فإن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يبقى رهينة نجاح الأطراف الفلسطينية في آليات تعزيز الوحدة الوطنية. وعلى ضوء تلك الإستنتاجات إستطاع الباحث أن يقدم عدداً من التوصيات، من أهمها ضرورة السعي نحو تشكيل هيئة قيادية مشتركة تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، تسهم في تشكيلها مختلف القوى والفصائل الفلسطينية، بحيث يساند هذا التشكيل تحقيق الأهداف الوطنية وتوسيع دائرة المشاركة الجماعية في القرار السياسي، وهذا يكون من الضروري تطبيقه طالما بقي الخلاف السياسي قائماً على الساحة الفلسطينية، وعدم توصل الحوارات السابقة إلى وفاق وطني لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة

لم يتوقف حلم الوحدة العربية لدى الجماهير، ولدى النخب السياسية والفكرية بالتحديد حتى في ظروف النكسات والتراجعات والهزائم، بل ربما كانت هذه الأخيرة سبباً إضافياً لتجديد الوعي بها. ويبدو حجم حضور هذه القضية في الحياة السياسية والفكرية العربية المعاصرة واضحاً في كل التفاصيل: في سلوك السلطة والأحزاب والمثقفين، وفي أجهزة الإعلام والصحافة الخ.

وإذا كانت الوحدة تعني الآن وجود مِلّة واحدة على رقعة أرضية، وأن الأمة قد تكون تالية أو سابقة عليها، فإن العرب عرفوا الوحدة السياسية ووحدة الأمة في إطار التطور التاريخي. هذه الوحدة كانت نتيجة لهذا التطور، فقد هيأ الإسلام قاعدة العقيدة، كما كانت العربية وعاءها وعنصراً أساسياً فيها، فكانت الوحدة بين دائرتي الإسلام والعروبة.[1]

ومن الملاحظ أن الوحدة الوطنية محور حديث مع كل أزمة نمر بها، وهي حجر الزاوية الذي حاول الشعب الفلسطيني الارتكاز عليها منذ عام 1967م وذلك من أجل المحافظة على تماسكه وهويته وإحباط محاولات تفتيته، وإفشال سياسات لا تنسجم مع مصالحه وطموحاته. وعلى الرغم من قناعة الأغلبية الساحقة بضرورة تحقيق هذه الوحدة إلا أنها تأرجحت بين الاستجابة وضعف الممارسة. وبقيت أملاً لم يكتمل تحقيقه، وربما إذا أمعن النظر إلى ما طرح حول هذا الموضوع من تصورات، لتبين أن أغلب هذه التصورات قد طرقت أهمية الوحدة الوطنية دون أن تتوسع في مضمونها.[2]

كما يلاحظ أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بدأ بتأسيس فصائلها في منتصف ستينيات القرن الماضي، واستمر تاريخها بهذه الفصائل مع إنجازاتها وإخفاقاتها. هكذا عرفت هذه الحركة بفصائلها الكثيرة من "فتح" إلى الجبهات الشعبية والديمقراطية والقيادة العامة

---

[1] الدوري، عبد العزيز وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص35.

[2] قاسم، عبد الستار، **رسالة في الوحدة الوطنية**، بدون ت.م.ن، ص1.

والنضال والتحرير وغيرها. وقد حافظت الساحة الفلسطينية على خريطتها الفصائلية تلك حتى لحظة إنهاء الوجود العلني لمنظمة التحرير في لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982م، حيث وقعت تصدعات في هذه الخريطة في الثمانينيات، فكان الانشقاق في "فتح" عام1983م الذي ظهر بموجبه جماعة أخرى تعرف بحركة "فتح الانتفاضة"، مع تنامي قوة حركتين سياسيتين تعبران عن التيار الإسلامي، الأولى هي "الجهاد الإسلامي" والأخرى "حماس". وفي التسعينيات شهدت الخريطة الفلسطينية تصدعات أخرى ناجمة عن عملية التسوية، وتضمنت هذه المرحلة تراجع مكانة منظمة التحرير في القيادة والمرجعية والصفة التمثيلية لصالح السلطة، كما شهدت تبلور المكانة القيادية لحركة "حماس" بوصفها مرجعية منافسة وبديلة.

وهكذا يتبين أن ثمة نوعاً من الثبات والاستقرار في الخريطة السياسية الفصائلية الفلسطينية، وأن التحولات الحاصلة جاءت بضغط التحولات الخارجية. ومن الممكن القول إن كتابة التاريخ الفلسطيني المعاصر هو في جزئه الأعظم كتابة حلم الوحدة الوطنية وفكرتها وتجربتها عند القوى والفصائل الفلسطينية، فإذا كانت هذه الوحدة مطروحة في ظروف صعبة تتطلب تضافر الجهود، فمعنى ذلك أن الوحدة الوطنية ليست مجرد شعار يطرح أو عاطفة انفعالية ينادى بها وإنما هي عبارة عن هدف أعلى يتطلب نبذ الذات والتضحية والتحلي بخلق يؤمن بالعمل الجماعي والتعاون المتبادل، إنها ليست عقيدة تطالب الجميع اعتناق تنظيراتها، وإنما حدس أخلاقي يحرص على مستقبل وطن مقدس وحياة شعب عانى من المصائب والملمات. ويضاف أهمية إلى ذلك كله، أنه ما زالت القوى والفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها "فتح" و"حماس" تعيش فكرياً وسياسياً في الإطار الإشكالي والتاريخي للوحدة، مما يجعل هذه القضية مفتوحة على التفكير والتجربة، ومما يفرض بالتالي الحاجة إلى تناولها باستمرار نقداً وإعادة صياغة في أفقٍ فكري وعلمي وسياسي.

مشكلة الدراسة

لقد أخفقت التيارات الفصائلية الفلسطينية في ظل التصاعد الثوري الذي شهدته عبر سنوات الاحتلال، في تقريب احتمالات الوحدة الوطنية لأنها لم تستطع أن تعطي للمجتمع

الفلسطيني مفهوماً سياسياً متميزاً عن المفهوم الثقافي الفصائلي الذاتي. وبذلك حرمت نفسها من إمكانية فهم الجدلية التاريخية والاجتماعية للوحدة، وبالتالي إمكانية فهم النزاعات والمصالح والرغبات المختلفة والمتفاوتة التي ينطوي عليها كل مجتمع وكل تجمع سياسي. كما حرمت نفسها من إدراك طبيعة الصراعات الدولية لتغيير الخريطة الجيو _سياسية وأبعادها، وعجزت بالتالي عن استغلال الفرص الذاتية، كما عجزت عن توظيف الوسائل الكبرى التي يقدمها العصر من أجل التحكم بسياسة الوحدة وتعميق مسيرتها.

والمتتبع للحوارات الفصائلية الفلسطينية منذ عام 1968م وحتى الآن، يلاحظ أنها لم تتوصل إلى إنهاء خلافاتها بغية تحقيق الوحدة الوطنية، ولم تكن تتوصل إلى اتفاقاتٍ أو مواثيق يتم احترامها من قبل الجميع لتعزيز مفهوم الوحدة الوطنية فيما بينها.

وفضلاً عن كل ما تقدم، تبقى مشكلة الوحدة الفصائلية الفلسطينية الأساسية، في أنها وحدة من دون وحدوية، ويبقى مستقبلها رهناً بإرادة المواطنين الأحرار.

أهمية الدراسة

ليست هذه المرة الأولى التي يبحث حول موضوع ذي علاقة بالوحدة، لكنها المرة الأولى التي تكون فيها قضية الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية موضوع بحث، ولا سيما مشروع استشراف مستقبل القضية الفلسطينية المتعلق بالوحدة خلال العقود المقبلة، وليس مجرد قضية مهمة بين القضايا الفلسطينية الأخرى، بل القضية المركزية، والقضية المحورية في صلب أي مشروع حضاري فلسطيني عربي جديد للمستقبل.

مساهمة البحث في مجال الدراسة

لهذه الدراسة مساهمة مهمة في تقدم المعرفة ولا سيما أنها تبحث في مجال حيوي هام وهو الوحدة الوطنية الفلسطينية وارتباطها بالتنمية السياسية، وهذا يشير إلى أنها دراسة تنموية بالدرجة الأولى. فهي تبحث آليات تعزيزها - أي الوحدة الوطنية وبالتالي لا بد من التخطيط المدروس لمستقبل هذه القوى والفصائل، للوصول إلى وحدة وطنية أو تعزيزها، بحيث تعمل في

إطار سياسي موحد بعيداً عن الصراعات والمصادمات على الأرض، وصولاً لتحقيق التنمية السياسية على المستوى المجتمعي.

ولهذا تعتبر هذه الدراسة أصيلة لانفرادها في موضوع بحثها، وتعمل على إثراء المكتبة العربية وستكون مرجعاً للدارسين في المستقبل. أي أنها تُسهم مساهمةً مباشرة في البحث العلمي حول تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

لقد حرص الباحث عند تنظيم هذا البحث واختياره على تحقيق عدة أهداف، هي:

1- تحقيق اللقاء المباشر بين العناصر الفكرية البارزة والمؤثرة والواعدة من أبناء الفصائل الفلسطينية المختلفة ولا سيما "فتح" و"حماس".

2- التأكيد على تمثيل التيارات والاتجاهات السياسية والفكرية على الساحة الفلسطينية، للاستفادة من تنوعها، وللمساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية.

3- دراسة التجارب الوحدوية المعاصرة في العالم من منظور كيفية الاستفادة منها.

4- محاولة تبيان أهمية الوحدة الوطنية في تشكيل خريطة القوى والفصائل الفلسطينية.

5- معرفة مدى مساهمة القوى والفصائل الفلسطينية وتأثيرها على التنمية السياسية.

6- البحث في مستقبل الديمقراطية الفلسطينية.

7- تعمل على إثراء المكتبة العربية، بإضافة مرجعٍ جديدٍ لها.

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية:

1- ما هي أسباب ودوافع تعزيز الوحدة الوطنية؟

2 - ما هي آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية؟ وما هو دورها حيال تلك الآليات؟

3 - ما هو تأثير تلك الآليات على التنمية السياسية في فلسطين؟

4 - هل تعمل الفصائل الفلسطينية على تغليب المصلحة الوطنية العليا فوق مصالحها الخاصة الضيقة؟

5 - هل تسهم الانتخابات الفلسطينية في تعزيز الوحدة الوطنية الفصائلية؟ أم تعمل على تكريس الانقسامات والصراعات بين الفصائل الفلسطينية؟

6 - هل الحوار المباشر بين الفصائل الفلسطينية يسهم بشكل أكثر فعالية من رعاية عربية أو خارجية؟

7 - ما دور الجماهير في دعم المشاركة السياسية في آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

8 - ما هي أسباب فشل الحوارات والاتفاقات التي وقعتها الفصائل الفلسطينية بغية الوصول إلى إطار متفق عليه حول مفهوم الوحدة الوطنية؟

فرضيات الدراسة

تناقش الدراسة عدداً من الفرضيات وهي على النحو الآتي:

1 - القوى والفصائل الفلسطينية لا تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وإنما تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة.

2 - الحوار الوطني يشكل آلية هامة في تعزيز الوحدة الوطنية الفصائلية.

3 - إعادة تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية وهيكلتها تشكل آلية هامة في تعزيز الوحدة الوطنية الفصائلية، وتحقيق التنمية السياسية في فلسطين.

4- تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ليست إطاراً فاعلاً نحو تعزيز الوحدة الوطنية، بل تعمل على تكريس الانقسامات الفصائلية.

5- هناك غياب واضح للجماهير الفلسطينية في المشاركة في آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفصائلية.

6- غياب وسائل إتصال مباشرة بين القوى والفصائل الفلسطينية أثر سلباً على تعزيز الوحدة الوطنية الفصائلية.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة في هذا الإطار عدداً من المناهج البحثية التي تراعي الأسس العلمية بهدف إغناء الدراسة. ومنها المنهج الوصفي التحليلي لما لهذا المنهج من قدرة عالية على تغطية موضوع الدراسة، والوقوف على جوانب هامة أثناء ذلك. كما أن الباحث يرى من الضرورة استخدام المنهج التاريخي الذي يتيح تتبع تاريخ الفصائل الفلسطينية. وفي الإطار ذاته سيتم الاستعانة بأداة المقابلة الشخصية مع المحللين السياسيين وأساتذة علم السياسة، وذلك لإثراء معلومات الدراسة، كما أنها تسعى لمقابلة عددٍ من قادة حركتي "فتح" و"حماس"، وقوفاً على أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما. إلا أن الباحث في إطار ذلك، وبعد محاولته الحثيثة لمقابلة عدة شخصيات مهمة من حركة "حماس"، لم يستطع الوصول إليهم. منهم من اعتذر، لأغراضٍ أمنيةٍ أو سياسية أو غيرها، إلا أنه استطاع مقابلة شخصياتٍ قيادية من حركة "فتح" كما اعتذر آخرون عن ذلك من الحركة نفسها. وحفاظاً على موضوعية الدراسة وتوازنها العلمي، فقد عمد الباحث إلى تناول تصريحات عدة لكل من قادة الحركتين في وسائل الإعلام المختلفة.

حدود الدراسة

رغبةً من الباحث في حصر إشكالية الدراسة في نطاق محدد، تم تحديد فضائها المكاني في فلسطين - أي في الضفة الغربية وقطاع غزة - حيث وجود القوى والفصائل الفلسطينية

موضوع الدراسة، مركزةً على حركتي "فتح" و"حماس" كنمــوذج لكونهمــا تشــكلان قطبــين رئيسيين وما لهما من تأثير مباشر في الساحة السياسية الفلسطينية.

أما حدود الدراسة الزمانية فحددت منذ توقيع اتفاقية أوسلو بــين "إســرائيل" ومنظمــة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993م حتى 2010م، عام إعداد الدراسة، لما لهذا التاريخ من تأثيراتٍ وتداعياتٍ كبيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ومدى انسجام القوى والفصائل في تحديد مسار القضية الفلسطينية، فقد شكل اتفاق أوسلو مفصلاً رئيسياً في العلاقات الفصائلية ولا سيما بين "فتح" و"حماس"، مما انعكس سياسياً على تحديد مساريهما على طريــق تعزيز الوحدة الوطنية.

المفاهيم الأساسية في الدراسة

هناك عدة مفاهيم سيتم استخدامها في هذه الدراسة، وهنــاك تعريفــات مختلفــة لهــذه المفاهيم، ومن أجل حصر ذلك للغايات البحثية، فإن الباحث يقدم مختصرا حولها:

الوحدة الوطنية: يعرفها عبد الله بن ناجي آل مبارك، بأنها اتحاد مجموعة من البشر في الــدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة.[1]

وعبر المفكر الألماني "بورجن هايبرماس" عن الوحدة الوطنية في أنها الرابطة الناشــئة عن اندماج إرادة مشتركة بين الأفراد تثبتها حقوق وواجبات دستورية. أما الكاتــب الفلســطيني فيصل الحوراني فينطلق من الواقع للشعب الفلسطيني الذي يربط الوحدة الوطنية بدحر الاحتلال، بغض النظر عن المنطلقات والمفاهيم. أما الكاتب العراقي أحمد النقشبندي فيربط الوحدة الوطنية باعتبارات ناشئة عن معطيات جغرافية وثقافية ولغوية، ويربطها بأفعال ناجمــة عــن الشــعور الصادق بالمسؤولية تجاه المجتمع؛ لأن الكل مسؤول مسؤولية تضامنية تجاه الوحدة الوطنية.[2]

---

[1] آل مبارك، عبد الله بن ناجي، مدير مركز الإشراف التربوي بالسويد، ***قراءة في مفهوم الوحدة الوطنيــة*** مقــال فــي **صحيفة الرياض السعودية** 14/نيسان/2005، العدد13443.

[2] التميمي، فرزدق العناقرة، الوحدة الوطنية: مفهوم غربي بديل لمفهوم وحدة الأمة الإسلامية، موقع الســاحة الســعودية الالكتروني، 2009/1/10م. http://sahatkksa.com/forum/index.php?act=Print&client=word&=4&t=42665

أما المفكر حمزة منصور ذو الإتجاه الإسلامي فقال إن الوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية، ولكنها ليست بمعزل عن الوحدة العربية والإسلامية.[1]

أو هي "عبارة عن ديناميكية لنشر الأفكار لأن من يحملها يكون قد أثبت للآخرين من خلال العمل الجماعي أن شعاراته ليست مجرد ثرثرة، وإنما تجد طريقها نحو التطبيق في ظل ظروف قاسية."[2]

الوحدة: يشير المفكر عبد الوهاب المسيري بأنها المجال الواسع والفضفاض أمام كل الجماعات الإثنية والدينية لأنها تعبر عن هويتها، طالما أن هذا التعبير لا يمس سيادة الدولة بسوء، مثل النظام التعليمي الذي ينبغي أن يقبل بالتعددية، وهذه الوحدة الفضفاضة تسمح لكل دولة أن تدخل في إطار الوحدة العربية دون أن تفقد ما يميزها، مثل العراق فهو بلد عربي إسلامي يتسع للسنة والشيعة والأكراد والتركمان. وهذا سيوفر لكل جماعة فضاءها الحضاري الخاص بها، وسيندرج الجميع داخل إطار التشكيل الحضاري العربي. وهنا يضرب مثالاً الحالة التي حققها الأوروبيون من خلال الاتحاد الأوروبي.[3]

الفكر السياسي الفلسطيني: عرفه الكاتب عبد الإله بلقزيز بأنه الفكر الذي يؤسس رؤية العمل الوطني، ويرسم له الاستراتيجيات، ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية. إنه فكر حركة التحرير الوطني الفلسطينية المعاصرة: الفكر الذي أنتجه مثقفون مرتبطون بها.[4]

التنمية السياسية: هي التغيرات في اتجاه توزيع السلطة وتبادلها، كما أنها تفترض إضفاء الفاعلية على المؤسسات والجماعات، والقيم والتنشئة والثقافة السياسية، والفاعلين وأطراف

---

[1] التميمي، فرزدق العناقرة، *الوحدة الوطنية: مفهوم غربي بديل لمفهوم وحدة الأمة الإسلامية*، مصدر سبق ذكره.

[2] قاسم، عبد الستار، **رسالة في الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص15.

[3] المسيري، عبد الوهاب، *في الدفاع عن الهوية* 2007/9/9، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A7CF2E0D-9609-4DE3-AA4A-B8576651F47F.htm

[4] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص60.

العملية السياسية، إذن هي دراسة للتطور السياسي ولقضايا الصراع والأزمات المثارة في النظام، وكيفية الإمساك بها والتحكم في وجهتها من خلال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والضبط وترشيد الجهود، إذن هي نوع من إدارة الصراع والأزمات والتطور السياسي بوجه عام.[1]

الحزب السياسي:هو تنظيم شرعي يسعى إلى السلطة، لذلك يتبنى عادة برنامجاً سياسياً وتنافسياً مع غيره من الأحزاب، ويؤدي وظائف سياسية لتنظيم إرادة الشعب، ويبلورها في شكل محدد، ويعمل الحزب على تعلم المسؤولية السياسية وتوفير قنوات للاتصال السياسي.[2] وهناك تعريف آخر للحزب بأنه مجموعة من الناس لهم نظامهم الخاص بهم وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها، ويتمسكون بها، ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم، وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها.[3]

الثقافة السياسية: تتعلق الثقافة السياسية بتلك القيم والمعتقدات التي تحدد كيف يفسر الشعب الدور الصحيح للحكومة وكيف أن الحكومة ذاتها يتم تنظيمها، وإدراك الشعب لدور الحكومة وللعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين، والذي له تأثيره المعترف به في النظام السياسي[4]. ويعرفها باسم الزبيدي بأنها النظام السياسي الذي يتم تذويته، والتعبير عنه من خلال منظومات، وأنساق من الإدراكات، والمشاعر والتقييمات والتصورات التي يكتسبها الفرد تجاه الحياة السياسية.[5]

الحركة السياسية: "هي تنظيم يتوحد حول قضايا سياسية ذات طابع شمولي للأمة والوطن، ولا يشترط بالحركة أن تمتلك آيديولوجية أو منهجاً وخطة وبرنامجاً للحكم، وتتميز الحركة بالمرونة والتعامل بعقلية المراحل، ولديها إمكانية وضع تصوراتها للحكم في المرحلة المناسبة." [6]

---

[1] القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة: جامعة القاهرة، ط2 2006م، ص21.

[2] المصدر السابق، ص140.

[3] شكري، علي يوسف، **النظم السياسية المقارنة**،القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، ص176..

[4] القصبي،عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مصدر سبق ذكره، ص180.

[5] الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، رام الله: مؤسسة مواطن، 2003م، ص9.

[6] زاهر، وليد، مفهوم التنظيم 2005/7/15م، موقع الملتقى الفتحاوي الالكتروني.
http://fatehforums.com/showthread.php?t=9382.

المأزق: يشير إلى حالة قصوى من العطب في نظام موضوع ما، وتستدعي مخرجاً من وضعية الشلل التي هي فيها. فالمأزق حالة عطب حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة.[1]

الأزمة: خلل يقبل تصحيحاً أو تداركاً، وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق الذي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي قاده في المطاف الأخير إلى المأزق.[2]

السلطة: "علاقة بين طرفين متراضيين، يعترف الأول منهما بأن ما يصدره من أمر إلى الطرف الثاني ليس واجباً عليه إلا أنه صادر عن حق له فيه، ويعترف الثاني منهما بأن تنفيذه للأمر مبني على وجوب الطاعة له وحق الطرف الأول في إصدار الأمر إليه."[3]

الدراسات السابقة

تعتبر قضية الوحدة الوطنية قضية مهمة في التأثير على مختلف مجالات الحياة السياسية، وإذا ما أخذنا هذا المفهوم بشكل خاص فإن ميدان البحث العربي يحوي العديد من الدراسات في هذا الجانب، إلا أنه ما زال يفتقر إلى الدراسات المتخصصة والمتعلقة بهذا المفهوم، حيث ما زالت غالبية الدراسات التي طرقت أبوابها تميل إلى العمومية من حيث طرح القضايا ومناقشتها.

ويعرض الباحث في هذا القسم من أقسام دراسته بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوعها وذلك على النحو الآتي:

تناولت دراسة **أحمد سعيد نوفل وآخرين التي حملت عنوان منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء 2007م**، مجمل أعمال حلقة النقاش التي أقامها مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والذي قدم ست عشرة ورقة عمل عالجت تجربة منظمة التحرير وآفاق

---

[1] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"**، مصدر سبق ذكره، ص60.

[2] المصدر السابق، ص60.

[3] نصار، ناصيف، **منطق السلطة**، بيروت: دار أمواج، 1995م، ص7.

إعادة بنائها من زوايا مختلفة وخصوصاً من وجهة نظر القوى والفصائل الفاعلة على الساحة الفلسطينية، محاولة منها لترتيب البيت الفلسطيني الداخلي بما يحقق وحدته الوطنية.

وتناول مركز دراسات الشرق الأوسط في **مؤلفه نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي 2007م**، الذي جاء على شكل حلقة نقاش عدة اتجاهات رئيسية في هذا المضمار، ركزت على مفهوم التنافس السياسي في الساحة الفلسطينية بين مرحلتي الثورة والكيان السياسي، وتجربة الصراعات الفلسطينية الداخلية. الأسباب والدوافع والمبررات وكيفية الاحتواء، وانعكاسات هذه الصراعات على البنية السياسية الداخلية وعلى مسار القضية الفلسطينية، كما تسلط الدراسة الضوء على إمكانات تصاعد الصدامات إلى حرب أهلية. وكيفية الحد من ذلك، وأخيراً قدمت الدراسة تصوراتها نحو توافق فلسطيني لمنع الاقتتال والصراع الداخلي والحد من تفاقمه.

كما تناولت دراسة **عبد الإله بلقزيز بعنوان أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح إلى "حماس" 2006م**، تطورات الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، مركزةً على حركتي "فتح" و"حماس" وصراعيهما على السلطة. فقد قدمت شرحاً مفصلاً عن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية والعوامل الموضوعية والذاتية التي تحول دون تحقيق نوع من الوحدة الوطنية.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام شمل قسمها الأول مراجعاتٍ سياسيةً لتجربة العمل الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى مأزق الفكر السياسي الفلسطيني. وتناول القسم الثاني منها عدة مواضيع هي: صراع حركة "فتح" و"حماس" من الثورة إلى السلطة، و"حماس" و"فتح" والرئاسة لعبة الأخطاء القاتلة. أما القسم الثالث فقد تضمن تاريخ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ونظامه السياسي، إضافة إلى مواضيع فرعية أخرى.

ولخصت الدراسة الأقسام السابقة بقولها إن حركة "حماس" باعتزامها الانضمام إلى أطر منظمة التحرير، يعد منعطفاً بالغ الأهمية في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو منعطف يقلب التحديات التي تواجه بناء وحدة وطنية في مواجهة هجوم المشروع "الإسرائيلي" على

القضية. كما أنه يكشف حالة من النضج السياسي في تناول قوى الحركة الوطنيـــة الفلســـطينية لإشكاليات الصلة بينها ضمن تناول أشمل لقضية تقرير المصير الوطني.

ويقول الكاتب إن فكرتي المرحلية والتسوية ساهمتا مساهمةً كبيرة في إصابة المشـــروع الوطني الفلسطيني في الصميم، وفي أخذه بعيداً عن مقدماته السياسية. كما توضح الدراســـة أن الفكر السياسي الفلسطيني الذي عرفه الكاتب هو الفكر الذي يؤسس رؤيـــة العمـــل الـــوطني، ويرسم له الاستراتيجيات ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية، بأن هذا الفكر السياسي يمر بأزمة، فهي قابلة للاحتـــواء عـــن طريـــق التصـــويب أو التصحيح الذاتي، ومراجعة المفاهيم والأفكار وسد الثغرات، ومنه استيعاب المتغيـــرات، لـــذلك يمكن أن تكون الأزمة عارضة. وأشارت الدراسة فـــي هـــذا المضـــمار، إلـــى أن الصـــراع "الفتحاوي" ينذر بالانتقال من الحيز التنظيمي "الفتحاوي" الضيق إلى الحيز السياسي الاجتمـــاعي العام، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على نتائج مجمل نســـيج الحركـــة الوطنيـــة الفلســـطينية وتداعياتها ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، بالنظر إلى ما تمثله حركة "فتح" من قـــوة ذات اعتبار على صعيد التمثيل الاجتماعي وعلي صعيد الحياة السياسية.

وفي دراسة **لمحمد محفوظ بعنوان الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطناً للعيش المشترك؟ 2004م**، استعرضت أهم القواعد والسلوك التي تسهم في خلق ذهنيـــة جديـــدة قوامها الديمقراطية والانفتاح والتواصل مع الآخر واحترام الآراء والتعبيرات المتعددة، وفســـح المجال للحوار المتعدد والمفتوح على كل القضايا والأمور للوصول إلى نهاياته المنطقية، بحيث يشترك الجميع في الحياة العامة، ويسهم في عملية البناء الوطني على أساس أن الوطن للجميـــع على حد سواء، انطلاقاً من العدل والوفاق الذي يحافظ على الوحدة الوطنية بكـــل مســـتوياتها، ويكرس الاستقرار السياسي.

وتناولت دراسة **عزمي بشارة وآخرين، الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياســـي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، 1996م**، الأزمة الأيديولوجية والتنظيميـــة للحـــزب السياســـي الفلسطيني في بداية التشكيلات السياسية المنبثقة عن منظمة التحرير. والدراســـة عبـــارة عـــن

مجموعة أوراق قدمها عدد من الأدباء وأساتذة الجامعات، حيث بينت أن الأزمة الحزبية الفلسطينية جاءت في ظل سلطة فلسطينية محدودة السيادة، وفي ظل مخاوف متزايدة من نشوء نظام فلسطيني أبوي لا ديمقراطي، يخضع بالأساس لاعتبارات أمنه هو ولاعتبارات أمن "إسرائيل"، ومن عدم احترام مبدأ سيادة القانون.

كما بينت الدراسة أن أزمة الحزب السياسي الفلسطيني لم تأت كإحدى عوارض انهيار النظام العالمي والعربي القديم فحسب، وإنما أمام هذه الأحزاب حساب عسير تجريه مع ذاتها أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، بما في ذلك مسؤوليتها عما آلت إليه الأوضاع في الساحة الفلسطينية.

وفي ورقته لخص عزمي بشارة الوضع الحزبي الفلسطيني في أن نظام الفصائلي الفلسطيني بات يخضع لقضايا الصراعات الداخلية، حتى الصراع مع "إسرائيل"، وأصبح نظام المحاصصة عائقاً أمام أي تطور نحو التعددية الديمقراطية الفلسطينية، وبذلك لم يعد هناك معنى للمعارضة والسلطة على حد سواء، بعد أن تحولا إلى نوع من توزيع الأدوار. ويشير إلى أن الميل السياسي لدى هذه الأحزاب في المرحلة الحالية، يتمثل في النزعة للانقسام إلى قطبين أو مزاجين: مزاج يرتئي أن هذه الأحزاب شاخت وأصبحت جزءاً من الماضي ولا يمكن تغييرها أو إصلاحها، ويؤدي هذا المزاج بالضرورة إلى ترك صفوف الحزب، ويقود بالتدرج إلى العداء للحزبية. والمزاج الآخر يزداد تعنتاً وتمسكاً بما هو قائم إلى درجة التعصب العقائدي وتحميل الانفتاح والدمقرطة مسؤولية الانهيارات الحاصلة في صفوف اليسار. فكلا المزاجين عدو لأي تطور في أوضاع الخريطة السياسية الفلسطينية.

وقال جورج جقمان[1] خلال استعراض ورقته في هذه الدراسة، أن هناك قصوراً كبيراً للتنظيمات والأحزاب الفلسطينية خارج الحكم، وترفعها عن السياسة في هذه المرحلة الدقيقة في حياة الشعب الفلسطيني، وتبرير هذا الترفع هو نقاء الموقف وصفاء العقيدة وطهارة الدرب. حيث يشير في ذلك إلى أن النتيجة ستكون تحول كل حزب من هذه الأحزاب إلى طريقة،

[1] مدير عام مؤسسة "مواطن" المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

واجتماعاتها إلى حلقات ذكر. وجلساتها إلى خلوات. فالمسألة الأساسية تتعلق بالحيـــاة السياســـية الفلسطينية، فالمقدرة على التأثير في ذلك مرهون بمقدرة الأحزاب السياسية على التعامل بصيغة فعالة مع "النظام الفلسطيني الجديد"، ويضيف جقمان أن هذا لن يتم دون دخولها فيـــه بشـــكل أو بآخر، فتحدي المرحلة الراهنة يكمن في أزمة الأحزاب.

وفي دراسة **إبراهيم غليون حول فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكـــوين الجماعـــة الوطنية 1986م**، ربط بين قوة الدولة وقوة الجماعة الوطنية، مبيناً أنه لا يمكن نشوء دولة قوية بالمعنى الحديث للكلمة إلا بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة تتيح مســـاواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة. أمـــا **عبـــد العزيـــز الدوري في دراسته التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي 1984م** فقد أوضح فيها أن الوحدة العربية تشكل التيار الأساسي في التاريخ العربي منذ فجر الإسلام حتـــى الآن، فقد كان الاتجاه نحو الوحدة العربية يشكل التيار الرئيسي لكل الصـــراعات فـــي التـــاريخ العربي، سواء تلك الصراعات التي جرت ضد القوى الخارجية أو تلك الصراعات التي جـــرت فيما بين القوى العربية المختلفة داخلياً، أو تلك التي حملت هذين الطابعين في آن واحد.

وقد وجدت هناك العديد من المقالات التي تدور في فلك دراستنا، ومنها مقالـــة **شـــكري الهزيل التي حملت عنوان المشروع الوطني الفلسطيني بين ثقافة الهوية الفصـــائلية وغيـــاب ثقافة الهوية الوطنية!!2009م**، حيث بين فيها أن الإشكالية الكبرى على الســـاحة الفلســـطينية كانت وما زالت تدور حول الحفاظ على الحقوق والهوية الوطنية الفلسطينية في إطار المشـــروع الوطني الفلسطيني التحرري الذي يسعى نحو التحرر وبناء الدولة الفلسطينية، بوجود مفارقـــات وتناقضات فلسطينية فصائلية تصل إلى حد التناقض والصراع بين مشروعات سياسية لنظام حكم في وطن فلسطيني ما زال محتلاً، وبالتالي تقف كل من "فتح" و"حماس" وغيرهما مـــن القـــوى والفصائل الفلسطينية أمام إشكالية تعريف الأولويات، والأيديولوجيات، والتعبئـــة علـــى أســـاس فصائلي وحزبي دون تحديد هوية المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه. ويرى **عزو عبد القادر ناجي في مقالته محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحـــديث الجـــزء الأول والثـــاني**

2009م، أن الوحدة الوطنية لا تقوم إلا على عناصر أو محددات يستطيع من خلالهـا الباحـث السياسي معرفة ما إذا كان هناك ثمة وحدة وطنية في هذا البلد أم لا. ومن أهم هذه المحـددات كما شرحها الكاتب، احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية وثقافتها الوطنية، ومدى تحقيق الحريـة والعدالة والمساواة في الدولة، وطبيعة التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بـين الشـعب والنظام السياسي.

وفي مقالة أخرى **لإبراهيم علوش بعنوان: هل تصلح منظمة التحرير إطـاراً للوحـدة الوطنية؟ بتاريخ** 2005/7/1م، أوضح فيها أن الوحدة الوطنية الحقيقية، لا بد لها من شـرطين: أن تقوم على أساس برنامج وطني، أي برنامج التحرير والمقاومة والعودة، وأن تكون لها قيـادة وطنية بمعنى الكلمة. وقال **محسن صالح في مقالته بعنوان أزمة فتح.. وأزمة حماس بتـاريخ 2008/10/25م:** تقدم الحركتان برنامجين مختلفين أحدهما "فتح" يستند أساساً إلى خطة التسوية، والآخر"حماس" يستند أساساً إلى خط المقاومة. وإذا كان ثمة حديث عن أزمات فهو في حقيقتـه تعبير عن عملية إدارة كل منهما لبرنامجه ضمن الظروف المتاحة، وهو ما يواجه كل برنـامج من عقبات وتحديات. مضيفاً إلى أن المشكلة تزداد تعقيداً إذا تعلق الأمر بمشاكل بنيوية داخلية أو قلة الخبرة أو بسوء الإدارة لدى أي من الطرفين.

وبعد ما أحاط الباحث بالعديد من الدراسات والمقالات السابقة، يتبين منها أنها لم تبحـث في موضوع عنوان هذه الدراسة، وإنما ركزت في معظمها على أسـباب الانقسـام الفصـائلي الفلسطيني وتداعياته، أو مواضيع عامة أخرى في إطار الوحدة الوطنية، لذلك تعتبر هذه الدراسة أصيلة من حيث تفردها في موضوعها.

فصول الدراسة

تتضمن الدراسة أربعة فصول هي:

الفصل الأول: يبحث في الإطار النظري لدراسة الوحدة الوطنية وعلاقتها بالتنمية السياسية.

الفصل الثاني: يناقش آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، وهي: الحوار الوطني الفلسطيني وملفاته والانتخابات، ووحدة الهوية وثقافة الإختلاف، وتعزيز بناء الثقة.

الفصل الثالث: يركز على دراسة دور القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية، مع تناول فصيلي "فتح" و"حماس" كحالة للدراسة.

أما الفصل الرابع: فيبحث في أثر تعزيز آليات الوحدة الوطنية الفصائلية على التنمية السياسية في فلسطين.

وتختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

الوحدة الوطنية والتنمية السياسية (الجانب النظري)

مقدمة

يندرج موضوع الوحدة الوطنية في إطار تكوين الجماعة، وهذا التكوين ينبني أساساً على البنية الإقليمية والجغرافية للدولة، إضافةً إلى سلطتها السياسية وممارستها. فلا يمكن نشوء دولة قوية بالمعنى الحديث إلا بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعات علاقات جيدة يتم مساواة كل فرد فيها بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، مما يشكل مصدراً للتضامن والتكاتف بين صفوفهم، والدولة القوية في بنية مؤسساتها تتناقض مع وجود سلطة ذات طابع استبدادي أو تمييزي بين الأفراد مهما اختلفت أشكال هذا الاستبداد أو التمييز.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن ما يجعل الوحدة الوطنية أمراً ضرورياً وحاجة ملحة هو اشتراك جميع أفراد المجتمع في موضوع عام رغم اختلافهم، مع مختلف الفئات الاجتماعية والقوى السياسية رغم اختلافها كذلك. فتباينها وتضارب مصالحها واشتراكها بين ما هو عام يجعل الوحدة الوطنية قابلة للتطبيق. يضاف إلى أنها تتعزز وتترسخ في ظل وجود مجالات اجتماعية مستقلة نسبياً على أساس نظام فصل السلطات، فاستقلال المجال السياسي عن المجالات الاجتماعية الأخرى وعدم طغيانه وسيطرته عليها خاصة في المجالين الاقتصادي والثقافي يعد من الأمور الضرورية لتعزيزها، كما أن استقلال هذا المجال لا يمكن له أن يكون كذلك إلا إذا كان وطنياً عاماً، وهذا من شأنه أن يتأكد للدراسة أن الوطنية والاستبداد ضدان لا يتساويان معاً.[1]

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال ثلاثة أقسام هي: مفهوم الوحدة الوطنية، ومفهوم التنمية السياسية، وكذلك التفاعل بين الوحدة الوطنية والتنمية السياسية.

---

[1] الجباعي، جاد الكريم، في الوحدة الوطنية.. وحدة السلطة والمعارضة، د.ت، موقع الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) الالكتروني. http://www.alparty.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1041

1-1 مفهوم الوحدة الوطنية

ترتبط الوحدة الوطنية بوجود وطن واحد في سياق حدود معينة، ويكون الشعب الذي يسكن هذا الوطن متحداً في ثقافته وتقاليده وسائر الروابط الاجتماعية، وليس له عصبية تمنعه من الاندماج. من هنا، ترى الدراسة أنه من الضروري أن يتناول هذا القسم عدة عناوين من حيث تطور المفهوم بجانبيه القديم والحديث، وأبعاده العالمية، والإقليمية، والثقافية، والسياسية، وسبل تعزيز الوحدة الوطنية والوقوف على أسبابها وقنواتها.

1-1-1 تطور المفهوم

يمكن تناول مفهوم الوحدة الوطنية بشقيه القديم والحديث، للوقوف على أهم التطورات التي رافقت المفهوم، للاستفادة منها في فهم جوانبه.

1-1-1-1 الوحدة الوطنية قديماً

كانت عملية انتماء الإنسان قبل معرفته للوطن محكومة بالقبيلة والعشيرة والجماعة، درءاً لمخاطر الطبيعة من ناحية، وتلافي غرائز الشر من قبل الإنسان الآخر أو القبيلة الأخرى من ناحية أخرى. وحول تلك الجماعة تتأسس أصول الوحدة الوطنية، وكما يقول الفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو" أحد فلاسفة العقد الاجتماعي: "سيادة شعبية تتفاعل مع عدو". فالذي يفصل في هذا هو الدفاع عن الجماعة، ولعل تطور البشرية وتجاوز بدائيتها القبلية، جعل من طموحات البشر تتعدى مجرد الوقاية الغرائزية، فالوطنية لم تعد تفسيراً مادياً، بل أصبحت موقفاً سياسياً وفلسفياً.[1]

من هنا، تنبع الوحدة الوطنية من الإرادة العامة للمجتمع، وهذا المجتمع منشؤه رغبة مجموعة أفراد في العيش المشترك، من أجل تنظيم حياتهم ومصالحهم المتباينة في سياق معين، يتفقون عليه وعلى طبيعة القوانين التي تجعلهم سواسية كمواطنين لا كرعايا، الأمر الذي يجعل

---

[1] رصاص، محمد سيد، في مفهوم الوطنية عند العرب... 2007/10/7م موقع الأوان الالكتروني.
http://www.alawan.org/%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%.html.

منهم مجتمعاً متماسكاً ومتضامناً.[1] فالإرادة العامة الرامية إلى التغيير والتضافر التي يقول عنها "روسو" إنها "تستطيع وحدها توجيه قوى الدولة وفق غاية إنشائها وهي الخير المشترك".[2]

ويلاحظ أن مفهوم الوطن قد أنشأته التجربة الأوروبية حيث كانت هذه الدول تتصارع فيما بينها لفترة طويلة تدافع عن أوطانها، وهذا المفهوم كان يرتبط بوجود اقتناعات عامة بين غالبية سكان بلد واحد بأهداف ووسائل مشتركة، وهو ما يقوم بالأصل على أسس أشبه بالثوابت، تنبثق عنها تطبيقات عملية وفق مفهوم سيادة الإرادة الشعبية. فمنذ القرن الثامن عشر ظهر في أوروبا مصطلح الوحدة القومية وهي تعمل على ربط مجموعة بشرية تجمعها أمور عدة كاللغة والعرق والثقافة.[3]

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن مفهوم المواطنة انبثق من الرابطة القانونية والصلة بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها، وتحدد هذه العلاقة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها.[4] وعلى هذا الأساس تسعى المواطنة إلى التضامن الاجتماعي الذي يوحد الأفراد الذين قد يختلفون في جوانب كثيرة مثل الانتماء الطبقي، والانتماء العرقي، والدين.[5]

وقد أسهمت الوحدة القومية في تشكيل الأنظمة الغربية واستقلالها، حيث كان أول ظهورها في حرب الاستقلال الأمريكية عام 1776م وفي الثورة الفرنسية عام 1789م. وتطور مفهوم الوحدة القومية في أوروبا بفعل التطورات السياسية التي حصلت فيها إلى أن أصبح

---

[1] عبد الرحيم، حافظ، وآخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (52) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص179.

[2] المصدر السابق، ص177. نقلاً عن: جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة قرقوط، ذوقان، بيروت: دار القلم، 1973م، ص63.

3 عبد الشكور، موسى، *الوحدة الوطنية* 2008/6/10 م، موقع الجزيرة توك الالكتروني.
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=158995

4 الصالح، نبيل، **ما هي المواطنة؟**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تشرين أول 1994م، ص3.

5 المصدر السابق، ص5.

يعرف باسم الوحدة الوطنية، حيث يقول "روسو" "إن الرابطة الوطنية النابعة من الرابطة القومية تنشأ عبر التفاعل بين الشعب وعدو له".[1]

وانتقلت التجربة الأوروبية هذه إلى العرب والمسلمين بعد صراع دام ثلاثة عشر قرناً بين الإسلام والغرب، الذي كان نتيجته تمزيق العالم الإسلامي إلى دويلات صغيرة، إضافة إلى عوامل أخرى كالاستعمار، وقد أدى ذلك إلى تباين فكري صاحبه ظهور مصطلحات جديدة فكان سبباً في تغير واقع الأمة الإسلامية لتحل مكان المفاهيم والمصطلحات التي كانت سائدة في ظل الدولة الإسلامية، فأصبح مفهوم الوطن بديلاً عن مفهوم دار الإسلام، ومن هنا نشأت مصطلحات الوطنية والمواطنة والمجتمع المدني لتنظيم العلاقات وتحديدها، وقبلها ظهرت مفاهيم أخرى تعبر عن الحالة التي وجدت فيها مثل التحرير، والمقاومة، والقومية، والاستقلا والاتحاد والوحدة. ولعل متطلبات المرحلة الجديدة مرحلة ما بعد الاستعمار المباشر قد أوجدت محتوىً ثقافياً جديداً، بدأ العمل به ليحافظ على هذه الأوطان وعلى التمزق والفرقة. وأخذ العرب والمسلمون مفهوم الوطنية عن الأوروبيين دون البحث أو التدقيق فيه، بحكم أنه يخدم التجربة الأوروبية وهي تختلف عن تجربتهم.[2]

ويبدو أنه بفعل تأثير التجربة الأوروبية على العالمين العربي والإسلامي، برزت مفاهيم ومصطلحات لها مدلولات نابعة من مفهوم الوطن، أخذت تحافظ على الكيانات الموجودة مساهمةً منها في مسيرة الإصلاح لمصلحة الوطن الواحد، بعد التقسيم الذي حصل في الأمتين العربية والإسلامية بفعل عوامل الصراع والاستعمار وغيرها.

وعليه، يمكن القول إن مصطلح الوحدة الوطنية لم يكن إسلامياً عربياً بالمفهوم السياسي الحديث. فهو لم يرد في الكتاب ولا في السنة بمدلول خاص، ولكنه ورد في اللغة كتعبير يدل على واقع معين. فقد ورد في لسان العرب : الوطن هو المنزل الذي نقيم فيه، وهو موطن

---

[1] عبد الشكور، موسى، **الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

الإنسان ومحله.[1]ووردت كلمة مواطن في القرآن الكريم لمعنى مشهد الحرب، ورربما يكون معناها أماكن، قال تعالى: "ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة".[2] لذلك يمكن الإشارة إلى أن استخدام تعبير وطن يجب أن لا يتعدى مكان السكن حسب ما جاء في اللغة.

وقد اختلف الكتاب والفلاسفة عبر التاريخ في تعريف مشتقات الوحدة الوطنية وفقاً لاختلاف الثقافات والبيئة العالمية، وحاولوا وضع تعريفات للوطن والمواطن والوطنية والوحدة الوطنية، غير أنهم اختلفوا كثيراً في تحديد تعريف جامع لها، وحاول بعضهم وضع معان اصطلاحية لها،"حيث اعتبروا الوطن مصدراً لعزة النفس وأن الوطن للجميع حتى يكون الجميع للوطن وأن قوته تكمن في السيادة والحرية." [3]

وبحسب رأي أبي حامد الغزالي[4]، الوحدة الوطنية تكتمل من خلال الحاكم (الإمام) بصفته منبع الأمة ووحدتها، وأنه أساس اتفاق الإرادات المتصارعة، فمن خلاله تجمع الجهات المتباينة على رأي واحد، لمبايعة الأمة له بسبب صفاته "الإلهامية" وشدته، وهذا يأتي من خلال تعاقد سياسي بينهم وبينه باشتراط الرضا، وصولاً إلى التضامن في المجتمع من أجل السلطة[5]. ورأى "ميكافيللي"[6] أن مفهوم الوحدة الوطنية هو "ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بآرائهم سيؤدي إلى الفوضى والاضطراب، لأنهم لا يمكن أن يكونوا طيبين إلا إذا اضطروا لذلك."[7]

---

[1] **لسان العرب**، مادة وطن.

[2] **القرآن الكريم**، سورة التوبة، آية24.

[3] عبد الشكور، موسى، **الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره.

[4] أحد أشهر علماء الدين في التاريخ الإسلامي (1058م - 1111م).

[5] ناجي، عزو محمد عبد القادر، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثا، العدد: 2518/ 2009/1/6م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057

[6] فيلسوف إيطالي صاحب المنهج الفلسفي "الغاية تبرر الوسيلة" 1469 - 1527م.

[7] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

أما الفيلسوف "توماس هوبز"[1] فقد عرف الوحدة الوطنية "بسيطرة الدولة وزيادة مقوماتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين لها، كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الأفراد عن طريق برامج التعليم والتدريب والتوجيه السياسي."[2] ويرى "روسو" في هذا الموضوع أن الوحدة الوطنية بمثابة عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي، فتكون المسؤولية مشتركة التي من خلالها يطيع الفرد الحكومة طواعية باختياره، فيرتقي الشعب بوحدته وقيمه، معبراً عن إرادته في الإرادة العامة التي تعتبر محصلة إرادات الأفراد، فهذا من شأنه أن يوصل الشعب بدولته إلى مرحلة السيادة.[3]

ويتبين من تعريف "روسو" للوحدة الوطنية، أنه تعبير عن الديمقراطية في العصر الحديث التي تعتبر بدورها أيضاً مجموع أغلبية إرادات الأفراد في المجتمع تجاه النظام السياسي. إلا أن ديمقراطية روسو هي ديمقراطية مباشرة، دون أن يكون هنالك نظام انتخابي معين، يختار من خلاله أفراد الشعب ممثليه في النظام السياسي كما هو في العصرالحديث. وفي السياق الفلسطيني تميل الديمقراطية بمفهومها الخاص هنا إلى إدارة الخلاف بين الفصائل والتنظيمات خاصةً "فتح" و"حماس".

ويقول هيجل الألماني[4] عن الوحدة الوطنية إنها "طاعة القانون في إطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ". وقدم هيجل هذا التعريف من خلال تمجيد القومية الألمانية، حيث أوضح أن رسالة الشعب الألماني تجاه العالم هي رسالة مقدسة، فكان لهذه الفلسفة أثرٌ كبيرٌ في قيام حركة وحدة ألمانيا[5]. والوحدة الوطنية عند "كارل ماركس"[6] هي:" القضاء على الصراع والانقسام بين الأفراد في المجتمع، من خلال

---

[1] أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر الميلادي بإنجلترا، وهو من منظري نظرية العقد الاجتماعي.

[2] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق.

[4] أحد أهم الفلاسفة الألمان في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، 1770 - 1831م.

[5] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

[6] فيلسوف ألماني، (1818 - 1883م)، يعتبر مؤسس الفلسفة الماركسية، ونظريته المتعلقة بالرأسمالية أكسبته شهرة عالمية.

القضاء التام على الملكية الخاصة التي كانت السبب في صراعات الماضي، لأن وجود تفاوت طبقي اقتصادي في المجتمع هو السبب في ذلك الصراع وتلك الانقسامات ويتحقق ذلك من خلال سيطرة "البروليتاريا" على مقاليد الحكم في الدولة وتحويل الإنتاج إلى الملكية العامة للمجتمع."[1] ويقول الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" إن الوحدة الوطنية هي: "قيام سلطة عامة يقبل بها جميع أفراد الشعب وفق إراداتهم الحرة، فتكون السيادة للشعب، ويجب أن يأتي الحكام من الشعب، وأن تتطابق مصالحهم وإراداتهم مع مصالح وإرادات الشعب."[2] وعند الفيلسوف "فريدرك آنجل" هي عبارة عن تكامل في علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها وفيما بين الجماعات، وصولاً إلى درجة من تماسك الأفراد والجماعات.[3]

يلاحظ من خلال التعريفات السابقة للوحدة الوطنية أنها لم تتجه في منحى واحد، كما أنها يسودها الضبابية في جوانب كثيرة، فهي مفهوم نسبي وذاتي، والتاريخ يعطي حكمه عليها حسب الرواية والرواة.

وبالإمكان ملاحظة التجربة الناصرية في مصر، حيث أسست بعد ثورة تموز من عام 1952م تعريفات جديدة مغايرة لما كان سائداً في حركة عرابي والنحاس وزغلول، وبهذا تكون قد صادرت العمل الوطني، وقد شكلت الوطنية الناصرية قطيعة مع الواقع من خلال إسقاط الملكية، مقارنة مع الوطنيين السابقين الذين تعايشوا مع واقع الحال، كما أن أنور السادات قد أطاح بالوطنية الناصرية حين تبوأ سدة الحكم، وأسس بذلك ثقافة أخرى، تشكك بالوطنية الناصرية.[4] وعلى هذا الأساس، الوطنية في مرحلتها البدائية تتطلب سلوكاً معيناً دون تردد أو اجتهاد، تختلف عن المراحل التي تليها.

وفي هذا الإطار التاريخي يصبح مفهوم الوحدة الوطنية أولوية للوطن، حيث أصبحت الوطنية أقرب إلى المعايير الدولية المعتمدة، وبذلك تكون ملتصقة بالحدود الجغرافية والسياسية

---

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] رصاص، محمد سيد، **في مفهوم الوطنية عند العرب...** مصدر سبق ذكره.

المعترف بها فعلياً وقانونياً. وبهذا المعنى يبقى المفهوم تابعاً لقرار الحاكم ويستظل بظل السلطة ويعمل تحت إطارها.

2-1-1-1 الوحدة الوطنية حديثاً

لقد كثر الحديث عن مصطلح الوحدة الوطنية ولا سيما في لبنان والعــراق وفلســطين، حيث يتحدث العراق عن الوحدة الوطنية في مواجهة تقسيم بلادهم، وفي فلسطين يتحدثون عــن الحوار الوطني والوحدة الوطنية، بعد مساهمة مفهوم الدولة القومية الذي أنشئ في الغرب فــي قيام دول قومية في القرن التاسع عشر الميلادي.

ويعد هذا المفهوم من أهم القضايا التي تهم الجميع ويتأثر بها الجميع، فهي سببٌ للتقــدم والنهوض في شتى مجالات الحياة المادية والمعنوية، فلا تعتبر قضية اجتهادية فكرية من عــالم الآيدولوجيات التي تتأثر حسب تطور الظروف المحيطة بها كما هو موجود في نظــام الحكــم، لذلك نظر إلى الوحدة الوطنية كقضية هامة في عملية النهوض والتقدم، فهي مركب عضوي هام في توثيق الصلة في المجتمع.[1]

ومثلما اختلف الفلاسفة والكتاب القدماء في تعريفاتهم للوحدة الوطنيــة تباينــت أيضــاً تعريفات الكتاب المعاصرين، فبحسب رأي الباحث الكندي "غلين ويكشــفن"، الوحــدة الوطنيــة تتعزز وتترابط بين أفراد الشعب نتيجة أمر يحدث لأسباب معينة في المجتمع، بحيث يمنع هــذا التعزيز والترابط أية محاولات انفصالية. ولإطالة هذه الوحدة لا بد من معرفة الأســباب التــي تؤدي إلى إفشالها، كانعدام الأمن، وتغليب المصلحة الخاصة على المصــلحة العامــة، ووجــود محسوبية في أجهزة الدولة، وتمايزها بين مواطنيها، كما يرى الباحث الكندي أن أفضل الحلــول لذلك هو "التأكيد على الحريات الفردية للمواطنين" وليس من خلال زيادة الإنفاق الحكومي علــى البرامج الاجتماعية. [2]

---

[1] حمادي، سعدون، **مشروع الوحدة الوطنية ما العمل؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006م، ص89.

[2] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

ويبدو أن عبد الله آل مبارك[1] كان أكثر صراحةً في هذا المجال عندما تحدث عن الوحدة الوطنية، فقد ذكر أن هذا المفهوم هو من مسلمات الوطن الذي يعمل على تقويته والحفاظ عليه، وأن وحدته الوطنية هي من مكتسباته، وهي بدورها جزء من تفوقه على الكثير من المجتمعات الأخرى التي تساهم في تطوره في مختلف المجالات. لذلك الوحدة الوطنية تعمل على إبراز قيمة الانتماء الوطني التي هي هدف ينبغي على الجميع تحقيقه والحفاظ عليه. كما يوضح آل مبارك بأن هذا المفهوم "هو اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة".[2]

ويرى حمزة منصور أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن أن الوحدة الوطنية تتجسد في وحدة المشاعر تجاه قضايا الوطن والأمة وبالتالي تتكامل في برامجها مما يؤدي إلى وحدة الهدف، كما تراعي خصوصيات شرائح المجتمع، كما يعتبرها فريضةً شرعيةً لقوله تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" [3] وقوله سبحانه "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".[4] وتتجلى من خلال بناء مجتمع المدينة وفق صيغة سجلتها أول وثيقة في التاريخ تنظم حياة مجتمع متعدد الديانات والأعراق والبيئات تعد من الشواهد الهامة على فريضة وشرعية الوحدة الوطنية.[5]

يتبين مما سبق أن هناك قواسم مشتركة بين الفرقاء والأحزاب يتطلب إيجادها، وبذلك الوحدة الوطنية تفرض التنازل عن جزء أساسي من الثوابت والقناعات ليقبل الطرف الآخر.

من هنا يحاول الفرد التحرك للدفاع عن وطنه بوساطة آليات ذاتية تكون له شخصيته الوطنية، التي من خلالها تبرهن على قوة تماسكها واستمرارها الفعال بالرغم من كل المحاولات

---

[1] مدير مركز الإشراف التربوي بالسويد.

[2] آل مبارك، عبد الله بن ناجي، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، عدد13443/ 2005/4/14م، موقع صحيفة الرياض الالكتروني. http://www.alriyadh.com/2005/04/14/article56435.html

[3] **القرآن الكريم**، سورة آل عمران، آية102.

[4] **القرآن الكريم**، سورة المائدة، آية 2

[5] منصور، حمزة، أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، الوحدة الوطنية فريضة شرعية وضرورة حياتية، خطوط عريضة لمحاضرة في مقر جبهة العمل الإسلامي في محافظة عجلون، 2002/5/9، موقع جبهة العمل الإسلامي الالكتروني.http://www.jabha.net/body11.asp?field=rai&id=17

للقضاء عليها، وهي تعمل دائماً على إثبات عمقها التاريخي وأصالتها إلى درجة المغالاة والتضخيم في الحديث عنها، فمن خلال هذا الشعور بالشخصية يتولد شعور باطني قوي، هو حب الوطن، وحب التماسك بين أحزابه و أفراده.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الوحدة الوطنية ومشتقاته قد ظهر من مستخلصات الفقه المعاصر ومن نتاج الفكر السياسي الحديث، حيث كانت انعكاساً لمجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والمعرفية عبر الصراعات التي كانت بدايتها مع بداية التشكل للطبقة البرجوازية في العالم الغربي، لذلك كان أول تعرف للفكر العربي على هذه المفاهيم مع بداية الاتصال بالفكر الغربي في عصر النهضة، من أمثال رفاعة الطهطاوي، وأديب اسحق وغيرهما من الكتاب والصحفيين ممن أمكنهم ولوج الجامعات الغربية والاحتكاك بالحياة السياسية والفكرية. وتداول الفكر العربي المعاصر تلك المفاهيم والتيارات الفكرية المصاحبة لها من خلال الخطاب الوطني وحده، فهو استطاع أن يروج لها من حديث دلالتها الحقوقية.[2]

وفي السياق ذاته، يذهب الكاتب عبد السلام إبراهيم بغدادي إلى الاعتقاد بأن الوحدة الوطنية هي اتفاق ووفاق على ثقافة وطنية مشتركة تحت إطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء الجماعة الوطنية[3] والنظام السياسي من جهة، وبين الجماعات الطائفية المختلفة من جهة أخرى، دون إلغاء الخصوصيات الفرعية لبعض أفراد الجماعة الوطنية، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وفي الوقت نفسه، تميزهم هذه الأهداف عن غيرهم من الجماعات الوطنية الأخرى بسمات ثقافية معينة.[4]

---

[1] العلوي، سعيد بنسعيد، **الوطنية والتحديثية في المغرب**، مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وصيرورة التحديث في المغرب المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص63 -64.

[2] المصدر السابق، ص64.

[3] نعني بمصطلح الجماعة الوطنية هنا: جميع سكان دولة ما(عموم الشعب) بغض النظر عن انتماءاتهم اللغوية أو الدينية أو القومية أو العرقية أو القبلية أو أصولهم الإثنية، أي جميع سكان الدولة ممن يحملون جنسيتها ويتمتعون بمواطنيتها، وبما يضيفه هذا الوضع عليهم من التزامات تجاهها، في أداء الواجبات أو التمتع بالحقوق، فعندما نقول مثلا الجماعة ا لوطنية الصينية أو المصرية أو غيرها، فإننا نعني بذلك عموم مواطني الصين أو مصر، وبغض النظر فيما كانوا من ديانة واحدة أو أكثر أو يتحدثون بلغة مشتركة أو بلغات عديدة، أو كانوا من قبيلة واحدة أو عرق واحد أو غير ذلك، ومن هنا، فإن مصطلح الجماعة الوطنية، إنما يشير تحديدا إلى شعب دولة ما، بصرف النظر عن لغاته أو عروقه، أو غير ذلك.

[4] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً**، مصدر سبق ذكره.

ويبدو أن محمد عبده كان أكثر صراحةً في هذا المجال عندما تحدث أيضاً عن الوحـــدة الوطنية، إذ يعتبرها قاعدة الحياة السياسية، فهو يرى "أن خير أوجـــه وحـــدة الـــوطن، امتنـــاع الخلاف والنزاع فيه".[1] أما الكاتب الفلسطيني فيصل الحوارني فينطلق مـــن الواقـــع المأســـاوي للشعب الفلسطيني الذي يربط الوحدة الوطنية بدحر الاحـــتلال بغـــض النظـــر عـــن المفـــاهيم والمنطلقات.[2]

وتبدو فكرة الوحدة الوطنية عند مجموعة من المفكرين، تتكون مـــن قاعـــدة مشـــتركة تتخطى الخلافات الداخلية.

يضاف إلى ما تقدم أن تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية يكمن في إجمـــاع الكلمـــة علـــى مصلحة الوطن من كافة جوانبها وتوحد رؤية الجهات كافة عليها لتكون الجامع على الوحدة بين المواطنين، وبذلك تكون مختلف الأحزاب والحركات متمسكة بالثوابت الوطنية المتعلقة بوحـــدة الشعب وأرضه ومن ضمنها البرنامج السياسي.[3]

وهذا يعني أن هناك تناقضاً في مفهوم الوحدة الوطنية فيما بين الحركات والأحزاب إذا اختلفت على توحيد برنامجها السياسي حول قضايا عدة تتعلق على ســـبيل المثـــال بتحريـــر الأرض من الاحتلال، فبعض الحركات لا ترى تجسيد هذه الوحدة إذا كانت الحركات أو الجهات الأخرى لا تؤمن بالمقاومة طريقاً للتحرر، ويستبدل ذلك بطريق المفاوضـــات كطريـــق وحيـــد للتخلص من الاحتلال. وحول هذا المفهوم لم تستطع الوحدة الوطنية أن تعـــزز رؤيـــة "جبهـــة التحرير الجزائرية" التي انطلقت في1954/11/1م ضد الاستعمار الفرنســـي، وبـــين "جماعـــة مصالحي الحاج" التي كانت تتخذ مسار التفاوض والتعاون مع الاحتلال طريقاً للتحـــرر، كـــذلك

---

[1] الدوري، عبد العزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م، ص 145.

[2] عبد الشكور، موسى، **الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره.

[3] غوشة، إبراهيم، تأملات في مفهوم الوحدة الوطنية 2009/3/20 م، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخباريـــة الالكترونـــي، نقلاً عن صحيفة المجد الأردنية..http://www.paltoday.com/arabic/News-40462.html

هذه الوحدة لم تجمع الجنرال الفرنسي "ديغول" الذي كان يقاتل ضد الاحتلال النازي، وبين الجنرال "بيتان" الفرنسي المتعاون مع الاحتلال. [1]

والذي يخلص الباحث إليه مما تقدم هو أن الدول الوطنية المعاصرة في العالم، تحتضن كل التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة، وأن الإدارة السياسية وطبيعة خياراتها هي التي ستحدد مستوى الوحدة الوطنية وعمقها في هذه المجتمعات، فإذا كانت إدارة استعلاء وتجاوز لكل حقائق ومقتضيات ما تنطوي عليه المجتمعات من تنوع وتعددية، فإن الوحدة الوطنية ستكون هشة وشكلية، أما إذا كانت الإدارة السياسية استيعابية ومرنة وتحترم خصوصيات تجمعها، وتبني خياراتها السياسية على ضوء حقائق وطنها وشعبها، فإن الوحدة الوطنية ستكون صلبة وعميقة. فهي ليست معطى جاهزاً في كل التجارب والدول، بل هي مرتبطة بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي وخياراته الداخلية، فالقبول بالتعددية لا يعني التشريع للفوضى، والاعتراف بالتنوع لا يعني تغييب حقائق الوحدة وضروراتها.

وعليه فإن الوحدة الوطنية تبنى على أساس الحريات ومؤسسات المجتمع المدني، وتطويرها من خلال المبادرات كعملية مفتوحة باستمرار.

2-1-1 أبعاد المفهوم

من أجل الإحاطة بكافة جوانب المفهوم، رأى الباحث أن تناقش الدراسة أبعاد مفهوم الوحدة الوطنية من حيث البعد العالمي، والإقليمي، والثقافي، والسياسي.

1-2-1-1 البعد العالمي

هناك من يرى أن الوحدة الوطنية في الدول الأوروبية لا يشكك في وجودها، فمنذ استقرار الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، لا يزعم بوجود أزمة في الوحدة الوطنية، فهي لا تعني توحداً مطلقاً وراء نهج أو سياسة معينة لطرف أو لآخر أو حزب أو حاكم. كما

---

[1] غوشة، إبراهيم، **تأملات في مفهوم الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره.

أنها لا تتطابق بشكل كامل بين الأفكار والمناهج والتصورات، بل تلمس الأدلة على استشعار وجودها على الرغم من تقلب التشكيلات الائتلافية الحاكمة ولا سيما في الانتخابات.[1]

وعند مقارنة حال الوحدة الوطنية في الدول الأوروبية بالبلدان العربية والإسلامية مثل العراق وفلسطين ولبنان وسوريا ومصر، نجد أن هذا المفهوم قد كثر الحديث عنه، لا سيما في التصريحات والمواقف المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وكل هذا لا يندرج ضمن مساعي التوحيد، وإنما مطالبة الآخر بالانصياع التي تأخذ شكل قالب المنازعات.

وفعلاً إذا نُظِر إلى حال الوحدة الوطنية في الغرب نجدها لا تكمن في من يشغل السلطة الآنية وإنما تكون مجسدة بقناعات عامة الشعب حولها في داخل البلد الواحد تحت إطار أهداف ووسائل مشتركة ترتبط بمصالح داخلية وخارجية، مشكلة أسساً وثوابت عامة، تنبثق عنها تطبيقاتٌ عمليةٌ لممارسة السلطة الحالية في دولة ما داخل القارة الأوروبية مثلاً، وهذه التطبيقات تكون انعكاساً لسيادة الإرادة الشعبية، وإذا وجدت مظاهر معينة للتأثير عليها، تكون ضمن نطاق الديمقراطيات الغربية الحديثة.[2]

ومما يعزز من تماسك الوحدة الوطنية في دول الغرب، هو اشتراكها بفضاء سياسي واقتصادي وثقافي في كثير من آفاقها وأبعادها، لتصبح بالتالي نتاجاً مشتركاً ومتراكماً، بحيث تعمل مختلف المكونات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على تأسيس المفهوم وإنجاحه في المستقبل.[3]

وفي ضوء كل ما تقدم يُعتقد أن الإحساس بالمسؤولية الجماعية لأفراد الشعب وقياداته من شأنه أن يلغي العصبية أو الطائفية، ويتحول ذلك إلى بناء فكري مستنير لجميع سكان الوطن

---

[1] شبيب، نبيل، الوحدة الوطنية.. بين الجذور والدعوات(مفهوم) 2006/12/11م، موقع إسلام أون لاين الالكتروني.
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183483951329&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout.

[2] المصدر السابق.

[3] محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004م، ص122.

من مختلف فئاته. وهذا يعزز الانتماء للوطن ويوسع دائرته للوصول إلى التكتلات الكبيرة، كما هي في العصر الحاضر، بفعل الحياة الاقتصادية والوسائل التكنولوجية وثورة الاتصالات، على الرغم من تباين الجماعات تاريخياً وثقافياً ولغوياً في تلك الدول.[1]

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الفرد الصيني ينتمي حضارياً إلى حضارة واحدة تشمل ثقافة وقيماً ومبادئ تختلف عن ولائه القومي، وهذا ما ساهم أيضاً في تأسيس الاتحاد الأوروبي، الذي استطاع أن يقضي على كل التناقضات الثقافية والحضارية بين جماعات وأفراد دول الاتحاد.

وبالإضافة إلى ذلك، جاءت قرارات هيئة الأمم المتحدة متوافقةً مع حق الدولة في الحفاظ على سيادتها ورفضها للتجزئة، فقد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514) فيما يتعلق بحق الدول في الحفاظ على وحدتها الوطنية: "أن كل محاولة ترمي إلى القضاء الجزئي أو الكلي على الوحدة الوطنية أو الوحدة الترابية لبلد ما تكون مناقضة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة." كما نص قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (2625) في سنة 1965م "على الرفض بتأويل نصوص مقررات الأمم المتحدة، بما يمكن أن يسمح أو يشجع أي عمل مهما كان نوعه من شأنه أن يقسم التراب الوطني أو الوحدة السياسية لأي دولة مستقلة، وذات سيادة، أو يهدد بتقسيمها كلياً أو جزئياً."[2]

وبناءً على ذلك، يستطيع الباحث القول إن الوحدة الوطنية التي تتمتع بها دول العالم وتنطبق عليها، يشترك فيها أبناء الوطن الواحد بروابط وحقوق وواجبات مشتركة يتزامن مع وجود جذور أدبية لفكرة الوطن في التراث، وينبثق عن ذلك إعطاء الوحدة الوطنية مدلولاً سياسياً بفعل الأفكار الجديدة، واستجابة لمشاكل داخلية، مما يستدعي طلب المساواة لأهل الدولة، تحت تأثير عناصر خارجية.

---

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث (الجزء الأول)، عدد 2609 /2009/4/7م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني..http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095

[2] المصدر السابق.

2-2-1-1 البعد الإقليمي

إن ما يدور حول الوحدة الوطنية في دول الغرب، ليس كما يدور في دول الإقليم العربي، مثل لبنان التي تدعو أنصار المقاومة فيها إلى حكومة وحدة وطنية، وفي فلسطين - موضع هذه الدراسة - حيث تجري مفاوضات وحوارات حول تشكيل الوحدة الوطنية، وفي العراق يدور الحديث عن الوحدة الوطنية في مواجهة مؤامرات التقسيم، ويرفع شعار الوحدة في سوريا في مواجهة مسألة الأكراد، كما تطرح قضية الوحدة الوطنية في مصر كلما استدعى الأمر الحديث عن العلاقة بين المسلمين والأقباط.

لذلك فإن الوحدة الوطنية في الدول العربية ترتبط بنضال شعوبها ضد كل أشكال الاستعمار والهيمنة الأجنبية، في سبيل تحررها الاقتصادي والسياسي، التي تتطلع إلى تحقيق الوحدة العربية.[1]

يقول السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأردني فؤاد نصار: "إن الصفة الرئيسية المميزة لحركة الوحدة العربية، هي في كونها قد ظهرت وتطورت في سياق النضال المشترك للشعب العربي، ضد كافة أشكال السيطرة الأجنبية والإقطاع." [2]

أما إذا تحدث الباحث عن واقع الوحدة الوطنية في لبنان ذات التنوع في التكوين والاتجاه، سيجد أنه يستمد مناعته وقدرته من ذلك التنوع. مستفيداً من تجارب التاريخ الذي قد أثبت أن أكثر المجتمعات مناعةً ومحافظةً على البقاء والاستقرار هو أكثرها تعدداً وتنوعاً في تكوينه واتجاهاته، كما أن العلم أكد تلك التجارب التاريخية، بفعل الإسهامات المتواصلة والطاقات المليئة بالحيوية التي تكون عادةً موجودةً في المركبات المختلفة في المجتمع، مما يجعل الإنسان متمتعاً ومتصلاً بجوهر الحياة المتقدمة لبناء مجتمعٍ أفضل.[3]

---

[1] شحادة، محمد، **قضية الوحدة العربية**، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين ثاني 1978م، ص7.

[2] المصدر السابق، ص 15-16.

[3] يونس، منوال، **الوحدة الوطنية والوحدة العقائدية في لبنان**، بيروت: منشورات حركة التقدم الوطني، 1962م، ص4-5، محاضرة ألقاها الدكتور منوال يونس الأمين العام لحركة التقدم الوطني في نادي متخرجي الجامعة الأمريكية، بتاريخ 1962/2/15م.

وهذا التقدم والبناء للمجتمع، مرهونٌ باجتياز تلك التكوينات المجتمعية المتعددة مرحلة نهضة وارتقاء ببرامجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتكون عامل هدم لهذا المجتمع إذا كانت تحاول مرحلة تراجع، وعنها سيكون هذا التنوع سبباً في انقسام المجتمع، وانعدام التفاعل بين مركباته المتنوعة.[1]

ومعنى ذلك، أنه ليس المطلوب من لبنان أن تزول منه الفوارق والتباين المجتمعية، فذلك من المستحيل تحقيقه، والمقصود هنا أن يتوحد أبناؤه جميعهم في دورة حياة وطنية تقدمية واجتماعية واحدة، بتحول تلك الفوارق الثقافية والدينية إلى عوامل بناء وعطاء تسهم في تدعيم هذه الوحدة للوصول إلى التقدم والحضارة الإنسانية.

أما إذا تجاوزت الدراسة واقع الحال في لبنان، وأمعن النظر في الواقع الفلسطيني، فيتبين أن هناك قوتي ضغط تتجاذبان الفلسطيني، قوة الفصائلية الفئوية، وقوة المصلحة الوطنية المشتركة بين جميع المواطنين أي قوة الوحدة الوطنية، وفي المقياس العالمي يتمثل هذا التجاذب بحفاظ كل شعب على مميزاته ومكوناته البشرية والحضارية الخاصة به، وبين قوة انتمائه وانتسابه إلى حضارة إنسانية شاملة وفق أسس حياة عالمية مشتركة. ولا ينظر إلى تغليب إحدى القوتين على الأخرى، بسبب وجود الإمكانات والقدرات التي تكون في داخل الإنسان المتطور على جعل كلتا القوتين تتكاملان من أجل خدمة أهدافه الخاصة والعامة. وبذلك يتبين أن لدى الإنسان قدرة عالية تمكنه من التوفيق بين متناقضات الحياة.

وفي هذا المضمار، يقول سيد مرعي رئيس مجلس الشعب المصري في الفترة (1977-1974): "إن الوحدة الوطنية، تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة، من أجل تحقيق هدف سام يعلو فوق أي خلاف أو تحزب، في ظل ولاء أسمى، يدين به كل فرد من أفراد المجتمع، بحكم انتمائه للوطن، انتماء يحجب أي انتماء طائفي أو مذهبي أو إقليمي ضيق."[2]

---

[1] يونس، منوال، **الوحدة الوطنية والوحدة العقائدية في لبنان**، مصدر سبق ذكره، ص5.

[2] رفاعي، عبد العزيز والشاعر، حسين عبد الواحد، تقديم سيد مرعي، **الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ**، القاهرة: عالم الكتب، 1973م، ص3.

وفي هذا الشأن، يقول الدستور المصري الصادر في 1972/11/13م، فيما يتعلق بحماية الوحدة الوطنية في المادة الأولى منه: "حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن، وعلى جميع مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها."[1]

لذلك فهو يعتبرها واجباً مقدساً يفرضه الدستور على القيادة السياسية في الدولة، ويجعله واجباً دستورياً بالنسبة لجميع المواطنين.

3-2-1-1 البعد الثقافي

إن ما يهمنا في هذا البعد هو جانبه السياسي أو الوطني، أكثر من أي جانب آخر، وذلك لأن الثقافة السياسية هي فرع أو جزء من كل وهذا الكل هو الثقافة.

من هنا يمكن الإشارة إلى أن الوحدة الوطنية في دول العالم الثالث تعاني من مشكلاتٍ أساسيةٍ من أهمها مشكلة التفاوت الثقافي، والتي ترسخت كثيراً في هذه الدول بعد سيطرة القوى الاستعمارية عليها، حيث خلفت سلبيات في هذا المضمار تمثلت في مجالات التعليم باتجاهين أساسيين: "الحد من فرص التعليم، وثم التمييز بين فئات المجتمع في هذا الميدان." مما أوجد نظاماً تعليمياً يفتقر في أحيانٍ كثيرة إلى مفهوم الوحدة الوطنية مما انعكس سلباً على مختلف نشاطات المجتمع وبرامجه وخدماته.[2]

وفضلاً عن ذلك، هناك التمازج بين الثقافات منها ما هو حديث ومتطور لإدخال نظام تقني جديد موجه لدول العالم الثالث، وفيها ما هو تقليدي، إذ يحدث تناقض في داخل هذه المجتمعات على هذا الصعيد، وذلك من حيث إمكانية استيعاب ما هو جديد بما يتناسب معها لمحاولتها إدخال التنمية التي يتطلب استيرادها من الخارج، وبالتالي تصطدم مع الثقافات التقليدية الموجودة والمحافظة عليها أصلاً وهذا من شأنه أن يشكل عدم انسجام وطني في معظم الدول في العالم الثالث التي تعاني تشتتاً ثقافياً، حيث يمثل ذلك عقبة أمام الوحدة الوطنية، لوجود ثقافات

---

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث (الجزء الأول)** مصدر سبق ذكره.

[2] شكر، نغم نذير، **دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد361/ آذار/2009م، ص76-77.

متنوعة ومتعددة، يعتمد كل منها على قيمٍ وسلوكياتٍ خاصةٍ متميزة وتعمل على تعميق عوامل الانقسام والفرقة في المجتمع الواحد.[1]

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن بناء دول العالم الثالث يحتاج إلى قاعـدة هامـة تتضمن أفراداً متعلمين تحت إطار ثقافة مشتركة تتجه نحو القيم الإيجابية وتفضـيل المصـلحة العليا على المصالح الضيقة، إذ تعتبر الثقافة في إطارها الموحد عاملاً هاماً في تعزيـز الـولاء الوطني ورفع درجة الوعي، فالثقافة الموحدة في المجتمع تشكل مرتكزاً هاماً للوحدة الوطنية.

والذي يخلص إليه الباحث مما تقدم هو أن الثقافة السياسية لا تفرض استئصال القـديم وإنما المزج بين ما هو قديم وعصري، بحيث تصبح الثقافة السياسية لدى الفرد وداخل المجتمع ثقافة انتقالية، لذلك لا توجد مجتمعات في العصر الحاضر ثقافتها عصرية تماماً أو تقليدية، وإنما تكمن الاختلافات في الأهمية النسبية لكل من التقليدية والحداثة ونمط المزاوجة بينهما.

لذلك فإن الثقافة بمفهومها العام هي "ظاهرة تاريخية وتطورها مشروط بتطور المجتمع وبعمله الاجتماعي، فهي نتاج نشاط الجماهير المبدع، وحصيلة التفاعل داخل البيئة الاجتماعيـة ومـع المجتمعات البشرية الأخرى."[2]

وهناك أبعاد إدراكية وتأثيرية وتنظيمية للموضوعات السياسية حسب كل من "فيربـا" Verba و"ألموند" Almond، وهي تجعل من الثقافة السياسية نموذجاً متطوراً بشـكل مثـالي، بحيث تكون التوجهات إيجابية فاعلة، تفترض في الثقافة السياسية أن تكون مشـاركة. وعنـدما تكون التوجهات سلبية غير فاعلة فإن المواطنين يصبحون غير قادرين على التأثير في النظام، وعند هذه الحالة تكون الثقافة السياسية تابعة، أيضاً وعندما تشح المعلومات وتنقطع العلاقة بين الفرد والنسق السياسي في المجتمع فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محـدودة.

---

[1] شكر، نغم نذير، **دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد**، مصدر سبق ذكره، ص77.

[2] مضنية، محمد سعيد، **الثقافة الوطنية الفلسطينية والممارسات الصهيونية**، ط2، عمان: مطبعة شوقي معيـدي، 1981 ص3.

وهذا النموذج يتحدد في المجتمعات التقليدية، ويرى كل من "فيربا" و"ألموند" أن النموذج المثالي السابق لا يوجد في الواقع، وإنما يكون هناك نموذج مختلط للثقافة السياسية، لذلك تعتبر هذه الثقافة أحد روافد الثقافة الشاملة في المجتمع، باعتبارها جزءاً من كل.[1]

من هنا، ميز كل من "ألموند" و"فيربا" بين ثلاثة نماذج من الثقافة السياسية:[2]

1- ثقافة سياسية متقوقعة: وهي القائمة على الانتخابات التقليدية الضيقة (القرابة، والمنطقة الجغرافية، والدين). وتسود في المجتمعات النامية.

2- ثقافة سياسية خاضعة: وهي التي تشدد على خضوع المواطنين للحكومة. وتسود في مجتمعات متقدمة نسبياً، وذات نظام سياسي مركزي كالأنظمة الشيوعية.

3- ثقافة سياسية مشاركة: وهي التي تشهد مشاركة المواطنين في العملية السياسية. وتسود في المجتمعات المتقدمة ذات البنية الديمقراطية.

لذلك حاول "ألموند" إدخال مفهوم الثقافة السياسية خلال تصنيفه للنظم السياسية عام 1956م، ولهذا اعتبر "ألموند" أول من استخدم هذا المفهوم حيث قال: "إن كل نظام يجسد في نموذج معين لتوجهات الحركة السياسية، ويشير إلى أنه وجد من المفيد أن يشير إلى هذه التوجهات تحت اسم الثقافة السياسية." ويربط ألموند الثقافة السياسية بالنظام السياسي والتنمية السياسية، باعتبارها " النموذج للاتجاهات والتوجهات الفردية إزاء السياسة بين أعضاء النظام السياسي، إنها العالم الشخصي الذي يستتر خلف، ويفسر معنى الحركات السياسية، وثم توضيح الثقافة السياسية في علاقتها بقدرات النظام السياسي." [3]

---

[1] شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، ط2 د.م: مكتبة دار المنارة،2001م، ص165.

[2] ميعاري، محمود، **الثقافة السياسية في فلسطين "دراسة ميدانية"** سلسلة دراسات استراتيجية (5) رام الله: إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003م، ص14.

[3] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط2 القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م، ص187-188.

كذلك أنظر إلى: Gabriel A. Almond**. Comparative Political Systems**. The Journal of Politics. Vol.18.No.3 August 1956. P. 396.

يرى "لوسيان باي" Lucian Pye أحد رواد المفكرين في حقل التنمية السياسية وثقافتها، أن الثقافة السياسية، إنما هي "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي."[1]

كما أن "صموئيل بيير" Samuel Beer الكاتب الأمريكي، قام بربط الثقافة السياسية بمدى تحقيق شرعية النظام السياسي، حيث قال: "إنها (الثقافة السياسية) تمثل التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية."[2]ويمكن الإشارة أيضاً إلى مساهمة برهان غليون في تحديد مفهوم الثقافة السياسية، حيث يقول: إنها تمثل تلك الثقافة العليا في الأمة أو الجماعة الوطنية، بوصفها سياقاً اجتماعياً يرتبط بتكوين الأمة.[3]

أما السياسي الأمريكي "روبرت دا " Robert Dahl فقد وضع عناصر مميزة للثقافة السياسية مشيراً إلى أنها عامل لتفسير التعارض السياسي، وهذه العناصر، حسب رأيه هي:[4]

1- توجهات حل المشكلة، وقد تتجه نحو البراجماتية والعقلانية.

2- توجهات نحو السلوك أو العمل الجمعي، هل تعتبر تعاونية أم غير ذلك؟

3- توجهات نحو النظام السياسي، وهنا يكون ذلك بصدق الولاء، أم أنها تتسم باللامبالاة؟

4- توجهات نحو الآخرين محددة بمستوى الثقة بهم.

---

[1] المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان، 1987م، ص150.

[2] المصدر السابق، ص45.

[3] غليون، برهان، **الهوية والثقافة: السياسات الثقافية في البلدان التابعة**، الفكر العربي المعاصر، العدد 17/ كانون أول 1981م - كانون ثاني 1982م، ص19.

[4] شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، مصدر سبق ذكره، ص164.

ومن جهته يضيف "لوسيان باي" أن هناك علاماتٍ ودلائل للثقافة السياسية في أي أمة تشمل عدة عوامل من أهمها: مجال السياسة، وكيفية ارتباط أو اتصال الغايات والأساليب في السياسة، ومستويات تقييم العمل السياسي والقيم الكامنة وراء السلوك السياسي.[1]

وعلى أية حال، فإن المقصود بالثقافة السياسية هنا، هو اشتمالها على أفراد الجماعة الوطنية أي عموم المجتمع بمختلف فئاته، وفي هذه الحالة تكون مسيطرة، وعندها يطلق عليها الثقافة الوطنية، لتمييزها من الثقافات الفرعية الأخرى التي تكون بطبيعة الحال دونية أو تحتية.[2]

وهذا لا يعني أن تتماثل جميع عناصر الثقافة المجتمعية، إذ سيبقى هناك هامشٌ للتباين والاختلاف بين تلك الثقافات في المجتمع الواحد، تفرضه عوامل طبيعية مثل العرق والديانة واللغة، وغير ذلك.

وهكذا بات من السهل ملاحظة النظام السياسي قيامه بتبني سياسة واحدة وجامعة ونشرها على مجموع أفراد الجماعة الوطنية، دون تجاهل أو تجاوز للثقافات الفرعية، بما يخلق وحدة ثقافية سياسية شاملة لجميع أعضاء الجماعة الوطنية، مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية، وهذا من شأنه أن يسهل عملية بناء وحدة وطنية متماسكة.

ويتضح من ذلك أيضاً أن الثقافات الفرعية أو الدنيا تتضاءل تناقضاتها مع الثقافة الوطنية، فلا تعود تؤثر سلباً في استمرار تجانس الوحدة الوطنية وتماسكها بين أعضاء الجماعة الوطنية، وهذا مرهون أيضاً بمدى تطور الجماعة الوطنية وتقدمها في مختلف الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يلاحظ مما سبق أن معظم دول العالم الثالث تعاني من إشكالاتٍ عدة، على صعيد ثقافتها السياسية أو الوطنية وعلاقة ذلك بثقافاتها الفرعية. فالوضع الثقافي العربي يشهد موجاتٍ من الصعود والهبوط، بسبب تطور دولي معين، أو بسبب تقلبات الوضع الداخلي.

---

[1] Lucian W. Pye**, Politics, Personality and National Building**, N.J.: New Haven, 1962, P.P. 122-124.

[2] الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1986م، ص248.

ويرجع تعدد الثقافات الفرعية إلى طغيان جملة من الظواهر الاجتماعية والطبيعية التـــي تؤدي إلى قيام عدد متزايد من الثقافات الفرعية، التي تؤثر سلباً في تماسك الجماعة الوطنيـــة أو تلاحمها، وتعرقل مسيرتها نحو تحقيق الوحدة الوطنية في إطار كيان سياسي واحد. ومن بـــين هذه الظواهر يمكن أن يشار إلى:[1]

1- اختلاف توجهات الشباب وميولهم عن الجيل القديم، وذلك بتباين ثقافة الأجيال، إثر ســيادة عنصر الشباب على التكوين الديمقراطي السكاني، مما تنشأ عنه ظاهرة صـــراع الأجيـــال وبالتالي تسود ثقافة شبابية غرضها رفض الأوضاع القائمة والتقاليد والقيم السائدة.

2- هناك نمطان من الثقافة العامة في معظم بلدان العالم الثالث، وغالباً ما يكون الفرق بينهمـــا حاداً ومتبايناً، وهما: ثقافة النخبة، والثقافة التقليدية أو الشعبية، فالثقافة النخبوية تتركز فـــي شريحة ذات حساسية وقيم مختلفة، كما يلاحظ أن الأغلبية الشعبوية متمسكة بتراثها، ممـــا يؤدي في حالاتٍ عدة إلى قطيعة اجتماعية بين النمطين.

3- يُسهم التفاوت الطبقي الحاد من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من جهـــة أخـــرى، فـــي تعميق الانقسام الوطني بين أبناء الجماعة الوطنية الواحدة، ويعزى ذلك إلى تباين الأنمـــاط المعيشية والسلوكية والقيمية بين الطبقتين.

وفي السياق نفسه، تعتبر الثقافة السياسية في المجتمع غير متجانسة، وما يدفعها لذلك هو المواريث التاريخية والظروف المحيطة بها الاجتماعية والاقتصادية السائدة، كذلك أنماط التنشئة السياسية والاجتماعية، فهذه الثقافة السياسية غير المتجانسة، وعدم الاستقرار في النظام السياسي يؤديان إلى وجود ثقافاتٍ متنوعة منها ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، وما يتعلق بثقافات الفئـــات الاجتماعية والقطاعات الأخرى في المجتمع.

[1] بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (23)، بيـــروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م، ص60.

وعلى الرغم من تعدد الثقافات في مجتمع ما، فإنها تنطوي في داخلها علـــى مقومـــات للاستمرار مع قوى التغيير الموجودة، فتصبح الثقافة السياسية متغيرة عبر الزمان والمكان، مما يدفع القيم والاتجاهات السياسية للأفراد إلى المشاركة الإيجابية في العمليات السياسية.[1]

وبالتالي يمكن تصور الثقافة السياسية في مجتمع معين على أنها تتعلـــق بالاتجاهـــات والسلوك والمعارف السياسية لأفراد هذا المجتمع، فهي تعبير لعناصر معنوية غير مادية.[2] ومن هنا، فإن المواطن بحاجة إلى عملية ثقافية عميقة وواسعة تكـــافح فيهـــا العصـــبيات الضـــيقة، والعادات الفكرية والاجتماعية الموروثة منذ زمن.

ومن الممكن الإشارة إلى أنه "عندما تطرح مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية، يلقـــى علـــى عاتق المسؤولين مهمة بناء الثقافة الوطنية وتطورها، الأمر الذي يعني في الوقت نفسه تعميق موقف النظام السياسي، عبر الثقافة الوطنية، من مسألة الثقافات الفرعية المنتشرة في المجتمع."[3]

ويتضح مما سبق، أن النظام السياسي في دولةٍ ما يقع على عاتقه وظيفة بنـــاء الوحـــدة الوطنية من خلال الثقافة السياسية الشاملة أو الوطنية، وهذا ما تقـــوم بـــه الســـلطة السياســـية المركزية في تحديد ثقافة وطنية شاملة تعبر عن الجماعة ككل، لا عن جزء منها، ممـــا يســـمح بتكوين دولة مستقرة وفاعلة، تسهل عملية التفاعل الثقافي. فالنظام السياسي بتبنيه لثقافة سياســـية جامعة وتعميمها على أفراد الجماعة الوطنية، بدون تجاوز الثقافات الفرعية، يؤدي إلـــى خلـــق وحدة ثقافية سياسية شاملة، مع الحفاظ على الخصوصيات الفرعية، مما يسهل إلى حد كبيـــر، عملية بناء وحدة وطنية متماسكة. ذلك أن الثقافة السياسية العليا تقوم بدور محوري في تكـــوين جماعة وطنية متفاعلة، على طريق بناء دولة يسودها روح التماسك والانسجام، فمن خلالها يعاد صياغة الثقافات التحتية أو الجزئية للجماعات (الفرعية) مع الحفاظ عليها، أي بمعنـــى "التأكيـــد على الوحدة في إطار التنوع". وبالتالي يكون للثقافة العليا دورها الريادي في جـــذب الثقافـــات

---

[1] هيجوت، ريتشارد، ترجمة: عبد الرحمن، حمدي وعبد الحميد، محمد، **نظرية التنمية السياسية**، عمان: المركز العلمـــي للدراسات السياسية، 2001م، ص245-246.

[2] المصدر السابق، ص245.

[3] الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، مصدر سبق ذكره،ص249.

الفرعية الأخرى. فكلما ازداد هذا الدور من طابعه الوطني الشمولي، يكون الانتماء لهذه الثقافة العليا أكثر تركيزاً للانتماء إلى الجماعة الوطنية.[1]

وهكذا، يمكن القول إن الثقافة الوطنية الجامعة، تبقى الأداة الأكثر ضمانةً لاستمرار الجماعة الوطنية.

وفي واقع الأمر، يبقى للثقافة السياسية المشاركة أن تعمل على نفي الثقافة الأحادية المنغلقة التي تسعى لصالح السلطة السياسية أو لصالح التنظيمات السياسية ذاتها أي قيام ثقافة سياسية ترتكز على القبول الآخر وليس على نفيه. فالبديل لذلك هو انتشار ثقافة العنف التي من شأنها أن تزعزع أركان النظام. وبهذا الشكل، يُعتقد أن نقطة البداية في مشروع الوحدة الوطنية هي إيضاح الأرضية التي تقف عليها حالة الانقسام والتجزئة في المجتمع، أي ما يمكن أن يُدعى إليه هنا هو تحليل الواقع، وتوضيح معالم ما هو موجود تماماً من دون رغباتٍ مسبقة.

"وقد يكون للواقع بعض المزايا إلا أنها نسبية ومحدودة، إنها مزايا ضئيلة لا تقارن بمزايا غير موجودة بعد،... فالتجزئة قد تحقق بعض المكاسب التي تحققها حالة الوحدة. إن تفضيل الموجود اليوم على ما يمكن أن يوجد غداً خطأ فكري. فالموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد أنه موجود، ولو كان منطق أفضلية الموجود على ما يمكن أن يوجد صحيحاً، لاكتسبت الجاهلية أفضلية على الإسلام كمثال واحد في التاريخ."[2]

4-2-1-1 البعد السياسي

يعتبر تحقيق التفاعل والاندماج بين النظام السياسي أو القيادة السياسية، وبين مجموع أعضاء الجماعة الوطنية، إحدى الخطوات الهامة على طريق استكمال مقومات أية وحدة وطنية.

وهذا لا يتم إلا إذا سبق التفاعل والاندماج إقناع عموم الشعب (الجماعة الوطنية) بشرعية النظام السياسي، بصفته له الحق في اتخاذ القرارات، واحترام الأفراد لها، فعندما يتسع

[1] بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مصدر سبق ذكره، ص61.

[2] حمادي، سعدون، **مشروع الوحدة الوطنية ما العمل؟**، مصدر سبق ذكره، ص63.

نطاق الشرعية، فمن المتوقع أن تسود قيم سياسية تضغط علــى الامتثــال لقــرارات الســلطة السياسية.[1]

ويذهب الطهطاوي إلى ضرورة وجود وعي سياسي عند الأفراد في الدولــة الحديثــة، حيث يدرك المواطنون حقوقهم المتاحة لهم والواجبات الملقى على عاتقهم تجاه الدولة، وبالتــالي يرى أن التربية السياسية تهدف إلى تكوين الوعي بالمواطنة وما تفرضه علــى المــواطن مــن سلوكٍ اجتماعيٍ يهدف إلى الصالح العام، فهذا يأتي ضمن إطار التربية السياســية فــي الدولــة الحديثة الذي ينتج عنه تأصيل مفهومي "الأخوة الوطنية" و"محبة الوطن".[2]

ومما سبق يتبين أن من الظواهر الشائعة في كثير من بلدان العالم الثالث، وجود فجــوة كبيرة بين القيادة والشعب عامة، فهو لا يملك القدرة على التأثير في القيــادة الحاكمــة وهــي بدورها لا تحترم آراء الجماهير، المهمشة مطالبها، ما يساعد ذلك على إبقائها مجرد رعايــا لا تساهم في العملية السياسية.[3] لا سيما في ظل توفر جملة من العوامل المساعدة على ذلك ومــن بينها:[4]

1- عدم فاعلية التنظيمات السياسية وغيابها في تأمين القنوات المناسبة لتلبية مطالب الجماعــات والقوى واستيعابها، بما فيها مطلب المشاركة، بدون الالتجاء إلى العنف وبالتالي الخروج عن إطار الشرعية القائمة. فأهمية هذه الخطوة تكمن بتطلعها إلى دور كبير في تباين مدى شرعية النظام السياسي، مما يؤدي إلى تفاعل أكبر مع الجماهير، وهذا من شــأنه أن يخلــق فرصــاً أفضل لتحقيق وحدة وطنية متماسكة.

2- عدم كفاية وسائل الاتصال وضعفها بين القيادة في النظام السياسي والجماهير، فعنــد قيــام القيادة السياسية بإصدار قراراتٍ أو تعليماتٍ مما يشكل مخرجات النظام السياسي (Out put)

[1] المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مصدر سبق ذكره، ص155.

[2] حجازي، محمود فهمي، **أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي**، القــاهرة: الهيئــة المصــرية العامــة للكتــاب، 1974م،ص105-108.

[3] بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مصدر سبق ذكره،ص65.

[4] المصدر السابق، ص66-68.

لا تلقى استجابة جماهيرية، وهذا يكون عائداً إلى ضعف التغذية العكسية(Feed back)، الذي سببه عدم وصول المخرجات إلى كثير من أبناء الجماعة الوطنية.

3- الاختلاف الثقافي الشاسع وتباينه، بين طبقة النخبة السياسية العصرية وبين الجماعة الوطنية التي بقيت تحت تأثير ثقافات شعبية تقليدية، وهذا من شأنه أن يحرف ولاء الفرد للجماعة الفرعية أو المحلية التي ينتمي إليها، بحكم الثقافة التقليدية، على حساب ولائه للجماعة الوطنية ككل، مما يخلق أزمة حقيقية بين انتماء الفرد لجماعته المحلية أو الوطنية داخل الدولة، وينتج عن ذلك اتساع الهوة بين السلطة المركزية والجماهير.

ويترتب على ذلك، أن قضية الوحدة الوطنية من أكثر القضايا تبايناً وغموضاً في الوعي السياسي السائد، ومن أكثرها أهمية في العصر الحاضر.

وهذا يقود الباحث إلى الحديث عن الأمور التي تتأسس عليها وحدة السلطة والمعارضة، ومن أهمها:[1]

1- إجماع مختلف فئات الشعب وأطيافه السياسية على موضوعٍ سياسيٍ مشترك، مما يترتب عليه العمل على تعزيز الوحدة الوطنية باستمرار، تحت مظلة سيادة الدولة الوطنية.

2- اعتبار الوحدة الوطنية عقداً أخلاقياً واجتماعياً أساسياً في مجتمع الدولة الوطنية، بحكم أن جميع القوى السياسية والاجتماعية ومختلف الفئات الأخرى، بحاجة كل واحدة منها للأخرى وهؤلاء الفئات والقوى متساوون، باعتبارهم أعضاء في الدولة السياسية والمجتمع المدني، فتتحول العلاقات السياسية بينهم إلى علاقات ثقافية واجتماعية.

وعندما يتم ذلك، يصبح من السهل أن تحل أية خلافاتٍ سياسية قد تنشأ بين السلطة وقوى المعارضة، أو بين القوى السياسية نفسها، لذلك لا يكون هناك تنافر دائم بينها.

[1] الجباعي، جاد الكريم، **في الوحدة الوطنية.. وحدة السلطة والمعارضة** مصدر سبق ذكره.

3- وسائل الحوار والتفاوض والنقاش بين القوى والأحزاب السياسية، هي مــن أهــم الطــرق الصحيحة للوصول إلى الحفاظ على حقوق الجميع الذين تضمن حرياتهم وكرامتهم، والتي من الممكن أن تفضي إلى انتخابات محلية أو تشريعية دورية للتداول السلمي للسلطة، لحسم أيــة خلافات التي قد تنشأ، وهذا من شأنه أن يعزز أيضاً مفهوم الوحدة الوطنية.

4- تأتي عملية التداول السلمي للسلطة بعد تنافس سياسي بين القوى والأحزاب السياسية لتقــديم أفضل ما لديها لخدمة المجتمع ككل، على اعتبار أن الفواصل بينها ليست مغلقة تماماً، بحكــم تطور المجتمع ونموه. لذلك كل ما ينتج عن هذا التنافس يصب في مصلحة المجتمع، ففي هذه الحالة لا يوجد غالب ومغلوب، ما دامت تقدم أفضل ما لديها، أو مــا تعتقــد أنــه الأفضــل للمجتمع.

3-1-1 تعزيز الوحدة الوطنية

لتبيان أهمية الوحدة الوطنية في المجتمعات، يرى الباحث أنه من الضــرورة الوقــوف على أسباب تعزيز الوحدة الوطنية ودوافعها، وقنوات تعزيزها، ومدى تحقيقها، وذلك على النحو الآتي:

1-3-1-1 أسباب تعزيز الوحدة الوطنية ودوافعها

تبين جدلية وحدة وصراع الأضداد في علم الاجتماع أن من الممكــن العــيش بشــكل مشترك بين طرفي هذه الجدلية،[1] وهذا ما يمكن التعبير عنه من خلال الآية الكريمة: "يــا أيهــا الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شــعوباً وقبائــل لتعــارفوا إن أكــرمكم عنــد الله اتقاكم."[2] وهذا ما أكد عليه ابن خلدون في شرحه لهذه الجدلية التي تفضي في النهاية إلى ظاهرتي التعاون والتدافع في المجتمعات البشرية، بحيث يكون دور الإنسان في ظاهرة التدافع توظيــف

---

[1] الزعبي، محمد، الوحدة الوطنية في فلسطين والعراق هي الشرط الضروري لهزيمة الاحتلال وعملائــه، 2002/2/26م، موقع الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية الالكتروني.
http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-z-s2.htm.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الحجرات، آية13.

وحدة المجتمع وضبطها وتنميتها، لتحقيق قيم المساواة والعدالة في المجتمع من خلال القوى التي تشكل العنصر الأساسي للوحدة.[1]حيث يقول تعالى: "لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض."[2]

ومن أجل الوصول إلى مبدأ المواطنة، وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، "لا خيار أمام الجميع إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي ... وحجر الأساس في هذا المشروع الإصلاحي، هو إعادة الاعتبار للفرد والتعامل معه على أساس المواطنة بصرف النظر عن انتماءاته التاريخية والراهنة، وأن تتعامل معه مؤسسة الدولة على أساس انتمائه الوطني."[3]

وهذا يفضي بالتالي إلى تعزيز الوحدة الوطنية على أساس الانتماء والمواطنة وإعادة الاعتبار السياسي والحقوقي للمواطن وذلك حتى تتوافر كل الظروف والمعطيات المفضية إلى مشاركة جميع المواطنين في عملية البناء والتطوير، وتحقيق التنمية السياسية.

وفي حال نضوج الوحدة الوطنية، يتعاظم الدافع للإخلاص الوظيفي، وتتعزز الثقة بالمجتمع والنفس، وتتكاثر مؤسسات المجتمع المدني، وينحسر الفساد، ويزداد التفاخر بالخدمة العامة لتصبح عنواناً للانتماء والعطاء، وبالتالي تتهمش نوازع الهجرة إلى الخارج وأسبابها ونتائجها. وكل هذه المشاعر تدفع بالوطنية الناجمة عن الوحدة الوطنية بعمق احترام القانون والانضباط الأمني، ويتراجع الهروب من استحقاق المواطن. وبشكل عام ترتفع القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع، فتصبح الوحدة الوطنية في إطار الهوية الوطنية مرجعية للحياة المشتركة في العمل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.[4]

---

[1] الزعبي، محمد، **الوحدة الوطنية في فلسطين والعراق هي الشرط الضروري لهزيمة الاحتلال وعملائه**، مصدر سبق ذكره.

[2] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، آية251.

[3] محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، مصدر سبق ذكره، ص8.

[4] الشاعر، وهيب، **الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني/2004م، ص47-48.

وإذا ما انتقلت الدراسة إلى المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تهدد دولة معينة، فقد أثبتت التجارب التاريخية في العالم أن هذه المخاطر عادةً ما تقرن بظاهرة الوحدة الوطنية عبر التاريخ، فكلما ازدادت توثقت القوى الداخلية في هذه الدولة ضدها. ويستفاد من هذا أن الحروب والمخاطر الخارجية كانت تعمل على صنع الأمم عبر التاريخ. مثال ذلك: حرب المئة عام بين الفرنسيين والانكليز في القرن الرابع عشر الميلادي التي أيقظت الشعور الوطني وترسخت التقاليد القومية لدى الطرفين.[1]

ويتضح من ذلك أن "وحدة المجتمع المجزأ تنمو وتؤكد ذاتها عن طريق التناقض مع مجتمعات ودولٍ أخرى، وأن الخطر الخارجي الكبير الذي يهدد حرية مجتمع ما وبقاءه، كان في الواقع أقرب الطرق وأكثرها فاعليةً في تحقيق وحدته. فكما أن وحدة الطبقة وثورتها تحتاجان إلى صراع مع طبقة أخرى تناقضها، كذلك يحتاج المجتمع المجزأ إلى تناقض مع عدو، مع خطر يهدده كي يتمكن من اكتشاف وحدته وهويته الواحدة."[2]

وبالتالي فإن المجتمع المجزأ لا يعبر عن إرادة واحدة عامة، بفعل واقع الانقسام الذي يتحدد بوجود كياناتٍ سياسيةٍ مستقلة تعبر كل منها عن إرادة خاصة. فهذه الإرادات لا تعبر عن إرادة واحدة عند تفاعلها مع المحيط الخارجي والداخلي. فهذا النوع غير ممكن لتحقيق وحدة وطنية بفعل الاختلاف والتناقض بين إرادات الكيانات السياسية الموجودة، وإذا ما استمرت سيؤدي ذلك إلى معاناة التاريخ وردود فعل مختلفة.[3]

وما يجب توضيحه أيضاً، هو أن الشعب مكون من تعدديات وتنوعاتٍ تقليديةٍ وحديثة، وهي بحاجة في طبيعة الحال إلى رؤية سياسية واجتماعية جامعة للتعامل على أسس الاحترام والمساواة لفسح المجال القانوني أمامها للتعبير عن نفسها، وهذا يعطي دافعاً حقيقياً لإثراء مفهوم الوحدة الوطنية وتمتين الجبهة الداخلية.[4]

---

[1] البيطار، نديم، **من التجزئة... إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5 1986م، ص135.

[2] المصدر السابق، ص166.

[3] المصدر السابق، ص176.

[4] محمد، محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، مصدر سبق ذكره، ص53.

ويضاف إلى ذلك، أن ما يدفع إلى تعزيز الوحدة الوطنية، هو زيادة حق المشاركة الشعبية فيما يتعلق بالقضايا العامة، وسيادة القانون، والبناء القانوني على أسس البناء الوطني. وهذا يبنى عليه تأكيد حقيقة التنوع والتعدد في المجتمع، وهذا لا يشكل تشرذماً أو انقساماً مجتمعياً، وإنما يدخل ضمن عملية الائتلاف والتوحد في سياق تشريع قوانين وطنية تدافع عن التنوع ليساهم في قوة الوطن."فالوحدة الوطنية هي محصلة كل الجهود والمبادرات التي تطلقها جميع التنوعات والتعدديات في إطار ترسيخ خيار العيش المشترك(الواحد) والوحدة الداخلية للمجتمع."[1]

والذي يخلص إليه الباحث مما تقدم، هو أن الطريق إلى الوحدة الوطنية يمر عبر الاعتراف بكل الخصوصيات الموجودة، والاشتراك معاً في صياغة رؤية أو ميثاق يسهم فيه الجميع، على أن يوفر متطلبات الوحدة والعيش المشترك، فتأسيس مفهوم الوحدة الوطنية يأخذ في الاعتبار حالات التعدد والتنوع في المجتمع وعدم تهميشها، فهذا لا يعني الاندماج والتطابق التام، وفي الوقت نفسه، فإن الاختلاف والتنوع الفكري والسياسي ينبغي ألا يؤدي إلى التقاتل والعداء، وإنما إلى المزيد من الحوار والتلاقي لتعزيز وحدتها الوطنية.

ومن الأهمية القول أيضاً إن خيار السلم الأهلي من شأنه أن يوحد النسيج الداخلي، على عكس استخدام العنف الذي يسلب الحقوق ويشتت الأمة، فكلما ترسخ مفهوم السلم الأهلي في المجتمع، كان الطريق إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مجذراً أكثر.[2]

وينبغي القول أيضاً، إن عدم تلبية طموحات المجتمعات المتأخرة وتطلعها بإخفاق مشروعاتها الاستقلالية والديمقراطية، وعدم ترجمة خططها التنموية الموضوعة لتطوير الأداء السياسي، جعل منها ضرورة وطنية لتعزيز الوحدة في هذه المجتمعات.[3]

---

[1] محمد، محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، مصدر سبق ذكره، ص53.

[2] المصدر السابق، ص136.

[3] المصدر السابق، ص66.

2-3-1-1 قنوات تعزيز الوحدة الوطنية

يمكن تعزيز الوحدة الوطنية في المجتمعات عبر قنواتٍ عدة، وبالتالي يستطيع الباحث أن يبين أهم هذه القنوات من خلال العناوين الفرعية الآتية:

1-2-3-1-1 آيديولوجية الأحزاب والمشاركة السياسية

يأتي تعزيز الوحدة الوطنية من خلال إيمان أفراد الشعب ببرامج وآيديولوجية الأحزاب القائمة في المجتمع، إذا كانت هذه البرامج والآيدولوجيا تدفع باتجاه تطلعات الشعب. وهذا بدوره يؤثر في الشعور الوطني للأفراد الذين يتقبلونها، وبالتالي تحشد مختلف فئات الشعب باتجاه الدفاع عن النظام القائم، مما يزيد من قوة الجدار الدفاعي وصلابته ضد الأخطار الخارجية الممكنة، ويزيد من ترابط الجماعات والأفراد وقوتهما في المجتمع.[1]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الأحزاب والقوى الدينية لها دورٌ في تفعيل الوحدة الوطنية. فمن خلالها يخلق عند الأفراد شعور وطني عاطفي يعمل على ربطهم بعضهم ببعض، ويجعلهم متعاونين وقريبين من عقيدتهم. كما أن إقامة نظام انتخابي برلماني تعددي في الدولة من شأنه أن يعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية، حيث يكون ممثلاً لمختلف الاتجاهات السائدة في المجتمع، وبالتالي يعمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، من خلال تغلبها على الولاءات الطائفية الضيقة.[2]

وإذا شاءت الدراسة أن تتلمس صورة أكثر عينية لدور الدولة في تشكيل الوحدة الوطنية، فلا بد لها من مشاركة سياسية لمختلف الفئات والأقليات عبر عدة أشكال تتحدد في صياغة السياسة العامة للدولة واختيار المسؤولين الحكوميين والتأثير في صنع قراراتهم بتعبير كل فئة عن مصالحها ليصب في نهاية المطاف في المصلحة العامة. وهذا يأتي من خلال نظام انتخابي يتيح للجميع المشاركة، وقد يكون النظام النسبي هو الأفضل في تحديد معالم الوحدة

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، العلاقة بين الوحدة الوطنية والحزبية، العدد 2622/ 2009/4/20م موقع الحوار المتمدن الالكتروني. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169375.

[2] المصدر السابق.

الوطنية بدلاً من نظام الانتخاب بالأغلبية. لذا لا بد من البحث عن نظام انتخابي لإحداث توازن بين متطلبات المجتمع السياسي بصرف النظر عن الهوية الفرعية التي ينتمي إليها الفرد.[1]

وهكذا بات من السهل أن يرى الباحث أن ما يعزز من ركيزة الوحدة الوطنية، هو مشاركة الجميع في الحياة السياسية، لكون الفرد مواطناً في دولته، وبهذا الشكل يزداد انتماؤه للدولة وارتباطه بها، ويعمل على التقليل من حدة التوترات إزاء هوية الأغلبية في المجتمع، مع الحفاظ على حقوقه في العيش وفقاً لخصوصية الهوية التي تناسبه.

2-2-3-1-1 المفاهيم القيمية: العدل والمساواة

علاوة على ما سبق، ينبغي أن نتذكر أن قيام الدولة بالدفاع عن المصالح المشروعة لمختلف فئات الشعب يزيد أيضاً من توثيق الوحدة الوطنية. فمن المعروف أن المجتمع مكون من فئات وطبقات قوية وضعيفة، وتتباين باختلاف مصالحها، وقد تكون الطبقات الضعيفة غير قادرة على إيصال مطالبها المشروعة لصانعي القرار لتحقيقها، في الوقت الذي يكون بإمكان الطبقات القوية تحقيق ذلك بيسر بحكم تأثيرها في القوى الفاعلة في السلطة. لذا يصبح من الضروري أن تتدخل الدولة إلى جانب الفئات الضعيفة لمنع استغلال الطبقات القوية لها، وإقامة نوع من التوازن فيما بينها لتحقيق مصالحها المشتركة. ومن الممكن أن تتبع الدولة لتحقيق هذا التوازن، دعمها لتكوين النقابات العمالية والمهنية لتكامل مصالحها، وهذه الجماعات أو النقابات تنشئ بدورها قوى وأحزاباً يكون لها ممثلون في البرلمان لإيصال صوتها تمهيداً لتحقيق مطالبها. وكل ذلك يعمل على تحقيق المساواة بين أفراد الشعب محققةً الوحدة الوطنية بينهم.[2]

وفي إطار تهيئة الأرضية لإيجاد قنوات لتعزيز الوحدة الوطنية للتعامل مع الاختلاف بعقلية حضارية وحوارية، فإن من الضروري تكريس مفاهيم العدالة والمشاركة السياسية تحت مظلة برنامج وطني شامل لإصلاح الأوضاع السياسية وتطويرها، وذلك لأن العدالة تعمل على

---

[1] المشعان، ساجد شرقي، الوحدة الوطنية وإشكالية الصراع على السلطة، العدد 2095/ 2007/11/10م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114892.

[2] ناجي، عزو محمد عبد القادر، **العلاقة بين الوحدة الوطنية والحزبية**، مصدر سبق ذكره.

رفع شأن التعايش السلمي والمصير المشترك، وتعزز من مستلزمات الوحدة الوطنيـــة والوفـــاق الوطني. فضرورة الإصلاح السياسي وإعادة صياغة مفهوم الوحدة الوطنية بما ينســـجم وقـــيم التسامح والحرية والعدالة، يعتبر إحدى قنوات تصحيح الاعوجاج الذي قد يواجه هـــذا المفهـــوم بطرق تحترم حقوق الإنسان والتنوع السياسي والثقافي في المجتمع.[1] فالعدل يعتبـــر أحـــد أهـــم الأسس لبناء علاقات إنسانية سليمة، فهو يعمل على تعميق أسباب الوحدة الوطنية، ويقلـــل مـــن التفتت والانقسام.[2]

3-2-3-1-1 القانون والاستقرار السياسي

ولتحقيق ذلك، يمكن للقانون والدستور في الدولة أن يساهما بشكل أساسي وفعال فـــي ترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة للوصول إلى تحديد هيكل الوحدة الوطنية، عبر سلطة تمـــارس مهامها تجاه عقد مؤتمرات الوفاق الوطني والتوافق في حسم الصراع بين القـــوى والأحـــزاب السياسية، آخذة بالاعتبار ثلاثة مستويات: السياسي، والاقتصادي، والاجتمـــاعي، تحـــت رقابـــة أجهزة الدولة ومؤسساتها. فالقانون يعمل على تنظيم العلاقات بـــين الجماعـــات الســـكانية فـــي المجتمع، كما يعتبر الأداة الهامة في يد السلطة الحاكمة الذي ينظم العلاقات بين طبقات المجتمع في إطار الدولة الواحدة. لذا يتناسب مدى تطبيق القانون فـــي الدولـــة وتعبيـــره عـــن النظـــام الاجتماعي تناسباً طردياً مع تحقيق الاندماج الوطني الشامل تحت مظلة الدولة، فبوساطته توثـــق أواصر الاندماج تحت رابطة الوحدة الوطنية.[3] والدستور بدوره يعد القاعدة الأساسية التي تنظم العلاقات وتحدد المسؤوليات، ويشكل مع القانون المرجعية لمعالجة مختلف الأزمات التي تواجه القوى والأحزاب والفصائل السياسية في الدولة.[4]

ويلاحظ مما سبق، أنه عندما يتم التحدث عن الترابط الاجتماعي، يجب التوخي قبل كل شيء في استحضار ارتباط التفاعلات السياسية والاقتصادية، فهذه المترابطات تكـــون متداخلـــة

[1] محمد، محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، مصدر سبق ذكره، ص8-10.

[2] المصدر السابق، ص126.

[3] المشعان، ساجد شرقي، **الوحدة الوطنية وإشكالية الصراع على السلطة** مصدر سبق ذكره.

[4] محمد، محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك**، مصدر سبق ذكره، ص9-10.

بشكل متين في إطار الدولة. فالاقتصاد يتبع السياسة وهذه بدورها هي محصلة التفاعلات الاجتماعية، فتمتاز كل دولة بتمايز العوامل الاجتماعية فيها، فكلما كانت هذه المترابطات متفاعلة أكثر، كانت الوحدة الوطنية في الدولة قوية ومتينة.

هناك قول مفاده،[1] إن الصراع السياسي أثناء تطوره في المجتمع بين فترة وأخرى يجعل منه صمام أمان يعمل على تصفية الأحقاد والتوترات الداخلية في المجتمع، وبذلك تتسى الجبهات المتصارعة الأحقاد الذاتية وتوحد صفوفها. ففي هذه الحالة يزداد دعم النظام السياسي ويحقق نوعاً من الوحدة بين المجتمع والنظام، بحيث يسهم ذلك في زيادة الوحدة الوطنية في الدولة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى هذا القول، أن العمليات السياسية بين النظام والجماهير، تحقق نوعاً من التفاعل بينهما، كما أن الاستقرار السياسي في المجتمع يمكن له أن يحدث من خلال مظهرين:[2]

1- قبول المواطنين طواعيةً لأنواع السلطة الموجودة في المجتمع. وذلك باتفاق إرادي يجسده الفكر الحر عن طريق المشاركة والإقناع، وهذا يحقق زيادة في قوة الوحدة الوطنية بين الشعب والنظام القائم.

2- اتخاذ النظام السياسي تدابير فيها نوعٌ من الشدة تجاه بعض الجماعات التي لا تتماشى مع قيادات النظام، وهذه الخطوة من النظام السياسي يجعله قريباً من الانسجام داخل الدولة، ويسهم في زيادة قوة الوحدة الوطنية، لأن منع هؤلاء من حدوث الفوضى والتوترات داخل صفوف الشعب يجنب عدم الاستقرار في الدولة. ولا يعني هذا أن يكون النظام السياسي نظاماً أوتوقراطياً استبدادياً مطلقاً ضد كل من يحاول الرفض، لأن ذلك سينهي حالة الاستقرار في الدولة بصورة فجائية. وهذا بدوره ينقص من الوحدة الوطنية بين الشعب والنظام، حيث إن زيادة الهوة بينهما سيؤدي إلى انهيار النظام السياسي.

---

[1] ناجي، عزو محمد عبد القادر، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث(الجزء الثاني) العدد 2618/ 2009/4/16م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني..http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057

[2] المصدر السابق.

ولكن يبدو أن مثل هذا القول يقوم على أساس من الخلط، في نفس الوقت الذي يقوم على أساس من التعميم المطلق. بكلمة أوضح إن هذا القول قد يصح في حدودٍ معينة بالنسبة للنظام الذي يتمتع بالديمقراطية والشرعية ويسوده الحوار وقيم التسامح والعدالة والمساواة أي أن الاختلافات والانقسامات يمكن لها أن تحل بوساطة هذه القيم مستخدمة أداة الحوار دون اللجوء إلى العنف، ولكنه لا يصح بالنسبة للنظام الذي لا يوصف بالشرعية ولا يتمتع بها ويتخذ الاستبداد شعاراً له.

وهكذا يلاحظ، أن تمتع القيادات والمسئولين الحكوميين بالشرعية التي تعني رضا المحكومين وقبولهم بسياسات وقرارات القيادة العامة، من شأنه أن يحقق الاندماج بين هذه القيادات والجماهير بمختلف أطيافها ومسمياتها وعددها. وهذا يؤدي إلى احترام الجماهير بكافة قطاعاتها قرارات القيادة السياسية بصرف النظر عما قد يوجد من انقسامات واختلافات دينية واجتماعية وسياسية. ومن جهة أخرى يمكن القول إن الدستور في الدولة يؤكد على ترابط الشعب بقيادته ويوثق الصلة بينهما، وبذلك سيسهم في زيادة قوة الوحدة الوطنية، ولا سيما إذا تضمن مضمونه مواد تشير وتؤكد وجوب الوحدة الوطنية، وتفرض على الشعب والنظام العام تحقيق ذلك على حد سواء.

4-2-3-1-1 ثقافة الحوار الوطني

يضاف إلى ما تقدم أن التنشئة المدرسية لأبناء الوطن من خلال العديد من البرامج والأنشطة الطلابية لها دورٌ هام في عملية تنمية الوحدة الوطنية، وذلك بزيادة إيراد مفردات الوطن. إن الوحدة الوطنية، والانتماء، الوطني على سبيل المثال، في الكتب المدرسية من شأنها أن تبرز تطور نهضة الوطن في مختلف الأطياف. إضافة إلى أن برامج الأنشطة الطلابية مثل المسرحيات والزيارات الميدانية والمسابقات الوطنية، تعد حملات وطنية تسهم في نبذ العنف وتعزيز التكاتف، كما أن وسائل الإعلام بأنواعها تعتبر أدوات فاعلة في تنمية الوحدة الوطنية، إذا ما اختارت المادة الإعلامية المناسبة في توجيهها للجماهير، كأن تختار برامج حوارية

موجهة لفئة الشباب توضح دورهم في الحياة تجاه وطنهم، كذلك برامج توضح الدور المطلـوب من الطالب تجاه وطنه من مختلف النواحي الأمنية والفكرية والاجتماعية.[1]

ويضاف إلى ذلك أيضاً، أن ثقافة الحوار الوطني تعد مدخلاً مهماً للتعـرف إلـى الآراء بين أفراد المجتمع والعمل على تقريب وجهات النظر، فالحوار جزءٌ لا يتجزأ من مسألة الوحدة الوطنية، فهو من مقوماتها الرئيسية في بناء التنمية الثقافية لدى أبناء المجتمع، حيـث إن ثقافـة الحوار الوطني تعزز من مشاركة المواطنين في صياغة القرار من خلال تجـارب الانتخابـات البلدية والتشريعية والرئاسية وغيرها.[2]

وطبقاً لما تقدم، يمكن القول إن هناك مفردتين تعدان في غايـة الأهميـة همـا (نحـن والآخر). وهما بحاجة إلى مزيد من النقاش والإشارات العلمية، التي يمكن معالجتها على أوسع نطاق؛ ليغدو موضوع الحوار والانفتاح على الآخر، من الممارسات الاعتيادية أثناء تعامل الناس مع بعضهم، بعيداً عن الاعتبارات الأخرى، لذا ينبغي أن ننظر لموضوع الحوار على أساس أنه ممارسة إستراتيجية دائمة، وليس عملاً تكتيكياً مرحلياً، فالجلوس مع الآخر والتحاور معه يفضي إلى التعرف إلى التصورات الصحيحة تجاه الكل. فالله عـز وجـل - خلقنـا شـعوباً وقبائـل للتعارف، وعلى ذلك يأتي الإصلاح السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية المرجوة.

3-3-1-1 مدى تحقيق الوحدة الوطنية

من المعروف أن التعاون يعتبر من أساسيات المنظومة الفكرية الأخلاقية، وهو يـؤدي بدوره إلى تعزيز الوحدة الوطنية، فالعمل الجماعي يهدف إلى خدمة الصالح العام، ويعمل على دمج الوطن في بوتقة واحدة. ففي هذه الحالة ينادى دائماً إلى تطبيق الأساليب الحضارية التـي تؤول إلى الأهداف المرجوة حتى في أصعب الظروف. لذا من الخطأ أن تحدد الوحدة الوطنيـة

---

[1] آل مبارك، عبد الله بن ناجي، **قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية** مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

بمكان وزمان معينين، لاستمرار التعاون والعمل الجماعي مع جميع أبناء الوطن الواحد بصرف النظر عن انتماءاتهم المحلية،[1]

وجدير مثله أن يذكر الباحث أن المرء الذي يتحلى بالروح الوطنية والإنسانية يجد حياته وموته في حياة الآخرين وموتهم، فتتاسق الوحدة الوطنية عبر تلك التعبيرات الأخلاقية التي تهدف إلى الصالح العام، تمثل حقيقة لا يمكن أن يمارى بها أحد، والمواطن الصالح عادةً يؤدي واجبه لتدعيم أركان دولته، ولا يسمح لنفسه أن يلتمس خير العدو دون خير بلاده فهو يتصف بروح الولاء في جميع الظروف.

ويبدو أن جوزيف مازيني Mazzini ينتهي إلى ذات الخلاصة،[2] عندما يتحدث عن الوطن الحقيقي، فيقول: "الوطن الحقيقي هو جماعة من الرجال الأحرار المتساوين يربطهم عقد أخوي للعمل في سبيل غاية مشتركة. وأنتم ملزمون بالدخول في العقد وعلى احترامه. لذلك فإن الوطن ليس جمعاً وإنما هو اجتماع واشتراك، فلا وجود لوطن حقيقي بدون حق عام، ولا وطن حقيقي حيث يساء إلى أفراد ذلك الحق بوجود الطوائف والامتيازات وعدم المساواة."[3]

وهناك من يعزو تشكيل الوحدة الوطنية وترسخها في المجتمع إلى تلك القيم التي كشف عنها الفيلسوف "أرسطو" والكامنة في التسامح والاعتدال ومبادئ تحرير الشعوب، إضافةً إلى منظومة أخرى: كالحق، والحرية، والواجب، والمساواة، والانسجام، والتعاون، والمصلحة الجماعية، والتنظيم المحكم وليس المتحكم. لذلك فالوحدة الوطنية لا يشكلها بالضرورة الدين، والعرق، واللغة.[4]

ولا يكون المجتمع قوياً وسليماً إلا بوجود أفراد واعين بسياسة بلدهم، ومهتمين بها عن طريق مراقبة ممثليه في اتخاذ قراراته، وما يقرب الشعب من ذلك هو اندماجه في تنظيمات

---

[1] قاسم، عبد الستار، **رسالة في الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص15-16.

[2] فصل من كتاب **(واجبات الإنسان)**، الذي ألفه جوزيف مازيني رسول الوحدة الايطالية، سنة 1858م وخاطب فيه عمال ايطاليا.

[3] منصور، أديب، **وطنيون وأوطان: الوطنية كما فهمها أنبل رجال الفكر والعمل في التاريخ**، بيروت: دار العلم للملايين، 1952م، ص84.

[4] عبد الرحيم، حافظ وآخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مصدر سبق ذكره، ص176.

وأحزاب سياسية وطنية تتنافس فيما بينها لخدمة الشعب والمصلحة العامة، فهـذه لا تتحقـق إلا بالتنظيم والاتحاد والتعاون، فالأحزاب السياسية الوطنية الواعية تعتبر المحرك الرئيس للشـعب لدفعه إلى الوحدة الوطنية، التي تنبثق عنها عادة ثورات تحررية كبـرى، كـالثورة الفرنسـية والثورة الشيوعية في روسيا، ففي وقتنا الحاضر توجد المجتمعات الحضارية المتقدمـة أحزابـاً متعددة تتنافس في بينها ليصب في مجمله لخدمة المصلحة العامة. كفرنسا والولايـات المتحـدة وبريطانيا. ومجمل القول، إن نشوء أحزاب سياسية وطنية واعية ومتقدمة وتشجيعها، والاهتمام بالسياسة الوطنية من شأنه أن يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية ويعززها.[1]

"فإذا كان هناك من يقف خارج الوحدة الوطنية فعليه ألا يتوقع تسلم بطاقة دخـول لأن الوحدة الوطنية فوق أي فرد وأي تيار إنها حدس أخلاقي ينبع من الذات من أجل الجميع."[2]

وما دام الأمر كذلك، فما هو النظام الذي يعمل على تحقيق الخير والقوة للشعب؟ يميـل الباحث إلى الاعتقاد بأن الأخذ بالعدالة التوزيعية للقيم المادية والمعنوية هو السبيل الأمثل لتحقيق وحدة وطنية قوية، فهذا المسعى يعمل على نبذ الخلافات والانقسامات في المجتمع، فعندما تكون الحكومات قاصرة في استخدامها لموارد الدولة، يتكون الجفاء بين سلطة النظام والقوى الأخرى مما يهدد الوحدة الوطنية. كما أن المشاركة السياسية لمختلف أطياف الشعب تعتبر عاملاً هامـاً ومساعداً لتعزيز الوحدة الوطنية، لذلك يصبح على عاتق السـلطة السياسـية تحقيـق العدالـة والمساواة في المجتمع، للوصول إلى عدالة اجتماعية متضامنة بين أفراد الشعب.

2-1 مفهوم التنمية السياسية

لأن الدراسة تبحث في أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية على التنمية السياسية، كان لا بد للباحـث أن يوضـح مفهـوم التنميـة السياسـية، والتفسـير الأنثروبولوجي له وارتباطه بالعلم السياسي.

---

[1] محمود، فؤاد محمد، **معنى الوطنية**، القاهرة: عالم الكتب، 1969م، ص88-89.

[2] قاسم، عبد الستار، **رسالة في الوحدة الوطنية**، مصدر سبق ذكره، ص17.

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث بدأ استخدامه لأول مـــرة بعد الحرب العالمية الثانية بسنوات، عندما تناول الكتاب والمفكرون ومراكز الدراسات السياسية والاجتماعية الغربية دراسة ظاهرة التخلف السياسي في دول العالم الثالث، لما يعود على الدول الغربية من نتائج ايجابية عند استقرار هذه الدول بتفعيل التنمية السياسية فيها. وقد أســس هــذا المفهوم الغربي الرأسمالي على الليبرالية السياسية والذي يشمل حرية الدســتور، واللامركزيــة السياسية، والتعددية السياسية، وغيرها، واعتبرت الحرية السياسية القيمة الأسمى لهذا النظام، في حين ربط الاشتراكيون مفهوم التقدم والتحرر الاقتصادي والسياسي بمفهوم التنمية السياســية، وقالوا إن القيمة الأساسية التي تسود هذا النظام هي المساواة السياسية، معبرين عــن رفضـــهم بفكرة المعارضة داخل النظام السياسي.[1]

وبذلك دخل المفهوم في دائرة الاستعمال الأكاديمي، وفي مراكز البحــوث والدراســات السياسية والتطبيقية، كإجراءاتٍ وأنشطةٍ وعملياتٍ سياسية، فهي قديمة قــدم نشــاط الإنســان السياسي، وإن كانت تتصف بظروف المرحلة ودرجة تطورها.[2]

وارتباطاً مع ما تقدم، يمكن الإشارة إلى أن مفهوم التنمية السياسية وظــف مــن قبــل الجامعات الأورو -أمريكية تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي، وأجريــت العديــد مــن الدراسات بهذا الخصوص تحت إطار المشروعات التحديثية والتنموية.[3]

وبهذا الشكل، يرى الباحث أن هذا التوظيف الغربي للمفهوم، جاء دفعاً للأنظمة السياسية الأخرى في العالم للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي، لأنه قائم أصــلاً علــى الديمقراطيــة والليبرالية السياسية القائمة على التعددية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتــراع ونظام البرلمان، فهذا الشكل يمثل نموذجاً يحتذى به حسب شعاراتهم التي ينادون بها.

---

[1] شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] دياب، عز الدين، ***التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات...*** **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد2/ ربيع 1998م، ص16.

[3] علي، محمد احمد إسماعيل، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القــاهرة: د.ن، 1989م ص153.

وتبلورت حول المفهوم آراء عدة، واتجاهات فكرية وسياسية، وترسخت نظريات عدة متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت تعريفات عدة، منها على سبيل المثال: تعريف المفكر السياسي "ألفرد ديامنت" Alfreid Diament الذي يقول عنها إنها "العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم." [1]

وحدد "أورجانسكي" Orgnisky التنمية السياسية في تعبئة الموارد المادية والبشرية تجاه الأهداف القومية باعتبارها تعنى بالكفاءة أو الفاعلية الحكومية المتزايدة. فقد أشار إلى دور الحكومة من خلال أربع مراحل في كتابه "مراحل التنمية السياسية"، وهي: التوحيد القومي، والتصنيع، والرفاهية القومية، والوفرة وهذا نابعٌ من افتراض مفاده أن العالم الثالث سوف ينمو من خلال مرحلة التخلف متجهاً نحو مرحلة الديمقراطية الرأسمالية، ثم الوفرة، فالاستهلاك الجماهيري.[2]

ويرى "صامويل هنتجنتون" Samuel Huntington أن التنمية السياسية تتعلق بمعايير الإنجاز والأخذ بالتمايز الوظيفي، وما يرتبط ذلك من تعددية سياسية، وتنافسية، والمساواة، والتحول الديمقراطي وانعكاس ذلك على السلطة. كما يذكر المفكر السياسي "دانكوارت رستو" Dankwart Rustow في تعريفه للمفهوم، أنه وحدة سياسية قومية متزايدة تحت إطار واسع للمشاركة السياسية. وهذا يعني أن ينخرط المواطن في المشاركة المتزايدة في أنشطة الدولة، مما ينعكس أثره على السلطة.[3]

يضاف إلى ما تقدم، أن هناك رؤية تعريفية للتنمية السياسية تتجه إلى الأخذ بالاعتبار جوانب ذات صلة مباشرة في تطوير الحياة الإنسانية والسياسية، التي تشمل الأحزاب وقانون

---

[1] علي، محمد احمد إسماعيل، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر** مصدر سبق ذكره، ص362.

[2] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، مصدر سبق ذكره، ص43.

[3] المصدر السابق، ص127-128.

الانتخابات والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير وغيرها، وكل ذلك يجب أن يكون تحت إطـــار برنامج رسمي ثابت أو ضمن قوانين ذات علاقة مباشرة بها. وحتى يطبق ذلك بشكل موضوعي دون تغليب فئة سياسية على حساب فئة أخرى، يشارك في هذه التنمية المفكـــرون والمثقفـــون، والقطاعات السياسية المختلفة في وضع تصور عام يخدم صانعي القرار في صـــياغة مشـــروع التنمية السياسية، ومن ثم يخضع لعملية حوار يسهم فيه مختلف قطاعـــات المجتمـــع ولا ســـيما مؤسسات المجتمع المدني. ومن الجدير ذكره، أن هذه التنمية لا تهتم فقـــط بالجانـــب السياســـي فحسب بل يتعدى ذلك إلى البحث في جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربويـــة، مما يعني تطوير المجتمع بشكل أعم وأشمل، على أن يبقى ذلك تحت مراقبة ضـــوابط القـــانون والنظام.[1]

ويخلص الباحث إلى أن أغلب التعريفات حول مفهوم التنمية السياسية قد تمخضت عنها وظائف عدة، تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعـــات والأحـــزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياســـية، وتطـــوير الأحـــزاب فكـــراً وتنظيمـــاً وأداءً وعلاقات. إلا أنها لم تتطرق في جوانب كثيرة إلى مختلف أسباب التخلف السياسي والوقـــوف عليها وتناولها، مما يجعلها ناقصةً في معالجتها للمفهوم، وقد يعزى ذلك إلى انحياز رأي الكاتب في تعريفه لفكره وانتمائه، ويتبين من ذلك أيضاً أنه لا يوجد إجماع حول تعريف شـــامل وعـــام يتناول مختلف الجوانب السياسية لتطور المجتمع والنهوض به. وقد يكون الأقـــرب لـــذلك هـــو تعريف أحمد وهبان للتنمية السياسية، حيث يقول عنها:[2]

"عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيـــق التكامـــل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجمـــاهير فـــي الحيـــاة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياســـاتها علـــى سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيـــع القـــيم والمـــوارد

---

[1] الفريجات، غالب، **على طريق التنمية السياسية**، عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2005م، ص45-46.

[2] وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م، ص43- 44.

الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين".

1-2-1 التفسير الأنثروبولوجي[1] للتنمية السياسية

شكلت دراسات علماء الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع أساس نظريات التنمية المختلفة، وذلك بوضعهم الأنماط والتقسيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات التقليدية.[2]حيث انصب تفكيرهم قبل الحرب العالمية الثانية على دراسة العالم الثالث، فقد تناولوا مجتمعات الفلاحين، والمجتمعات البدائية، وما يتعلق بها من نماذج اجتماعيةٍ وسياسيةٍ وثقافية، وهذه الدراسات اعتبرت القاعدة الأساسية التي قامت عليها أغلب الدراسات ونظريات التنمية، وأكدت كتابات منظري التنمية السياسية[3]على الجانب السيكولوجي لشخصية الفرد وما يثيره من تركيزٍ على الاتجاهات والقيم. وقد تفرعت عن ذلك، دراسة الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.[4]

ويشير "دانيال ليرنر" Denial Lerner إلى الأساس السيكولوجي لمساندة الأنظمة والهياكل المعقدة التي تتعلق بنظام سياسي حديث، والذي يكمن في عاطفة الأفراد وقدرتهم على التعاطف والارتباط مع الآخرين.[5] كما يذهب "لوسيان باي" Lucian Pye إلى نفس الاتجاه حيث يقول: إن الذي يدفع الأفراد للعمل معاً هو التعاطف الذي ينبغي أن يتفق مع المشاعر والمهارات التي تحفظ التنظيمات وينمو بشكل مطرد معها.[6]

---

[1] علم دراسة الإنسان.

[2] شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، مصدر سبق ذكره، ص49.

[3] من أمثال: روبرت باكنهام Robert Packenham (1973م)، وصامويل هنتنجتون Samuel Huntington(1965م) وهرشمان Hirschman (1965م).

[4] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، مصدر سبق ذكره، ص60.

[5] شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، مصدر سبق ذكره، ص167.

[6] المصدر السابق، ص167.

من خلال ما تقدم يمكن القول، إن التنمية السياسية في مجتمع ما تتجــه نحــو الاتجــاه السليم كلما اتسعت نوعية المشاركة المجتمعية التي هي عملية تربوية وثقافية يحصل المواطن عليها من خلال برامج تعليمية وإعلامية وممارسة يومية حياتية، وهذا الانخراط المجتمعي فــي العمل السياسي يحتاج إلى وقت، يأتي في إطار المنظمات والمؤسسات السياسية.[1]

وبهذا الشكل، ترى الدراسة أن التنمية السياسية عندما تطرح نفســها لــدى الأحــزاب والفصائل والحركات الأخرى لتطوير بنيتها الأيديولوجيــة والارتقــاء بســلوكها الاجتمــاعي والسياسي، تكون قادرة على أن تتخلى عن الشعارات والأطروحات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة وإقصاء الأحزاب المنافسة. مما يشكل أحد الأسس الهامة لبناء إستراتيجية الحكم في المجتمع.

2-2-1 التنمية السياسية بوصفها موضوعاً للعلم السياسي

ما زالت مجالات التنمية السياسية وعناصرها تشكل ميداناً واسعاً للعلم السياســي بكــل مكوناته، ولا سيما الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وأنثروبولوجيــا التنميــة. كذلك فإن التنمية على هذا المنوال تتناول بالتحليل الحياة السياسية في البناء الاجتمــاعي، كمــا تبحث عن المتشابهات والاختلافات داخل المجتمع الواحد استقصاء ومقارنة من خلال انتقاله من حقبة إلى أخرى، أو مرحلة تاريخية إلى أخرى أكثر تقدماً وتطوراً. ومن هنا نجــد أن التنميــة السياسية من خلال علومها تستفسر عن التشابه والاختلاف بين النظم السياسية، وتعدد السلطات وخلفياتها الفكرية والثقافية والتاريخية، بحثاً عن التطوير والتغيير داخل بنية الســلطات، فهــي تعمل على مساعدتها لتجاوز أزماتها في سياقها التاريخي والاجتماعي.[2]

وهكذا فإن "إستراتيجية التنمية السياسية لا بد أن تراعي خصوصية كل مجتمع وهويته فالتنمية السياسية تأتي بعناصر وافدة جديدة إلى مجتمع له تراثه وهويته الحضارية، وقد يواجــه

---

[1] البيج، حسين علوان، *الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة*، **المستقبل العربــي**، بيــروت، العــدد 236/ 1998م ص96-97.

[2] دياب، عز الدين، **التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات...** مصدر سبق ذكره، ص 12.

هذا الوافد الجديد بالرفض أو التوفيق أو القبول.. ويتوقف شكل الاستجابة على تلك الخصوصية، وعلى القيادة، وما تمثله قوى التحديث، أو التقاليد والإحياء من مرونة وأهمية نسبية بحيث يصبح للوافد الجديد طابعه المميز في هذا المجتمع...، وبالتالي تتشكل منظومة من القيم والمعايير والمؤسسات ونماذج السلوك التي تعبر عن ذلك المزيج من الوافد والمحلي، الجديد والقديم".[1]

يتبين مما سبق، أن البحث عن النموذج السياسي الذي يجب أن تمضي نحوه التنمية تختلف الاجتهادات فيه، حسب طبيعة القضايا والموضوعات الموجودة، وبالتالي كلٌ يمضي بطريقه نحو التنمية السياسية، فالعالم الغربي يعتبر نموذجه السياسي في السلطة هو الأفضل، كما أن مراكز الأبحاث والجامعات في أنحاء عدة من دول العالم تبحث عن نموذج خاص يمثل شخصيتهم الحضارية والسياسية والثقافية.

ولكن في كل الأحوال، تكمن أهداف التنمية السياسية التي يسعى إليها كل مجتمع حسب معظم الباحثين والكتاب في أربعة عناصر أساسية هي:[2]

1- الفاعلية التي يقتصر تنفيذها على المهام الملقاة على جهاز الدولة خلال مراحل التنمية.

2- المساواة وهدفها يتحقق من خلال ترتيباتٍ سياسيةٍ لضمان نمط معيشي ملائم لكل مواطني الدولة.

3- الديمقراطية، ويعتبر هذا العنصر هدفاً نهائياً لعمليات التنمية؛ إذ كلما كانت الإجراءات أكثر ديمقراطية، كان هناك مزيد من التنمية للنظام السياسي القائم.

4- وأخيراً، تحقيق الأمن من خلال القانون وحفظ النظام.

---

[1] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، مصدر سبق ذكره، ص50.

[2] المصدر السابق، ص219.

وهناك من يجعل الحرية السياسية أحد أهداف التنمية السياسية، وهذا من شأنه أن يقلل تدخ الحكومة بشكل عام.

3-1 التفاعل بين الوحدة الوطنية والتنمية السياسية

بعد ما بينت الدارسة مفهوم الوحدة الوطنية وأبعادها، وتعزيزها، وكذلك مفهوم التنمية السياسية، يكون من الضرورة معرفة العلاقة التي تربط بين المفهومين وطبيعة التفاعل بينهما.

عندما تطرح التنمية السياسية في مراكز البحوث العربية ومن قبل الدارسين لها، فإنهم ينظرون بأهمية إلى الوحدة الوطنية تحت عناوين وأهدافٍ مستقبلية منقادة وموجهة إلى التخلص من التخلف والتبعية والوصول إلى الاستقلال الحقيقي الذي لم ينجز في كل الأقطار العربية حتى هذه اللحظة.

ومن قاعدة مبدئية ومنهجية في آن واحد يتم التعامل مع هذه التنمية بحثاً عن مواقع التخلف، ويمضي الكاتب والمحلل لقضايا التنمية السياسية باتجاه مسائل أصبحت تشكل تحديات المستقبل مثل: الديمقراطية العربية والمحلية والقومية والوحدة الوطنية، وتفيد الأفكار السابقة أن التنمية السياسية هي جملة العمليات والإجراءات التي تستهدف النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي.

ومن هنا، فإن التنمية السياسية تشمل تطوير مختلف مناحي الحياة والنهوض بها من واقع التخلف في المجتمع وصولاً بها إلى حالة التقدم والازدهار، فإتباع هذا النهج في التنمية، يمكن لها أن تسهم في عمليات البناء الشامل للمجتمع، وبالتالي الارتقاء بالإنسان وتطويره، وذلك مرهون بمدى تحقيق الوحدة الوطنية في ذلك المجتمع واستقلاله، إذ إن تضعضع هذه الوحدة وتشتتها يضعف من مجالات تحقيق التنمية السياسية، فالبلد الذي يخلو من مشاكل الهويات الفرعية وتمتعه بقدر كاف من الاستقرار السياسي ولا تعاني وحدته الوطنية من كثرة

الانقسامات والانقلابات تكون تنميته السياسية ممكنة بشكل فعال، مما ينعكس إيجاباً على توثيق روابط أفراد الشعب لتحقيق الأهداف المتفق عليها تحت مظلة الوحدة الوطنية.[1]

يستفاد مما تقدم، أن التنمية السياسية تسعى دائماً إلى تعميق فرص التلاحم الوطني بين أفراد الشعب الواحد في ظل وجود تعددية سياسية، ففي هذه الحالة تكون هذه التنمية متوازنة بين تلك الأحزاب والجماعات في مضامينها وأبعادها وأهدافها، فهي لا تركز على المركز وتهمش المحيط، وإنما يجب أن تكون موزعة في توجهاتها بشكل متساوٍ بين المركز والإطار الخارجي ذلك أن وجود الخلل في هذا التوزيع والتوازن يضعف من فرص الوحدة الوطنية.[2]

ومن الجدير ذكره هنا، أن الحزب السياسي في ظل التعددية السياسية يوجد بداخله قابلية الترابط الاجتماعي مع بقية الأحزاب أو الفصائل السياسية الأخرى، بصفته مجموعة اجتماعية. وهذه القابلية ناتجة عن تصرف اجتماعي مستمر فيما بينها، ويمتلك هذا التصرف الهيمنة على التصرفات المتعارضة للعديد من القوى والأحزاب الأخرى في المجتمع التي من الممكن أن تكون في حالة نزاع. لذلك عندما تتطلع إلى الوحدة ينبغي أن تؤكد هيمنتها تجاه مختلف العلاقات مع الآخر، وتجاه العديد من القوى المتعارضة فيما بينها، وبالتالي تكون قد اكتسبت الطابع البنيوي بصفتها مجموعات اجتماعية.[3]

وجميل مثله أن يضاف هنا، أن عملية المشاركة في الحياة السياسية، يعني بالضرورة الانقسام والوحدة. فالتنافس بين المجموعات والتجمعات داخل المجتمع من شأنه أن يقود إلى انقسامات ترى الأحزاب في ذلك تعبيرات مؤسسية، وهذا يأتي من خلال الوعي السياسي في داخل المجتمع، فهذا الوعي عندما يتخذ شكل هذه الخصائص، الخاصية الانقسامية والخاصية

---

[1] الشمري، حميد حسين كاظم، باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، *دور التنمية السياسية في التطور الديمقراطي* 2009/7/8م، موقع شبكة النبأ المعلوماتية الالكتروني.
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/07/087.htm.

[2] المصدر السابق.

[3] الطعان، عبد الرضا حسين، **البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية" 1990م، ص28-29.

التوحيدية، تسمح له بإنشاء خاصية أخرى تسعى لأن تكون وعياً سياسياً متميزاً مما يجعل الفرد أكثر قدرةً على الترابط الاجتماعي.[1]

وعلى هذا الأساس يستطيع الباحث القول، إن هذه التغييرات تمثل حقيقة لا يمكن أن يمارى بها أحد، فعندما يتعزز الترابط بين القوى والأحزاب على أساس المشاركة السياسية بمفهومها العام، يكون من السهل تطبيق مجالات التنمية السياسية في المجتمع، وهي بدورها تعمق شعور المواطنة، وتأتي بالمساواة السياسية، وتقضي على مصالح فصيلية وجهوية تستأثر بالحكم ومنافعه.

1-3-1 الوحدة الوطنية كشرط رئيس لتحقيق التنمية السياسية

في مقالة "لصاموئيل هنتجتون" Samuel Huntington بعنوان "التنمية السياسية والانهيار السياسي"، يشير في مستهلها بكلمات "دي توكفيل" Dei Touchfel [2] إلى أنه في المجتمع المتمدن "كلما تزايدت قدرة الأفراد على الترابط معاً، تزايدت ظروف وأوضاع المساواة بينهم".[3]

فكيف يمكن تجسيد الديمقراطية التي هي جزءٌ لا يتجزأ من التنمية السياسية دون مساهمة مختلف القوى والأحزاب السياسية في النشاطات والقضايا التنموية بجانب النظام الحاكم وترسيخ مبدأ تداول السلطة بينها. فتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية يشكل أرضية صلبة للنهوض بالمجتمع إلى مصاف المجتمعات المتقدمة والتي من شأنها أن تحقق التنمية السياسية.[4]

---

[1] الطعان، عبد الرضا حسين، **البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي** مصدر سبق ذكره ص317-318.

[2] فيلسوف سياسي فرنسي اشتهر بكتابه **الديمقراطية في أمريكا.**

[3] القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، مصدر سبق ذكره، ص126.

أيضا أنظر إلى Samuel P. Huntington: "Political Development an Political Decay". in: (loude E. Welch Ced) Political Modernization – A Reader in Comparative Political change (Belmont, Calif., Wads Worth, 1971) PP.238-277.

[4] الرحمون، أحمد عوض وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك**، سلسلة كتب المستقبل العربي (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص99-100.

ومن المعلوم أن الأنظمة العربية التي تعاني التخلف السياسي تقوم في معظمها إلى منع وجود قوى سياسية تعترض خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويصل الحد فيها إلى إعادة النظر في حدود هذه القوى والأحزاب ومكونها البشري وانتمائها. وكل هذا يندرج ضمن سياق المحافظة على استمرار وجود هذه الأنظمة دون منافسة بقية القوى. فإذا أُمكِن القول إن الحل لهذه القضية يكمن في نشر مبادئ الديمقراطية وترسخها في هذه الدول، فيجدر القول هنا إن طرح هذا الحل لتحقيق مفهوم التنمية السياسية أمر مبهم وسبيل شائك بدون طرح مسألة هوية الدولة ووحدتها. "إذ لا يمكن أن نفهم كيف يمكن ترسيخ الديمقراطية في دولة لا تزال تبحث عن هويتها ولا ينظر إليها على أنها دولة لكل مواطنيها؟"[1]

وهناك رأي آخر يذهب إلى نفس السياق، الذي يربط بين المساواة وتحقيق المشاركة السياسية الذي يفضي بالتالي إلى مفهوم الديمقراطية، وبين ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، حيث يرى أنه كلما تجسدت العلاقات المجتمعية بين الأفراد وقلت الفوارق بينهم، اقترب المجتمع من نظام الحكم الديمقراطي الذي يتأسس من الناحية المفهومية على المساواة السياسية.[2]

وطبقاً لذلك، يمكن القول إن حالة التوازن في المجتمع تكون نتيجة للمصالحة الذاتية داخل الإنسان الفرد، وهي تشكل مدخلاً أساسياً لتكريس مفاهيم التنمية السياسية في الدولة.[3]

وما يمكن إشارته في هذا الجانب أيضاً، هو أن القطر العربي عندما انهزم أمام الدولة الغربية، لم ينهزم بسبب قوة جيش هذه الدولة وكثرة عدده، وإنما بسبب التنظيم الجيد بين القوى في الدولة الغربية الحديثة ووحدتها أمام القطر العربي الذي ما زال متشتتاً داخلياً في معظمه ويسوده نوع من عدم الانضباط والتنظيم، مما أوقعه فريسةً سهلة أمام الدول الطامعة.[4]

---

[1] الرحمون، أحمد عوض وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك** مصدر سبق ذكره، ص100.

[2] الحسن، حمزة، آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي 2002م، موقع قضايا الخليج الالكتروني.
http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article005.htm.

[3] حبش، صخر، **العلاقات الفلسطينية الفلسطينية: الواقع والتطلعات، السياسة الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، عدد22/ ربيع 1999م، ص92.

[4] السيد، رضوان، وبلقزيز، عبد الإله، **أزمة الفكر السياسي العربي: حوارات لقرن جديد**، دمشق: دار الفكر،2001م، ص51-54.

كذلك أنظر في هذا المضمار: أوليل، علي، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، بيروت: دار التنوير، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985م، ص87-88.

لذلك وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن تمتع الدولة القوية والحديثة بالتنظيم الجيد الذي يقوم على أسس من الوحدة الوطنية، هو شرط رئيس لتحقيق التنمية السياسية واستقرار هذه الدولة.

2-3-1 أثر تعزيز الوحدة الوطنية على التنمية السياسية

من الواضح أن اعتبار المواطنة الحقة المتساوية والفاعلة من شأنها أن تدعم وترسخ قواعد الوحدة الوطنية لأفراد المجتمع الواحد. وبالتالي تكون هذه الوحدة مصدر الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن أي اعتبار سياسي أو ديني أو اجتماعي، وهي تتصف عادة بتساوي الفرص من حيث المنافسة على تولي السلطة وتفويض من يتولاها. وهذه المواطنة الواضحة في مضامينها وأهدافها حولت الصراعات في أوروبا والحروب الأهلية بين الأحزاب الدينية إلى صراع سلمي، والسبب في ذلك كان في تحول الدولة إلى مؤسسة تقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها من دون استثناء، حيث يتم التعاطي مع الحكم من خلال مؤسسات.[1]

من هنا، فإن قيام الدولة بتبني أسس المواطنة الحقة التي تفضي إلى تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية بين القوى والأحزاب السياسية المتصارعة، من شأنه أن ينهي حالات الصراع والاقتتال في المجتمع، مما يكون لها الأثر التنموي على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لذلك تعد الوحدة الوطنية ضماناً هاماً للانسجام والاستقرار الاجتماعيين، واستقرار الوطن السياسي الدائم، فلا يمكن للعمليات الاقتصادية والسياسية والعلمية أن تتطور بدون القوة الحاشدة من الوحدة الوطنية، فهي قوة محركة للنهوض الحضاري، الذي يشارك فيها كافة القوى والعقول في بناء المجتمع.

لذلك يمكن القول "إن الوحدة لا تفرض فرضاً، ولا تنجز بقرار أو رغبة، وإنما باكتشاف مساحات التلاقي والعمل على تطويرها ودمج توحيد أنظمة المصالح الاقتصادية

---

[1] الرحمون، أحمد عوض وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك**، مصدر سبق ذكره، ص111.
كذلك أنظر في هذا الجانب: روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الملايين، 1966م ص229.

والسياسية".[1] ويفهم من ذلك أن الوحدة كلٌ مترابط بشكل عضوي، فهي جزءٌ من تركيب النهضة، لا يمكن فصل أي عنصر من عناصرها عن العناصر الأخرى.[2] وإذا شهد المجتمع حالة الوحدة الوطنية العضوية آخذا بالاعتبار تجسيد مفاهيم والقيم الاجتماعية من المساواة والعدل والتسامح، فإنه حينئذ سيصل إلى مصاف المجتمعات المتطورة سياسياً وتنموياً، ففي هذا المشهد الوحدوي يكون بمقدور المجتمع أن ينبذ الصراع والاقتتال باستمرار مما ينعكس ذلك على التنمية السياسية.

ومما يحسن ذكره هنا، أن الدولة القوية بوحدتها الوطنية ذات الكيان الدولي المتقارب مع القوى المهمة والأحزاب في العالم تجعل عملية التفاعل الحضاري مع العالم ممكنة وطبيعة تنساب من خلالها الأفكار وتحصل الاستفادة من تجربة الآخرين والاشتراك في عملية بناء الحضارة، وبهذا المعنى تكون الوحدة الوطنية بما تؤدي إليه من وضع القوة والتكافؤ تسهل عملية التقدم بصورة طبيعية وتضحيات أقل وثمن هو دون ما يمكن أن يكون عليه في حالة الضعف وفقدان التكافؤ والندية.

4-1 خاتمة

في ختام الإطار النظري للدراسة، يستطيع الباحث القول إن الفكر السياسي في السنوات الأخيرة أصبح مدخلاً رئيسياً لبحث موضوع الوحدة الوطنية، وربما يعود ذلك إلى كون هذه الوحدة تتضمن منافع وفوائد للأقطار العربية المختلفة وكل الدول التي تعاني من تشتت في جماعتها الوطنية. وبالتالي يمكن إبراز الوحدة الوطنية وترويج صيغتها الشاملة عبر التوجه السياسي التنموي في الدولة، حيث إن من مقومات التنمية السياسية، إجراء تحولات رئيسية وهامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والعمل على تنويع الإنتاج

---

[1] محفوظ، محمد، في معنى الوحدة والاختلاف، صحيفة الرياض، عدد13511/ 2005/6/21م، موقع الصحيفة الالكتروني..http://www.alriyadh.com/2005/06/21/article74022.html

[2] حمادي، سعدون، **مشروع الوحدة الوطنية ما العمل؟**، مصدر سبق ذكره، ص74

الوطني السياسي وتطويره، بما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والأحزاب السياسية لتصل إلى جميع أفراد المجتمع الواحد.

فالتنمية السياسية هي نتيجة وحدة القرار السياسي أو الوحدة الوطنية، وهذه الوحدة تعبر عن معالجة تنموية سياسية لواقع المجتمعات العربية التي تمر في ظروف داخلية حالكة على صعيد وحدة القوى والأحزاب السياسية فيها، وهذه المعالجة للواقع العربي تستلزم تحريراً وتحرراً داخلياً للطبقات المهمشة داخل مجتمعاتها، ومشاركة فاعلة من قبلها في صنع القرار وصولاً إلى تشكيل نظام سياسي يتمتع بثقة الجماهير في الدولة، ويطلق العنان لعملية التنمية السياسية فيها.

الفصل الثاني

آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية

إن الحديث حول آليات معينة لتعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع ما لا يأتي من أجل تطبيق آلياتٍ بعينها، إذ كل مجتمع قادر على إنتاج آلياته، لكن في الحالة الفلسطينية يكثر الحديث اليوم عن الوحدة الوطنية وأهمية صياغتها وتعزيز مقوماتها، وربما تأثراً بارتفاع حرارة الضغوط الأوروبية والأمريكية وتواترها، واستغلال القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً، في ضوء اعتقاد شائع بأن العدو لا يحقق أغراضه إلا عبر استغلال الخلافات والتناقضات، أو عن طريق وسائل أخرى بين أبناء المجتمع الواحد، أو لعل الدافع كان شعور القوى والفصائل بالعجز عن إعادة إنتاج السيطرة على المجتمع إلا من خلال العودة إلى آليات التعبئة الأيديولوجية الوطنية، أو لعل الأمر يتمثل في محاولة لاحتواء حالة جديدة من تطور قوى المعارضة ودورها، وهو ما بات يشكل عند أهل الحكم عبئاً على منظومة السيادة والهيمنة.

فظاهرة التعددية والتنوع في بلدٍ ما ليست غريبة، فقلما يخلو منها بلد أو دولة أو أمة، فالمعول عليه هو حضور الاندماج الاجتماعي في أي بلد، لأجل توظيف هذه التعددية لصالح الهوية الوطنية الأكبر وتحقيق السلم الأهلي، مع الاحتفاظ بالهويات الخاصة أو الفرعية من ثقافاتٍ فرعيةٍ وخاصةٍ أخرى.

ويتناول هذا الفصل من الدراسة أولاً أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية ودورها في تشكيل الوحدة الوطنية وصولاً إلى (م.ت.ف)، للتعرف إلى تطور فكر الحركة الوطنية الفلسطينية وتتبعها في هذا الجانب، لتسهم في فهم الأفكار التاريخية وربطها بالأفكار الحالية للقوى والفصائل الفلسطينية. ومن ثم يبحث هذا الفصل في أهم آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في الوقت الراهن والتي يمكن تلخيصها بآلية الحوار الوطني، والذي يتناول أيضاً أهم ملفاته للوقوف على القضايا المختلف عليها بين القوى والفصائل الفلسطينية ومناقشتها، ومنها منظمة التحرير من حيث إصلاحها وتفعيلها وبرنامجها السياسي وتمثيل الفصائل فيها، إضافةً إلى الاتفاقات الموقعة واستعداد حركة "حماس" لقبولها والدخول

بالمنظمة. كما تبحث هذه الآلية ملف الحكومة من حيث برنامجها السياسي والاتفاقات الموقعة، إضافةً إلى ملف العملية السلمية والمقاومة، وأخيراً الملف الأمني، من منطلق إمكانية توحيد قوى الأمن الفلسطينية. أما آلية الانتخابات، فيمكن تناولها من حيث القانون الانتخابي الفلسطيني، وتوافق القوى والفصائل الفلسطينية حوله، إضافةً إلى إجراء الانتخابات الفلسطينية في ظل الانقسام. وتتناول آلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف، التوعية بأهمية الهوية الفلسطينية، كذلك العلاقة بين الوحدة الوطنية الفلسطينية وثقافة الاختلاف. وأخيراً تبحث آلية تعزيز بناء الثقة بين القوى والفصائل الفلسطينية، وقف الحملات التحريضية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

1-2 الوحدة الوطنية الفلسطينية قديماً

يمكن تتبع تاريخ الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإيجاد أصولها الممتدة في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بداية النصف الثاني من عام 1918م. حيث عمد الفلسطينيون إلى إنشاء "الجمعيات الإسلامية المسيحية" في مختلف مدنهم.[1]وسمحت هذه الجمعيات بوجود الطائفة اليهودية إلى جانب الإسلامية والمسيحية.[2] فكانت هذه الجمعيات بمثابة فروع لجبهة وطنية فلسطينية في ظل غياب الأحزاب منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، وحتى انتهاء المرحلة الأولى من الحركة الوطنية الفلسطينية، في أواخر العشرينيات من القرن الماضي.[3]

لقد أخذت ملامح الطبقة الاجتماعية تتضح أكثر في أوائل الثلاثينيات، وظهرت أحزاب سياسية عربية مثل: الاستقلال (آب، 1932)، ومؤتمر الشباب (كانون الأول، 1932)، والدفاع (كانون الأول، 1934)، والعربي (نيسان، 1935) والكتلة الوطنية (تشرين الأول، 1935).[4]وسارعت هذه القوى والأحزاب المنبثقة آنذاك، إلى الاجتماع فيما بينها يوم

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن هذه الجمعيات، أنظر: ياسين، عبد القادر، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1977م، ص 85-89.

[2] ياسين، عبد القادر، (محرر)، **أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية**، دمشق: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات - ملف -، بيروت: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق: الدار الوطنية الجديدة، حزيران/ 2006م، ص259.

[3] المصدر السابق ص 259.

[4] المصدر السابق، ص93.

1936/4/25م، إبان اشتعال ثورة 1936م المسلحة، بعد خمسة أيام من إعلان إضــراب يافــا، حيث "قررت الائتلاف في (اللجنة العربية العليا)، وأعطت اللجنة نفســها حــق قيــادة الثــورة الشعبية".[1]

من هنا، كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية عبارة عن صيغٍ جبهويــةٍ ائتلافيــة أنشــأتها ظروف الحرب والاحتلال، بعد تشكل الائتلافات والأحزاب آنذاك، حيث كانت تتسامح مع فكرة الائتلاف العريض. وبهذا المعنى لا يمكن أن نطلق عليها وحــدة وطنيــة بمعناهــا ومفهومهــا الإصطلاحي، لأنها كانت تتشكل في معناها السياسي التاريخي للحالة الفلسطينية التــي تفــرض على الأطراف المختلفة التنازل عن اختلافاتهم الفكرية من أجل مواجهة ظروف سياسية استثنائية طارئة. ويبدو أن الحالة الفلسطينية الراهنة بما تشمل القــوى والفصــائل السياســية تواجــه صعوباتٍ كبيرة تحول دون تشكيل وحدة وطنية أو حتى ائتلافاً سياسياً على الــرغم مــن كــل التهديدات التي تحيط بالمشروع الوطني العام.

واستطاعت بعض القوى الوطنية الفلسطينية من تأسيس جبهاتٍ خاطفــة خــلال الفتــرة الممتدة من عام النكبة 1948م إلى تأسيس (م.ت.ف) منظمــة التحريــر الفلســطينية، صــيف 1964م، فتشكلت عام 1950م، "الجبهة الوطنية" في الأردن بمبــادرة مــن "عصــبة التحريــر الوطني"، لكن هذه الجبهة لم تحصل على ترخيص حكومي.[2]

2-2 الوحدة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية

لعل من المفيد إجراء مراجعة سريعة لتجارب الحوار والوحدة الوطنية الفلسطينية مــن خلال المراحل التي عرفتها الساحة الفلسطينية منذ المؤتمر الأول الذي انبثقت عنــه (م.ت.ف) حتى الآن، إن الهدف من هذه المراجعة يرمي إلى التقاط القوانين أو السمات أو الخــط البيــاني

[1] ياسين، عبد القادر، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، القاهرة: دار الحكمة، 2000م، ص18.

[2] ياسين، عبد القادر، ***قضية التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية*** **صامد الاقتصادي**، عمــان، العــدد 128/ نيســان - أيار - حزيران 2002م، ص 210 -223.

العام، من تجارب الحوار والوحدة وذلك من أجل الاستنارة عند معالجة ما يجــري الآن مــن حوار ودعوة إلى تحقيق وحدة وطنية فلسطينية شاملة.

عقدت (م.ت.ف) أولى حواراتها بينها وبين قادة الفصائل الأخرى في عمان، وأفضــت هذه الحوارات إلى تقسيم قيادة المنظمة، حيث أفرزت أكثرية مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني[1] للفصائل الفلسطينية، وتمثل ذلك في الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي انعقدت في القاهرة، في تموز 1968م، وهذه النقلة اعتبرت نقطة تحول في مسار (م.ت.ف)، بدخول منظمــات العمــل الفدائي إلى المجلس الوطني وفرض حضورها وتأثيرها في شتى المجالات العسكرية والتنظيمية والسياسية.[2]وبهذا الشكل قد لا يعبر بالضرورة عن وحدة وطنية فلســطينية، وإنمــا قــد تتجــه الفصائل الفلسطينية آنذاك إلى المحاصصة على قيادة المنظمة بدخولها فيها.

وفي أعقاب صدور قرار الحكومة الأردنية بتاريخ 1970/2/10م الذي تضــمن أحــد عشر بنداً والقاضي "بتنظيم الإجراءات المتعلقة بالأمن الداخلي" في الأردن، اجتمعت المقاومــة الفلسطينية في اليوم التالي من صدور هذا القرار، وأعلنت تشكيل "القيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية" وقد رأت في هذا القرار أنه يهدف إلى الحد من فاعليتها وحركتهــا. واعتبــر هــذا التشكيل للمقاومة الفلسطينية أرقى الأشكال الجبهوية منذ نشأة العمــل الفــدائي فــي منتصــف

---

[1] المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني بأسره داخل فلسطين وخارجها حســب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. نشأ المجلس عام 1948م حين قام الحاج أمين الحسيني بالعمــل علــى عقــد مجلس وطني فلسطيني في غزة، مثل أول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على أرض عربية فلسطينية التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 للعام1947م. وقام المجلس حينذاك بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد البــاقي الذي مثل فلسطين في جامعة الدول العربية. ويشكل المجلس الوطني المرجعية العليا لكل هيئــات ومؤسســات المنظمــة ويختص بكل المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلــق بمصالحه الحيوية العليا. وتجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين شكلوا المجلس الوطني عام 1948م برئاســة تختلــف عــن المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعيد إنشاؤه عام 1964م، بعد أن قرر الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربــي الأول تكليف أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية آنذاك بالاتصال بالشعب الفلسطيني والــدول العربيــة لإقامة القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني.

[2] ياسين، عبد القادر، (محرراً) **أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص264.

الستينيات، بسيادة لغة الحوار بين أطراف المؤسسة الجبهوية، وجمعها المنظمات الفدائية كافة.[1] ويمكن الإشارة هنا، أن هذا التشكيل للقيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية تأتي كرد فعل على الإجراءات الأردنية.

أصدرت "القيادة الموحدة" في 1970/5/6م بياناً عرف باسم "بيان السادس من أيار" وفيه اعترف ب (م.ت.ف) كأرضية للوحدة الوطنية الفلسطينية، داعياً إلى تشكيل لجنة مركزية لقيادة المنظمات الفدائية كافة.[2] ومثلما كان هناك محطات للحوار بين التنظيمات الفلسطينية في تلك الفترة في محاولتها لتعزيز وحدتها الوطنية، إلا أنه يوجد حالات اقتتال وتنافر بينها، ربما هذا ما كان يدفعها إلى الحوار والتلاقي.

وجاء الموقف الفلسطيني الرسمي واضحاً من قضية القدس حين أعطى الضوء الأخضر في كيفية معالجة هذه القضية في مشروعات السلام، حيث جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م في دورته الثانية عشرة المنعقدة في القاهرة، مشتملاً على برنامج النقاط العشر[3]، كبرنامج سياسي، شكل أرضية لأكبر لقاء عرفته (م.ت.ف) منذ مطلع السبعينيات، وقد وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، لكونه انطلق من "الميثاق الوطني" وقرارات المجالس الوطنية، ووثيقة طرابلس للوحدة الوطنية، حيث وفر هذا البرنامج قاسماً مشتركاً على مستوى تحديد أهداف النضال الوطني الفلسطيني.[4]

كما شكلت خطوة الرئيس المصري أنور السادات بزيارته للقدس في 1977/11/19م، جبهة رفض على الساحة الفلسطينية، وبرز هذا واضحاً في التقاء ممثلي فصائل "جبهة الرفض" مع ممثلي"فتح، والجبهة الديمقراطية" على هامش مؤتمر القمة العربي المصغر الذي انعقد في

---

[1] أنظر: عبد الرحمن، أسعد، (محرراً)، **منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها/ تأسيسها/ مساراتها**، نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1987م،ص 73-74.

كذلك أنظر: ياسين، عبد القادر، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص115.

[2] عبد الرحمن، أسعد، (محرراً)، **منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها/ تأسيسها/ مساراتها**، مصدر سبق ذكره، ص168.

[3] أنظر: المصدر السابق، برنامج النقاط العشر، ص221.

[4] ياسين، عبد القادر، (محرراً) **أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص270.

مدينة طرابلس الليبية[1] في 1977/12/1م، بهدف تنسيق مواقف الدول في مواجهة النتائج التـــي ستترتب على خطوة الرئيس المصري،[2] فقررت هذه الفصائل الرد عملياً بتعزيز الوحدة الوطنية في إطار (م.ت.ف)، وأصدروا وثيقة "الوحدة الوطنية الفلسطينية".[3]

وأجمعت فصائل (م.ت.ف) على رفضها "اتفاق كامب ديفيد"[4] في 1978/9/17م، وجاء هذا الرفض واضحاً في البيان السياسي الصادر عن الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية للمنظمة في 1978/9/18م.[5]ويرى الباحث أن هذا البيان لا يعبر عن وحدة وطنية فلسطينية، باعتباره بيـــان سياسي جاء ليعبر عن حالة سياسية خاصة اجتمعت حولها الفصائل الفلسطينية، فالوحدة الوطنية تأخذ أبعاداً سياسية، واجتماعية وثقافية أخرى.

3-2 آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

وبعد أن لخصت الدراسة أهم محطات الوحدة الوطنية الفلسطينية في بعدها التـــاريخي وعلاقتها ب (م.ت.ف)، سيكون بمقدور الدراسة أن تستعرض أهم الآليات التي تعـــزز الوحـــدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية في الوقت الراهن.

---

[1] حضره كل من: سوريا، وليبيا، والجزائر، واليمن الديمقراطي، والعراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

[2] ياسين، عبد القادر، (محرراً) **أربعون عاماً من حياة منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص270.

[3] أنظر نص الوثيقة: ***وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية*** **شؤون فلسطينية**، طـــرابلس، العـــدد 74/ 1977/12/4م، ص 254-253.

[4] **اتفاقية كامب ديفيد** عبارة عن اتفاقية تم التوقيع عليها في 1978/9/17م بين الرئيس المصري الراحـــل محمـــد أنـــور السادات ورئيس وزراء إسرائيل الراحل مناحيم بيغن بعد 12 يوما من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيـــد فـــي ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. ونتج عن هذه الاتفاقية حدوث تغييرات على سياسة العديد من الدول العربية تجـــاه مصر بسبب ما وصفه البعض بتوقيع السادات على اتفاقية السلام دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلســـطيني في تقرير مصيره وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979م إلى عام 1988م نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.

[5] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان/ دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني من 1908-1993م**، نيقوسيا: مركز الأبحـــاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م، ص287.

1-3-2 الحوار الوطني

شهد الخطاب السياسي الفلسطيني حالة تأزم حقيقية في حركته منذ انتهاء الحكم العثماني 1920م، وانتهاءً بعهد الانتداب البريطاني 1948م، حيث لم يكن هذا الخطاب الذي مثله قيـاديو الثورات الفلسطينية وأهمها ثورة 1936 خطاباً يسعى إلى وحدة كلمتها، فمثلاً، "خطاب الحـاج أمين الحسيني ومن كان معه، وصراعهم سياسياً مع آل النشاشيبي، لم يوحد الفلسطينيين لما فيه خيرهم وخير بلادهم."[1]

لذلك، يمكن القول إن هناك أزمة تاريخية في الخطاب السياسي الفلسطيني، تجسدت فـي مرحلة ما في بعدها العائلي بين آل الحسيني من جهة، وآل النشاشيبي من جهة أخرى. وما تلاها من تأزم في خطاب الحركات والفصائل الفلسطينية التي ظهرت قبيل نشـوء منظمـة التحريـر الفلسطينية (م.ت.ف) وبعدها، وهي الأزمة التي تعود إلى عوامل داخلية وخارجيـة، وعوامـل ذاتية وموضوعية، وهي أكثر ما تكون أزمة نهج وفكر.[2]

وسيكون ثمة إلتفات خاص، متعدد المواضيع، في هذا القسم لتناول الخطـاب السياسـي الفلسطيني الذي أخذ يتشكل ويختلف من فصيل سياسي إلى آخر، إلى أن أصـبح يعـرف الآن بالحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية، بحكم الاختلاف في الأيدولوجيا والعقيدة السياسية التي انطلقت منها الحركات والجبهات الفلسطينية وطبيعة تركيبة كل منها، وطبيعة تركيبـة النظـام السياسي العربي والإسلامي الذي يحتضنها. فأحياناً يكون ثوري النزعة تحكمه الميول العربيـة والوطنية، وأخرى محكوماً بنزعات وميول إسلامية التصور والغاية.

---

[1] أبو الحسن، وائل مصطفى، ***أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد "الانحـلال المعيـاري":قـراءة سـيكولوجية*** **المستقبل العربي** 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 35/ 2008م، ص 56.

نقلاً عن: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، 1948-1917، سلسلة دراسات 57، عكـا: دار الأسوار، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984م

[2] أبو الحسن، وائل مصطفى، ***أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد "الانحـلال المعيـاري":قـراءة سـيكولوجية*** المصدر السابق، ص69.

وقد لمس النظام السياسي الفلسطيني ومؤثراته بعد اتفاق أوسلو، ضعف إدراك أبعاد التحول، واصطدام المشروع الوطني الفلسطيني بعقبات الموقفين "الإسرائيلي" والأمريكي الذي يعتبر هنا عامل خارجي في التأثير، وهذا من أهم العناصر التي تفسر استمرار الخطاب السياسي الفلسطيني عند معظم الفصائل والقوى السياسية، "وهو خطاب يجد في دعوة الحوار الوطني مخرجاً للمأزق السياسي، ويجد في الوحدة الوطنية استعادة لدور قد فقد".[1] وقد يصطدم هذا الخطاب أيضاً، بالموقف "الإسرائيلي" الذي يعتبر أساساً في تحديد العلاقات الداخلية الفلسطينية ويدخل في حساباتها.

فمن خلال هذه الرؤية، دخلت الساحة الفلسطينية مرحلة مختلفة بعد اتفاق أوسلو (1993/9/13) الذي تمخض عنه قيام سلطة فلسطينية على بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وصلت هذه الاتفاقية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي" إلى طريق مسدود مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لمرحلتها الانتقالية، وأصبح واضحاً أنه لا يمكنها أن تقود إلى سلام دائم، ومنذ ذلك الوقت بدأت مسيرة شكل النظام السياسي فيها انعطافة جديدة تمثلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة في (1998-2000).

وتلا ذلك، في العاصمة المصرية القاهرة حوارات عدة بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في تشرين ثاني 2002، فلم تكن الأولى من نوعها، بل كان هناك العديد من الحوارات المستمرة بينهما داخل الوطن، إلا أنها المرة الأولى منذ العام 1995، التي يجري فيه حوار بهذا المستوى خارج الوطن، ولعل ما هيأ الأجواء لمثل هذا الحوار تلك اللقاءات التي عقدت بين حركة "حماس" والاتحاد الأوروبي في العاصمة اللبنانية بيروت في أواخر شهر أيلول 2002، حيث ترأس جانب "حماس" في اللقاء ممثل الحركة في بيروت أسامة حمدان، فيما مثل الجانب الأوروبي خافيير سولانا.[2]

---

[1] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو..دراسة تحليلية نقدية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تموز/ 1998م، ص100.

[2] جرى الطلب في ذلك اللقاء من حركة "حماس"، وقف استهداف المدنيين الإسرائيليين في داخل إسرائيل، وبشكل خاص وقف العمليات "الفدائية"، في حين طالبت "حماس" بدور أكبر وفاعل للاتحاد الأوروبي في عملية السلام يوازي الدور الأمريكي. الطناني، معين، ***الحوار بين الفصائل الفلسطينية***، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد التاسع والعاشر يناير/يونيو 2003، موقع مركز التخطيط الفلسطيني الالكتروني:http://www.oppc.pna.net/index.html

ويقال إن هناك لقاءً آخر سبق لقاء بيروت عقد في جنيف، إلا أنه لم يحدد تاريخه ولم يوضح فحواه،[1]وبدا حوار القاهرة أكثر علانيةً وأكثر تحديداً، حينما أعلن وزير الداخلية الفلسطيني هاني الحسن في 2002/11/3 "أن السلطة الفلسطينية ستجري مباحثاتٍ مع حركة حماس في القاهرة."[2] فقد تبع هذا التاريخ حركة حوارية نشطة بين حركتي "فتح" و"حماس".

بدأت الحركتان رسمياً جلساتهما الحوارية الأولى في القاهرة في 2002/11/10، برعاية مصرية، على أن يكون المسؤول الأمني الأوروبي "أليستركو"، قريباً من هذه الاجتماعات دون المشاركة فيها، وترأس وفد "فتح" إلى الحوار عضو اللجنة المركزية للحركة زكريا الأَغا، وعضوية كل من المستشار الاقتصادي للرئيس عرفات محمد رشيد، ووزير الطاقة عبد الرحمن حمد، وصخر بسيسو القيادي في الحركة، فيما ترأس وفد "حماس" نائب مدير المكتب السياسي للحركة موسى أبو مرزوق، وعضوية كل من عضو المكتب السياسي محمد نزال، وعماد العلمي، ومندوب "حماس" في لبنان أسامة حمدان. وكان هذا اللقاء الحواري محاولة لتعزيز الوحدة الوطنية، والتوصل إلى استراتيجية سياسية مشتركة. ومن القضايا المهمة التي نوقشت في اللقاء أيضاً، إمكانية انضمام "حماس" إلى (م.ت.ف)، وفرص مشاركتها في الانتخابات الفلسطينية، إضافة إلى مطالبة حركة "حماس" بوقف العمليات "الفدائية" داخل "إسرائيل"، واحترام السلطة الفلسطينية وقراراتها كسلطة واحدة في الأراضي الفلسطينية.[3]

1-1-3-2 ملفات الحوار الوطني

فتح الحوار بين الفصائل الفلسطينية لفحص الخيارات المختلفة أمام الشعب الفلسطيني في ظل مرحلة النضال، وقد تناولت هذه الخيارات أهم الملفات والقضايا المختلف عليها ولا سيما بين حركتي "فتح" و"حماس"، لذا ترى الدراسة أنه من الأهمية تناولها واستعراضها على النحو الآتي، لما لها من الأثر الكبير على سير جلسات الحوار الوطني:

---

[1] المصدر السابق.

[2] المصدر السابق، نقلاً عن صحيفة الأيام، 2002/11/4.

[3] الطناني، معين، ***الحوار بين الفصائل الفلسطينية***، مصدر سبق ذكره.

1-1-1-3-2 منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)

عندما تشكلت (م.ت.ف) عام 1964م، كان نموذجها الاتحاد، أي الانتماء إلى الوحدة الوطنية أفراداً، وليس منظمات وحركات وأحزاب، وامتد هذا الوضع حتى تسلمت حركة "فتح" قيادة المنظمة عام 1968، فقد وجدت ضرورة بالخروج عن خط (م.ت.ف)، بإعلانها الكفاح المسلح، حسب ما جاء في ميثاق المجلس الوطني الفلسطيني من العام نفسه في المادة التاسعة منه؛ وهذا يعني انقساماً حاداً في الموقف الفلسطيني. وعند بروز فصائل فلسطينية أخرى داعية للكفاح المسلح فتحت حوارات مجهدة بينها وبين "فتح" لتوحيد الموقف والاتفاق على برنامج واحد، إلى أن وجدت هذه الفصائل ومعها حركة "فتح" نفسها في أرض القتال معلنةً خروجها من مأزق الحوار، وأن وحدتها الوطنية تتحقق ضد العدو وليس عبر الحوارات.[1]

وهذا ما جعل مسألة الحوار بين تلك الفصائل يقفز إلى المقدمة، كلما واجهت الساحة الفلسطينية منعطفاً جديداً، ومالت الفصائل بمجموعها إلى تلخيص الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال التقائها وإجماعها دون أن يرتبط ذلك بمفهوم الوحدة الوطنية على أساس القوى الاجتماعية المختلفة. ومن هنا أصبح الوصول إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية، هو اتفاق الفصائل والقوى الفلسطينية ليس على أساس المستوى الاجتماعي والشعبي. وكان في ذلك تجاوز لفهم طبيعة الحركية والعلاقات بين القوى السياسية والمجتمع، ومن ثم مصادرة لدور المستقلين والقوى الاجتماعية غير المسيّسة عموماً.

لكن الأمر اختلف عندما تبنت القوى والفصائل الفلسطينية ومعها حركة "فتح"، المشاركة في أطروحات عملية السلام والانغماس فيه داخل إطار (م.ت.ف)، مما أدى إلى تفاقم العلاقات بين القوى الفلسطينية الداخلة في المنظمة وخارجها، فأحدث ذلك شروخاً داخل الساحة الفلسطينية.[2]

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م، ص97-ص98.

[2] حبش، صخر، *العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية: الواقع والتطلعات* **الدراسات الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، عدد22/ ربيع1999، ص95.

وتجدر الإشارة إلى أن (م.ت.ف)، كان هدفها تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي من النهر إلى البحر، فلم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال. فجاءت المنظمة لتعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية، وعن إرادة الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.[1]

وحصلت (م.ت.ف) على صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني سنة 1974[2] محققة بذلك مكاسب دولية واسعة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. ومنذ نشأتها وحتى الآن مرت المنظمة بتطورات سياسية ودولية متغيرة، بدأتها في المطالبة بالتحرير الكامل، ومن ثم إعلان الدولة، والاعتراف بقرار (242)[3]، ثم جاءت باتفاقية أوسلو، ثم انعقاد المجلس الوطني الحادي والعشرين سنة 1996م، الذي صادق على إلغاء بنود أساسية وجوهرية في الميثاق الوطني الفلسطيني، ليشكل بذلك مساراً جديداً للمنظمة.[4]

وعقب انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية وفوزه في 2005/1/9م، طرحت قضايا جديدة للنقاش، وهي مشاركة "حماس" في قيادة (م.ت.ف)، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية.[5]

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص7 - ص8.

[2] بعد مضي عشر سنوات على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أخذت تنمو وتتعاظم خلال هذه المدة، انتزعت المنظمة من جامعة الدول العربية لقب العضو الكامل فيها، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بقرار صدر عن قمة الرباط في 1974، وعلى اثر ذلك، في العام نفسه وكنتيجة لحرب أكتوبر، دخلت المنظمة الأمم المتحدة كعضو دائم بصفة مراقب، فاتسعت دائرة الاعترافات بها وأصبحت عضوا في كتلة عدم الانحياز، وغيرها من التكتلات والهيئات الدولية.

[3] **القرار242:** هو القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي (التابع للأمم المتحدة) في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967في أعقاب حرب حزيران (يونيو) التي احتلت إسرائيل خلالها سيناء (مصر) والضفة الغربية (الأردن) والجولان (سوريا). نص القرار على انسحاب إسرائيل من أراضٍ عربيةٍ محتلة، وإلى إقامة "سلام عادل ودائم" في الشرق الأوسط ضمن "حدود آمنة ومعترف بها". رفض القرار من قبل إسرائيل، ورفض في البداية من قبل العرب الذين طالبوا بانسحاب إسرائيل الكامل قبل المفاوضات. إلا أن القرار أصبح فيما بعد ركيزة عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت من مؤتمر مدريد 1991.

[4] أنظر الورقة الثانية لنافذ أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص20 - ص41.

[5] الطناني، معين، ***الحوار الوطني الفلسطيني، كانون ثاني - شباط/ 2005م*** **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد السابع عشر، موقع مركز التخطيط الفلسطيني الالكتروني، موقع سبق ذكره.

إن الحوار الوطني المستحق هو في الحقيقة حواران، أحدهما بين فصائل منظمة التحرير ذاتها، وموضوع تفعيلها، وإعادة صنع القرار فيها إلى قاعدة الشراكة الوطنية. والثاني حوار بين القوى والفصائل الفلسطينية وعلى رأسها "فتح" التي تنضوي تحت لواء المنظمة، وبين حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وغيرهما من القوى التي أفرزها النضال الوطني وموضوع انضمامهم إلى (م.ت.ف). ومن الواضح أن الحوار الثاني هو الأهم لأنه يدور حول الانقسام الفلسطيني والبرنامج السياسي وتكتيكات النضال بين "حماس" من جهة وبين "فتح" أو المنظمة من جهة أخرى. أما الحوار الأول فيدور حول منح دور الشريك لفصائل (م.ت.ف) المتفقة على برنامجها السياسي، والتي لا توجد أي خلافات بينهما حول استراتيجية السلام بالتفاوض، وإن كانت بينهما اختلافات حول العملية التفاوضية.

2-3-1-1-1-1 إصلاح المنظمة هيكلياً وسياسياً

أخذت (م.ت.ف) منذ بداية تأسيسها وخلال فترة تولي الرئيس الراحل ياسر عرفات قيادتها لحين التوقيع على اتفاقية أوسلو 1993م، شكل بنية الدولة التي تمثلت فيها السلطات الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.[1] كما سعت إلى تقديم الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها.[2]

وتعرضت المنظمة بين عامي 1968-1969م إلى تغيير كبير في هياكلها وبنيتها وبرنامجها، فتم تغيير الميثاق القومي للمنظمة خلال دورة المجلس الوطني الرابعة عام1968م، ليصبح "ميثاقاً وطنياً"، ويفسر هذا التحول في الميثاق من قومي إلى وطني بفعل الانتكاسة الحادة التي أصابت المشروع القومي العربي عشية هزيمة حزيران عام1967م، كذلك برغبة الفصائل الفلسطينية بجعلها منظمة وطنية[3]. وحلت "الحصة الفصائلية" أساساً في تكوين المجلس

---

[1] فرج، عصام الدين، **منظمة التحرير الفلسطينية، 1964-1993م**، سلسلة قضايا دولية وإقليمية (27)، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998م، ص63.

[2] روبنرغ، تشريل، **منظمة التحرير الفلسطينية.. المؤسسات المدنية**، سلسلة صامد الاقتصادي (5)، عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع،، 1985م، ص11.

[3] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص28.

الوطني.[1] حيث أسهم نظام المحاصصة في (م.ت.ف) إلى تسـويغ ممارسـة السـلطة الفرديـة وتهميش دور المؤسسات الوطنية عبر حصر صياغة المواقف وتركيب الهيئات والمؤسسات في يد تنظيم "فتح"، فنتج عن ذلك تغييب المؤسسات والهيئات الوطنية والحزبية على حد سواء، كما هيأ لاحقاً لعملية تغييب دور الفصائل المشاركة في (م.ت.ف)، وترسيخ الحكم الفردي.[2]

كل هذا أسهم في إدارة أدت إلى تخبط في العلاقات الوطنية الفلسـطينية والتناقضـات السياسية بين أطراف العمل الفلسطيني المختلفة، حيث كانت تمكن حركة "فتح" من الهيمنة علـى مؤسسات (م.ت.ف). فعلى سبيل المثال منذ العام 1991م والمجلس الوطني بتركيبته نفسها، لـم يعد يعكس التطورات السياسية.[3] كما أن آلية انتخاب أعضائه بالاقتراع المباشـر كمـا نـص القانون الأساسي للمنظمة ظلت معطلـة، ووجـد التعطيـل مبـرره فـي ظـروف الشـعب الفلسطيني.[4] ونتيجة لذلك "اتبع في تشكيل المجلس أسلوب التمثيل الفصائلي، حيث كانت الأغلبية لحركة فتح، ليس لعدد النواب المنتسبين إليها فحسب، وإنما أيضا لعدد المسـتقلين المتعـاطفين معها، و(الفتحاويين) الذين دخلوا المجلس ممثلين اتحادات ونقابات فلسطينية".[5]

من هنا، يمكن الإشارة إلى أن خلاف الفصائل الفلسطينية حول برنامج المنظمة ونظامها لم ينعكس على شرعيتها، لقد كان الجميع متمسكاً بها، ويريد لها برنامجاً يمثله ليكون قادراً على إدارة الصراع، فالتجاذب حصل حول البرنامج الذي ينبغي عليها السير فيه، وهنا صدرت أولى دعوات الإصلاح والحوار الوطني من أجل منظمة تعكس اسمها وميثاقها الأصلي.[6]

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص28.

[2] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو..دراسة تحليلية نقدية**، مصدر سبق ذكره، ص63.

[3] أبو سيف، عاطف، **منظمة التحرير الفلسطينية: حوار الشركاء سياسات**، رام الله: معهد السياسـات العامـة، 2008م، ص65.

[4] كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكـل والفصـائل والأيديولوجيـة**، بيـروت: دار البـراق، آذار/1986م، ص33.

[5] روبنرغ، تشريل، **منظمة التحرير الفلسطينية.. المؤسسات المدنية**، مصدر سبق ذكره، ص50.

[6] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص32.

مما سبق، يرى الباحث أن هذا الخلاف الفلسطيني والتجاذب فـــي الـــرؤى والبرنـــامج الوطني يدعو مختلف القوى والفصائل الفلسطينية إلى إدراك أهمية التوافق على ميثاق فلسطيني جديد، وضرورة إصلاح (م.ت.ف) على أسسٍ جديدة دون التعارض مـــع مؤسســـات الســـلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأدوار والصلاحيات كإحدى دعائم ترســـيخ الوحـــدة الوطنيـــة الفلسطينية.

لذلك، جاء في إعلان القاهرة 2005 [1] أنه بعد إصلاح (م.ت.ف) تصبح مؤهلة لتكـــون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فقد أعاد مشروع إصلاحها لحمة الفصائل الفلسطينية بضم الفصائل الإسلامية والسلطة إلى هذه القاعدة. ومن الممكن أن تتحول هـــذه القاعـــدة إلـــى برنامج متكامل لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة وفنية.[2]

ومن المهم القول هنا، إن عملية إعادة بناء (م.ت.ف) يجب أن يسبقها إصلاح سياســـي وتوافق سياسي بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية.[3]

وهناك من يرى، أن بالإمكان إصلاح (م.ت.ف) عن طريق إجراء انتخابـــات للمجلـــس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج، ليكون قادراً على إعادة بناء المنظمة وتفعيلها، ومن ثـــم مراجعة ميثاقها بما ينسجم والأهداف الوطنية لمختلف الفصائل والقوى الفلسطينية، كذلك يكـــون بمقدور المجلس الوطني الفلسطيني إقامة القيادة الجماعية الملتزمة بالثوابت، في ظـــل مؤسســـة وطنية جامعة تكون حاضنة للوحدة الوطنية.[4]

---

[1] إعلان القاهرة: هو وثيقة بين الفصائل الفلسطينية أقرت في مؤتمر الحوار الوطني في العاصمة المصرية القـــاهرة بـــين 15-17/3/2005، لتشكل هدنة تلتزم بها جميع الفصائل بغية إعطاء فرصة لمفاوضات السلام لكي تســـير بشـــكل ســـليم، وأكدت في أحد بنودها على ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها وانضمام مختلف الفصائل لها.

[2] الحمد، جواد(محرراً) **منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات (44) 2005م، ص18-19.

[3] المصدر السابق، ص139.

[4] فرسخ، عوني، آلية تفعيل المنظمة وتحقيق الوحدة الوطنية؟، موقع التجديد العربي الالكتروني، 2009/4/2.
http://www.arabrenewal.org/articles/23211/1/AaiE-EYUia-CaaaUaE-aeEIPiP-CaaeIIE-Caae OaiE/OYIE1.html

إن ما يجعل (م.ت.ف) إطاراً هاماً ومتاحاً أمام الشعب الفلسطيني بكافة فصائله وقـــواه، هو أنها تحظى باعتراف العالم العربي والإسلامي والدولي، فمن المستبعد في الظروف الراهنـــة أن يحصل عليه أي إطار جامع جديد وبديل، لذلك يمكن القول إن إحياء هـــذا الإطـــار وبنائـــه وتكوينه ليصبح مؤهلاً لاستيعاب الفصائل الفلسطينية كافة هو إنقاذ وحماية لهذا الإطار.[1]

2-3-1-1-1-2 البرنامج السياسي للمنظمة

حدد ميثاق (م.ت.ف) استراتيجيتها وهدفها، حيث كانت في البداية تتخـــذ مـــن الكفـــاح المسلح طريقة استراتيجية للتحرير، ثم تدرج برنامجها السياسي[2] لينتقل من الكفاح المسلح إلـــى العمل السياسي، فهذا التحول بالاستراتيجية رافقه استعداد لتحوير الأهداف، مـــن تحريـــر كـــل فلسطين إلى القبول بدولة على أساس الشرعية الدولية.[3]

وفي تلك المرحلة، مرحلة استراتيجية الكفاح المسلح، كانت المنظمة بمثابة البيـــت لكـــل الفلسطينيين، والنظام السياسي الذي يضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بغض النظر عـــن أيديولوجيتها وسياستها ما دامت تلتزم بالاستراتيجية الوطنية، وهي استراتيجية المقاومة. وهذا ما نصت عليه المادة (8) من الميثاق الوطني، حيث جاء فيها "المرحلـــة التـــي يعيشـــها الشـــعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التنـــاقض الأساســـي فيمـــا بـــين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانيـــة، وعلـــى هـــذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشـــكل تنظيمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل على استرداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح".[4]

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره،ص213.

[2] للإطلاع على البرنامج السياسي المرحلي ل (م.ت.ف) الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العاديـــة الثانيـــة عشرة في القاهرة 1974/6/8م، أنظر: **فلسطين الثورة**، بيروت، العدد 96 1974/6/12م.

[3] أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم متغير**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003م، ص99.

[4] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقـــة الملتبســـة بـــين المنظمـــة والسلطة وحركة حماس**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006 غزة : معهد دراسات التنمية،آذار /2006م، ص8-9.

وما دام البحث قد تطرق إلى تلك المرحلة، مرحلة الكفاح المسلح، فلا بد من التطرق إلى الحقبة التي تلتها وهي مرحلة العمل السياسي للمنظمة، إذ تأرجح موقف حركة "حماس" من هذه المرحلة بالتفاوت في المواقف بين القبول المشروط ب (م.ت.ف) والرفض، فكانت تحدد حسب العلاقات بين الطرفين، فميثاق "حماس" أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال: "بأن المنظمة من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك".[1]

وبعد نحو عام على صدور ميثاق "حماس"، تغير موقفها بالتمييز بين المنظمة كإطار وطني، والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فهي كإطار وطني من حيث الأهداف كما جاء في الميثاق مقبولة من "حماس"، أما المنظمة كتوجه سياسي في الوضع الراهن الذي يعترف ب"إسرائيل" وبقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة.[2]

فالخلاف حول البرنامج السياسي للمنظمة لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام أي اتفاق في حوار الفصائل الفلسطينية بالقاهرة، فجددت "حماس" تأكيدها بعدم اعترافها ب "إسرائيل" لإنجاح التوافق الوطني، فهذا الخلاف الفصائلي حول البرنامج السياسي لخص بجملة سياسية "الإلتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية".[3]

تشير ليلى خالد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى أن هناك برنامجاً سياسياً للمنظمة يجب على الجميع التعامل معه بالممارسة، فمثلاً هناك برنامج حق العودة، وتقرير المصير، ويعتبر هذا البرنامج مرحلياً، وطالما لم يتحقق منه شيء حتى هذه اللحظة، إذاً ما زال صالحاً كهدف من أهداف النضال.[4]

---

[1] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس** مصدر سبق ذكره، ص4-5.

[2] المصدر السابق، ص5.

[3] حماس: *البرنامج السياسي نقطة خلاف في الحوار الفلسطيني* موقع شبكة فلسطين للحوار، 2009/8/9، نقلاً عن وكالة قدس برس. http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=388979

[4] الحمد، جواد(محرراً) **منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي**، مصدر سبق ذكره، ص44.

ولا يفوت الباحث القول، إن هناك مسائل رئيسية يجب أن تبحث في الحوار الوطني بين القوى والفصائل الفلسطينية فيما يتعلق بالبرنامج السياسي للمنظمة، للتوصل إلى وفاق وطني ووحدة وطنية، وهي البرنامج السياسي للمنظمة وجدلية المقاومة والعمل السياسي والدبلوماسي، ومعنى "التمرحل" في النضال الوطني وضمانات سلامته، ومن الضروري كذلك الوقوف على البرنامج السياسي للتحرر الوطني، بحيث يتناول التفكير في هذه المسألة جملة متصلة من الموضوعات تتعلق باستراتيجية التحرر الوطني وعلاقة البرنامج المرحلي الوطني (دولة في حدود أراضي الضفة والقطاع) بتحرير كامل التراب الوطني المنصوص عليه في الميثاق، كذلك البحث عن كيفية اشتقاق برامج سياسية واقعية لا تنال من الأهداف العليا للشعب الفلسطيني إلى غير ذلك من البرامج التوافقية، للحفاظ على الأهداف الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

3-1-1-1-3-2 تمثيل الفصائل والقوى الأخرى في المنظمة

من المعروف أن (م.ت.ف) هي الكيان السياسي والقانوني للشعب الفلسطيني، فهي المعترف بها فلسطينياً، وعربياً، ودولياً، بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، بهذه الصفة فاوضت "اسرئيل" وتوصلت معها سنة 1993م إلى اتفاق أوسلو. وبهذه الصفة التمثيلية أيضا يفترض بها أن تمثل أو تضم في إطارها جميع مكونات الشعب وفصائله، غير أن الواقع يكشف حقيقة مغايرة، فبعض الفصائل رفضت الانضمام إليها لأسباب وطنية وسياسية وتنظيمية، وكان أبرز تلك الفصائل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

وارتباطاً بما تقدم، يقول محمد غزال أحد قادة حركة "حماس"، "بالنسبة للمنظمة فما زلنا نرى أنها وعاء لا بأس به لانتشال الشعب في كل مكان، شرط مراجعة تكوينها وتشكيلها مع إعادة هيكلتها بما يلائم الواقع والتحرير طويل الأمد،... فلا بد من إعادة هيكلية المنظمة لتصبح ممثلة للشعب في الداخل والخارج".[1]

[1] الحمد، جواد(محرراً) **منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي**، مصدر سبق ذكره، ص91.

وخلال جولات الحوار بين قيادة (م.ت.ف) وقيادة "حماس" عام 2005م وما تبعها من جولات، بحثت محاولات عدة لدمج الحركة في النظام السياسي الفلسطيني، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل حتى الآن، وذلك لأسباب قد وضعتها "حماس" للانضمام ل (م.ت.ف) وهي:[1]

1- إعادة النظر في ميثاق (م.ت.ف).

2- عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة.

3- الحصول على 40 في المئة من مقاعد المجلس الوطني باعتباره يمثل حجم "حماس" الحقيقي في الساحة الفلسطينية. فأبدت قيادة (م.ت.ف) موافقتها على الشرطين الأول والثاني، فيما رفضت الشرط الأخير.

ويضع محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" في قطاع غزة مجموعة أسس لمشاركة الحركة في المنظمة، وهي على النحو الآتي:[2]

1- انتخابات حرة ونزيهة في الداخل الفلسطيني يكون الأعضاء فيها أعضاءً في المجلس الوطني.

2- انتخابات في الشتات إن أمكن لكل تجمع فلسطيني حسب النسب السكانية.

3- أما الأماكن التي تتعذر فيها الانتخابات فيحصل كل فصيل أو اتجاه على النسبة نفسها من الأعضاء التي حصل عليها في الحالتين، الأولى والثانية.

4- ويمكن إعادة صياغة ميثاق (م.ت.ف) كما تقرره أغلبية الشعب الذي جاء ممثلاً حقيقياً وشرعياً لانتخابات حرة ونزيهة. وبالتالي لا ترى "حماس" ومعها الفصائل الأخرى أن تبقى بعيدة عن منظمة التحرير، فالمنظمة وعاء سياسي اكتسب شرعية عربية ودولية.

---

[1] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006**، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون ثاني/2007، ص168.

[2] الحمد، جواد (محرراً)، **منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي**، مصدر سبق ذكره، ص 30-31.

وفي هذا المضمار، قدم محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً بتاريخ 2005/1/23م يفضي بتشكيل لجنة برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني من أجل إعادة هيكلة وتشكيل المجلسين الوطني والمركزي التابعين ل (م.ت.ف)، وهذا مؤشر إيجابي حول موافقته على مطالب ممثلي الفصائل الأخرى حول ضرورة إعادة تفعيل المنظمة وأطرها السياسية، وتنظيم انتخابات للمجلس الوطني في الخارج حينما أمكن ذلك.[1]

ويستفاد مما تقدم، أن هناك إمكانية كبيرة لإعادة بناء المنظمة، واحتضان القوى والفصائل الفلسطينية في إطارها، وذلك بإعادة ترتيب التمثيل بشكل يعكس ميزان القوى الفلسطينية الموجودة، وأن يكون هناك شبه إجماع على الثوابت الوطنية الفلسطينية، بشرط أن لا يتم التعامل مع الجزيئيات.

4-1-1-1-3-2 احترام الاتفاقات الموقعة

تبدو مسألة احترام الاتفاقات التي وقعتها (م.ت.ف) مع الطرف "الإسرائيلي"، ظلت وما تزال مستعصية على جولات الحوار الوطني الفلسطيني؛ فحركة "حماس" على العكس من (م.ت.ف) و"فتح" أكبر فصائلها لا تعترف "بإسرائيل"، وبالتالي لا تلتزم بكل الاتفاقات التي أبرمتها المنظمة مع "إسرائيل".[2]

ومما يجدر ذكره هنا، أن موافقة "حماس" على (م.ت.ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ارتهن بإصلاح المنظمة، وليس التسليم بها كما هي الآن، وبهذا فقد أعلنت "حماس" احترامها لاتفاقات (م.ت.ف) ومواثيقها كأمر واقع، كما طالبها بذلك خطاب التكليف من قبل

[1] الطناني، معين، **الحوار الوطني الفلسطيني، كانون ثاني - شباط/ 2005م**، مصدر سبق ذكره.

[2] الدخيل، خالد، لماذا لا تدخل "حماس" منظمة التحرير 2008/7/20م، موقع التجديد العربي الالكتروني.
http://www.arabrenewal.org/articles/17311/1/aaCDC-aC-EIIa-quotIaCOquot-aaUaE-CaEINiN/OYIE1.html

الرئيس الفلسطيني محمود عباس القاضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية على أثر اتفاق مكة في 2007/2/8/م[1] الذي وقعت عليه "حماس" و"فتح"، ولكنها في الوقت ذاته لم تلزم نفسها بقبولها.[2]

وفي الحقيقة، إن "حماس" تبدو في موقفها السلبي بالالتزام بالاتفاقات الصادرة عن (م.ت.ف) ومن أهمها اتفاق "أوسلو"، تحمل المنظمة مسؤولية التخلي عن الحقوق التاريخية لشعب فلسطين من خلال تبنيها برنامجاً مرحلياً يقوم على أساس بناء دولة مستقلة في مناطق الضفة الغربية والقطاع.[3]

5-1-1-1-3-2 استعداد "حماس" قبول الاتفاقات

نصت المادة الثالثة عشرة من ميثاق "حماس"[4] على أن "المؤتمرات الدولية التي تعقد لحل القضية الفلسطينية لا يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، ولا حل للقضية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت".[5]

وعلى الرغم من ذلك، فهناك تغير حقيقي في تعامل حركة "حماس" مع القضايا السياسية عما كان عليه في السابق، عبر تخليها عن مطالبها الراديكالية المتعلقة مع "إسرائيل". فهي تسعى إلى تحقيق الإجماع الوطني بين مختلف القوى الفلسطينية، لذلك فقد اختارت لنفسها مسلكاً مستقلاً إلى حد كبير عن (م.ت.ف) وارتباطاتها الدولية، والاتفاقات الموقعة مع مختلف الأطراف الدولية، ولاسيما "إسرائيل". "فحماس" تشترط قبولها لهذه الاتفاقات الموقعة من قبل المنظمة،

---

[1] **اتفاق مكة**: هو اتفاق بين حركتي "فتح" و"حماس" وقع في مدينة مكة في 2007/2/8م بعد مداولات لمدة يومين، وتم الاتفاق على إيقاف أعمال الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية. للإطلاع على نص الاتفاق، أنظر: موقع شبكة فلسطين للحوار الالكتروني http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=111420

[2] أبو الهيجاء، إبراهيم، الفكر السياسي لحماس.. مقاربات الثابت والمتغير، 2007/4/11م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الالكتروني.http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33981

[3] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيلول/2006م، ص30-31.

[4] للإطلاع على نص الميثاق كاملاً الذي أعلن في 8/18 /1988م، أنظر: موقع إسلام أون لاين الالكتروني، 2004/3/25م.http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML

[5] الحروب، خالد، **حماس.. الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2 1997م، ص292.

بمصالح الشعب الفلسطيني، مع التمسك بحق إعادة النظر بها. فمثلاً "حماس" غير رافضة لمبدأ التفاوض إذا عرض ما يمكن قبوله.[1] وعلى أية حال، يمكن القول هنا، إن "حماس" "غير راغبةً فعلاً بالانضمام لهذه المنظمة السياسية في ظل ما تعهدت به المنظمة من اتفاقات مع الإسرائيليين تتعارض مع استراتيجية حماس في إدارة الأهداف الوطنية".[2]

2-3-1-1-2 الحكومة

استعرضت جولات الحوار المتلاحقة بين الفصائل الفلسطينية ملف الحكومة، في محاولة منها للتوصل إلى حكومة وحدة وطنية أو حكومة وفاق وطني على أساس البرنامج المشترك للفصائل. فاكتسب هذا الملف أهمية خاصة في كل عمليات الحوار والمصالحة، كونه يتوقف على بيانها السياسي وبرنامجها، لاستمرار التواصل مع الدول المانحة التي تشترط لاستمرار دعمها المالي اعتراف هذه الحكومة بالاتفاقات السابقة بين السلطة و(م.ت.ف) من ناحية، و"إسرائيل" من ناحية أخرى.

2-3-1-1-2-1 البرنامج السياسي للحكومة

منذ أن قررت الفصائل الفلسطينية الجلوس على طاولة الحوار للتباحث حول القضايا الخلافية لإنهاء حالة الانقسام في صفوفها، كان قرارها خطوةً من الممكن البناء عليها لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والخروج ببرنامج وطني تتلاقى فيه القواسم المشتركة.

والحديث عن البرنامج السياسي الخاص بالحكومة في ظل جولات الحوار متمثل في محاولات فرض برنامج التسوية من خلال الحكومة على أساس اتفاقات كانت قد وقعتها (م.ت.ف) سابقاً.[3] وأمام هذه الجملة السياسية التي يجب أن ترد في البرنامج السياسي للحكومة

---

[1] عوض، سمير، **الأداء السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة**، أوراق تقييم أداء 2، رام الله: معهد السياسات العامة، نيسان/2007م، ص 13.

[2] المصدر السابق، ص13-14.

[3] عبد الله، فارس، هل كان الحوار الفلسطيني في القاهرة وطنياً ! 2009/1/10 م، موقع شبكة فلسطين للحوار الالكتروني. http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=389004

القادمة، سواء كانت الإشارة إليها "احترام" الاتفاقات التي وقعتها المنظمـــة مـــع "إســـرائيل"، أو الإعلان عنها بوضوح تام، طالب المجتمع الدولي قبولها والالتزام بها، أما إذا كانت الصيغة التي تقدمها "حماس" بالإشارة إلى "احترام" الاتفاقات يقبل بها المجتمع الدولي، فلا مانع من اعتمادها.[1]

وما دام الأمر كذلك، فمن واجب القوى والفصائل الفلسطينية الاتفاق على برنامج وطني يلخص القواسم المشتركة ويجسدها، استناداً إلى القانون الدولي، مع الأخذ بالاعتبار أن المنظمـــة هي مرجعية السلطة والحكومة، مع استعدادها للتوصل إلى حل تفاوضي على هـــذا الأســـاس، وذلك باتفاق جميع الأطراف الفلسطينية.

وبهذا الشكل، تفرض المصلحة الوطنية على جميع القوى والفصائل الفلسطينية الاتفـــاق على إقامة علاقات طبيعية وصحيحة بين منظمة التحريـــر والســـلطة الوطنيـــة، لأن القواســـم المشتركة بينهما أكثر مما يفرقها، فالمنظمة هي مرجعية السلطة التي جـــاءت بقـــرار تأسيســـها الصادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-1993/10/12م في تونس، لذلك لا ينظر إلى موضوع الخلافات من زاوية العصبية التنظيمية، فإبراز هذه الخلافات تجعـــل الوحدة الوطنية الفلسطينية مهددة باستمرارها.

2-2-1-1-3-2 الاتفاقات الموقعة

منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م وهي مطالبة بتطبيق اتفاق أوسلو وما انبثق عنه من تفصيلات أخرى، كاتفاقية طابا لسنة 1995م. وقد وضعت السلطة تحت الاختبار وفـــق هذه الاتفاقات من قبل "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن أوسلو وتبعاته يأتي فوق كل الاعتبارات الداخلية الفلسطينية.[2]

---

[1] المصري، هاني، ثلاثة أسباب أخرت الحوار ويمكن أن تؤخر الوحدة الوطنية **الأيام** 2009/3/28م.

[2] قاسم، عبد الستار، شرعية "إسرائيل" فوق شرعية فلسطين...،حول التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولايـــة الـــرئيس محمود عباس 2008/9/18م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الالكتروني.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=72947

وفي هذا الإطار، يقول خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" "إذا كانت السلطة مكبلة بقيود اتفاقاتها مع الصهاينة ولا تملك حرية إعادة النظر في مسارها السياسي، فلا أقل من أن تفسح المجال للتيار الغالب في الشعب الفلسطيني والمتحرر من هذه القيود ليقوم هو بجوانب المقاومة والمواجهة....ومن غير المفهوم ولا المنطقي أن تدعو السلطة حركات المقاومة إلى احترام الالتزامات والقيود التي خضعت لها هي في اتفاقاتها مع العدو".[1]

وفي محاولة للخروج من أزمة الاتفاقات التي قيدت السلطة الفلسطينية، وصولاً إلى وحدة وطنية، هناك من يرى من قادة حركة "حماس"[2] بأن "حماس" ستقبل في إطار حكومة الوحدة الوطنية الاعتراف بالاتفاقات الموقعة سابقاً، إلا أنها لا يمكنها الاعتراف "بإسرائيل"، فهذا يكون تعبيراً عمّا تم التوافق عليه في وثيقة الوفاق الوطني،[3] و"حماس" عند التزامها باحترام كل المواثيق والمعاهدات التي تم التوقيع عليها بما يخدم الشعب الفلسطيني، فذلك يعتبر إجماعاً فلسطينياً حقيقياً لم يحصل من قبل من كل الفصائل الفلسطينية.[4]

ومما يحسن ذكره هنا، أن الحوارات الفلسطينية المتلاحقة، وما نتج عنها من تفاهمات، ستلقي بظلالها على الخلافات الفصائلية، والملزمة باحترامها للأطراف التي صاغتها كاتفاق يمثل الحد الأدنى على برنامج عمل وطني، يشكل أرضية لقاء، ويمكن أن يساعد ليس في تفعيل العمل الوطني أو تعميق الوحدة الوطنية فقط، وإنما كعامل حاسم في خلق تفاهم متبادل وتذييل الاختلافات، والتعايش معها داخل الإطار نفسه، لتبقى في مستوى الاختلاف الواقعي والبناء.

---

[1] د.م، *حوار مع خالد مشعل* **السياسة الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، العدد 22/ ربيع 1999م، ص 136-137.

[2] غازي حمد، وموسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس".

[3] للإطلاع على النص الكامل لوثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال 2006/5/15 أنظر: **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد الثاني والعشرون ابريل يونيو /2006م، موقع مركز التخطيط الفلسطيني الالكتروني. http://www.oppc.pna.net/index.html

[4] معوض، حسن، برنامج تلفزيوني على الفضائية العربية، نقطة نظام: مع موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" 2006/9/29، موقع الفضائية العربية الالكتروني.
http://www.alarabiya.net/programs/2006/10/01/27919.html

3-1-1-3-2 العملية السلمية والمقاومة

لقد فرض الواقع السياسي الجديد بعد أوسلو مرحلةً مختلفةً من العلاقات بين "حماس" والنظام السياسي الفلسطيني، كما أفرز هذا الواقع تحديات داخلية تمثلت في التناقضات القائمة بين رؤى الفصائل الفلسطينية وبرامجها ضمن المشروع الوطني الفلسطيني.

من هذا، يتبين أن هناك تحدياً حقيقياً أمام الحوار الفلسطيني للوصول إلى رؤية متفق عليها لنجاح المشروع الوطني الفلسطيني، من أجل أن يضع الأسس للوحدة الوطنية كمقدمة ضرورية لتحقيق الهدف.

ولعل عدم وجود مرجعية أيديولوجية واحدة مشتركة بين القوى والفصائل الفلسطينية تمكنها من التوصل إلى "ميثاق" وطني شامل يشكل مرجعية ملزمة لها، يصبح من الصعب بلوغ برنامج وطني سياسي لكل الأطراف، ولاسيما "فتح" و"حماس"، وتحديد أولوياتها، وعلى ما يمكن تقديمه من تنازلات، وعلى رؤية الطرفين من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية لمشروعي المقاومة والتسوية.[1]

وبالإمكان الإشارة إلى نموذج لتوضيح هذه الإشكالية الفصائلية، وهو يتمثل في موضوع الاعتراف "بالكيان الإسرائيلي"، وما يترتب على ذلك من تنازل عن الأرض المحتلة عام 1948م، والبالغة مساحتها 77 في المئة من مجمل أرض فلسطين الانتدابية. حيث تعتبر حركة "حماس" فلسطين أرض وقف إسلامي لا يمكن التنازل عنه، بينما "فتح"، تشير إلى ذلك بتقدير المصلحة ودراسة الواقع وموازين القوى وتحصيل ما يمكن تحصيله وفق قرارات الشرعية الدولية.[2]

وعلى هذا الأساس، رفضت "حماس" اتفاقية أوسلو، بسبب تعارضها مع مواقفها المبدئية والعقائدية من الصراع العربي "الإسرائيلي".

---

[1] صالح، محسن، تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة 2008/6/19م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm

[2] المصدر السابق.

ومن المعروف أن العملية السلمية قامت على أساس اختلال موازين القــوى العالميــة، واختلالها في المنطقة، والتي تكاملت لصالح "إسرائيل"، والقوى الداعمة لها.[1]وهناك من يقول إن "العملية السلمية تتعثر لأسباب في جوهرها أنها لم تكن موفقة من البداية، لأنها ارتكــزت علـــى قواعد من شأن تطبيقها أن تجبر الشعب الفلسطيني على الانصياع للحكم "الإسرائيلي"، وهذا مـــا يرفضه الشعب الفلسطيني".[2]

وفيما يتعلق بآلية الحوار كأساس للوحدة الوطنية الفلسطينية، وبحثها ملف المقاومة بين الفصائل والقوى الفلسطينية، طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس بنزع كل سلاح لا يقع تحت سيطرة الأجهزة الأمنية، بينما تمسكت "حماس" بموقفها الرافض لمسألة نزع ســلاح المقاومـــة، والداعي إلى التفريق بين السلاح الفوضوي وسلاح المقاومة، إذ إن الأول يمكن معالجته بالقانون والأجهزة الأمنية، أما الآخر فنزعه غير مطروح في هــذه المرحلــة لأنـــه مــرتبط بــزوال الاحتلال.[3]كما حرصت "حماس" بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة فـــي كافة الاتفاقات والمصالحات التي تمت، بما فيها الخطة الأمنية[4]، على حماية ســلاح المقاومـــة وضمان عدم نزعه.[5]

وتحدث أسامة حمدان ممثل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فـــي لبنـــان قـــائلاً "إن المقاومة هي من أطلق الحوار ودعا إليه، حيث إنها جزء من التحمل العملي للمسؤولية" [6] كمـــا

---

[1] وقائع مؤتمر القدس، **مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية**، رام الله: المركز الفلسطيني لقضـــايا الســـلام والديمقراطية، القدس، حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، 20-1998/3/21م، ص196.

[2] أبو لغد، إبراهيم، وقائع مؤتمر القدس، **مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية**،المصدر السابق، ص58.

[3] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة الســلطة الفلســطينية** 2006-2007، بيــروت: مركــز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008م، ص79

[4] أنظر: تفاصيل الخطة الأمنية.. وزير الداخلية (سعيد صيام) يفشل في إقناع الفصائل بالموافقة التامـــة علـــى التهدئـــة **الحياة**، 2007/4/18م. كذلك أنظر: هنية ينفي انقسام حماس... ويؤكد أن الخطة الأمنية ستعمل على حمايـــة المقاومـــة **جريدة الأخبار**، بيروت، 2007/4/12م.

[5] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية** 2006-2007، مصدر ســبق ذكـــره، ص79.

[6] حمدان، أسامة، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الفلسطيني في لبنان، ضمن فعاليات أسبوع التضامن مع فلسطين الذي أقامه تجمع العودة الفلسطيني "واجب"، والحملة الأهلية السورية لاحتفاليـــة القـــدس عاصـــمة الثقافـــة العربيـــة 2009م، 2009/11/24م.

رأى أن المصالحة الفلسطينية تعتبر أساسية في اتجاه يتعلق بالخيار الوطني الفلسطيني المبني على قاعدة التحرير والعودة.

4-1-1-3-2 الملف الأمني

تعتبر الأجهزة الأمنية مركز الثقل الأساسي لأي قوة أو سلطة أو دولة، فهي الأداة ذات الفاعلية القوية في حفظ الأنظمة والكيانات السياسية، وأن مدى قوتها واتساع رقعة نفوذها ينعكس على مرجعيتها السياسية، حركة كانت أم سلطة أم دولة، ومدى استجابتها للتحديات التي تواجهها. ففي الحالة الفلسطينية التي تمتزج فيها كل التناقضات بما فيها برامجها وتجاذباتها، تشكل نموذجاً متمايزاً على مستوى المنطقة والعالم بأسره، لاختلاف المصطلحات والمفاهيم واصطدامها في بعدها الأمني، مما يجعل جدلية المقاومة والإصلاح إطاراً واسعاً لاستمرار الأزمة الفصائلية في ظل اختلاف برامجها، وفي ظل محددات وعقبات تعترض سبل ترتيب الأجهزة الأمنية وإصلاحها في إطار حوارات القاهرة.

إمكانية توحد قوى الأمن الفلسطينية

في الواقع، تبدو معالجة إشكالية الأجهزة الأمنية في سياق برامج لا تتعلق بالإصلاح الإداري والتصويب المهني، بقدر ما تتعلق بأزمة الاختلاف الحاد بين برنامج التسوية الذي تمثله حركة "فتح"، وبرنامج المقاومة الذي تمثله حركة "حماس".[1] فالأخيرة "تصر على ضرورة تبني هذه الأجهزة لعقيدة أمنية ذات أساس وطني، وتحديد مهامها الوظيفية بحفظ الأمن الداخلي والتصدي لأي عدوان خارجي، وقطع دابر التنسيق الأمني مع الاحتلال أو أي شكل من أشكال الارتباطات الخارجية"[2].أما حركة "فتح" "فإنها تشرع التنسيق الأمني على قاعدة الالتزامات الأمنية المفروضة بموجب اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق، وتبيح الإجراءات تبعاً لذلك".[3]

---

[1] بسيسو، مؤمن، الأجهزة الأمنية الفلسطينية.. جدلية المقاومة والإصلاح 2009/4/1م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1779FDA8-2FE1-40C7-90C7-DEDE30C53AF1.htm

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

ومما يجدر ذكره هنا، أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أسست وفق اتفاق أوسلو في العام 1993م، الذي لم يكن مشروعاً وطنياً جامعاً، فقد لقي هذا الاتفاق معارضةً واسعةً من فصائل إسلاميةٍ ووطنيةٍ ويساريةٍ، فقد استمرت هذه الفصائل خاصةً "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في عمليات المقاومة المسلحة، وهو ما عدته السلطة تحدياً لها وخرقاً لالتزاماتها.[1]

لقد جاءت خطة خريطة الطريق[2] في سنة 2002م، بمشروع "إصلاح السلطة" الذي يدعو إلى إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة وربط نجاح المرحلة الأولى من خريطة الطريق بقدرة هذه الأجهزة على ضبط الأمن الذي يعني منع المقاومة وجمع السلاح.[3]

وفي إطار بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أعلنت مصر ورقة عمل لتحريك العملية السلمية كانت قد أعدتها لتقديمها للجانب الفلسطيني خلال جلسات الحوار في القاهرة والاجتماع مع الأجهزة الأمنية المصرية في 2004/9/13م، تحضيراً للمساعدة التي ستقدمها مصر في إعادة ترتيب الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتوحدها وبنائها، استعداداً لانسحاب "إسرائيلي" محتمل من قطاع غزة،[4] كان قد أعلن عنه رئيس الوزراء "الإسرائيلي" السابق أرئيل شارون.[5] كما دعت وثيقة إعلان القاهرة في آذار/2005م بين القوى والفصائل الفلسطينية إلى عملية استكمال الإصلاحات في شتى المجالات.

---

[1] صالح، محسن، إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة 2009/8/5م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7BAE2C5DBA-489D-4CB9-AB1E-92F122DCE762%7D

[2] خطة خارطة الطريق أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2002م، في إطار حل القضية الفلسطينية، والذي تركز على إقامة دولة فلسطينية مع حلول عام 2005م، كما زعم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن. للإطلاع على نص الخطة المعدلة كاملة 2002/11/14 م، أنظر موقع وكالة الأخبار الإسلامية الالكتروني.
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=57673&TypeID=9&TabIndex=0

[3] صالح، محسن، **إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة**، مصدر سبق ذكره.

[4] عرض أرئيل شارون رئيس الوزراء "الإسرائيلي" السابق، لأول مرة خطة فك الارتباط والانسحاب "الإسرائيلي" من غزة في 2004/4/14م، وتم المصادقة عليها من قبل "الحكومة الإسرائيلية" في 2004/6/6م، بأغلبية 14 صوتاً لصالح الخطة مقابل 7 أصوات.

[5] الطناني، معين، ***الحوار الوطني الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي من غزة: من يونيو - ديسمبر 2004م*** **مجلة التخطيط الفلسطيني**، العدد الخامس عشر والسادس عشر/ كانون أول/2004م، موقع مركز التخطيط الفلسطيني الالكتروني، موقع سبق ذكره.

وارتباطاً مع ما تقدم، استطاع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلحاق قوى الأمن كافة بمكتب الرئاسة، وذلك إبان فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية مطلع عام 2006م، رافضاً تبعية جهاز الشرطة والدفاع المدني والأمن الوقائي للحكومة، مقابل الأمن الوطني والمخابرات العامة للرئاسة. وفي مقابل ذلك، قامت "حماس" بإنشاء "القوة التنفيذية" في قطاع غزة كنوع من الرد للتمكن من ممارسة صلاحياتها وتطبيق برنامجها، خصوصاً فيما يتعلق بضبط الأمن.[1]

وعلى أثر أزمة الصلاحيات بين "فتح" و"حماس" بعد فوز الأخيرة، عقد الطرفان أول لقاءاتهما للتباحث حول هذه الأزمة، فكان هذا اللقاء في غزة بتاريخ 2006/5/6م، لبحث أزمة الرواتب وتنازع الصلاحيات، وجمع عباس وإسماعيل هنيه رئيس الحكومة السابقة، لكنه لم ينته إلى أي نتيجة. ثم عقدت لقاءات واتفاقات عدة للحد من أزمة الفلتان الأمني، فتركزت حول صراع الصلاحيات الأمنية، وكانت أبرز نتائجها: [2]

1- وثيقة الوفاق الوطني،[3] 2006/6/27م التي دعت إلى ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية وتطويرها، وضرورة تنظيم العلاقة مع المقاومة وتنظيم سلاحها وحمايته، ودعت إلى العمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة الأمنية، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون، كما تضمنت الوثيقة التمسك بخيار المقاومة في مواجهة الاحتلال، وتشكيل جبهة مقاومة موحدة، والاتفاق على احترام صلاحيات كل من الرئيس والحكومة، بحسب ما وردت في القانون الأساسي.

---

[1] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية** 2006-2007، مصدر سبق ذكره، ص55.

[2] المصدر السابق، ص21.

[3] اتفق على هذه الوثيقة بإجماع القوى والفصائل الفلسطينية عدا "حركة الجهاد الإسلامي"، للإطلاع إلى نص الوثيقة أنظر، موقع القدس أون لاين الالكتروني، د.ت.
http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2218&mcat=24&scat=41&sscat=0&lang=0
كذلك أنظر: سعد، وائل وآخرون، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية(1)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008م، ص31.

2- الاتفاق الموقع بتاريخ 2006/12/19م، برعاية الوفد المصري،[1] وينص على "سحب المسلحين من الشوارع وتولي وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن في الشارع الفلسطيني، وتجنب الأجهزة الأمنية التدخل في الخلافات السياسية".

3- اتفاق مكة[2] الموقع في 2007/2/8م، الذي ينص على "تشكيل حكومة وحدة وطنية"، وأكد فيه الطرفان مبدأ الشراكة، وكسر الاحتكار من قبل "فتح" لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

وربما يمكن القول، إنه في إطار إصلاح فعلي في الأجهزة الأمنية، وفق منظور الفصائل الفلسطينية المتحاورة، يستدعي إحداث تغييرات بنيوية تستهدف تحقيق درجات أعلى من الانضباط وفق المعايير الوطنية. فعملية إصلاحها وتوحدها مرتبط بعملية ترتيب البيت الفلسطيني، وبتحديد أولويات المشروع الوطني واتجاهاته.

لذا يعتبر ملف الأجهزة الأمنية أحد أكبر الملفات حساسية في حوارات "فتح" و"حماس" لكونه مرتبطاً بالرؤية المنهجية للدور الوظيفي لهذه الأجهزة ومحددات عملها ورسالتها وشروط تجنيد عناصرها، كذلك فهو أمر مرتبط أساساً بالتوافق على أولويات المشروع الوطني، والموقف من اتفاق أوسلو، وخريطة الطريق، والعلاقة مع "إسرائيل". فضلاً عن وجود إرادة حقيقية في السلطة الفلسطينية لفتح المجال أمام مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني للدخول في هذه الأجهزة حسب كفاءتهم ووظيفتهم، وليس حصرها بمؤيدي فصيل معين، لذلك كان الملف الأمني الفلسطيني يشكل عقبة أمام مفاوضات "فتح" و"حماس" كلما كان الوصول إلى تفاهمات مشتركة أو الاقتراب من إعادة ترتيب البيت الفلسطيني ممكناً.[3]

---

[1] الاتفاق تم برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 2006/12/19، أنظر نص الاتفاق من موقع المنظمة الالكتروني، د.ت. http://www.oic.oic.org/press/arabic/2006/december2006/agreement.ptf.

[2] أنظر إلى موقع مركز المعلومات الفلسطيني الالكتروني، د.ت.
http//www.pnic.gov.ps/Arabic/gover/ministry_2007_3.htm.
كذلك انظر: سعد، وائل وآخرون، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، مصدر سبق ذكره، ص 55 -62.

[3] صالح، محسن، **إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة**، مصدر سبق ذكره.

5-1-1-3-2 ملف المصالحة الوطنية

ملف المصالحة بين "فتح" و"حماس" والقوى الأخرى من الملفات الهامة التي تم تناولها في آلية الحوار الوطني الفلسطيني، لإيجاد صيغٍ توافقية تسمح بإعلان إنهاء الانقسام الوطني الفلسطيني، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية. فقد احتلت قضية المصالحة الوطنية ولا تزال موقعاً مركزياً في النقاش ضمن آلية الحوار الوطني في القاهرة وفي محافل أخرى، وذلك بعد أن انقسم الوضع الفلسطيني إلى سلطتين بعد نجاح "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي منذ مطلع عام 2006م.

ومنذ ذلك الوقت وحتى إعداد هذه الدراسة، قد لا يعود فشل الحوار بين "فتح" و"حماس" في القاهرة إلى مجرد اختلاف حول قضايا شكلية، وإنما يعود إلى خلاف يبلغ مرتبة جذرية، حيث يمس الرؤية إلى القضية الفلسطينية في جملتها، حيث إن حركتي "فتح" و"حماس" تمتلكان مشروعين متباينين في مقاربة الإشكال الفلسطيني وكيفية التعاطي معه، من هنا يبحث ملف المصالحة الوطنية عن صيغة لتقريب وجهات النظر على نحوٍ يضمن إعادة وحدة الجسم الفلسطيني.[1]

وتأسيساً على ما سبق، فإن نجاح الحوار الوطني الفلسطيني على ما يبدو يتطلب معرفة وتلبية ما أمكن من مخاوف "فتح" و"حماس" وبقية الفصائل والقوى الأخرى ومصالحها وذلك من خلال الحرص على التوصل إلى اتفاق يجسد القواسم المشتركة التي تجعل الجميع يخرج رابحاً دون منتصر ولا مهزوم، فطريق المصالحة الحقيقية لا بد أن يمر بالاتفاق على مرجعية واحدة تحدد الأهداف والثوابت الوطنية وأشكال النضال الأساسية، وتعيد الاعتبار للبرنامج الوطني الذي بدونه يصعب إنهاء الانقسام وحالة التعددية في السلطات والبرامج ومصادر القرار.

[1] بوعرة، الطيب، في المصالحة بين قبيلتي فتح وحماس 2008/12/14، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD84231E-1C84-414C-8FCC-A532FC2332D7.htm

ولعل إيجاد آلية متابعة دائمة من الأطراف التي رعت المصالحة، ربما على شكل لجنة عربية - فلسطينية، تحال إليها كل المشكلات التي تنشأ في مرحلة ما بعد التوصل إلى اتفاق حول المصالحة والتوقيع عليها، قد تعمل على تذليل العقبات وضبط الأمور في مسارها الصحيح، وتعمل على حلها أولاً بأول. ويعتقد أن النقص الأساسي في جهود المصالحات السابقة، كان عدم وجود آلية متابعة فاعلة، حيث إن تلك المصالحات التي تتم على خلفية صراعاتٍ دامية وأحقاد واتهامات متواصلة قد لا تستمر بمجرد تواقيع يقوم بها ممثلون عن الأطراف المتصارعة وهناك جهد كبير من المطلوب الانخراط فيه فور التوصل لاتفاق على المصالحة، وهو العمل على إنجاز برنامج سياسي مشترك يمثل توافق الحد الأدنى ويجمع بين مشروع النضال ومشروع الحل السلمي.[1]

ويستوجب القول هنا، إنه من الضرورة استمرار عمل هذه اللجنة بغض النظر عن مدى التقدم الحاصل في اللجان الأخرى التي أحيل لها حل الملفات الأخرى، وحتى لو فشلت اللجان وفشل الحوار، يجب على لجنة المصالحة الوطنية الاستمرار بعملها، حيث ستسند إليها آنذاك مهام المصالحة السياسية أيضاً، كما أن غياب لجنة وطنية عليا للمصالحة من المحتمل أن يؤدي إلى تفاقم الأمور واستدعاء تدخل أطرافٍ خارجية في الشؤون الفلسطينية الداخلية. وفي هذا السياق، لا بد من استيعاب أن الوحدة الوطنية هي الأساس، ومن دون ذلك لا تستوعب المصالحة الفلسطينية على حقيقتها، فهي مجرد وسيلة لعودة القوى والفصائل إلى هذا الأساس فالمطلوب هنا هو الارتقاء إلى مستوى الوحدة الوطنية بثوابتها الأصيلة ومعاييرها القويمة، أما إذا انعكست هذه الصورة في الحديث عن الوحدة الوطنية، عندها يصبح مجرد تفصيل وحدة وطنية مزورة على مقاس المرحلة.

---

[1] الحروب، خالد، **حتى تنجح المصالحة الفلسطينية** 2009/5/2م، موقع صحيفة الاتحاد الالكتروني.
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=43590

2-3-2 آلية الانتخابات

2-3-2-1 تمهيد

رغم أن الانتخابات هي أحد ملفات الحوار الوطني الفلسطيني، إلا أنه قد جرى التعامل مع هذا الموضوع كإحدى آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، خدمةً لأغراض الدراسة.

يعد الانتخاب من أهم الأسس التي يقوم عليه الحكم الديمقراطي والعملية الديمقراطية تعني أن السلطة تعود إلى مجموع الأفراد،[1] وأن كل فرد كما يقول روسو "يملك جزءاً متساوياً من هذه السلطة، فإنه يترتب على ذلك أن كل مواطن يساوي الآخر في ممارسة الجزء الذي يعود له من السلطة".[2]

وعند معالجة أزمة الديمقراطية في بلدٍ ما، لا بد أن تكون الديمقراطية السياسية مكملة للديمقراطية الاجتماعية، فهذا يعني أن الفرد لا يستطيع أن يتمتع بحقوقه السياسية إذا لم تكن ضرورات الحياة متوافرة له، وبالتالي لن يكون عنده الوقت الكافي للمشاركة في شؤون بلده العامة. من هنا تنبه المفكرون والمشتغلون بقضايا التنمية، إلى أنه يجب الربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، فلا قيمة لحق الانتخاب لإنسان جائع لا يتمتع بحياة كريمة. لذلك يمكن القول إن نظام الانتخاب الذي تتبناه الدولة يؤثر بشكل ملحوظ في الحريات العامة وفي الأحزاب ونظمها، وعلى سير المؤسسات السياسية وفي النظام السياسي بأكمله، ويمكن أن يؤدي إلى تقدمه أو تدهوره.[3]

---

[1] الحوارني، هاني (تقديم)، وأبو رمان، حسين (محرر)، **نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم**، سلسلة المجتمع المدني، وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك، اربد، 1996/11/13م، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1998م،ص15.

[2] المصدر السابق، ص15.

[3] المصدر السابق، ص24.

ولعل من المهم القول، إن ممارسة الانتخابات ليس إلا صورة خارجيـــة للديمقراطيـــة. فمفهوم الديمقراطية أعمق في جوهرها، إذ يكمن في المفاهيم المجتمعيـــة قبـــل أن يكـــون فـــي القانون.[1]

إن "وجود حكم ديمقراطي مستقر، وقابل للاستمرار يحتاج إلى ثقافة سياســـية مجتمعيـــة مساندة، والنظم السياسية لا تسقط من السماء، وإنما تنتج من رحم المجتمعات، وكل مجتمع فـــي نهاية المطاف يعبر عن ذاته بنظام الحكم الذي يقبل به، فإن كان المجتمع ديمقراطياً فـــي قيمـــه وقناعاته وتوجهاته الأساسية، فإنه على الأرجح، يرعى ويدعم نشوء واســـتمرار نظـــام حكـــم ديمقراطي واستمراره".[2]

2-2-3-2 الانتخابات والحالة الفلسطينية

عند الحديث عن الحالة الفلسطينية، فإن الأمر بحاجة إلى مصدرٍ جديدٍ للشرعية وإجماع الكلمة، وخاصةً بعدما شهدت هذه الحالة التوقيع على اتفاقية أوسلو التي كان من نتيجتها تشـــكيل مؤسسات السلطة الفلسطينية. فهذه الاتفاقية أحدثت شروخاً في شرعية النظام السياسي الفلسطيني برفض الحركات الإسلامية لها، فأزمة شرعية النظام تتمحور حول فقدان الإجمـــاع الفلســـطيني للأهداف والوسائل. ولعل أوسلو هي التي جسدت فقدان الإجماع، مما انعكـــس علـــى شـــرعية النظام، وفي الوقت نفسه وفرت أوسلو آلية جديدة ومصدراً جديداً للشرعية وهي الانتخابات.[3]

وهذا يشير إلى أن الانتخابات الرئاسية التشريعية الأولى في فلسطين قد جرت في العـــام 1996م، وقد اشتقت بالأساس من اتفاق أوسلو، حيث تمت في ظل درجة نسبية مـــن التعدديـــة

---

[1] نصار، وليم، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيـــة، 2006م، ص7.

[2] الجرباوي، علي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن - المؤسســـة الفلســـطينية لدراســـة الديمقراطية، 1999م، ص32.

[3] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، محاضر جلسات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني المنعقد في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في /1994/12/8م، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995م، ص21.

السياسية. وقد وضعت هذه الانتخابات اللبنات الأولى في قيام نظام سياسي فلسطيني متكامل، على الرغم من انعكاس مساوئ أوسلو عليها.[1] وتجدر الإشارة أيضا إلى أن تأثير الانتخابات على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وعملية التحول نحو التعددية السياسية، يبقى مرهوناً بطبيعة العلاقة بين السلطة والمعارضة، وبدرجة إتاحة المشاركة السياسية لجميع القوى والفصائل السياسية، وبإرساء إطار سياسي ليحدد معالم هذا النظام.[2]

وعليه، فإن أهمية الانتخابات يزداد تأثيرها في الدول التي تمر برحلة انتقالية، أو تحول نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر. وتبدو هذه الأهمية أكبر بالنسبة للنموذج الفلسطيني الذي يسعى إلى استكمال بناء مرحلة الدولة المستقلة، فمن شأن الانتخابات أن تدعم عوامل الوحدة الوطنية الفلسطينية في أية تطورات سياسية قادمة، وأن ترسخ من مفهوم المشاركة السياسية.[3]

لذلك يمكن القول، إن عام 2005م شهد انفتاحاً سياسياً داخلياً كبيراً، كانت أبرز معالمه وثيقة القاهرة في آذار 2005م التي سمحت بقيام توافق وطني حول إجراء الانتخابات التشريعية ومشاركة كافة القوى السياسية فيها، باستثناء حركة "الجهاد الإسلامي" في جولة الانتخابات التشريعية الثانية التي أجريت في 2006/1/25م.

لقد كان الحديث عن الانتخابات التشريعية -الذي طالما نادى بها الرئيس عباس- يشتد كلما احتدت الأزمة أو وصل الحوار بين "فتح و"حماس" إلى مراحل حرجة.[4] من هنا يمكن للبحث مناقشة آلية الانتخابات من خلال المحاور الآتية:

---

[1] هلال، جميل، ***قراءة أولية في نتائج ودلالات المجلس التشريعي* السياسة الفلسطينية**، السنة الثالثة، العدد العاشر / 1996م، ص7.

[2] المصدر السابق، ص7.

[3] المصدر السابق، ص7-8.

[4] عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية** 2006-2007، مصدر سبق ذكره، ص83.

3-2-3-2 قانون الانتخابات الفلسطيني

عند إجراء انتخابات في العالم الديمقراطي، تتم الممارسة الانتخابية طبقاً لقانون يوضع لهذا الغرض، ويضاف إلى القانون والنظام عادةً القيم السياسية السائدة، التي تعتبر بمثابة ميثاق حول كيفية التفاهم بين الأطراف المتنافسة أثناء الممارسة الانتخابية.

وفي كل الأحوال، فإن أي سلطة تحاول أن تكسب شرعيتها وممارستها، تقوم بالبحث عن قانون تستند إليه في وجودها واختصاصاتها، وهذا القانون يجعل ممارستها للاختصاصات سنداً قانونياً، كما أنه يحدد السلطات المختلفة التي تمارس اخصاصات محددة ملزمة للجميع.[1]

وارتباطاً مع ما تقدم، لا بد من القول إن هناك معايير دولية تطبق لوجود قانون انتخاب ديمقراطي ملائم من أهمها المساواة، وهذه المعايير وردت في الاتحاد البرلماني الدولي في قرار صدر بتاريخ 1994/3/26م. وهناك المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (25) من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية اللتان تنصان على المشاركة السياسية والمساواة.[2]

وبعد هذا العرض السريع لأهم المعايير الدولية والقانونية لإيجاد قانون انتخاب ملائم، يمكن التطرق إلى قانون الانتخابات العامة الفلسطيني لسنة 2005م،[3] الذي صدر بتاريخ 2005/8/13م، بعد مصادقة المجلس التشريعي عليه بالقراءة الثالثة، والذي شهد جدالاً في مستويات عدة خلال مراحل إقراره على مدار ثلاث سنوات، حيث أكد نواب حركة "فتح" على الإبقاء على النظام الانتخابي الموجود في قانون الانتخابات العامة لسنة 1995م (النظام الأغلبي

---

[1] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص21.

[2] الحوارني، هاني (تقديم)، وأبو رمان، حسين (محرر) **نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم**، مصدر سبق ذكره، ص74.

[3] للإطلاع على نص القانون، أنظر: الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، ملحق رقم (1) قانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات، مصدر سبق ذكره ص-274 .221

والمقاعد المتعددة في الدوائر) [1] و"يؤكد النظام الانتخابي المقترح (لسنة 1995م) علـــى وحـــدة الشعب الفلسطيني وتكامله واندماجه، ويضع الآليات لتحقيق ذلك، ولإقامة نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي حديث".[2] كما طالب العديد من النواب المستقلين تطبيق النظام النسبي الكامل واعتماده لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، ومن جهتها طالبت حركة "حماس" اعتماد النظام المخـــتلط وعدم تحديد التدخل الايجابي لصالح المرأة.[3]

وبالعودة إلى قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة 2005م، فقد أقر نظاماً انتخابياً مختلطـــاً، حيث يكون نصف عدد مقاعد المجلس التشريعي البالغة 132 مقعداً لنظام الأغلبية (ذي الـــدوائر المتعددة غير المتساوية)، والنصف الآخر للنظام النسبي أو (نظام القوائم)، باعتبـــار الأراضـــي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بنسبة حسم لا تقل عن2 في المئة من الأصوات الفعليـــة فـــي الاقتراع.[4] حيث يجري انتخاب أعضاء المجلس التشريعي مرة كل أربع ســـنوات مـــن تـــاريخ انتخابه بصورة دورية. وعلى هذا، يجري انتخاب 66 نائباً على أساس نظام (تعـــدد الـــدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشرة حسب عدد السكان في كل دائرة، ومما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويحدد منها ستة مقاعد للمسيحيين، و66 نائباً يتم انتخابهم علـــى أســـاس نظام التمثيل النسبي (القوائم).[5]

---

[1] للإطلاع على أهم نقاط الخلاف بين قانون الانتخابات 1995م وسنة 2005م، أنظر: الشقاقي، خليـــل وحـــرب، جهـــاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، ملحق رقم(3)، جدول مقارن لقانون الانتخابات الفلسطيني لسنة 2005م بقانون الانتخابات لسنة 1995م، مصدر سبق ذكره، ص275-281.

[2] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص185.
نقلاً عن: ملخص تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، تشرين أول/1994.

[3] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكـــم المحلـــي)** مصدر سبق ذكره، ص25.

[4] لجأت معظم البلدان إلى نسبة حسم معينة في نظام التمثيل النسبي الانتخابي من أجل تقليل عدد الأحزاب المشاركة فـــي البرلمان والتي قد يكون عددها في الانتخابات كبير، وهذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للظروف السياسية لكل بلـــد. واعتمدت في مذكرة الأحزاب والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات السياسية نسبة حسم 2 في المئـــة من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع.

[5] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكـــم المحلـــي)** مصدر سبق ذكره، ص26.

واعتمد قانون الانتخاب الفلسطيني الجديد رقم (9) لسنة2005م مبدأ الدوائر القديمة نفسها التي كانت بالقانون القديم بحجمها الجغرافي نفسها أيضا، وذلك بشكل يتناسب مع الوضع الجديد للحالة الفلسطينية الذي أقر ليجمع بين الدوائر والقوائم النسبية.[1]

4-2-3-2 التمثيل النسبي

تكمن أولى خطوات قيام نظام ديمقراطي في مجتمع ما، في إجراء انتخابات حرة.[2] "فقد ارتبطت فكرة تسامي الدولة عن المجتمع بفكرة الانتخابات، باعتبارها آلية إعادة الربط بين الاثنين".[3] وفيما يتعلق بأفضل أنواع الأنظمة الانتخابية التي من الواجب إجراؤها لتحقيق أكبر قدر من الوحدة الوطنية، هي التي أكثرها بساطة وأقلها تعقيداً.[4] واستناداً إلى ذلك يعتبر النظام الانتخابي النسبي نظاماً معقداً ويحتاج إلى خبرة وعمليات حسابية معقدة، وأهم من ذلك، فإنه يحتاج إلى نظام القوائم، وهو بالتالي يهدد الاستقرار الحكومي ويفسح المجال للأحزاب الصغيرة لفرض سياستها.[5]

ذلك أن نظام القوائم الحزبية ليس محبذاً في المجتمع الفلسطيني لصغره. لأن الناخب الفلسطيني سيمزج بين اعتباراتٍ عدة، وسيصوت بناءً على سلوكيات المرشح والأخلاق والدين والمبادئ، ولن يهمه أن يكون المرشح محسوباً على هذه القائمة أو تلك، حتى أن هناك تساؤلاتٍ عدة حول نوعية القائمة، هل هي قائمة مغلقة؟، وهل يجوز إعادة ترتيب القائمة؟، وهل يجوز المزج بين قوائم عدة؟.[6] لذا يمكن القول، إن النظام النسبي هو نظام عادل، إلا أنه لا يتفق مع النضج السياسي الفلسطيني، فهو أسلوب يصعب التعامل معه، كما أنه يؤدي إلى قوة الأحزاب الصغيرة وعدم الاستقرار الحكومي وعدم وجود سياسة حكومية قوية.[7] ومع ذلك "فإن العدالة في

---

[1] نصار، وليم، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص192.

[2] المصدر السابق، ص33.

[3] هلال، جميل، **الدولة والديمقراطية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996م، ص32.

[4] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص61.

[5] المصدر السابق، ص61.

[6] المصدر السابق، ص63.

[7] المصدر السابق، ص63.

نظام التمثيل النسبي هي الميزة الأولى لهذا النظام، فعندما يتناسب عدد المقاعد التي حصلت عليها القوى السياسية مع نسبة حضورها الانتخابي يكون التمثيل عادلاً".[1]

وهناك رأي آخر، يرى أن الواقع الفلسطيني الحالي بتعدديته السياسية والأيديولوجية والحزبية وتفاوت تطور مناطقه الاقتصادية (غزة، ضفة، مدينة، مخيم، قرية...)، يشير إلى أن النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي هو الأفضل والأكثر ملاءمة لهذا الواقع، فهذا النظام يعمل على إيجاد مؤسسات وطنية فاعلة إذا ما أجريت الانتخابات العامة بشكل دوري كوسيلة لتداول السلطة.[2]

وهناك من يقول إن النظام الانتخابي بالأغلبية البسيطة - سواء أكان نظام التمثيل النسبي، أم الانتخابات بالأغلبية المطلقة، أيضاً - لا يشكل أرضية للديمقراطية.[3] فهذا النوع يعتبر المرشح فائزاً في الانتخابات، إذا جمع أكبر عدد من أصوات المقترعين الصحيحة، فهذا أسلوب منطقي من الناحية النظرية، لكن مشكلته تكمن في أنه كثيراً ما يجافي الديمقراطية رغم بساطته، فهو يؤدي إلى ظلم "الأقلية" في المجتمع، فهذا النظام قد يؤدي أحياناً إلى أن الحزب الذي حصل على المقاعد الأكثر في البرلمان هو الحزب الذي حصل على الأصوات الأقل.[4] ولتوضيح ذلك، تقدم الدراسة مثالاً على هذا النظام، فتفترض أن دائرة انتخابية لها مئة ألف مقترع، وبها خمسة عشر مرشحاً، يمثلون ثلاثة أحزاب، ويتنافسون على خمسة مقاعد، وكانت نتائجهم على النحو الآتي:

1- حزب (أ) حصل على 37500 صوتاً.

2- حزب (ب) حصل على 32500صوتاً.

3- حزب (ج) حصل على 30000 صوتاً.

---

[1] مجدلاني، أحمد وعوض، طالب، **دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004م، سلسلة تقارير دورية، ص24.

[2] هلال، جميل، **الدولة والديمقراطية**، مصدر سبق ذكره، ص189.

[3] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص62.

[4] المصدر السابق، ص62.

فبحسب نظام الأغلبية البسيطة يفوز حزب (أ) بالمقاعد الخمسة، ولا يفوز حزب (ب) أو (ج) بأي مقعد على الإطلاق. ويتبين من هذا أن حزب (أ) لا يشكل ناخبوه أغلبية، لكن ناخبي حزبي (ب) و(ج) معاً يشكلون أغلبية في حدود 62.5 في المئة للأصوات في منطقة ما، فهذا يؤدي إلى تشويه النتائج.[1]

وعلى كل حال، فإن هناك معايير أساسية في أي نظام انتخابي لا بد من أخذها بالاعتبار وهي:[2]

1- هناك أشخاص لديهم الرغبة أو الطموح لخوض الانتخابات.

2- يوجد في المجتمع أحزاب ترغب بخوض الانتخابات ببرامجها.

3- هناك من يريد انتخاب شخص بعينه.

4- هناك من يسعى لانتخاب برنامج معين.

وطبقاً لتلك المعايير فإن "هدف النظام الانتخابي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من التمثيل لجمهور الناس، ومن المهم أن يراعي مختلف المعايير التي تؤدي إلى هذا الهدف".[3]

وربما يكون التمثيل النسبي الكامل يسمح بإشراك أكبر عدد ممكن من القوى والفصائل السياسية الفلسطينية في المؤسسة الفلسطينية، وتضيع الفرصة على أي فصيل من ازدواجية الموقف؛ الذي يعني الاشتراك في اتفاقية أسلو، وفي الوقت نفسه التمسك ببرنامج الممانعة والمقاومة.[4]

---

[1] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص 62-63.

[2] قاسم، عبد الستار، ***النظام الانتخابي النسبي السليم*** (مقال غير منشور) 28/تشرين أول/2009.

[3] المصدر السابق.

[4] مهنا، رباح، تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية والوحدوية 2009/4/5، موقع وكالة قدس للأنباء الالكتروني.
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99633

ويخلص الباحث إلى القول إن إيجاد نظـام انتخـابي فلسـطيني يسـتجيب للمتطلبـات الفلسطينية الداخلية، ليكون وسيلة تجميع للقوى والفصائل السياسية، من شأنه أن يرسـخ دعـائم الوحدة الوطنية وينهي الانقسامات السياسية في إطار عام لتحقيق الشرعية.

5-2-3-2 تعديل قانون الانتخابات الفلسطيني

جرى في حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية في آذار/2005 مباحثات حـول تغييـر قانون الانتخابات رقم 1995/13 والمطالبة بتطبيق نظام انتخابي مختلط يجمع بـين التصـويت بنظام الأغلبية والنسبي، فتم الاتفاق على هذا المطلب بإجماع الفصائل كافـة،[1] والـذي أفضـى بالتالي إلى وثيقة إعلان القاهرة الصادر في 2005/3/17م.[2] فهذا التغيير جاء مطابقـاً لرؤيـة "حماس"، فهي ترى أنه ليس من الإنصاف أن يكون تمثيلها في المجلس الوطني بعدد مقاعدها في المجلس التشريعي، والتغيير المقصود هو إسقاط الفقرتين الأولى من المادة (3) والسـابعة مـن المادة (12) من القانون رقم (13) لسنة 1995م،[3] حيث تنص الفقرة الأولـى مـن المـادة (3) على: "أن يكون أعضاء المجلس الوطني (التشريعي) فور انتخـابهم، فـي المجلـس الـوطني الفلسطيني وفقاً للمادتين (5) و(6) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية".[4] أما الفقـرة السابعة من المادة (12) تنص على أنه "لا يجوز لعضو المجلس الوطني الفلسطيني أن يرشـح نفسه لعضوية المجلس التشريعي، إلا إذا قام بنقل قيده من دوائر الخارج، بموجب كتاب مصدق من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، إلى إحدى الدوائر الستة عشر، وتسري بحقـه الأحكـام الواردة في هذه المادة".[5]

---

[1] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقـة الملتبسـة بـين المنظمـة والسلطة وحركة حماس**، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

[2] أنظر إلى النص الحرفي ل "إعلان القاهرة"، الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانيـة: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

[3] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقـة الملتبسـة بـين المنظمـة والسلطة وحركة حماس**، مصدر سبق ذكره، ص9.

[4] المصدر السابق، ص9.

[5] المصدر السابق، ص9.

وعلى هذا، فإن ما يدعو إلى تبني نظام الانتخاب المختلط الذي يجمع بــين التصــويت الفردي (النظام الأغلبي أو الأغلبية) والتمثيل النسبي، هو من "أجل ضمان تمثيل عريض للقوى والأحزاب السياسية، وتكريس التعددية والتنمية السياسية، والتقليل من الأصوات المهدورة التــي وصلت إلى أكثر من 60 في المئة خلال الانتخابات السابقة عام 1996م".[1]

وبعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة في العام 2006م، التي كان من نتائجهــا فوز حركة "حماس"، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ2007/9/2م مرسوماً رئاسياً ينص على تعديل قانون الانتخابات الفلسطينية رقم (9) لعام 2005م، على أن يكــون انتخــاب أعضاء المجلس التشريعي في انتخابات عامة حرة بطريق الاقتراع السري على أســاس نظــام التمثيل النسبي الكامل أي نظام القوائم، بحيث تصبح المناطق المحتلة، الضــفة وغــزة، دائــرة انتخابية واحدة، وليس مناصفة بين القوائم والانتخابات الفردية مثلمــا جــرى فــي الانتخابــات الأخيرة في العام 2006م.[2] ويشترط القانون المعدل على كل مرشح للانتخابــات التشــريعية أن يلتزم ب (م.ت.ف) باعتبارها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلســطيني"، وبوثيقــة إعــلان الاستقلال، وبأحكام القانون الأساسي.[3]

ومن الجدير ذكره، أن نظام التمثيل النسبي هو "أحد الأشكال الديمقراطية المتبعــة فــي أكثر من مكان في العالم، وخاصة في الدول التي توجد فيها أحــزاب وأقليــات صــغيرة مثــل (إسرائيل)، لكن الجمع بين هذا النظام والانتخابات الفردية مثلما جرى في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة هو أفضل الصيغ وأكثرها عدالة في التمثيل، لأنه يجمع بين أهم عملتــين انتخــابيتين مجربتين في أحدث الديمقراطيات في العالم."[4]

---

[1] مجدلاني، أحمد وعوض، طالب، **دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلــس التشــريعي القــادم** مصدر سبق ذكره، ص7.

[2] د.م، عباس يعدل قانون الانتخابات للقائمة النسبية وحماس ترفض 2007/9/3م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1067605

[3] المصدر السابق.

[4] د.م، فلسطين وتعديلات في القانون الانتخابي لاعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل، د.ت، موقع الانتخابات الالكتروني.
http://www.intekhabat.org/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=3748&NrIssue=1&NrSection=3

وأهم ما يجب الإشارة إليه هنا، هو استحداث أسلوب جديد يتناسب مع الواقع الفلسطيني، بعد دراسة تجارب الآخرين لمعرفة السلبيات بها، وبعد دراسة هذا الواقع لمعرفة متطلباته.

6-2-3-2 التوافق حول موضوع قانون الانتخابات

برزت على مدار ثلاث سنوات مواقف عدة أثناء إقرار المجلس التشريعي لقانون الانتخابات العامة لسنة 2005، سواء كانت من الأحزاب والفصائل، أو من مؤسسات المجتمع المدني.

ويبدو أن المأزق في قضية الانتخابات والإشكاليات المتعلقة بها، تشكل انعكاساً للمأزق الذي تعيش به الحالة الفلسطينية سياسياً بشكل عام. فهذا يضع تساؤلاً على قدرة الفصائل والقوى الفلسطينية على فرض مفهوم الانتخابات وتطبيقه، والذي ينطلق من المصلحة الفلسطينية في ترتيب البيت الداخلي والذي يحافظ على مصالح الفصائل والقوى في وحدتها الوطنية.[1] لذلك تعد الانتخابات هي المخرج لهذا المأزق، فهي توفر القاعدة الشرعية والوحدة الوطنية، وهذا يصح، إذا لم تخضع عملية إجراء الانتخابات ونتائجها لإرادة لا تعكس بالضرورة الحاجة الفلسطينية.[2]

ومن الواضح أن هناك نظامين انتخابيين أساسيين هما: النظام الفردي، والنظام النسبي. ومنذ سنوات عدة تم اللجوء إلى النظام المختلط الذي يخفف من مساوئ النظامين السابقين، فالنظام الفردي من مساوئه أنه يقوي سياسة معينة لها 51 في المئة من الأصوات تحصل على جميع المقاعد، وهذا ينفي التعددية، وفي المقابل فإن من مساوئ النظام النسبي أنه يحدث تشتتاً للقوى السياسية. فمثلاً في بولندا في انتخابات سابقة دخلت أحزاب كثيرة إلى البرلمان، وأعلى حزب حصل على 12 في المئة فقط من الأصوات، وبالتالي لم يستطع تشكيل الحكومة. بينما النظام المختلط يعمل على المزج بين النظامين، فهو يأخذ إيجابية النظامين ويخفف مساوئهما، وقد اعتمدت دول أوروبا الشرقية هذا النظام، مثل بلغاريا عام1990م كذلك في السنغال نظام

---

[1] الشقاقي، خليل (محرر) وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص132.

[2] المصدر السابق، ص135.

مختلط، وكرواتيا، وألبانيا، والعديد من الدول الأخرى.[1] مع الإشارة إلى أن هناك اختلافاً بين دولة وأخرى في النسبة التي تعطى لكل شكل من التمثيل، فإن عدداً من الدول توزع المقاعد مناصفةً مثل السنغال 60 للفردي، و60 للنسبي، ودول أخرى مثل ألبانيا 40 للنسبي، و100 للفردي، ويمكن أن تتفاوت الأرقام حسب حاجة البلاد.[2]

ويلجأ بعض الباحثين إلى نظام انتخابي آخر بدلاً من نظامي التمثيل النسبي والأغلبية البسيطة، وهذا النظام هو الأغلبية المطلقة مع الإعادة؛ فالمرشح الفائز يحصل على أكثر من 50 في المئة من أصوات الناخبين بالرغم من عددهم، وإذا لم يحصل على هذه النسبة تعاد الانتخابات بين أعلى مرشحين اثنين والذي يحصل منهما على أكثر من 50 في المئة يكون الفائز.[3] فهذه الطريقة تسمح بقيام أغلبية متجانسة، وتؤدي إلى الاستقرار الحكومي ووضع سياسية عامة مستقرة للمجتمع.[4]

وقد طالبت أكثر من 60 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني بتبني نظام التمثيل النسبي، أو تبني "النظام المختلط" الذي يجمع بين النظام النسبي على المستوى الوطن ونظام الأكثرية في الدوائر، كما اشترطت المنظمات حصول الفائز بمنصب رئيس السلطة الفلسطينية على الأغلبية المطلقة (50 في المئة + 1) من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على النسبة المطلوبة تعاد الانتخابات خلال أسبوعين اثنين بين أعلى مرشحين اثنين، ويفوز في الجولة الثانية من يحصل على الأغلبية النسبية.[5] في حين طالبت الهيئات النسائية بتبني النظام المختلط في قانون الانتخاب، إضافة إلى اعتماد نسبة 20 في المئة "كوتا" نسائية كحد أدنى من المقاعد المخصصة للدوائر.[6] فيما أكدت الأحزاب والقوى

---

[1] الحوارني، هاني (تقديم)، وأبو رمان، حسين (محرر)، **نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم**، مصدر سبق ذكره، ص 74 -75.

[2] المصدر السابق، ص75.

[3] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص63.

[4] المصدر السابق، ص63.

[5] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)** مصدر سبق ذكره، ص32.

[6] المصدر السابق، ص32.

السياسية بما فيها حركة "حماس" مطالب مؤسسات المجتمع المدني في اعتماد النظام الانتخابي المختلط، وقد أوضحت "حماس" موقفها الرسمي من محاور قانون الانتخابات والمرجعية السياسية والقانونية للعملية الانتخابية في رسالتها إلى رئيس المجلس التشريعي بتاريخ 2004/8/14م، حيث إنها تدعم اعتماد النظام الانتخابي المختلط.[1]

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأنه ليس من الضروري أن يفضي نظام انتخابي معين إلى النتائج نفسها بحسب البلد الذي تطبق فيه، فتتوقف آثار أي نظام انتخابي ما، إلى حد كبير على الوضع الاجتماعي والسياسي القائم.

وقدمت القاهرة رؤيتها في محاولة منها لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى الفصائل الفلسطينية، وبينها "حماس" و"فتح" بتاريخ 2009/9/10م، فقد بحثت الورقة المصرية موضوع قانون الانتخابات من أجل الوصول إلى توافق فلسطيني حوله. وعليه، تضمنت الورقة اقتراحات مصرية لردم الفجوة تتضمن أن "تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني في توقيت يتفق عليه في النصف الأول من عام 2010 ويلتزم الجميع بذلك"[2] إضافة إلى إجراء "انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجرى الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط".[3]

وفي شأن قانون الانتخابات، تقترح القاهرة الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي: 75 في المئة قوائم، و25 في المئة دوائر، مع نسبة حسم 2 في المئة، واعتبار الإجمالي 16 دائرة انتخابية بينها 11 في الضفة وخمس في غزة، على أن "تجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي".

---

[1] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، (محرران) **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)** مصدر سبق ذكره، ص33.

[2] القدس تنشر نص ***وثيقة المصالحة الوطنية الفلسطينية بعد موافقة "فتح" عليها و"حماس" ما زالت تدرسها*** **صحيفة القدس** العدد 14428/ 2009/10/15م، ص31.

[3] المصدر السابق.

ويشار إلى أن موقف "فتح" هو إجراء الانتخابات وفق القانون المختلط (80 في المئة قوائم 20 في المئة دوائر)، مع نسبة 2.5 في المئة وتقليص الدوائر لتكون 7 دوائر، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، يتم الاتجاه مباشرة للانتخابات (من المفضل الاتفاق مع حماس على آلية الانتخابات).[1] أما موقف "حماس" فهو إجراء الانتخابات وفق النظام المختلط (60 في المئة قوائم 40 في المئة دوائر) مع نسبة حسم 3 في المئة وبقاء الدوائر الانتخابية الحالية (16 دائرة)، مع رفض إجراء الانتخابات فقط من دون التوصل إلى اتفاق مصالحة يشمل جميع القضايا كرزمة واحدة.[2]

وما دام الأمر كذلك، فما هو النظام الانتخابي الذي يعمل على تحقيق الخير والقوة للشعب الفلسطيني، ويعزز الوحدة الوطنية الفصائلية؟، يعتقد الباحث أن الأخذ بصيغة نهائية لقانون ملائم، فلن تكون نهائية في ضوء الظروف والمعطيات التي يتصف بها المجتمع الفلسطيني الآن، حيث إن التصورات لقانون انتخاب جديد تحتاج للتعديل مرة تلو الأخرى، كي يكون بالإمكان تأمين التوافق الوطني لهذا القانون، مما يتطلب استمرارية البحث والتباحث للوصول إلى الحد الأدنى. وبالتالي فعلى جميع القوى والفصائل السياسية أن تبدي وجهة نظرها لترى ما هو النظام الأنسب حتى يتم التوصل إلى اتفاق وطني حول قانون انتخابي جديد.

7-2-3-2 إجراء الانتخابات في ظل الانقسام

تزداد أهمية الانتخابات في الحالة الفلسطينية في ظل ظروف الانقسامات التي يمر بها الشعب الفلسطيني، باعتبارها نقطة تحول في تاريخ القضية الفلسطينية، وقد نصت اتفاقية أوسلو على إجراء انتخابات حرة ومباشرة، فالانتخابات هي آلية لتحقيق المشاركة في السلطة من قبل ممثلين لقطاعات المجتمع المختلفة.[3]

---

[1] د.م، أبرز نقاط الاتفاق و الخلاف بين "فتح وحماس" 2009/9/11م، موقع شبكة فلسطين الإعلامية الالكتروني.
http://www.fpnp.net/arabic/?action=detail&id=30675

[2] المصدر السابق.

[3] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص83-84.

ويشترط بآلية الانتخابات حتى تكون حقيقية وفعالة للتغيير يشترط أن تتم العملية الانتخابية بحرية ونزاهة وديمقراطية، فهذا لا يقتصر بطبيعة الحال على يوم الانتخابات فقط، وإنما على كيفية إجراء عملية الانتخاب نفسها، وما يسبقها من مقدمات في المرحلة التي تسبق عملية التصويت كحقوق المرشحين، وحياد أجهزة الأعلام الرسمية، وقوانين وأنظمة حملات الدعاية الانتخابية.[1]

ومن المستحسن ذكره هنا، أن آلية الانتخابات تعتبر حلقة من حلقات نظام الحكم الديمقراطي، تؤدي وظيفتها على الوجه الصحيح، إن كانت وسيلة لتحديد المسار نحو الأفضل من بين الأنماط الممكنة، ولتوجيه المجتمع نحو تحقيق تلك الغاية.[2]

وفي الحالة الفلسطينية، هناك من يشير إلى أن الاحتلال "الإسرائيلي" إلى جانب الأوضاع السياسية الداخلية الفلسطينية التي تتسم بعدم الاستقرار، تفرض معالجة سياسية خاصة، ووضعاً سياسياً يختلف عن دولٍ أخرى تتمتع باستقرار سياسي.[3] وارتباطاً بالحالة نفسها يذهب إبراهيم أبراش أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة إلى القول "إن من أهم الأسباب التي كانت وراء فشل الانتخابات الرئاسية والتشريعية السابقة (في إشارة إلى الانتخابات الفلسطينية عام 2005 و2006) في إخراج النظام السياسي من أزمته، تكمن في غياب الاتفاق على أسس ومرجعيات النظام السياسي، خاصةً عندما تصبح الهوية والدولة والمقاومة والسلام محل تساؤل ونقاش".[4]

---

[1] العاروري، تيسير، **بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها**، وقائع مؤتمر أزمة الحزب السياسي 1995/11/24م، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995م، ص53-54.

[2] نسيبة، سري، **الحزب السياسي والديمقراطية**، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 1995/11/24م، بعنوان أزمة الحزب السياسي، مصدر سبق ذذكره، ص139-140.

[3] عبد الستار، قاسم، **ماذا نريد من الانتخابات الفلسطينية العامة** وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة تحرير عودة، عدنان، رام الله: وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول/2002م، ص27.

[4] في لقاء نظمه مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية بغزة: د. رباح: هناك إمكانية لبروز تيار ثابت من حركتي فتح وحماس، د. أبراش: إذا فشلت المصالحة فقد تنجح الآليات المتعلقة بإدارة الانقسام وليس بإنهائه، **الحياة الجديدة**، العدد 4891/ 2009/6/11.

ومن هذا، يرى الباحث أن إجراء الانتخابات في وضع الانقسام الفصائلي دون التوصل إلى اتفاق على أهم الأسس ومرجعيات النظام السياسي الفلسطيني التي تتعلق بقضايا العملية السلمية والمقاومة وغيرها من القضايا الخلافية، من الممكن أن تضعف من فاعلية آلية الانتخابات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي من المستحسن أن تستمر الحوارات الفصائلية لإنهاء القضايا المختلف عليها قبل إجراء الانتخابات، وإذا ما أجريت في ظل الانقسام الفلسطيني، فإن ذلك يستوجب في هذه الحالة أيضاً الاستمرار في الحوار الوطني حتى بعد إجراء الانتخابات لإنهاء الملفات العالقة كافة.

ويقول مخيمر أبو سعدة أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة "إن إجراء الانتخابات في موعدها(2010/1/25) دون التوصل لتوافق وطني سوف يعمق حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية وسيزيد من الفرقة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد".[1]ويضيف أنه في حالة رفض "حماس" إجراء الانتخابات في قطاع غزة، واقتصار ذلك على الضفة الغربية فقط، سيصبح الوضع الفلسطيني مرشحاً لمزيد من الانقسام، إلى درجة يصعب الخروج من المأزق الانقسامي.[2]

في ظل هذا الواقع الفلسطيني الداخلي، يرى المحلل السياسي طلال عوكل أن الانتخابات الفلسطينية تستمد شرعيتها وقانونيتها من خلال التوافق الوطني، وهذا قد يكون ممكناً في إطار التوقيع على الورقة المصرية، التي تدعو إلى إجراء انتخابات فلسطينية في حزيران/2010م.[3]

وفي الحقيقة، يمكن القول إن الانتخابات تفتح المجال واسعاً للعمل على استقرار المجتمع، وتغذية جذوره، وتسهم في بناء مجتمع منسجم تسوده الروح الجماعية.[4]ولا يغيب عن

---

[1] د.م، تحليل: إجراء الانتخابات دون توافق سيعمق الانقسام، 2009/10/24م، موقع وكالة الصحافة الفلسطينية - صفا الالكتروني. http://www.safa.ps/ara/index.php?action=showdetail&seid=7455

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

[4] عمرو، عدنان، **الانتخابات في المجتمع المدني والحكم المحلي**، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات (2)، القدس: مركز الدفاع عن الحريات، حزيران/1998م، ص7.

البال، أن عملية إجراء انتخابات تؤكد سيادة الشعب وقدرته على حكم نفسه بنفسه، وهي أيضاً إحدى أهم طرق التمثيل السياسي، ووسيلة من إحدى الوسائل المتاحة لإعطاء شرعية للدولة ومؤسساتها في ممارستها للسلطة. وهي بالنسبة للفلسطينيين وسيلة لتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني بتكامله في وطنه، وتوفير آلية لإعادة الحيوية للحياة الوطنية والسياسية للمجتمع الفلسطيني.[1]

2-3-3 آلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف

الحديث عن هذه الآلية، لتعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، يكمن في الحديث عن الآخر بثقافته المختلفة في إطار الهوية الجامعة. وهذه الآلية جاءت من خلال ما جرى من انتخاباتٍ وأحداث ضمن اتفاق أوسلو الذي لم يكن سوى تثبيت ودعم لثقافة الفصائل والأحزاب على حساب الثقافة الوطنية الفلسطينية المتمثلة في الهوية.[2] لذلك يمكن الإشارة إلى أن الخطاب الثقافي العربي المعاصر، أخذ مجالاً مستقلاً بتراكمه في عناوين كثيرة، منها السياسية، والثقافية، والاقتصادية، بتمثيله في المؤتمرات، والكتب، والمقالات، وفي موضوعات الحوار، كما في الحوار الوطني الفلسطيني، وفي ما يعرف أيضاً بالحوار الوطني في السعودية، وكل ذلك جاء لتعزيز ثقافة الاختلاف مع الآخر. من هنا يمكن مناقشة هذه الآلية من خلال العناوين الآتية:

2-3-3-1 التوعية بوحدة الهوية

يمكن تعريف الهوية "بأنها السمات المشتركة التي تميز بها جماعة معينة نفسها وتعتز بها".[3] وفي أدبيات أخرى يمكن تعريفها بأنها "الامتياز عن الغير والمطابقة للنفس، أي

---

[1] الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، مصدر سبق ذكره، ص188. نقلاً عن مقدمة تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، تشرين أول/1994.

[2] الهزيل، شكري، المشروع الوطني الفلسطيني بين ثقافة الهوية الفصائلية وغياب ثقافة الهوية الوطنية !! 2009/2/5م، موقع مركز إعلام القدس الالكتروني. http://www.qudsmedia.net/uploads/522009-032051PM.jpg

[3] شاويش، محمد محمود، **نحو ثقافة تأصيلية "البيان التأصيلي"** دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2007م، ص27-28.

خصوصية الذات، وما يتميز به الفرد عن الأغيار من خصائص ومميزات ومن قيم ومقومات"[1] ومن هذين التعريفين يتبين أن الهوية تتألف من منظومة متماسكة من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة الواحدة.

ومن خلال ما سبق، يتبين أيضاً أن الالتزام بالمجتمع الأهلي يأخذ اتجاهين أساسين هما: الانحياز إلى مصالح الأغلبية، بالتزامها هوية جموع الشعب، أما الاتجاه الآخر فيتمثل في التيارات السياسية الثورية بتمسكها بالهوية الثقافية والحضارية، ويتجلى ذلك واضحاً في تاريخ العرب كأمثلة على هذين الاتجاهين، مثل عبد القادر الجزائري، وعمر المختار، وعز الدين القسام، وغيرهم.[2]

ويستفاد مما تقدم في الحالة الفلسطينية، وبما يمكن ملاحظته هنا، أن القوى والفصائل الفلسطينية بصورة عامة تمثل معظم قطاعات الشعب الفلسطيني وتوجهاته السياسية بنسب متفاوتة تبعاً لطبيعة الطرح الفكري والسياسي، فهذه التعددية السياسية خلقت جواً من المنافسة الوطنية مما أثر في طبيعة العلاقات بينهما، وبالتالي في الإطار العام للهوية الفلسطينية، نتيجة الاحتكاكات التي كانت تجري، فكان الهدف إيجاد علاقات قوية بينهما من ناحية، تقوم على أسس من تعزيز القواسم المشتركة التي تتجسد في القضايا العلمية والنفسية والفكرية التي تشترك فيها الفصائل المختلفة، مثل وحدة الهدف وهو تحرير الأرض من الاحتلال، وإقامة الدولة المستقلة، وتحرير الإنسان الفلسطيني، وتوفير الحياة الكريمة على أرضه، كذلك وحدة المأساة والمعاناة مع العدو، بالإضافة إلى الاتفاق على قضايا سياسية واجتماعية أخرى، وكل ذلك يكون من خلال تعزيز الهوية الفلسطينية الجامعة لمختلف أطياف القوى والفصائل. ومن ناحية أخرى،

---

[1] باعباد، سعيد عبد الرحمن محمد: **الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي العليا في اليمن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حضرموت، اليمن، 2007م، ص4. كذلك أنظر معجم الوسيط، 998/2.

[2] شاويش، محمد محمود، **نحو ثقافة تأصيلية "البيان التأصيلي** مصدر سبق ذكره، ص13.

يكون التوصل إلى علاقات قوية بين الفصائل الفلسطينية عبر تنظيم الخلافات بينهمـا وإذابتهـا تدريجياً بوساطة نشر الوعي السياسي تحت مظلة الهوية المشتركة.[1]

لذلك، يمكن للباحث القول، إن القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسـطيني تجمعهـا هوية واحدة، هي الهوية الوطنية التاريخية، وبنشر الوعي بأهميتها، يؤدي على ما يبـدو إلـى الاتجاه نحو تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويمكن أن يكون ذلك عبر عقد العديد من الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، كذلك استغلال وسائل الإعلام وتوجيهها نحو تذويب الهويات البديلة، لصالح الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة.

2-3-3-2 الوحدة الوطنية الفلسطينية وثقافة الاختلاف

يقصد بثقافة الاختلاف "الثقافة المتراكة نتيجة الوعي بالاختلاف والصـدور عـن ذلـك الوعي ودراسته وتحليله، الأمر الذي يوجد تراكماً معرفياً وخبرة ادراكيـة، أو مجموعـة مـن المعارف والخبرات التي تتألف منها ثقافة نابعة من الاختلاف".[2]

والاختلاف يتمثل في وجهين: الأول، يتعلق بالفرقة والتنازع ويكون مـذموماً، والوجـه الآخر يصدر عن التوافق في الانسجام والأصول والتفاهم حول الأهداف،[3] وينقل كثيـر ممـن كتبوا في هذا المجال من الباحثين الإسلاميين ما ذكره ابن القيّم في كتابه "أعلام الموقعين" حو الاختلاف بصورة عامة حين قال "وقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بد منه لتفـاوت أغراضهم وأفهامهم وقوى إدراكهم... ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعدوانه".[4]

وفي واقع الحال، إن قواعد الاختلاف وطرق إدارته بتحويله إلى عامل من عوامل القوة، وفق آليات تعزيز الوحدة الوطنية، تظل عوامل مطلوبة فـي كـل أحـوال إدارة المجتمعـات.

---

[1] د.م، وحدة الهوية وثقافة الاختلاف 1998/11/22 م، موقع حزب الخلاص الوطني الإسلامي الالكتروني.
http://alkhalas.tripod.com/documents/program/chapter3.htm

[2] البازغي، سعد، **الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف**، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008م، ص9.

[3] المصدر السابق، ص17.

[4] المصدر السابق، ص17.

فبالإشارة إلى الحالة الفلسطينية، يمكن القول إن القوى والفصائل السياسية عبر مسـيرتها فـي الصراع من أجل التحرير، كانت قواها دون مستوى القدرة على تجميع نقاط الاتفاق والتوافـق، وفي الوقت نفسه، لم تتمكن من وضع آليات لإدارة الخلاف والصراع فيما بينها، وبتوضيح أكثر يمكن القول إن ثقافة الخلاف أو الاختلاف كانت غائبة عبر مسيرة الصراع.[1]

وبتركيز أكثر في أهمية تشكيل ثقافة الاختلاف في فلسطين، يمكن تذكر الحداد العام بين "السلطتين في الضفة وقطاع غزة" إبان حرب "إسرائيل" الأخيرة على القطـاع 2008-2009م، وهذا التوحد في الإجراءات التعبيرية كان في مواجهة المجازر التي ارتكبتها "إسرائيل" في هـذه الحرب، فأعاد إلى الأذهان طبيعة العدو المشترك بين "فتح" و"حماس"، وتوافر أبعـاد الشـعور بالوحدة في مواجهة العدو، وعلى الرغم من ذلك، لم يؤسس هذا الإجراء لتعزيز ضرورات ثقافة الاختلاف وصولاً إلى ثقافة الوحدة.[2]

ويشار بذلك، أن ما يحدث من خلاف بين "فتح" و"حماس" يمكن له أن يتحول إلى آليـة، وقوة متعددة الاتجاهات نحو تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وذلـك بوسـاطة تثبيـت ثقافـة الاختلاف وإحداثها باتجاه الوحدة. كذلك ابتعاد السياسيين في حديثهم وتصريحاتهم ولا سيما فـي وسائل الإعلام، عن كل ما هو تجسيد لسياسة الفصيل الواحد، بدلاً من تجسيد نوع من الوحدة.

وهناك مقولة للكاتب المعروف إدوارد سعيد التي قال فيها إنـه مـن خـلال المجتمـع المتماسك استطاع الفلسطينيون البقاء أمام عملية تخريب التاريخ الفلسطيني بأخطائه المأسـاوية وبمحنته وسياسات "إسرائيل" المدمرة وممارساتها. وعلى الرغم من هذا التماسك، يجد المـتمعن في الحالة الفلسطينية في هذا الوقت بالذات أكثر من أي وقت مضى، يجد ثقافة لا تتوافق مـع ثقافة الاتفاق والوحدة في المجتمع الفلسطيني، وهي ثقافة تترسخ فـي أذهـان مختلـف القـوى والفصائل الفلسطينية وعلى رأسها "فتح" و"حماس"، ثقافة إما مع أو ضد وصـولاً إلـى تعزيـز

[1] رميح، طلعت، ***أحوال عربية... الوحدة الوطنية الفلسطينية.. وثقافة الاختلاف***، 2008/1/19م، موقع صحيفة الحقـائق الالكتروني. http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=8&art=83223

[2] المصدر السابق.

الانتماء لأحدهما، حيث يقوم كل فصيل بحشد وسائله الخاصة الإعلامية وغيرها من أجل حزبه. وفي ظل غياب ثقافة التوافق يكون من واجب الكتاب والمثقفين والإعلاميين الحث عليها باستمرار لردم هذه الهوة وجسرها عن طريق ثقافة توافقية في ظل الاختلاف. وحتى إذا ما أجريت الانتخابات وأعلنت عن فوز فصيل على آخر، فليس معنى هذا إلغاء الطرف الذي لم يفز، وإنما من واجب كل فصيل في جميع المحطات السياسية الفلسطينية أن تظهر لديه ثقافة اختلاف تكاملية.

فالاختلاف في المواقف والرؤى إذا كان مبنياً على أسس من القناعة بوجود أسباب وضرورات الخلاف والاختلاف، يحول ذلك إلى نمط من إدارة الصراع الداخلي بطرق ووسائل لا تحوله إلى منزلقات العنف. ففي فلسطين تبقى فكرة التوحد في حالة الغضب تشكل ضرورة هامة، لكنها يجب أن تتطور إلى فهم عام، وإلى ثقافة شاملة، لتشكل منطلقاً لتوسيع المواقف المتقاربة، وإنهاء حالات الصراع.[1]

لهذا، يمكن اعتبار ثقافة الاختلاف نمطاً من أنماط بناء الوحدة الوطنية، فإذا تجسدت هذه الثقافة وتأصلت فإنها تنتج الآليات الأنسب لممارستها، وفق فهم يجعلها أحد عوامل القوة والتنوع، وأحد عوامل القدرة على المناورة مع الخصوم. فكان اتفاق "فتح" و"حماس" على حكومة الوحدة الوطنية وفق إطار مكة، مبنياً على آلية من هذا النمط، حيث أشير إلى أن طريق المفاوضات هي من صلاحيات (م.ت.ف)، وفي المقابل لم تتخل "حماس" عن فكرة المقاومة.[2]

3-3-3-2 التوعية بثقافة الاختلاف

بناء على ما سبق، تبدو العلاقة الفصائلية القائمة على أساس تثقيف القاعدة تثقيفاً وحدوياً وسياسياً واجتماعياً ودينياً، عبر مساهمة كل فصيل في توصيل فكره وثقافته إلى قواعده بوسائله التنظيمية الخاصة، ستؤكد على الاعتراف بالآخرين رغم تباين وجهات النظر، فهذا يوصل

---

[1] رميح، **طلعت، أحوال عربية... الوحدة الوطنية الفلسطينية.. وثقافة الاختلاف**، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

الفصائل الفلسطينية إلى الحوار الوطني القائم على الأسس الحضارية القيمية لحل كل المشكلات،[1] وبالتالي الاتجاه نحو تعزيز الوحدة الوطنية.

وفي السياق نفسه، يمكن للدراسة القول إن ترسيخ برامج الحوار الثقافي وصناعته لمواجهة التحديات والتنافسية، يمكن لها أن تعزز النماذج القيادية القادرة على التواصل السياسي بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وفي داخل الفصيل أو الحزب نفسه، كما يمكن لها أن تتواصل وأن تستمر في بناء ثقافات عدة منها ثقافة المواطنة والانتماء والتلاقي في سياق المشترك، دون تعصب أو جمود، للسير نحو ثقافة الوحدة والتكتل بعيداً عن التشرذم والتشتت.

وتأكيداً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن فلسفة التربية السياسية في المجتمع ترتبط بشكل وثيق بتقديم الفلسفة الإنسانية السياسية، والاجتماعية، والأخلاقية، فهذه التربية تكون متأصلة في القاعدة دون توسط نظام الحكم السياسي أو القيادة السياسية القائمة في المجتمع.[2]

ومن خلال المشترك الإنساني في المجتمع، الذي قد يكون مدخلاً هاماً إلى التصالح والوفاق مع الآخر لتجاوز الفجوات الفكرية، يمكن التوجه إلى طريق التنمية البشرية التي تحترم الفكر الآخر بصناعة جسور التواصل.[3] ويكون ذلك عبر التوعية بأهمية المشترك في المجتمع الفلسطيني بفصائله السياسية، والذي يتمثل في أبعاد عدة منها: الاجتماعي، والوطني، والثقافي، وذلك باستخدام وسائل كثيرة، كالإعلام، والندوات، والمحاضرات، وغيرها مما يحث على صياغة هذا المشترك في بوتقة ثقافة الاختلاف التي يمكن لها أن توصل الفصائل الفلسطينية إلى نوعٍ من الوحدة الوطنية.

وتبدو طبيعة ثقافة الاختلاف لدى القوى والفصائل الفلسطينية أحادية الجانب بشكل عام، وخاصةً في قضايا الاختلاف السياسي والفكري، حيث كان الإعلام الحزبي أو التنظيمي

---

[1] د.م **وحدة الهوية وثقافة الاختلاف** مصدر سبق ذكره.

[2] جرار، أماني غازي، **التربية السياسية - السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص207.

[3] التطاوي، عبد الله، **الحوار الثقافي"مشروع التواصل والانتماء"** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006م، ص124.

مكرساً في عملية ترويج وجهة نظر الحزب السياسي. وهنا تبرز حالة ثقافة الاختلاف في التعاطي مع الإعلام، وذلك بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان الخاصة بالإعلام، وعندها يكون من أحقية كل حزب أو فصيل في التعبير عن رأيه في أي قضية دون الإساءة إلى آراء الآخرين ومعتقداتهم أو تكوينهم الشخصي.[1]

يضاف إلى ذلك، أن التعددية تشكل أساس الحوار ومدخلاً لتقدير الآخر، وبالتالي ينتج عنها ثقافة تسمى بثقافة الاختلاف، التي تسعى إلى قبول التعددية بعيداً عن الصراعات الفكرية، بحيث يكون السماع والوعي بالأحكام الصادرة هي التي تسيطر على منطق الاستعلاء.[2]من هنا تبرز أهمية الروافد المشتركة بين الفصائل والقوى الفلسطينية التي تمكنها من المقدرة على الاندماج والتلاقي مع فكرة الآخر، إلى جانب تجاوز الفجوة الحقيقة التي قد يدعمها صفات مشتركة نحو تحقيق الوحدة الوطنية

4-3-2 آلية تعزيز بناء الثقة

ترتبط هذه الآلية بآلية الحوار الوطني بين القوى والفصائل الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً. حيث إن نجاح الحوارات التي شرعت فيها القاهرة مع الفصائل الفلسطينية تتوقف على قدرة الأطراف الفلسطينية المتحاورة، وتحديداً حركتي "فتح" و"حماس" على استعادة الثقة بينهما، واستعادة الثقة بين الجانبين يمكن أن تتأكد في نية كل طرف أن لدى الطرف الآخر النية الصادقة للتوصل لاتفاق حقيقي من شأنه أن يعزز الوحدة الوطنية. لذلك ترى الدراسة أنه يمكن معالجة هذه الآلية من خلال الموضوعات الآتية:

1-4-3-2 وقف الحملات التحريضية

إن إيجاد الصوت الإعلامي الوطني الموحد والمنسجم مع الحس الجماهيري من شأنه أن يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، كذلك

---

[1] فودة، سامي، الإعلام وثقافة العنف اللفظي وتأثيره، الحوار المتمدن، العدد 2712، 2009/7/19م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178557

[2] التطاوي، عبد الله، **الحوار الثقافي "مشروع التواصل والانتماء"** مصدر سبق ذكره، ص27-28.

يبعد هذا الصوت الإعلامي الاستفزازات والمزايدات التي تباعد بين النفوس بحيث يفسح المجال أمام الرأي والرأي الآخر لطرح اجتهاداتهم الفكرية والسياسية.[1]

ويرى رمزي رباح القيادي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن للإعلام أهمية خاصة في تعزيز الوحدة الوطنية، لذلك طالبت مصر في حواراتها مع الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها "حماس" وفتح" الاتفاق على تهيئة الأجواء بإيقاف الحملات الإعلامية المتبادلة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.[2] من هنا يمكن أن يضاف إلى ما سبق أن تعزيز الثقة بالعمل على إيقاف الحملات التحريضية بين الفصائل الفلسطينية سيسهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي، الذي هو الهدف الأصيل لكل أنظمة الحكم، كما يعد مطلباً أساسياً وضرورياً في العالم المعاصر، إذ إن أسباب التوترات في مجتمع ما قد ترجع إلى اختلافاتٍ عرقية، أو سياسية، أو أيديولوجية، أو غيرها،[3] يجب التقليل منها باستخدام الحملات التعزيزية للحد من هذه الاختلافات باستخدام وسائل الإعلام كإحدى الوسائل المهمة في ذلك.

ولعل تقريب وجهات النظر بإيقاف التحريض الإعلامي بشتى أنواعه، وإيقاف التحريض غير المعلن أيضاً، قد يبعث إلى التجانس الفصائلي الفلسطيني. "فإذا كان المجتمع في الدولة الحديثة متجانساً فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ الوحدة الوطنية بين عناصره، الأمر الذي يؤدي إلى تماسك بنيان الدولة".[4]

وما يجب التطرق إليه هنا أيضاً، أن للعوامل الخارجية دوراً في الحملات التحريضية بين "فتح" و"حماس". فالعمل على التقليل من تأثيراتها يعزز بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهناك مثال واضح على ذلك فيما يخص الحوار الفلسطيني، مثلما حصل في أحد خطابات

---

[1] د.م، **وحدة الهوية وثقافة الاختلاف** مصدر سبق ذكره.

[2] د.م، رباح: على الرئيس وقف المفاوضات أمام اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وفشل الحوار الفلسطيني يأتي من خلال المحاصصة د. ت، موقع باحث للدراسات الإلكتروني.
http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/ketab-baheth/7warat/2008/14_10_rabah.htm

[3] الإقداحي، هشام محمود، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م، ص19.

[4] المصدر السابق. ص19-20.

الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" حيث بدا وكأنه يقوي الطرفين الفلسطينيين، فمن جهة عزز السلطة الفلسطينية بقيادة أبو مازن بإعلان عدم شرعية الاستيطان، ومن جهة أخرى، قوى حركة "حماس" عندما قال أنها تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني، ولم يصفها بالإرهابية.[1]

وخلاصة القول، إن العمل على إيقاف التحريض المعلن وغير المعلن بين حركتي "فتح" و"حماس"، يصب بشكل مباشر في مصلحة الحرص على وحدة الصف الفلسطيني، وتجاوز حالة الخلاف بينهما، ومختلف الفصائل الفلسطينية، وينبغي أن تكون المواقف الصادرة عنها متفقة مع الموقف الرسمي والشعبي، وذلك بعدم اللجوء إلى إظهار المواقف على أنها مشتتة، أو إبداء التعاطف مع طرف واحد في فلسطين ضد الأطراف الأخرى. فمسؤولية القوى والفصائل الفلسطينية تكمن في توحيد مواقفها التي تتواكب مع الموقف الرسمي والشعبي إزاء مختلف القضايا، والخروج برؤية واحدة وموحدة ومتفق عليها تعكس حالة الوحدة الوطنية تجاهها. أما أن يتم تنظيم فعالياتٍ وخطاباتٍ إعلامية، بشكل منفرد تسيء إلى طرف آخر، فإن ذلك من شأنه أن ينتج عنه تحريض يؤدي إلى تحريض مضاد بإثارة الكراهية، و بالتالي يعزز الانقسام بين الفصائل الفلسطينية.

2-4-3-2 إطلاق سراح السجناء السياسيين

يشكل ملف الاعتقال السياسي بين "فتح" و"حماس" عقبة أمام الحوارات الدائرة لتجاوز الأزمة الداخلية الفلسطينية. فهذه الإجراءات التي يعمل بها الطرفان تهدد بشكل عام وحدة الفصائل والقوى وتماسكها في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية، حيث إن ملف الاعتقال السياسي يمثل أحد عناصر الخلاف القوي بين الحركتين.[2]

---

[1] منصور، كميل، مداخلة خلال ندوة بعنوان: ***الانقسام الفلسطيني والحوار، دروب متعاكسة***، عقدت بتاريخ 2009/6/4م في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 78/ ربيع 2009م، مجلد 20، ص68.

[2] صفا، جاد الله، إطلاق سراح معتقلين أم تبادل أسرى بين حماس وفتح الحوار المتمدن، العدد 2692/ 2009/6/29م، موقع الحوار الالكتروني.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=176606

وهناك من يرى، أن هذا الملف ليس هو أساس المشكلة والخلافات القائمة بين "فتح" وحماس"، إنما هو أحد تداعيات حالة "الانقسام الفلسطيني"، نتيجة ضعضعة جسور الثقة بين الفصيلين، وأن تعزيز الثقة سيتبعه بالضرورة إيجاد حلول للملفات الأخرى، طالما عززت بينهما واكتملت إرادتهما للوصول إلى حلول مناسبة لكافة الملفات المختلف عليها.[1] ولكن على أية حال، فإذا تجاوزت الحركتان فتح" و"حماس" ملف الاعتقال السياسي، ولم تعطه الاهتمام الكافي، فإن ذلك قد يبعد الحوار الوطني عن جوهره، ولا يؤدي إلى وحدة في الرؤية أو في الأهداف لعدم وجود ثقة كافية بين الحركتين للوصول إلى وحدة وطنية فلسطينية.

ولكن لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن عملية بناء الثقة بين الفصائل الفلسطينية مرتبطة بشكل أساسي باستقلالية القرار الذي يدفع باتجاه بناء المجتمع الفلسطيني، وعدم الخضوع لتأثير الآخرين، فهذا يؤدي إلى معالجة الأمور بحكمة ومسؤولية وبروح وطنية، وصولاً إلى بناء ثقة بين "فتح" و"حماس"، وبالتالي إلى الإفراج عن السجناء السياسيين.[2]

ويرى عبد الله الإفرنجي عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" بغزة، أن مسألة تعزيز بناء الثقة وإطلاق سراح السجناء السياسيين لا بد أن يستند إلى الوفاق والاتفاق بين "فتح" و"حماس"، حيث يكون على أرضية البرنامج الذي تضمنته وثيقة الوفاق الوطني "وثيقة الأسرى".[3] وتشير حركة الجهاد الإسلامي على لسان أحد قادتها خالد البطش، أن وثيقة الوفاق الوطني تصلح لتعزيز بناء الثقة بين الفصيلين على الرغم من تحفظ حركته على بعض بنود الوثيقة واختلافها عليها.[4]

---

[1] أبو السعود، صادق، الاعتقال السياسي الحوار الفلسطيني 2009/6/27م، موقع أخبار مكتوب الالكتروني.
http://news.maktoob.com/article/2954166

[2] زيادة، أديب مداخلة خلال ندوة بعنوان: **الانقسام الفلسطيني والحوار، دروب متعاكسة** مصدر سبق ذكره، ص67-68.

[3] العجرمي، أشرف، *الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية*: ***أزمة المشروع الوطني أم صراع بين "فتح" و"حماس"*** حوارات مع عبد الله الإفرنجي وخالد البطش وغازي حمد وجميل مجدلاوي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد69/ شتاء2007،ص129.

[4] المصدر السابق، ص132.

وفي السياق نفسه، إذا ما نظر إلى كل جولة من جولات الحوار الثنائية بـين حركتـي "فتح" و"حماس" فسيتبين أنهما تحملان بعضهما بعضاً المسؤولية عن فشل كل جولـة، وبالتـالي تخفق في التوصل إلى اتفاق، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الصراع الدائر على السلطة، وما يجري في القاهرة من حواراتٍ ثنائية هي أقرب إلى مفاوضات بين طرفين منها إلى حوارات. ومن هنا فإن ما يجري ينطلق من منطلق أنه صراع على سلطة حسب المصالح الفئويـة لكـل طـرف، ويعتقد أن المخرج لهذا الوضع المتردي، هو العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني التي وقعـت فـي حزيران عام 2006م، لتشكلها قاسماً مشتركاً بين جميع القوى والفصائل الفلسطينية كافة، كـذلك اتفاق القاهرة 2005م. لذلك يصبح من السهل أن تتفق الفصائل الفلسطينية كافة علـى القضـايا التي تشكل ثوابت وطنية فلسطينية، فالعودة إلى وثيقة الوفاق الوطني رغم ما قـد يكـون مـن بعض التحفظات عليها، قد تسهم في إنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

4-2 خاتمة

تعد قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية من القضايا ذات الأولية الأساسية والأهمية البالغة التي تتطلب من مختلف القوى والفصائل الفلسطينية العمل على تجسـيدها بشـتى الوسـائل وبمختلف الآليات التي تقرب منها. حيث إن التحدي الأكبر بين القوى والفصائل وعلى رأسـها "حماس" و"فتح" يكمن في مدى قدرتها على صوغ رؤية سياسية مشتركة تـدفع إلـى تقـارب البرامج على تنوع خلفياتها الأيديولوجية.

وربما يمكن القول هنا، إن آليات المصالحة والوحدة بين "فتح" و"حماس" يمكن أن تتم بالوصول إلى قواسم مشتركة ترضي الفريقين، وإن لم تتحقق مطالب أحد الفـريقين كلهـا، لأن أساس التفاهم على القواسم المشتركة يؤدي إلى تأجيل بعض المطالب الثانوية لكلا الفريقين، بما في ذلك التناقضات الثانوية، فتنتهي الإشكالية على المدى المنظور على الأقل. لذا فإن محاولـة إيجاد آليات معينة لتعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية تظل الهدف الأسـمى لكل الأحزاب والفصائل السياسية. وعلاوةً على ما ذكر في هذا الفصل من الدراسة من آلياتٍ هامة لتعزيز الوحدة الوطنية، فإنه يمكن إيجاد آلياتٍ أخرى، وذلك حسب طبيعة الظروف التـي تمر بها القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث

اتجاهات القوى والفصائل الفلسطينية وأدوارها في آليات تعزيز الوحدة الوطنية

1-3 مقدمة

بعد أن بينت الدراسة أهم آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في الفصل السابق، تجد من الضروري معرفة اتجاهات الفصائل والقوى الفلسطينية وأدوارها في هذه الآليات، رغبةً منه في أن تحقق نتائج مرجوة يتطلع إليها المواطن الفلسطيني، ولا سيما في ظل عدم تدارك صيغ توافق وطنية تجمع عليها الأطر والفصائل والفعاليات الفلسطينية كافة.

وعلى الرغم من ذلك، تحاول القوى والفصائل الفلسطينية اتخاذ صيغٍ ومواقف لمناقشة الآليات التي تعزز الوحدة الوطنية فيما بينها، وهي بدورها تعكس اتجاهات القوى والفصائل وأدوارها، وخاصةً حركتي "فتح" و"حماس".

فمنذ اتفاق أوسلو عام 1993م وحتى الآن والفلسطينيون يحاولون بناء مؤسسات "الدولة". فكل هذه المحاولات لم تستطع أن تنشد الوفاق ضمن برنامج عمل وطني موحد يجمع بين هذا الاتجاه، وكل من "فتح" و"حماس"، حيث إن كل ما يسعى إليه كلا الفصيلين في اتجاه إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني يبقى عقيماً في ظل غياب النظرة التكاملية. من هنا يتناول هذا الفصل أدوار كل من "فتح" و"حماس" واتجاهاتهما في آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في خطوة منهما لتحقيق المشروع الوطني، من حيث دورها في آلية الحوار الوطني وجولاته وملامحه وإدارتها لملفات الحوار، كما يعرج هذا الفصل على دور (م.ت.ف) في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية لأهميتها في ذلك، وإجماعها لمعظم القوى والفصائل الفلسطينية تحت إطارها، كما يرى هذا الفصل من الدراسة أنه من الأهمية بمكان التطرق إلى دور حكومة الوحدة في تعزيز الوحدة الوطنية، وهل تنبثق الوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار المصالح الوطنية العليا، أم في إطار الفصائلية الضيقة؟ وأخيراً يعالج هذا الفصل ضمن نطاق آلية الحوار الوطني، مدى تحقيق الوحدة الوطنية في ظل الحوار. ومن ثم ينتقل إلى اتجاهات الفصائل

الفلسطينية وأدوارها إزاء آلية الانتخابات، وهنا يقف عند محورين هامين هما: دورها في التوافق حول إجراء الانتخابات، ومدى مساهمة الانتخابات في الوحدة الوطنية الفلسطينية. وفي نطاق آلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف يتطرق هذا الفصل إلى شقي هذه الآلية وهما وحدة الهوية، وترسيخ ثقافة الوحدة، لمعرفة أدوار القوى والفصائل الفلسطينية في ذلك. وأخيراً يوضح دورها واتجاهاتها في عملية بناء الثقة من حيث إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووقف الحملات التحريضية.

2-3 آلية الحوار الوطني الفلسطيني

من الواضح أن الحوار الوطني الفلسطيني فرضته معطيات وظروف ومستجدات على الساحة الداخلية والخارجية، وبالتالي أصبح لزاماً على جميع الأطراف الفلسطينية أن تستمع لبعضها. إذ يعتقد أن جميع الحوارات الفلسطينية كانت تعقد بهدف توحيد الرؤى والمواقف، وتحقيق أكبر قدر من التقارب فيما بينها في تصورات الحلول المختلفة للقضية الفلسطينية، لذلك أصبح من باب الأولى أن تجسد مفهوم الوحدة الوطنية، وخاصةً بعد ما بات الحوار الفلسطيني مطلباً وضرورةً شرعية واجتماعية وأخلاقية، وبالتالي يبقى أمام القيادات الفلسطينية أن تحدد مواقفها واتجاهاتها حيال ذلك.

ومن الضروري القول هنا، إن الحوار الوطني الفلسطيني يبقى ضرورياً في ظل وجود خلاف سياسي داخلي برز لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، تمخضت عنه حالة انقسام جيوسياسية امتدت لتشمل كل شيء في حياة الفلسطينيين، وخاصةً مع وجود حكومتين: واحدة في الضفة الغربية، والأخرى في قطاع غزة، لذلك يبقى الحوار سبيلاً مناسباً لإنهاء هذا الوضع غير المسبوق. كما أن الحوار الوطني ضروري كأسلوب سياسي وسلمي لحل الخلافات، بدلاً من إتباع طريق المواجهة والاقتتال، فسلوك طريق الحوار يؤدي إلى معرفة التقاطعات التي تقوي الشعب الفلسطيني.[1]

---

[1] هواش، محمد، ***الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح*** **مجلة سياسات**، عدد 8، ربيع 2009م، ص 84.

ومن هذه المنطلقات يسعى الباحث إلى معرفة المواقف والاتجاهات للفصائل الفلسـطينية وتبيانها تجاه آلية الحوار الوطني الفلسطيني.

1-2-3 جولات الحوار الوطني الفلسطيني

منذ أن عقدت أولى الجلسات المحلية للحوار الوطني بمدينة نـابلس فـي 27/شـباط/و 28/نيسان/1997م بدعوة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، كـان يبحـث عـن قواسـم مشتركة للعمل الوطني، حيث شددت جميع القوى والفصائل الفلسطينية في الجلسة الأولى علـى أهمية الحوار الوطني لتعزيز الوحدة الوطنية. بدورها أبدت حركة "حمـاس" تفاؤلهـا بـذلك إذ قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية بإطلاق سراح معتقلي المعارضة آنذاك. وفـي الجلسة الثانية تغيبت "حماس" عن الحضور بسبب عدم قيام السلطة بتنفيذ وعدها بالإفراج عـن معتقلي المعارضة حسب الوعود. فغياب "حماس" ومعها "الجهاد الإسلامي" عن الحوار الوطني في الجلسة الثانية، وغياب الأخيرة في الجلسة الأولى أيضاً يجرد الحوار مـن إمكانيـة تحقيـق هدف إيجاد قواسم مشتركة بين السلطة والمعارضة، إذ إن القيادة الفلسطينية كانت تعتبر "حماس" القوة الرئيسية في المعارضة في العام الذي أجريت فيه جولات الحوار الأولى.[1]

مما سبق يمكن للباحث القول، إن فقدان الثقة كان تسيطر على أولى جـولات الحـوار الفلسطيني - الفلسطيني، إذ لم يكن الهدف على ما يبدو إيجاد قواسم مشتركة فحسب، بل تعـدى ذلك إلى عوامل خارجية كانت تدعو إلى تشكيل حوار وطني فلسطيني لاستخدامه كورقة ضغط على الجانب "الإسرائيلي" في تعامله مع القضية الفلسطينية ومعـه المجتمـع الـدولي متمـثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

ومثلما كانت تهدف الجولات الأولى للحوار الوطني الفلسطيني إلـى تعزيـز الوحـدة الوطنية، يتبين للمتتبع أن الجولات اللاحقة سواءٌ كانت في القاهرة أو في أي بلد عربي أو فـي الوطن، كانت تهدف أيضاً إلى تحقيق المصالحة الوطنية لإنهاء الانقسام السياسـي والجغرافـي.

[1] نوفل، ممدوح، *آفاق الحوار الوطني الفلسطيني - الفلسطيني "الشامل": مقدمات الحوار، مجريـات الجلسـة الأولـى، قراءة للبيان الأول، هل سيتواصل الحوار؟*، **السياسة الفلسطينية**، العدد الرابع عشر، ربيع 1997، ص51 ص66.

لذلك أحدثت هذه الجولات جدلاً واسعاً في أوساط الشعب الفلسطيني لعدم توصل الفصائل الفلسطينية حتى الآن إلى تفاهماتٍ تؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

لذلك، بعد إعلان "إسرائيل" في تاريخ 2004/5/28م عن نيتها الانسحاب من قطاع غزة وفق خطة أحادية الجانب سميت "خطة فك الارتباط" بدأت حركة "حماس" بالحديث عن مشاركتها السياسية. وفي تلك الفترة شهدت الساحة الفلسطينية حراكاً سياسياً كبيراً كان يهدف إلى التوصل لصيغةٍ بين جميع القوى الفلسطينية الفاعلة لإدارة شؤون قطاع غزة بعد إتمام الانسحاب "الإسرائيلي" منه. في حينه رفعت "حماس" شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار".[1]

وعلى هذا الأساس، حققت جولات الحوار المتتابعة التي عقدت في القاهرة في تاريخ 2005/3/17-3/15م، إطاراً من الوحدة الوطنية باتفاق الفصائل الفلسطينية المجتمعة كافة حول الالتزام بالتهدئة منذ شهر شباط 2005 حتى نهاية العام نفسه، شريطة أن توقف "إسرائيل" هجماتها على الفلسطينيين، وذلك بموجب البيان النهائي الصادر عن الحوار الوطني الذي تلاه مدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان، وأطلق عليه اسم "إعلان القاهرة".[2] كما اتفقت الفصائل الفلسطينية في هذا الحوار على تطوير (م.ت.ف) بتشكيل لجنة تضم الأمناء العامين للفصائل وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيسها وشخصياتٍ مستقلة من دون توضيح البرنامج السياسي لها.[3]

وفي الجولة الأولى من جولات الحوار الوطني الفلسطيني من العام 2009م في 26/شباط/2009م التي شاركت فيها ثلاثة عشر فصيلاً وعدد من المستقيلن وممثلي النقابات، اتفقت على تشكيل خمس لجان تغطي عناوين القضايا المختلف عليها. لكن هذه الجولة انتهت دون نتائج. إلا أن الراعي المصري طلب من المتحاورين الإعلان بأن الحوار لم يفشل لتلافي

---

[1] سويدان، مأمون، ***بين الائتلاف والوحدة الوطنية: عام من عثرات الحوار الفصائلي والبرلماني الفلسطيني*** **سياسات** عدد 1، شتاء2007م، ص46.

[2] انظر إعلان القاهرة في قائمة ملاحق الدراسة، ملحق رقم (1).

[3] الطناني، معين، ***الحوار الوطني الفلسطيني يناير - مارس 2005***، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد السابع عشر، يناير/ مارس/2005م، مصدر سبق ذكره.

حدوث توتر في الشارع الفلسطيني، على الرغم من عدم تقدمه بتسوية الخلافات الفصائلية بإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة توافق وطني. وبنظر المراقبين والمهتمين بالشأن الفلسطيني كانت هذه التصريحات عقب انتهاء الجولات التي لا تنتهي بنتائج فعلية هي عبارة عن صياغاتٍ دبلوماسية لا تعكس حقيقة ما جرى في كواليس الحوار.[1] وبانتهاء الجولة الأولى من الحوار من العام 2009م، تحول الحوار من حوار يشمل مختلف الفصائل الفلسطينية والمستقلين إلى حوار ثنائي يضم "فتح" و"حماس"، مما أثار انتقاد عدد من فصائل (م.ت.ف) التي شاركت في الجولة الأولى من العام نفسه، معتبرةً ما حصل بمثابة تغيير لأسس الحوار وقواعده المتفق عليها في الجولة السابقة.[2]

كان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مواقف انتقادية لهذا التحول في الحوار الوطني الفلسطيني، حيث دعت في بيان لها باسم الإعلام المركزي "إلى التراجع عن سياسة تعطيل الحوار الوطني الشامل، والالتفاف عليه بالحوار الثنائي الاحتكاري والإقصائي بين (فتح) و(حماس) في 16-17 أيار/2009م".[3] كما أصدر حزب الشعب الفلسطيني بياناً تعرض فيه للحوار الوطني حيث قال "إن مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني تتطلب الإسراع في إنهاء الانقسام الذي يعصف بالساحة الفلسطينية واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر الحوار الوطني الشامل".[4]

ويبدو للباحث أن من الأسباب التي دعت إلى تحول الحوار الوطني الشامل إلى حوار ثنائي بين "فتح" و"حماس" هي التوازنات الإقليمية والدولية التي باتت تأثيراتها كبيرة على الشأن الداخلي الفلسطيني، وعدم انضمام "حماس" إلى (م.ت.ف) التي تسيطر عليها حركة "فتح"، لكن تلك الأسباب التي لها تأثيرها الملحوظ على الشارع الفلسطيني، لا تعمل كما يلاحظ على تماسك النسيج الوطني الفصائلي لتعزيز الوحدة الوطنية، فهذا يقلل من جدية الحركتين بالتوصل

[1] عثمان، زياد، ***الحوار الوطني: إشكالية حوار أم متحاورين***، **مجلة تسامح**، عدد 25، السنة السابعة، حزيران/2009م، ص37.

[2] المصدر السابق، ص37.

[3] المصدر السابق، ص39.

[4] المصدر السابق، ص39.

إلى اتفاق لإنهاء الانقسام، وفي هذه الحالة أصبحت الفصائل التي استثنيت من الحوار مجرد مراقب ومعلق عليها من الخارج مثل أي مواطن فلسطيني آخر، فكان من الواجب والأهم أن تظل جميع الفصائل والقوى مشاركة في مختلف جلسات الحوار الوطني، لأن تعزيز الوحدة الوطنية ليس بين حركتين فقط تختلفان على قضايا معينة، وإنما تشمل مختلف الأطياف السياسية المشاركة في المنظمة وغير المشاركة، فالإصرار على مشاركة الجميع بالرغم من كل التأثيرات الداخلية والخارجية هي التي يمكنها جعل الوحدة الوطنية متماسكة.

كما يضاف إلى ذلك، أن هذا التغيير في الحوار حمل في طياته تكريس منهج المحاصصة الثنائية واقتسام السلطة، وابتعد بذلك عن هدفه المعلن وهو التوصل إلى توافقات في القضايا الخلافية المطروحة في ملفات الحوار، فالحوار الثنائي جرب سابقاً بين الفريقين في اتفاق مكة عام 2007م، فكان مصيره الفشل. [1]

وتعود حالة الشلل في مؤسسات الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ أيار/1991م، عندما انفرد ممثلو "فتح" بالحوار مع وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" آنذاك بعد جولاته في الشرق الأوسط وعدم مشاركة الجبهتين الديمقراطية والشعبية وحزب الشعب، وحيدر عبد الشافي رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية السابق، ورئيس وفد فلسطين المفاوض بمؤتمر مدريد للسلام بالحوار. نظراً لرفض بيكر أية إشارة لوقف الاستيطان والتعاطي مع ائتلاف (م.ت.ف) تحضيراً لمؤتمر مدريد للسلام 1991م في الشرق الأوسط، من هنا تصبح الحاجة ضرورية لإعادة اصطفاف التحالفات بين الفصائل والقوى والشخصيات الفلسطينية عبر إجراء حواراتٍ تعيد ترتيب البيت الفلسطيني.[2]

وفي جملة القول، يرى غسان الشكعة، عضو اللجنة التنفيذية ل(م.ت.ف) أن كل ما جاء في جولات الحوار الوطني من مناقشاتٍ ومقترحاتٍ محلية وعربية من شأنها أن تقرب وحدة

---

[1] عثمان، زياد، **الحوار الوطني: إشكالية حوار أم متحاورين**، مصدر سبق ذكره، ص39.

[2] حواتمه، نايف، ***حوارات حول التطورات السياسية الراهنة*: حوار مع نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** **السياسة الفلسطينية**، العدد 22 1999م، ص127-128.

وطنية حقيقية. حيث أن أغلبية الفصائل المشاركة أشارت إلى أن توجهاتها لجعل الحوار بنـــاءً وهادفاً هو توجه يدفع باتجاه تشكيل وحدة وطنية، إلا أن "ضعف النوايا الصادقة" لـــدى "فـــتح" و"حماس" والفصائل الأخرى تجعل من الوحدة الوطنية أمراً صعب المنال وليس مستحيلاً. وفيما يتعلق بالمقترح المصري المعدل، فهو مقترح يعمل على فض الخلافات الفصائلية إلا أنها تسعى إلى المحافظة على السلطة وعلى بعدها الأيدولوجي حتى في داخل الفصيل نفسه.[1]

وتلخيصاً لما سبق، يرى الباحث أن العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية فيما يتعلق بتجارب الحوار والوحدة الوطنية والاتفاق على برنامج واحد وسياساتٍ واحدة، حملت ما أشير إليه مـــن خصوصيات، حيث يعتقد الباحث أن حركتي "فتح" و"حماس" تحـــاولان أن ترســـما سياســـتيهما وفرضهما على أرض الواقع ضمن إطار من الوحدة الوطنية، تـــاركتين وراءهمـــا الاتفاقـــات والمواثيق السابقة بشأن المصالحة.

2-2-3 ملامح الحوار الوطني الفلسطيني

اتخذت جولات الحوار الوطني الفلسطيني شكل المبادرات العربية لحل الخلافات، فكانت آخرها الراعي المصري الذي قدم ورقة تضمنت تشكيل ســـت لجـــان هـــي: لجنـــة الحكومـــة والانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير، والمصالحات الداخلية، ولجنة التوجيه العليا كمرجعيـــة لعمل اللجان من مصر والجامعة العربية، وقد شكلت اللجان من أجل وضع المبـــادئ والقواســـم المشتركة التي تم التوصل إليها موضع التنفيذ، وذلك على أثر مباحثات واتصالات مكثفة كانـــت بين 8/15وحتى 2008/10/8م.[2] وتم خلالها التوافق على مجموعة مبـــادئ وقواســـم مشـــتركة تشكل القاعدة الرئيسية لإنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني، وهذه المبادئ هي: [3]

1- تشكيل حكومة توافق وطني في إطار زمني محدد لا تسمح بعودة الحصار.

---

[1] مقابلة شخصية مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية غسان الشكعة، 2010/1/2م، الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً، مكتب غسان الشكعه، نابلس، فلسطين.

[2] عوكل، طلال، ***بانوراما الحوار الفلسطيني: رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء*** **مجلـــة تســـامح**، العـــدد 25، الســـنة السابعة، آذار/2009م، ص50.

[3] المصدر السابق، ص51.

2- إجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ وتشريعيةٍ جديدة طبقاً لقانون الانتخاب الفلسطيني.

3- إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية.

4- تفعيل دور منظمة التحرير وفقاً لاتفاق القاهرة (آذار2005م)، ووثيقة الوفاق الوطني (أيار2006م). وعلى هذا الأساس صاغت مصر ورقة شاملة كمشروع يعتبر الأساس للمشروع الوطني الفلسطيني.

وبانتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة 2008-2009م، استؤنف الحوار باقتراح مصري بإجماع اللجان الست ابتداءً من يوم السبت 2009/2/28م لمدة ثلاثة أيام من أجل الوصول إلى وثيقة اتفاق وطني، وذلك قبل انطلاق الحوار الشامل الذي شارك فيه ثلاثة عشر فصيلاً وعدد من المستقلين. ومن ثم عقدت اللجان الست اجتماعها بعد أن تحولت الحوارات إلى ثنائية بين "فتح" و"حماس"، حيث توالت الجولات الحوارية لمناقشة أهم القضايا الصعبة التي لم تتمكن اللجان من حسمها، وهي طبيعة تشكيل الحكومة وبرنامجها، ومنظمة التحرير وما يتعلق بمرجعيتها، وكذلك الانتخابات من حيث النظام الانتخابي ونسبة الحسم، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية.[1]

وكان لجولات الحوار الداخلية بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية وحواراتها في القاهرة الأثر الكبير في جسر الفجوات بين برامجها ومواقفها السياسية وتوحيد أطرها التنظيمية للعمل الوطني. فقد تمثل هذا الأثر في استعداد حركتي "فتح" و"حماس" والجهاد الإسلامي للانضمام إلى (م.ت.ف)، ويعتبر هذا الاستعداد أهم مستجدات الحياة السياسية الفلسطينية في الفترة الأخيرة لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة وأهمها بناء وحدة وطنية والإجماع على مرجعية وطنية واحدة.[2]

---

[1] عوكل، طلال، **بانوراما الحوار الفلسطيني: رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء**، مصدر سبق ذكره، ص53.

[2] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** مصدر سبق ذكره، ص 31-32.

لقد أخذ الحوار الوطني الفلسطيني في الجولة الخامسة بتاريخ 2009/5/16م طابع الثنائية بين الجانبين الأساسيين المختلفين "فتح" و"حماس". إذ تراجع عن شكله الجماعي بمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة مثلما كان سائداً في الجولات السابقة.[1]

وفي ظل الجولات الماراثونية للحوار الوطني الفلسطيني، برزت مواقف كل من "فتح" و"حماس" تجاه الملفات المختلف عليها، حيث يبدي كل فصيل وجهة نظره تجاهها ليعبر عن تمسكه بها، فكانت أهم هذه المواقف تجاه الملفات الآتية على النحو الآتي:[2]

1- **الحكومة**: في هذا الملف تصر حركة "فتح" على تشكيل توافق وطني ينسجم مع المجتمع الدولي ليتناسب مع متطلبات المرحلة، ورفع الحصار، وفتح المعابر، على أن يتمسك برنامج الحكومة بالاتفاقات التي وقعتها (م.ت.ف)، والسلطة والالتزام بها. أما حركة "حماس" فهي توافق "فتح" بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية أو توافق وطني، لكن على أساس الحكومة التي تشكلت بعد اتفاق مكة، على أن يسجل في برنامجها احترام الاتفاقات والالتزامات.

2- **منظمة التحرير**: "فتح" تدعو إلى تشكيل إطار قيادي بانضمام كل من "حماس" و"فتح" وفصائل أخرى، بحيث لا تشكل مرجعية للشعب الفلسطيني أو بديلاً عن قيادات المنظمة، وتكون مهمتها محددة انتقالية من أجل تنفيذ اتفاقية القاهرة (آذار2005م). في حين ترى "حماس" أن هذا الإطار يشكل مرجعية للشعب الفلسطيني، على أساس أن المنظمة لا تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني إلا في حالة مشاركة "حماس" والآخرين الذين لا يشاركون فيها، إلا أن هذا البند تم حسمه لصالح "فتح" في الجولة الرابعة بتاريخ 2009/4/26م من الحوار.

3- **الانتخابات**: تكمن رؤية "حماس" في إبقاء قانون الانتخابات الفلسطيني السابق الذي ينص على 50 في المئة لكل من نظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر، مع رفع نسبة الحسم، وفي هذه الحالة تضعف فرص فصائل صغيرة من المشاركة، لكن "فتح" رفضت ذلك وأيدتها فصائل

[1] هواش، محمد، **الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح**، مصدر سبق ذكره، ص 88-89.

[2] عوكل، طلال، **بانوراما الحوار الفلسطيني: رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء**، مصدر سبق ذكره، ص53-54.

أخرى على تغيير النظام إلى التمثيل النسبي الكامل، مع بقاء نسبة الحسم 1.5-2 في المئة، وفي خلال الجولة الرابعة 2009م من الحوار عرضت "فتح" النظام المختلط، لكن بتعديل النسبة لتصبح 80 في المئة نسبي، و20 في المئة دوائر، في حين وافقت "حماس" على 60 في المئة نسبي، و40 في دوائر، فبقيت القضية معلقة، إلا أنه تم الاتفاق على تخفيض نسبة الحسم.

4- **الأجهزة الأمنية**: تكمن نقطة الخلاف هنا في إعادة بناء الأجهزة الأمنية، التي تطالب حركة "فتح" ببنائها في قطاع غزة، وكذلك تطالب حركة "حماس" بذلك في الضفة الغربية، عوضاً عن خلاف عميق في التفاصيل لم تناقش بعد، منها تكامل الأجهزة الأمنية مع المقاومة كما تدعو إلى ذلك "حماس".

لكن الراعي المصري للحوار الفلسطيني أخذ بعد عدة حوارات بأفكار الثنائي "فتح" و"حماس"، وقفزوا عن الرأي الشامل الذي مثل معظم الفصائل والقوى الفلسطينية، الداعي إلى ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ وتشريعية وفق التمثيل النسبي الكامل، فاقترح الطرف المصري تشكيل لجنة فصائلية بدلاً من حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخاباتٍ وفق النظام المختلط 75 في المئة تمثيل نسبي، و25 في المئة دوائر، وقد أثار هذا الاقتراح انتقادات الفصائل والقوى الأخرى بتقليل من أهمية الحوار الوطني الشامل.[1]

من هنا، يرى الباحث أن الحوار الشامل قد يكون هو الصيغة الأمثل والأكثر فعالية وحيوية لإيصال الحوار إلى فاتحته الطبيعية بالوفاق الوطني. حيث إن إقصاء أطرافٍ فلسطينيةٍ من الحوار يضعف فرص التوصل إلى أي اتفاق، لكون معظم القضايا المختلف عليها هي عبارة عن ملفات تهم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، وبالتالي إذا ما تم التوصل إلى أي اتفاق بوساطة الثنائي، سيظل عرضة للفشل في أية لحظة. لذلك فمن المناسب أن يدعى مختلف الفصائل الفلسطينية إلى جولات الحوار الوطني للوصول إلى وحدة وطنية عبر التوصل إلى حلول مناسبة لمختلف الملفات العالقة.

---

[1] الجمل، حسين، ***الكفاح المسلح أسلوب وطريق رئيس وحق مشروع من الشرعية الدولية: انه لا بديل عن تشكيل جبهة وطنية عريضة في مواجهة المشروع الصهيوني*** حوار: محمد المدهون، **البيادر السياسي**، العدد 978 /3 تشرين الأول/2009، ص28.

ويعتقد غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن القوى والفصائل الأخرى والمستقلين غير قادرين على التأثير في الخلاف بين "فتح" و"حماس"، فهي خاضعة للأمر الواقع سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، وتتعامل دائماً كوسيط دون أن يكون لها مبادرات تتعلق بطبيعة مهام حكومة الوفاق وبرنامجها، وإذا كان لها ذلك، فهي لا تدافع عن مبادراتها، أما المستقلون فإنهم غالباً ما ينتابهم الخوف من العقاب الفصائلي، لذلك يضمحل دورهم إلى أدنى مستوىً لهم بسبب الإجراءات العقابية وسياسية "فتح" و"حماس" الخاطئة، ونتيجة لذلك أصبح المواطن بعيداً عن ممارسة الضغط والتفاعل في الحدث اليومي، إذ لا يوجد له تأثير للضغط على الفصيلين لإنهاء خلافاتهما، وهنا يطرح الشكعة مثالاُ: مظاهرات مواطني بلدة بلعين في محافظة رام الله الأسبوعية ضد الجدار الفاصل، حيث لا يتفاعل المواطنون ولا القوى والفصائل الفلسطينية مع هذا الحدث، على الرغم من أهميته للشعب الفلسطيني.[1]

وعلى أية حال، يمكن للباحث القول، إن جولات الحوار أحدثت شكلاً من أشكال التوافق أو التعايش، وما يمكن تسميته بإدارة الأزمة، على قاعدة إدارة الانقسام، وخاصةً بعد تحول الحوار الوطني الشامل إلى حوارٍ ثنائي بين "فتح" و"حماس".

3-2-3 إدارة ملفات الحوار الوطني الفلسطيني

يرى غسان الشكعة أن هناك قواسم مشتركة هامة تجعل من الوحدة الوطنية أمراً ملحاً إذا ما صدقت النوايا لدى الفصائل والقوى الفلسطينية وخاصةً بين القطبين "فتح" و"حماس" لتصل بملفات الحوار الوطني إلى حلول يتم التراضي عليها. حيث إن جميع الفصائل تخضع تحت الاحتلال الإسرائيلي سواء كانت في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، كما أنها تسعى إلى تحقيق هدف واحد هو الاستقلال، لذلك فهي تشارك بعضها بعضاً في الألم والمعاناة، وتجتمع مختلف القوى والفصائل الفلسطينية ومن ضمنها "حماس" على القبول بدولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967م وعاصمتها القدس الشريف. فهذه العوامل المشتركة مجتمعةً تقرب الحوار

[1] مقابلة شخصية مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية غسان الشكعة، مصدر سبق ذكره.

الوطني من تحقيق أهدافه نحو تعزيز الوحدة الوطنية، لكن تبقى المشكلة الأساسية لتحقيق أهداف الحوار الوطني، هو من يتولى السلطة، ومن الذي يمكن له الحفاظ عليها إلى أبعد فترة زمنية.[1]

ومن الملاحظ أن قضايا الحوار الوطني تناولت محاور عدة إجرائية كتشكيل الحكومة، أو ترتيبات دخول "حماس" إلى (م.ت.ف)، وإعادة هيكلية المنظمة وبنائها، إلى غير ذلك من المحاور والملفات التي سبق أن تناولتها الدراسة، كل ذلك جاء بمعزل عن الرؤية السياسية، والأهم البرنامج السياسي لفصائل والقوى الفلسطينية، وهذا من شأنه أن يجعل الحوار الوطني يدور في حلقة مفرغة، فالبرامج السياسية بين حركتي "فتح" و"حماس"، قد تشكل نقطة مهمة وجوهرية لإنجاح الحوار، ومن الممكن أن تكون منطلقاً لمناقشة جل القضايا الخلافية. وبإمعان النظر في أطروحات البرامج السياسية لكليهما فإنها تكاد تكون متطابقة، فمن جهة يبين برنامجا حركة "فتح" و(م.ت.ف) تأكيديهما على ضرورة إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس مع حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين، ومن جهة أخرى مطالب حركة "حماس" لا تختلف كثيراً عن مطلب حركة "فتح" والسلطة والمنظمة من حيث القبول بمبدأ التسوية وبحل الدولتين. وعلى الرغم من ذلك تحاول القاهرة أن تذهب إلى حلولٍ عملية من دون حسم لأي قضية خلافية.[2]

فمثلاً عندما كان يبحث عن تأليف حكومة توافق وطني، كان يستبعد البحث عن توافق البرنامج السياسي لهذه الحكومة، لهذا كانت تصطدم مع برنامج حركة "حماس" المعلن (مقاومة في الضفة، وسلطة منضبطة في غزة)، وهذه قضية مهمة في سبيل إنهاء الخلافات الفصائلية وتوحيد القوى، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تبحث على طاولة الحوار، لذلك فإن خلافات "فتح" و"حماس" تمحورت في مختلف جولات الحوار حول ثلاث قضايا هي: توحيد الأجهزة الأمنية، وقانون انتخابات المجلس التشريعي، وإعادة هيكلية (م.ت.ف) لضم حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إليها.[3]

---

[1] مقابلة شخصية مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية غسان الشكعة، مصدر سبق ذكره.

[2] هواش، محمد، **الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح**، مصدر سبق ذكره، ص84-85.

[3] المصدر السابق، ص85-86.

من هنا، يعتقد الباحث أن طرح كل القضايا دفعةً واحدة على جدول عمل الحــوار قــد يربك الحوار والمتحاورين، ولا يساعد على الخروج بالنتائج المطلوبة، وفي الأوقات المطلوبــة. وفي هذا السياق يمكن القول إنه من الصواب أن يجري الحوار حول المسائل السياسية التي تحدد الفواصل بين المواقف، وتنظيم التعايش في ظل وجود خلاف، فالتعامل مع القضــايا الخلافيــة الأساسية الهامة كحالة عملية السلام، وموضوع الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية يمكن التوصل لحلول لها قبل طرح بقية القضايا من شأنه أن يعطي نتائج أكثر ايجابية.

وبالإمكان الإشارة بهذا الخصوص، إلى أن جذور المأزق السياسي الفلسطيني الــراهن يرجع إلى عدم وضوح العملية السلمية في التوصل إلى تسوية مع "إسرائيل" على أساس حــل الدولتين في سياق موازين القوى الحالية، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والســيادية على حدود عام 1967م، وإيجاد حل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية.[1] فمعضــلة العملية السلمية تتمثل في المفاوضات الدائرة بين السلطة الفلســطينية و"إســرائيل". إذ لا يوجــد مفاوضات إلى أجل غير مسمى، فهذه المعضلة ليست خاصة بحركة "فتح"، وإنما تتعلــق أيضــاً بحركة "حماس"، فمعادلة سلطة ومقاومة لن تستقيم، ففي حالة "حماس"، لن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" أن تكون السلطة مقاومة، ومن الممكن استهدافها مــرةً أخــرى بوســائل اقتصادية وسياسية وعسكرية أيضاً.[2] مما سبق يكون من الواجــب التســاؤل عــن البرنــامج السياسي لحركة "فتح" سلطة أم مقاومة؟ والأمر نفسه ينطبق على حركة "حماس".

ويمكن الإشارة أيضاً، إلى أن الراعي المصري شاب أداءَه بعض الخلــل فــي إدارتــه للحوار، بقبوله حضور الجلسات بشكل ثنائي بين "فتح" و"حماس"، حتى إذا كان سبب ذلك إدراك مصر حجم تأثير كليهما، فالتجربة أثبتت وقد تثبت لاحقاً أن نجاح الحوار لا يمكن أن يكون إلا من خلال حوار وطني شامل.[3]

---

[1] الجرباوي، علي، ***كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً*** **الدراسات الفلسطينية**، عــدد 76، مجلــد 19، خريــف 2008م، ص16.

[2] جقمان، جورج، ***الفلسطينيون والمعضلات الثلاث*** **الدراسات الفلسطينية**، عدد 76، مجلد 19، خريف 2008م، ص28.

[3] مهنا، رباح، تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية والوحدوية 2009/4/5م، موقع وكالة قدس نت للأنباء الالكتروني:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99633

في هذا الصدد، يمكن للباحث القول إن الوسيط المصري على الرغم من أنه قبل بالحوار الثنائي، كان يمكن له أن يضغط على كلا الطرفين "فتح" و"حماس" بشكل أكبر وليس من الضروري أن تكون المسافة واحدة. وهذا قد يكون بسبب عدم موضوعيته في إدارة ملفات الحوار وانحيازه لطرف على حساب الطرف الآخر لتحقيق أغراض تتعلق بالوضع الأمني الإقليمي، والحفاظ على السلطة الفلسطينية، تحت تأثير الضغط الأمريكي وهذا قد يبعد الوسيط المصري نحو هدفه لإنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدةا لوطنية. وهنا يعتقد الباحث أن الاستعانة بالأطراف العربية والإقليمية والدولية المؤثرة، وعلى سبيل المثال: إذا قامت مصر بإشراك أطراف أكثر تعاطفاً مع "حماس"، مثل سوريا والسعودية، فسوف يسهم ذلك مساهمةً كبيرة في إنجاح الحوار، وسوف يسهم كذلك حين يتم أخذ المطالب والمصالح لمختلف الأطراف بالاعتبار، بحيث يخرج الجميع راضين، ومن خلال تغليب المصلحة الوطنية العليا والقواسم المشتركة على المصالح الفئوية والفصائلية والبرامج الخاصة.

ويمكن الإضافة هنا أيضاً، أنه في حالة استمرار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، يكون على الفصائل والقوى الفلسطينية حينئذٍ التركيز على قضايا محددة تشكل نقاط ضعف لديهم لمناقشتها لإيجاد حلولاً لها، لتتمكن من إدارة ملف العملية السلمية مع الجانب "الإسرائيلي".

وإذا ما تم الانتقال بالحديث عن الحوارات والاتفاقات والمبادرات التي كانت تقدم من بعض الدول العربية كالسعودية واليمن ومصر لحل الخلافات الفصائلية الفلسطينية، فسيلاحظ أنها فشلت في كل مرة وربما يعود ذلك إلى أن مناقشة الخلافات لم تكن شاملةً القوى والفصائل كافة، كما أنها لم تشمل أيضاً قضايا الخلاف جميعها، وأهمها الشراكة السياسية، والأمن، ومنظمة التحرير، كما حصل في اتفاق مكة 2007م، واقتصر الحوار آنذاك على تشكيل حكومة وحدة وطنية فقط، وإرجاء بقية القضايا، على أن تتابع في جولات الحوار لاحقاً عبر لجان متخصصة لاستكمال حل بقية القضايا الخلافية. وقد اختلفت حركتا "فتح" و"حماس" أيضاً على

تطبيق بنود المبادرة اليمنية[1]، التي تبنتها قمة دمشق العربي في آذار 2008م، وأوكل لرئاسة القمة متابعتها مع الأطراف الفلسطينية، فكان الخلاف عليها في التفسير، فقد اعتبرتها "حماس" خاضعةً للحوار، في حين اعتبرتها "فتح" مبادرة للتنفيذ. وفي ضوء الورقة التي قدمتها مصر[2] لإنهاء الخلاف التي اعتبرتها أساساً للمشروع الوطني الفلسطيني لتضمينها الفصائل كافة، على أن تناقش في جلسة حوار شاملة يوم 2008/11/10م، قوبلت هذه الورقة بإبداء بعض التحفظات عليها، في حين أيدتها بعض الفصائل.[3]

ويرى قيس عبد الكريم النائب عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن أي اتفاق بين "فتح" و"حماس" يمكن أن يشكل تعطيلاً للحوار الوطني بدون مشاركة بقية القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، وهو بالتالي ارتداد عما كان قد تم التوصل إليه في جولات الحوار الشامل التي انتهت في القاهرة في 2009/3/20م، وبهذا الشكل قد يدخل الحوار في نمط تشكيل لجنة مشتركة بديلاً عن حكومة التوافق الوطني؛ لجنة تقوم بالتنسيق بين حكومتين وكيانين، وهذا يشكل تقنين الانقسام وشرعنته، لذا يعتقد النائب قيس عبد الكريم أنه من الأنسب إجراء حوار وطني هادف ينهي واقع الانقسام بإشراك جميع الأطراف.[4]

ومما يخلص الباحث إليه، أن حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و"حماس"، باتت غير مستعدة بعد للاستجابة لمبادراتٍ وطنيةٍ خارجية، حيث إنه في كل مرة يعلن أحد الفصيلين تحفظه على بنود معينة، أو أن يسبق تطبيقها تنفيذ أمور معينة كإطلاق السجناء السياسيين، كما ترى "حماس" مثلاً في أوراق تصالحية أخرى كالورقة المصرية، فهي ترى أيضاً أنها منحازة لصالح "فتح" والرئاسة، وما إلى ذلك من أمور تثبت أن كلتا الحركتين غير مستعدة بعد للاستجابة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي غير مستعدة أيضاً للتجاوب

---

[1] للإطلاع على بنود المبادرة اليمنية، أنظر: عوكل، طلال، *بانوراما* **الحوار الفلسطيني: رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء**، مصدر سبق ذكره، ص49.

[2] للإطلاع على بنود الورقة المصرية عام 2008م، انظر : المصدر السابق، ص50-52.

[3] المصدر السابق، ص 48-51.

[4] عبد الكريم، قيس، برنامج بانوراما التلفزيوني، الفضائية العربية، مقدم البرنامج: محمد الطميمي ***ما زال الحوار الفلسطيني مستمراً*** 2009/7/6.

لمبادرات وطنية داخلية تصدر عن فصائل وقوى وشخصيات وطنية غير منخرطة في الصراع، ربما لضعف امتلاكها التأثير الكافي في الفصيلين، فعدم الاستجابة للمبادرات المقدمة سواء أكانت وطنية أم خارجية، يبدو أنه يعود إلى عدم توافر الجدية والنوايا الحسنة لإنهاء الخلافات لتعزيـــز الوحدة الوطنية.

وفي واقع الأمر، يمكن للباحث الإشارة أيضاً إلى أن مصر عنـــدما تتحـــرك بمفردهـــا لاحتضان العمل من أجل المصالحة الفلسطينية احتضاناً احتكارياً، فهـــي بـــذلك تقيـــد وســـيلة المصالحة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتخضعها للظروف القطرية التي تمر بها في هذه الحقبة، ولو فعلت سوريا ذلك فالنتيجة مشابهة باتجاه آخر، وهو ما يسري على بقية البلـــدان العربية. الضمان الأقرب إلى بلوغ نتائج ايجابية على صعيد وحدة وطنية فلسطينية يتمثل في ألا يكون احتضان المصالحة الفلسطينية احتضاناً قطرياً، بل عن طريق حد أدنى مـــن الاحتضـــان العربي والإسلامي المشترك، وهذا يمكن تحقيقه رغم الظروف الراهنه.

4-2-3 دور (م.ت.ف) في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

بما أن (م.ت.ف) منذ نشوئها مثلت كيان الشعب الفلسطيني السياسي والمعنوي باعتباره رمزاً للدولة، قد ارتبط الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بالمنظمة ارتباط المواطن بدولته، حيث نشأت علاقة نضالية بين المواطنين الفلسطينيين والمنظمة موازية للعلاقة بين المـــواطنين والدولة في المجتمعات المستقرة، فهذا يبين أن للمنظمة دوراً هاماً في تعزيز الشخصية الوطنيـــة الفلسطينية، في ظل غياب الدولة القانونية، وبالتالي كان لها أثر في تعزيـــز طـــابع المواطنـــة الفلسطينية ومضمونها ببعدها التاريخي بوصفها انتماءً وارتباطاً بأرض فلسطين.[1] وعلى الـــرغم من ذلك فقد حدث هناك تغير في مسارها، فأصبحت منظمة تشرف على المفاوضات بـــدلاً مـــن التفاوض، وبهذا هبطت نسبة تمثيلها للفصائل الفلسطينية المعبرة عن المصالح الوطنية العليا.[2]

---

[1] سالم، وليد، **المواطنة في فلسطين مشكلات المفهوم والإطار**، مصدر سبق ذكره، ص 19,16.

[2] دراغمه، أيمن، ***حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وآفاق المستقبل***، **مجلة تسامح**، عدد22، السنة السادســـة، أيلـــول 2008م، ص129.

ولعل من مهام (م.ت.ف) بعد اتفاق أوسلو وتأسيس سلطة حكم ذاتي على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي نتج عنه بروز قوى سياسية من خارج المنظمة "تيار الإسلام السياسي" أن تعيد تشكيل الوضع السياسي الفلسطيني بما يكرس تعدديته السياسية، والأيديولوجية، وبما يعيد الترابط والتفاعل بين القوى والفصائل الفلسطينية.[1]

وبالرغم من أن المنظمة شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة فاختزلت التعددية السياسية والفكرية إلى ما عرف بنظام الكوتا.[2]

من هنا، اتفقت الفصائل الفلسطينية المتحاورة مجتمعةً في القاهرة في آذار 2005م على تفعيل (م.ت.ف) وإعادة بنائها، بشرط مشاركة هذه الفصائل في صنع القرار السياسي الفلسطيني، وأن يكون هذا البناء في مساره الصحيح، لتشكل بذلك مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، إلا أن قيادة المنظمة لم تنفذ تعهدها حسب ما اتفق عليه في القاهرة، وانقضى أكثر من عام على الاتفاق دون تحقيق أي تقدم على صعيد تفعيل المنظمة وبنائها.[3]

من الملاحظ أن مختلف الدعوات إلى إصلاح المنظمة هيكلياً وسياسياً وهو ما كان هدفاً ضرورياً في مختلف الاتفاقات الفصائلية في القاهرة، ومكة، وصنعاء، وفي اتفاقات أخرى، فإن الإصلاح لم يتم حتى الآن. وهذا لا يعزى فقط حسب رأي جورج جقمان المحاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت إلى مشاكل داخلية فقط، وإنما يعزى أيضاً إلى أن كثيراً من الدول لا تريد إعادة إحياء (م.ت.ف) بعد إنشاء السلطة، كما أن الخلاف بين "فتح" و"حماس" لا يكمن في البرنامج السياسي، فقد أعلنت "حماس" أكثر من مرة أنها مع قيام دولة

---

[1] هلال، جميل، ***في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير والوطني***، **الدراسات الفلسطينية**، عدد 74، شتاء 2008م، مجلد 19، ص 63.

[2] هلال، جميل، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، 2006م، ص 48.

[3] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص61.

فلسطينية في حدود عام 1967م، وبدورها أعطت تفويضاً للرئيس الفلسطيني محمـــود عبـــاس للتفاوض، ويعتبر هذا برنامجاً "مرحلياً" يشبه برنامج (م.ت.ف) في فترة سابقة. وممـــا ســـبق، يمكن القول إن المشكلة الحقيقية قد تتمثل في أن قيادة الفصائل الفلسطينية غائبة عـــن إصـــلاح المعضلات الأساسية فيما بينها، أو أن لها أولويات أخرى تبعدها عن تجميع قواها فـــي بوتقـــة واحدة، فبروز هذه القضايا كأولويات سيكون بمقدور الفصائل التوحد في قيادة واحدة.[1]

وهناك من يعتقد أن من الأسباب التي دعت إلى عدم خروج إعلان القاهرة 2005 إلـــى حيز الوجود، القاضي بإصلاح (م.ت.ف) والاتفاقات الأخرى الداعية إلى ذلك، أنه قـــد يخـــرج أغلبية أعضاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية للمنظمة من مقاعدهم التي تسيطر عليهما "فتح" وفي هذه الحالة يصبح الحوار الوطني فيما يتعلق بالمنظمة له استحقاقات مهمة، ومكلفة ل"فتح" وذلك استناداً إلى نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006. وفي الوقت نفسه إذا ما نفذت كل مـــن وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة، ستواجهه "حماس" قضية التعاطي مع الاتفاقات التي وقعتها المنظمة من ناحية، وربما يمنحها تنفيذها أغلبية في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية من ناحيـــة أخرى، وفي هذه الحالة سيكون أمامها استحقاق جديد من الممكن أن يتكرر المشهد ذاته عنـــدما شكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة وعلاقتها بالمجتمع الدولي.[2]

في ظل هذا التصور، يستطيع الباحث القول إن سمة الوحـــدة الوطنيـــة فـــي الســـاحة الفلسطينية لم تكن الالتزام بميثاق معين، أو الالتزام ببرنامج الحد الأدنى بالمعنى الدقيق للالتزام، أي إن هناك وحدة وانقساماً في آن واحد، وهناك حوار وهجمات متبادلة بالنقد والتجريح في آن واحد أيضاً، فهذا المفهوم للوحدة الوطنية يأتي بمفهوم فلسطيني وخصوصية فلسطينية.

وفي خضم كل ذلك، تطرح "حماس" وجهة نظرها في موضوع (م.ت.ف)، حيث إنهـــا مع إعادة صياغتها على المستوى البنيوي، ومع إعادة الانتخابات الديمقراطية، فالمشـــكلة التـــي تعاني منها المنظمة من كونها مرجعية غير صالحة للشعب الفلسطيني، لذلك وافقـــت الحركـــة

[1] جقمان، جورج، **الفلسطينيون والمعضلات الثلاث**، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[2] دراغمه، أيمن، **حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وآفاق المستقبل**، مصدر سبق ذكره، ص 133.

على تشكيل مرجعية وطنية دون اللجنة التنفيذية.[1] وفي الصدد نفسه وافقت "فتح" على إعادة بناء المنظمة استناداً إلى إعلان القاهرة 2005م، ووثيقة الوفاق الوطني، على أن تكون هناك لجنة تشكل مرجعية للمنظمة، فاللجنة التنفيذية هي المسؤولة.[2]

وترى "حماس" أن (م.ت.ف) من أكثر القضايا حساسية في العلاقة الفلسطينية الداخلية، لذلك فهي لم تقر بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث يقول رئيس الوزراء إسماعيل هنيه في الحكومة العاشرة في بيانه الحكومي "سنعمل معاً لنحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار المجسد لآمال شعبنا وتضحياته المستمرة، والتي تشكل عنواناً نضالياً تراكمياً نعتز به ونسعى لتطويره وإصلاحه عبر التشاور والحوار". وعلى الرغم من ذلك لا تبدي "حماس" رغبتها الحقيقية بالانضمام لهذه المنظمة السياسية، لكونها مرتبطة باتفاقات مع "إسرائيل" تتعارض مع استراتيجيتها في إدارة الأهداف الوطنية.[3]وفي هذا الصدد يقول أحد قياديي حركة "حماس" موسى أبو مرزوق في مقابلة له مع مجلة الدراسات الفلسطينية، "العالم كله يحاول أن يركز على السلطة، وعلى الكيان الناشئ، وثمة توجه إقليمي ودولي فحواه أن تنحسر مكانة منظمة التحرير لمصلحة السلطة".[4] وكانت قد طرحت "حماس" استراتيجية واضحة للانضمام للمنظمة انطلاقاً من تفاهمات القاهرة وفق الأسس الديمقراطية عبر إعادة تفعيل المنظمة بحيث تضمن مشاركة التجمعات الفلسطينية كافة مع الاحتفاظ بحق مناقشة القضايا بدءاً من الثوابت الوطنية والميثاق الفلسطيني وانتهاءً بخطط التحرك السياسي.[5]

---

[1] البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان *الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون***، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)** ربيع 2009م، ص 122.

[2] أبو النجا، إبراهيم، **مداخلة خلال ندوة بعنوان *الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون***، مصدر سبق ذكره، ص 122.

[3] عوض، سمير، **الأداء السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة**، رام الله: معهد السياسات العامة، سلسلة "أوراق تقييم أداء" (2)، نيسان/2007م، ص 13.

[4] كيالي، ماجد، ***الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة***، حوار مع موسى أبو مرزوق، **الدراسات الفلسطينية** عدد 67 2006م، ص 8.

[5] عوض، سمير، **الأداء السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة**، مصدر سبق ذكره، ص 14.

ويذهب أسامه حمدان ممثل حركة "حماس" في لبنان إلى أن حركته مازالــت تطالــب بإعادة بناء (م.ت.ف) وتفعيل إعلان القاهرة بين القوى والفصائل في آذار/ 2005م على قاعــدة الأهداف الكلية للشعب الفلسطيني، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:[1]

1- الحفاظ على وحدة القضية الفلسطينية شعباً وأرضاً، وتحرير الأرض الفلسطينية كاملة.

2- عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم.

3- إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس؟

ومن خلال آليات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:[2]

1- صياغة ميثاق وطني فلسطيني جديد.

2- وضع إطار ومرجعية وطنية وتنظيمية للأداء، وللسياسات الفلسطينية بحيث تتــولى وضــع برنامج سياسي على أساس الحفاظ على الحقوق الوطنية.

3- تشكيل قيادة فلسطينية تعبر عن الشعب وتدافع عنه.

في حين ترى حركة الجهاد الإسلامي أن "منظمة التحرير لا تمتلــك برنامجــاً سياســياً واضحاً اليوم، أو أن برنامجها يمكن تلخيصه في كلمة التسوية التي يجري تنفيذها مــن خــلال السلطة، لذلك فإن إعادة بناء منظمة التحرير يعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاســاً لرؤيــة القوى المكونة للمنظمة، وعليه فإن دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعنــي تغييــر البرنامج السياسي الراهن للمنظمة لتكون بذلك ممثلاً لإرادة الشعب الفلسطيني".[3]

وترتيباً على ما سبق، يلاحظ الباحث أن (م.ت.ف) التي هي إحــدى مكونــات النظــام السياسي الفلسطيني تواجه منعطفاً رمادياً بانضمام التيار الإســلامي لهــا (حمــاس والجهــاد

---

[1] نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، مصدر سبق ذكره، ص189.

[2] المصدر السابق، ص189.

[3] المصدر السابق، ص216.

الإسلامي)، على الرغم من التحاق هذا التيار في النضال الوطني الفلسطيني إلى جانب حركة "فتح" والفصائل الأخرى، فهذا التوحد في النضال لم يستطع أن يصل بالفصائل إلى مستوى المشاركة في التمثيل السياسي ل(م.ت.ف)، بل أصبحت "حماس" هي التحدي الأكبر لها، وربما يعود ذلك إلى سيطرة "فتح" على المنظمة ومؤسساتها، أو توقيع المنظمة اتفاقات تسوية مع "إسرائيل" وأمريكا.

وفي ظل هذه الأجواء الرمادية السائدة بين المنظمة و"حماس"، تواجه الحركة ثلاثة خيارات في تعاملها مع (م.ت.ف) وهي: إما الانضمام للمنظمة والعمل بأجندة الحركة من داخلها، أو بالعمل من خارجها كإطار بديل عنها، أو المزج بين الخيارين السابقين، وذلك بالعمل من خارجها من دون الإعلان عن أن الحركة تشكل بديلاً للمنظمة.[1]

ويتبين للباحث أن المنظمة على ما يبدو لم تستطع أن تضم تحت لوائها التيار الإسلامي للعمل السياسي في اتجاه واحد يخدم القضية الفلسطينية، مما خلق توتراً في العلاقات أثر في نسيج الوحدة الوطنية الفلسطينية، لكن يبقى أمام المنظمة التي هي المظلة الأوسع لانضمام القوى والفصائل كافة على الرغم من اختلاف اتجاهاتهم، فرص أخرى لإعادة هذا النسيج السياسي والاجتماعي، فقد يكون ذلك عبر الحوار الفاعل لإعادة تأهيل المنظمة سياسياً وهيكلياً، وتطبيق ما جاء في إعلان القاهرة 2005م لإصلاحها، وكل ذلك ينطلق من مبدأ أن الوطنية الفلسطينية ذات جذور عميقة في الوجدان الفلسطيني.

وما يهم الباحث القول هنا، هوأن المنظمة منذ أن دخلت في إطار عملية السلام، كان على اللجنة التنفيذية اتخاذ إجراءاتٍ حقيقيةٍ لوضع آليات انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني استناداً إلى المادة الخامسة من النظام السياسي للمنظمة التي تنص على أن ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية، ذلك لأن المستجدات التي فرضتها

---

[1] حجازي، محمد، ***منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس صراع على التمثيل الفلسطيني*** **مجلة تسامح**، عدد 24 السنة السابعة، آذار/ 2009م، ص 77.

المرحلة التاريخية الجديدة كان لا بد لها أن تكون مدعمة بإجماع فلسطيني شرعي انتخابي لكون المنظمة هي من يتخذ قرارات باسم الشعب الفلسطيني. ولهذه الأهمية للمنظمة أصبح من المهـم تفعيل بنيتها الديمقراطية بشكل جيد، كما يعتقد الباحث أن الاستحضار الحقيقي للوعي السياسـي الفلسطيني يجب أن يرتكز على منظمة التحرير، ذلك لأن المنظمة تسهم فـي المحافظـة علـى الهوية الوطنية، وبوسعها بعد إصلاحها ووضع آليات تفعيلها أن تحد من السير نحو الفئويـة. ومما سبق، يمكن القول إن الوحدة الوطنية قد تمر عبر الإصلاح الشـامل لمنظمـة التحريـر الفلسطينية.

5-2-3 دور حكومة الوحدة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

كثر الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية دون التوصل إلى هذه الحكومـة بعد فشلها عقب اتفاق مكة بين "فتح" و"حماس". وهذا يكشف أول ما يكشف عن غياب الوحـدة الوطنية في الواقع الفلسطيني، كما يكشف عن أن القوى والأطراف السياسية التي تتحـدث عـن الوحدة الوطنية وحكوماتها لا تمثل في واقع الأمر مصالح كل طبقات الشعب الفلسطيني وفئاتـه وطوائفه. وعلى ما يبدو فإن المحاولات في فلسطين لتشكيل حكومة وحدة وطنية ستظل ملتبسة في أفضل الأحوال. من هنا، يبدو مصطلح الوحدة الوطنية نفسه ملتبساً، إما لأن البعض يرفعـه كشعار، أو أن البعض الآخر ما زال عاجزاً عن فرض مفهومه الصحيح، وفي كلتا الحالتين قـد يتحقق التوافق على المصطلح وعلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية دون أن تكـون الحكومـة متطابقة مع المصطلح، وبالتالي دون أن تتحقق الأهداف التي يراد مـن أجلهـا تشـكيل هـذه الحكومة.[1]

من ذلك يتبن أن "منطلقات الحديث عن فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسـطينية لـم تكن خياراً استراتيجياً وطنياً بالنسبة لأطراف الحوار، تفرضه المخاطر والتحديات الكثيرة التـي

---

[1] صادق، عوني، عن حكومات الوحدة الوطنية 2009/11/13م، موقع المحرر الالكتروني.
http://www.al-moharer.net/moh250/awni_sadek250b.htm

تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، بل جاءت كاستحقاق فرضه واقع اللحظة الراهن، حيث المصالح الحزبية علت على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني".[1]

ويمكن القول إن الغاية من وراء تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية لم تنحصر فقط في تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل، إذ إن الهدف من ذلك قد حدد مسبقاً وحصر في فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ورغم أهمية هذا الهدف الذي اجتمعت عليه الفصائل الفلسطينية، فكان المأمول أن تكون الأهداف المرجوة من وراء تشكيل هذه الحكومة أوسع من ذلك، لتتجاوز كل الحسابات الحزبية الضيقة لتصل إلى مستوى يعزز مفهوم الوحدة الوطنية لتواجه كل الأخطار الخارجية، فاجتماع الفصائل والقوى الفلسطينية على هدف واحد هو فك الحصار عن طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية يجعلها عرضة للانهيار في أية لحظة إذا ما رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وبهذه الصفة لا تستند الحكومة إلى أسس وقواعد فكرية مشتركة ولا خطة عمل ورؤى وبرامج سياسية موحدة تجمع بين مختلف الأطراف الفلسطينية،[2] فكل هذا يؤسس لتعزيز وحدة وطنية فلسطينية قوية، وتتعزز أكثر عندما يواجه الشعب الفلسطيني أي خطر في المستقبل من شأنه أن يهدد حياة المواطنين.

وبالنظر إلى تجارب الشعوب، وخاصةً التجربة "الإسرائيلية"، يلاحظ الباحث أن هذا الأمر يتحقق بالفعل في الحالة الفلسطينية ويصبح استحقاقاً وطنياً يفرضه الواقع، بحيث يساهم تشكيل هذا النوع من الحكومات في توحيد الجبهة الداخلية وتمتينها وتعميق الوعي والمناعة الوطنية لمساعدة الحكومة على تجاوز هذه التهديدات، وعلى الرغم من ذلك لم تستجب إليه القوى والفصائل الفلسطينية لحالة الخطر أو التهديد، وهي كثيرة في الحالة الفلسطينية.

لقد كانت المرة التي شكلت فيها حكومة وحدة وطنية فلسطينية عندما مارس المجتمع الدولي حصاره وعزلته على الحكومة الفلسطينية عقب إجراء الانتخابات البرلمانية عام 2006م،

---

[1] سويدان، مأمون، ***بين الائتلاف والوحدة الوطنية عام من عثرات الحوار الفصائلي والبرلماني الفلسطيني سياسات (1)***، رام الله: معهد السياسات العامة، شتاء/ 2007م، ص 57.

[2] المصدر السابق، ص 56.

والتي كانت نتائجها غير متلائمة مع سياسة اللجنـــة الرباعيـــة الدوليـــة (الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، وروسيا، والإتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، حيث دعت الحاجة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ترتكز إلى برنامج سياسي مشترك كسبيل للخروج من الأزمـــة، ولتحقيـــق ذلـــك انطلقت سلسلة حوارات ولقاءات جمعت بين مؤسستي الرئاسة والحكومة من جهة، وبين ممثلين عن حركتي "فتح" و"حماس" من جهةٍ أخرى.[1]

مما سبق، أن ما يدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية هو تعرض الدولة فـــي أوقـــاتٍ معينة إلى أزماتٍ كبرى كحالات الحرب، أو أزماتٍ سياسية، واقتصادية، وهذه الحكومة يكـــون مصدرها تهديداً خارجياً للبلد، أو أزمة لا بد من اجتيازها، وفي هذه الحالة يقتضي دخول أكبر عدد ممكن من الأحزاب وخاصةً الكبرى منها في وحدة تضمن تنفيذ السياسات الوطنيـــة التـــي تكفل بدورها اجتياز الأزمة. فمثلاً في الحيز الإقليمي كانت هناك خمس حكومات وحدة وطنية في تاريخ "إسرائيل"، كلها كانت في فترات تعرض "الدولة العبرية" إلى أزماتٍ كـــادت تعصـــف بها، فدعت الحاجة إلى ذلك. الأولى شكلت في الخامس من حزيران عام 1967م عشية العدوان "الإسرائيلي"، حيث تحولت حكومة "ليفي أشكول" إلى حكومة وحدة، والثانية كانت فـــي الثـــاني عشر من كانون الأول عام 1969م عندما شكلت "غولدا مائير" حكومة وحدة برئاستها، والثالثـــة جاءت في الرابع عشر من أيلول عام 1984م، والرابعة كانت في الحادي والعشرين من كـــانون الأول عام 1988م برئاسة "اسحق شامير"، أما الخامسة فكانت في السابع عشر مـــن آذار عـــام 2001م برئاسة "أرئيل شارون"، فأحزاب "إسرائيل" وخاصة "العمل" و"الليكود" كانت قادرةً على تشكيل حكومات وحدة وطنية عندما كانت تتعرض "إسرائيل" في كل مرة للخطر.[2] فـــي الحالـــة الفلسطينية إن عدم تشكيل حكومات وحدة وطنية في كل أزمة تمر بها، وما أكثرها، قـــد يرجـــع إلى غياب إرادة سياسية حرة بين القوى والفصائل.

---

[1] سويدان، مأمون، **بين الائتلاف والوحدة الوطنية عام من عثرات الحوار الفصائلي والبرلماني الفلســطيني**، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[2] المصدر السابق، ص 49.

وبهذا الشكل، يرى صلاح البردويل الناطق باسم "حماس" أنه من الضرورة تشكيل حكومة وفاق وطني توافق عليها جميع الأطراف، بشرط أن تكون لهذه الحكومة صلاحيات محددة، مثل الإعداد للانتخابات، وتنفيذ عملية المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني، وعملية إصلاح الأجهزة الأمنية، وغيرها، لأنها ستكون انتقالية وليست حكومة نهائية، بمعنى أن تكون حكومة مهمات بدون برنامج سياسي في هذه المرحلة، بسبب موقف "حماس" الرافض للاتفاقات الموقعة من قبل الحكومة.[1] وتسير الجبهة الشعبية على نهج "حماس" في هذا الموضوع، حيث يتحدث عضو لجنتها المركزية كايد الغول عن ذلك، فيرى أن حكومة توافق وطني هي حكومة تسعى إلى توحيد الوجهة الإدارية بعد أن عصف بها الانقسام بسبب أنها حكومة انتقالية، وأن من يتولى الالتزامات المبرمة مع الجانب "الإسرائيلي" والأمريكي هي (م.ت.ف).[2]أما موقف "فتح" من هذه الحكومة فيبرز من خلال عدم منطقية القول حكومة مهمات وكفى، وقضية برنامج وكفى، لأن الفصائل الفلسطينية تكون غير قادرة على أن تضع مهمات محددة أو برامج محددة لأي حكومة قادمة، فهذه الحكومة ستكون مسؤولة أمام الشعب وأمام الحالة الفلسطينية.[3]

ويرى الباحث أن أي حكومة توافقية إذا ما استندت إليها مهمات محددة ستخرج الفصائل من مشكلة الاحترام أو الالتزام بالاتفاقات الموقعة، لأن هذه المهمات لا تفرض على الحكومة إعلان هذا الالتزام.

ويعد غياب امتلاك الشعب الفلسطيني لقيادة وطنية موحدة ومؤسسات وطنية جامعة من الأسباب الهامة التي أدت إلى زيادة التشرذم، فالقيادة الموحدة والمؤسسات الوطنية الجامعة هما الكفيلان الأساسيان لتصحيح الحركة السياسية الفلسطينية، فأي حكومة وحدة وطنية فلسطينية لكي تمتلك شمولية في الرؤية باحتضانها مصالح التجمعات الفلسطينية كافة، بحاجة إلى وضوح في الهدف واستراتيجية قادرة على توفير التكامل والترابط بين مصالح القوى

---

[1] البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟**، مصدر سبق ذكره، ص 113-112.

[2] الغول، كايد، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكره، ص113-114.

[3] أبو النجا، إبراهيم، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** ، مصدر سبق ذكره، ص 115.

والفصائل الفلسطينية كافة. من هنا، يمكن القول إن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي شكلت بعد اتفاق مكة 2007م، هي عبارة عن وحدة شكلية سمت نفسها حكومة وحدة وطنية قامت على أساس فصائلي، لم تسع إلى رؤية شاملة تجمع مختلف القوى والفصائل.[1]

وعلى ما يبدو، فإن الطرفين "فتح" و"حماس" قد تراجعا عن موقفيهما بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو توافق وطني في الحوار الوطني الشامل، بعد أن أيقنا أنه لا مجال لتشكيل هذه الحكومة في ظل تمسك الطرفين بمواقفيهما السياسية، في الوقت الذي تتحدث فيه حركة "فتح" عن ضرورة التزام هذه الحكومة بجميع الاتفاقات السابقة.[2]

وهناك من يعتقد بأن الفصائل الفلسطينية إذا ما اتجهت إلى تشكيل حكومة على أساس تكنوقراطي غير منتمين حركياً إلى "حماس"، من الممكن أن تجد الفصائل حلاً لمأزق الاعتراف الدولي لها، على أساس أن تنال رضا اللجنة الرباعية الدولية، كي لا تحجب المساعدات عن السلطة، وهذا منوط بعدم تطبيق هذه الحكومة للسياسيات التي تريدها "حماس". وفي الوقت نفسه، ستكون مسنودة بالغالبية البرلمانية ل"حماس"، لذلك من الممكن لهذه الحكومة المشكلة من التكنوقراط أن يفرض عليها أن تتبع نهج سياسات لا ترضي "حماس"، فتدفع الأخيرة إلى إسقاطها، وبالتالي إذا ما شكلت هذه الحكومة من الممكن أن تحمل في طياتها عناصر حالة اللاستقرار السياسي والحكومي. أما في حال ميل الفصائل والقوى الفلسطينية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من القوى والفصائل، فإن هذا الاتجاه من شأنه أن يحشد أكبر تأييد شعبي ونيابي أوسع، مما سيتيح المجال بتوسعة دائرة القوى التي ستدافع عنها في وجه الضغط الدولي "إسرائيل"، كما سيجنبها مشكلاتٍ داخليةً أخرى مثل صلة الأجهزة الأمنية بحكومة الوحدة الوطنية، لذلك فإن هذه الحكومة ستجني فوائد أعظم، وتقلل بشكل ملحوظ من خسائر قد تقع من أي حكومة أخرى.[3]

---

[1] هلال، جميل، **في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير والوطني**، مصدر سبق ذكره، ص 64.

[2] ياغي، عائدي، ***استهجن حديث بعض التنظيمات عن المحاصصة في وقت تقوم هي بممارستها..!!*** حوار مع محمد المدهون، **البيادر السياسي**، عدد 975 2009/8/15م، ص 23.

[3] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** مصدر سبق ذكره، ص 107.

وعلى هذا الأساس، يمكن للباحث القول، إن حكومة الوحدة الوطنية التي تتشكل على أساس وطني فصائلي قد يكون الانسجام الاجتماعي والسياسي الداخلي فيها متين وقوي، لأن هذه الحكومة لم تتشكل إرضاءً لأي اتجاه آخر على الرغم من أنه قد يضر بها، ويعمل على إفشالها، لكن هناك تياراتٌ مستقلة مؤلفة من النقابات، والاتحادات، ومؤسسات المجتمع المدني، من الممكن أن تدعم حكومة الوحدة الوطنية التي تصب في خدمة مشروع وطني واحد وليس في خدمة مشروعات حزبية أخرى. فمنطق السلطة والمعارضة في مرحلة التحرير الوطني الفلسطيني لا معنى له، ولا يخدم القوى والفصائل الفلسطينية كحالة خاصة لتحقيق هدفها وهو تحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، إذ إن حركة "فتح" لم تعتد المعارضة بل الحكم، ويعتقد أنها لم تنجح في أداء دورها الجديد منذ أربعين سنة. من هنا يرى الباحث أن تشكيل هذه الحكومة من القوى والفصائل الفلسطينية سيرسخ دعائم الوحدة الوطنية الفلسطينية، وبهذه الحالة قد لا تكون هشة مثل الحكومات السابقة، إذا ما أسست على إرادةٍ سياسيةٍ تدفع باتجاه تدعيم الوحدة الوطنية، على قاعدة الحد الأدنى من برنامج سياسي مشترك، وذلك باختيار سبيل الحوار الوطني مع الفصائل كافة.

6-2-3 الوحدة الوطنية الفلسطينية والمصالح الفصائلية الخاصة

هناك من يقول إن من أسباب تعثر الحوار الوطني الفلسطيني "يعود أساساً إلى اختلاف الأطراف المتحاورة جذرياً على مفهوم (المحاصصة الوطنية) ودلالاته، والمواقف، والبرامج السياسية والميدانية التي تحقق هذه المصالحة، ومصطلحات سياسيةٍ أخرى تبرر بها الأطراف المتحاورة مواقفها السياسية".[1]

فالفصائل المتحاورة عندما تطرح مصطلحاتٍ وتعبيراتٍ غامضة، لا يستقيم الحال في الوضع الفلسطيني إلا بالاتفاق على مضامينها ودلالاتها، مثل التوافق الوطني، والوحدة الوطنية، والأهداف الوطنية، والدولة الفلسطينية. فمثلاً عندما يطرح "إعادة بناء الأجهزة الأمنية على

[1] الريفي، محمد اسحق، لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني ! 2009/4/5، موقع وكالة قدي نت للأنباء الإلكتروني.
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99589

أسس مهنية"، ماذا يعني ذلك؟.[1] وفيما يتعلق بهذا الموضوع، ترى "حماس" أن الاختلاف جاء في العقيدة الأمنية. حيث إن نظرة "فتح" لإصلاح الأجهزة الأمنية يمكن في قطاع غزة، ولا يمكن أن تصلح في الضفة الغربية، في حين العقيدة الأساسية لحركة "حماس" تكون في الأجهزة الأمنيـــة التي تكرس في خدمة المواطن الفلسطيني، وعلى هذا الأساس جاءت نظرتها في تقليصها إلـــى ثلاثة أجهزة: جهاز الشرطة المدنية، ثم الأمن الوطني، وله وظائف محددة على المعابر والحدود وغير ذلك، وجهاز المخابرات العامة وله وظائف محددة خارج البلاد بحماية الأمن السياســـي.[2] وللخروج من هذه الأزمة، تسعى حركة "فتح" لإصلاح الأجهزة الأمنية إلى تشكيل لجنة عربية تساعد في عملية إعادة هيكلية الأجهزة بدون وصاية.[3]

وإذا كان الأمر كذلك، يمكن الإشارة إلـــى أن اخـــتلاف الأطـــراف المتحـــاورة علـــى مصطلحاتٍ سياسيةٍ معينة، على الرغم من اجتماعها في جولاتٍ حواريـــةٍ متلاحقـــة، للتوصـــل لاتفاق حولها، فهذا الاختلاف يكون ناتجاً على ما يبدو عن عدم جديتها في التوصل إلى اتفاق، وتمسك كل طرف بمنهجه السياسي.

ويستوجب الحديث هنا القول، إن السياسة الفلسطينية تمحورت منذ ما يزيد على أربعة عقود حول الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات حيث كانت معظم الدوائر تتشكل وتـــدور في فلكه، إذ اعتبر المرجعية الأساسية، وفي الوقت نفسه عمل على تجسيد الهوية الفلســـطينية، برفع مفهوم الكيانية الفلسطينية وتكريسها في المنظمة والسلطة. ويبدو أن نظام الحكم الفلسطيني عمل على ترسيخ النمط الشخصاني - التقليدي، وذلك بالتوازي مع تنامي هياكل المؤسسية، حيث كان الأساس في عمل نظام الحكم الفلسطيني، هو ذلك النمط الذي ينمو وينكمش معه من حوله.[4]

---

[1] الريفي، محمد اسحق، **لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني** مصدر سبق ذكره.

[2] البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكـــره، ص 128-127.

[3] أبو النجا، إبراهيم، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكره، ص 128.

[4] الجرباوي، علي، **كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً**، مصدر سبق ذكره، ص 9-10.

ومن خلال هذه الرؤية تشكلت مؤسسات المنظمة، والسلطة، وكان هذا الحال متجسداً في حركة "فتح"، في امتلاكها للسلطة حتى انتخابات سنة 2006م، وفي الحال نفسه أصبح مع حركة "حماس" بعد تلك الانتخابات، ومن ثم سيطرتها على قطاع غزة. وهذا كله يدفع مختلف الفصائل الفلسطينية لتحولها إلى ما يشبه بالقبائل التي تجمعها العصبية، وتفرقها النزعات الذاتية.[1]

ولا بد للباحث من القول هنا، إن الوحدة الوطنية القائمة على حوار وطني شامل قاعدته مرجعية اتفاق القاهرة (آذار 2005م)، ووثيقة الوفاق الوطني (2006/6/26م) التي وقعت عليها الفصائل والقوى جميعها، ومبادرة الوفاق والحوار الوطني التي أطلقها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في (2006/5/25م) خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لجلسات الحوار الوطني، ومن الممكن لها أن تنهي الانقسام وتعزز الوحدة الوطنية، استناداً للحالة الفلسطينية التي تمر بمرحلة تحرر وطني، حيث إن كل الحوارات الثنائية والمحاصصة بين "فتح" و"حماس"، من شأنها أن تضعف فرص التوصل لوحدة وطنية فلسطينية متينة. ولعل استنهاض الديناميات المختلفة الداخلية للشعب الفلسطيني بأكمله ممثلاً بفصائله وقواه لبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية لمواجهة الاحتلال لتشكل مجموع المكونات وأطياف الألوان المتنوعة في النضال من أجل التحرير، أفضل من اختزال الحركة الوطنية في فصيلين، وإقصاء الفصائل الأخرى. وباعتقاد الباحث أن هناك شخصياتٍ اجتماعية فاعلة في المجتمع غير منتمية لهذا الفصيل أو ذاك، بعضها أعضاء في المؤسسات التشريعية للمنظمة وبعضها الآخر ما زال خارجها، وقد غاب عن الحوار ولم يدع له، رغم أنها تتمتع بثقة وبرصيد شعبي، حيث يظن الباحث أن إشراك عدد من الكفاءات الفلسطينية في الحوار أو الاستعانة بها كحد أدنى، ضرورة لا غنى عنها، إذا أريد للحوار معالجة قضايا المجتمع بجانب القضايا السياسية، أما الاستمرار في حصر الحوار الوطني في إطار القوى القديمة، فقد يؤدي إلى إضعاف الحوار ولا يساعد على الخروج بنتائج تتوخاها أغلبية المجتمع غير المنتمين للفصائل.

---

[1] الجرباوي، علي، **كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً**، مصدر سبق ذكره، ص 9-10.

وفي الحقيقة، يفهم من مواقف الفصائل الفلسطينية إزاء علاقاتها السياسية مـــع بعضـــها بعضاً، أنها تبني اتجاهاتها ومواقفها على أسس نخبوية. ويعني هـــذا غيـــاب الحـــوار الـــداخلي الحقيقي، وإذا ما حصل هذا الحوار فإنه لا يعدو كونه من المجاملات والشعارات التي لا تفضي إلى نتائج حقيقية، بسبب استناده إلى أساس تقاسم الحصص، فيما تظل البرامج السياســـية أقـــل أهمية.[1]

ذلك أن التركيبة الحزبية الفلسطينية تمر بمرحلة تحول لم تتضح معالمهـــا بعـــد، ممـــا ينعكس على النظام السياسي الفلسطيني، ويفسر هذا بعدم اكتمال البناء السياسي واستمرار حالـــة اللادولة والاحتلال، مما ترتب عليه تعدد في الرؤى السياسية والبرامج لكل فصيل أو حزب،وقد نتج عن ذلك أيضاً عملية بناء في الايدولوجيات وتقديمها بشكل تنافســـي باعتبارهـــا الأفضـــل لتحقيق الأهداف الوطنية.[2]

3-2-7 اتجاه القوى والفصائل الفلسطينية لتحقيق الوحدة الوطنية في ظل الحوار

يلاحظ من خلال جولات الحوار الوطني الفلسطيني، أن هناك عقباتٍ أدت إلى تضاؤل فرص نجاح الحوار لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومنها ازدياد العامل الـــدولي والإقليمـــي والعربي في الساحة الفلسطينية. ويعتقد هنا أن الراعي المصري للحوار الفلســـطيني، والـــرئيس الفلسطيني محمود عباس قد انتهجا منهجاً يرضي الإدارة الأمريكية، وهذا ما أدى إلـــى تعقيـــد الأمور مع الأطراف الأخرى في الحوار، كما أن الحوار الفلسطيني لم يبدأ بالنقطة الأساسية التي كان يجب أن يبدأ النقاش بها، وهي التجربة الفلسطينية في السنوات الأخيـــرة، بمـــا فـــي ذلـــك المقاومة والمفاوضات والوصول إلى برنامج الحد الأدنى المستند إلى وثيقة الوفـــاق الـــوطني. وفي الوقت نفسه، مطالبة محمود عباس على أن تكون النقطة الأساسية فـــي الحـــوار الالتـــزام باتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات، كذلك وعلى ما يبدو أن حركة "حماس" لم تدرك بأنـــه لا

---

[1] سالم، وليد، ***العلاقة الفلسطينية - الفلسطينية*** **السياسة الفلسطينية**، عدد 22 1999م، ص 121.

[2] شراب، ناجي، ***التركيبة الحزبية الفلسطينية.. الواقع السياسي وخيارات المستقبل***، **مجلة الوحـــدة**، نـــابلس: المركـــز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، عدد: صفر، السنة الأولى، شتاء وربيع 2008م، ص 43.

يمكنها المزاوجة بين الاحتفاظ أو المشاركة في السلطة التي نتجت عن اتفاق أوسلو، وفي الوقت ذاته، التمسك ببرنامج المقاومة والممانعة. ويضاف إلى معيقات الحوار الوطني، أطروحات خيارات وحدوية وطنية ديمقراطية للقوى والفصائل الأخرى، إلا أن هذه الأطروحات واجهت ضعف الإسناد الجماهيري، مما جعل هذه المواقف غير قادرة على فرض نفسها على طاولة الحوار بالرغم من احتمالية صوابيتها، وكما يبدو أن المتحاورين "فتح" و"حماس" ظهر أنهما غير مخلصين في الوصول إلى قواسم مشتركة، بل كان منهجاهما تكريس المحاصصة.[1]

وهناك من يرى، أن إقصاء الفصائل الأخرى بالمشاركة في الحوار الوطني لا يتحمله "فتح" و"حماس" فقط، وإنما تضاؤل دورها الريادي على الساحة الفلسطينية، وفشلها في تحقيق انجازاتٍ في مختلف أشكال العملية الانتخابية، مما أدى إلى تصدعها، وبالتالي فشلت في فرض رؤيتها كقطب ثالث، كل ذلك أدى إلى عدم إحساس القطبين الرئيسين "فتح" و"حماس" بأهمية أو جدوى مشاركتها في صنع القرار السياسي، رغم أن هذا القطب يحظى باحترام الجمهور الفلسطيني، ربما لكونه يتمتع باستقلالية في قراره الوطني أكثر من "فتح" و"حماس".[2]

لكن يشير الباحث في الوقت ذاته، إلى أن تهميش الفصائل والقوى الأخرى في الحوار الوطني أمرٌ يسعى ضد تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على الرغم من صغر حجمها. فمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً التي تبحث في الحوار الوطني، هي ممثلة لجميع القوى والفصائل الفلسطينية بصرف النظر عن إنجازاتها المحققة، إذاً هي مسألة تهم الجميع، فهي ليست أمراً يبحث فقط بين فصيلين لتحديد مرجعيتهما وإعادة بنائها وتفعيلها، وإذا كان الأمر كذلك، فإن الأسس التي تبنى عليها الوحدة الوطنية في حالة تشكلها تكون هشة وسرعان ما تتصدع في المستقبل القريب. وعلى أية حال، لا يعزى فشل الحوار وجولاته المتلاحقة فقط إلى تهميش دور هذه الفصائل والقوى وإقصائها، بل ربما يعود أيضاً إلى مسائل أساسيةٍ تتمثل في غياب إرادة حقيقية لكل من "فتح" و"حماس"، والاستناد إلى أجندات خارجية.

---

[1] مهنا، رباح، **تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية والوحدوية** مصدر سبق ذكره.

[2] حبيب، هاني، ***المحاصصة والاستئثار والاستقطاب.. حالة أم استثناء في الساحة الفلسطينية الحوار الوطني يحاصر الفصائل الفلسطينية الأساسية*** **مجلة تسامح**، عدد 25، ص65.

ومن خلال البحث في العلاقة بين القوى والفصائل الفلسطينية لتعزيز الوحـدة الوطنيـة بينها، يمكن للباحث الإشارة إلى أن الأزمة تتعدى العلاقة بين قوى السلطة والمعارضة واتخـاذ آلية الحوار كسبيل لمعالجتها على الرغم من أهميتها، وإنما تكمن على ما يبـدو فـي عـدم صياغة برامج سياسية، واجتماعية، واقتصادية، تنسجم مع الواقع الفلسطيني لتشكل إطاراً واحداً يخدم المشروع الوطني الفلسطيني. من هنا، يرى الباحث أن الاتفاق على طبيعة النظام السياسي الذي تنشده القوى والفصائل الفلسطينية مجتمعةً، وأدوات بنائه، يتيح للجميع المشاركة في تحمل مسؤولياته. وهناك من يذهب إلى القول "إن الإيمان بالوحدة الوطنيـة الفلسـطينية كـان دائمـاً موجوداً، ولكن دونما وجود إرادة دائمة لهذا الإيمان تحوله إلى حالة قوة واقتدار".[1]

وهكذا، يلاحظ الباحث أن الوحدة الوطنية الفلسطينية تشكل حالة ضبابية في ظـل عـدم وضوح اتجاه آلية الحوار الوطني لتعزيزها. حيث إن عقدة الحوار الوطني الفلسطيني على مـا يبدو، تكمن في الشروط الدولية، والالتزام بما التزمت به منظمة التحرير، التي تتمسك بها حركة "فتح" لأي حكومة قادمة، لكي تكون مقبولة دولياً، وهذا ما ترفضه حركة "حماس" ضـمنياً. وإذا ما بقي الحوار الوطني قائماً على هذا الحال دون التوصل إلى حل لهذه الشروط والالتزامـات، فسوف يبقى الحوار تائهاً في ظروف ضبابية لا يعرف طريقه نحو التوافق الوطني.

3-3 آلية الانتخابات

تعتبر الانتخابات أحد أبرز ملامح الديمقراطية ومؤشراتها على مستوى علاقة الأفـراد بالسلطة، وكذلك علاقة الأفراد بالأفراد، حيث تؤدي الانتخابات عادةً إلى زيادة الحراك السياسي والاجتماعي. وفي الحالة الفلسطينية تتمثل أزمة الانتخابات في كونها تتم من الناحيـة القانونيـة بناءً على اتفاقات أوسلو واستحقاقاتها، بينما ترى فيها (م.ت.ف)، والسلطة في رام الله فرصـةً لتكريس شرعيتها، وللسير في مسارات التسوية السلمية لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني؛ فإن

---

[1] الحوراني، محمد، ***العلاقات الوطنية والاستجابة للمستقبل*** **السياسة الفلسطينية**، عدد 22 1999م، ص108.

"حماس" وقوى المقاومة ترى في الانتخابات فرصةً لتكريس شرعية المقاومة وخطها السياسي الرافض لأوسلو، وأداة لمحاربة التدهور في عملية التسوية.[1]

من هنا، يستطيع الباحث رصد اتجاهات القوى والفصائل الفلسطينية ومواقفها حيال آلية الانتخابات التي قد تتجه نحو تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وذلك على النحو الآتي:

1-3-3 توافق القوى والفصائل الفلسطينية حول عملية إجراء الانتخابات

يرى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" أن أية انتخابات رئاسية كانت أم تشريعية، إذا أقيمت في ظل الانقسام الفلسطيني دون التوصل لاتفاق حول المصالحة الوطنية، من شأنها أن تعكس عمق الاضطرابات في موقف رئاسة السلطة الفلسطينية وذلك في إشارة إلى دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة في اليوم التاسع من كانون ثاني/ 2009، حيث كان قرار الرئيس إما نجاح الحوار بناءً على شروط السلطة، وإما انتخابات مبكرة لرئاسة السلطة والمجلس التشريعي. ويعتقد خالد مشعل أن إجراء الانتخابات في ذلك الوقت هو نابع من الحاجة إلى تغطية استحقاق التاسع من كانون ثاني/ 2009م، مشيراً إلى أن أزمة الانقسام الفلسطيني مخرجها الوحيد هو الحوار والمصالحة والاستعداد بالقبول باستحقاقاتهما وتوفير مستلزمات نجاحها.[2]

وفي غضون الورقة المصرية التي دعت إلى تذليل العقبات وتطييب الخواطر لإخراج التوافق والمصالحة الفلسطينية للنور بين "حماس" و"فتح"، قبلت الأخيرة التوقيع عليها، فيما رفضت الأولى، معللةً ذلك بإسقاط كلمتي "بالتوافق الوطني" من معظم البنود، لأن البديل هو عدم التوافق. من هنا جاء ارتباط ملف الانتخابات بالتوقيع على الورقة المصرية والاتفاق عليها، حيث دعت حركة "فتح" إلى نظام انتخابي نسبي بالكامل أي الانتخابات على أساس القوائم، وفي المقابل كان موقف حركة "حماس" بالتمثيل النصفي، أي 50 في المئة قوائم، و50 في المئة

---

[1] التقدير الاستراتيجي (18): الانتخابات الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات 2009/12/14م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الالكتروني. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=104737

[2] رباني، معين، ***خالد مشعل في حوار شامل*** **الدراسات الفلسطينية**، عدد 76، مجلد 19، خريف 2008م، ص 61.

دوائر، فكان التدخل المصري لا هذا، ولا ذاك، بل 75 في المئة قوائم، و25 في المئة دوائــر. وجاء رفض "حماس" لرفع جملة "بالتوافق الوطني" من ضمن ملاحظاتها واعتراضــاتها علــى الصياغة النهائية من باب إسقاط مما تم التوافق عليه،[1] واعتبرت القيــادة المصــرية "أن جملــة التوافق الوطني في كل بند هو بمثابة مقصلة للاتفاقية، ومدعاة لجعل جملــة التوافــق الــوطني كحصان طروادة، ومطية لعدم التوافق، وبالتالي استحالة حــدوث الاتفــاق، فأصــرت القيــادة المصرية على صياغتها النهائية، وأصرت حركة "حماس" على المراجعة وإعادة جملة بــالتوافق الوطني لمتن الوثيقة المصرية".[2]

ومن جهتها، أيضاً تعتقد "حماس" أن النظام الانتخابي الأنسب للحالة الفلســطينية، هــو النظام المختلط، لما يتمتع من فوائد كثيرة منها: أنه يجري في مؤسسات سياسية مفتوحة في ظل مجتمع مدني وطبقات اجتماعية، ونقابات، على العكس تماماً من نظام التمثيــل النســبي الــذي يجري في مؤسسات سياسية مغلقة، في إطار الفصائل فقط، كذلك يفسح النظام المختلط المجــال أمام الناخب الفلسطيني أن يختار المرشح الذي يقتنع به بدون تقييد في قائمة معينة.[3] فــي حــين ترى الفصائل الأخرى، مثل حركة "فتح"، والجبهتين الديمقراطية والشعبية، أن النظــام الأكثــر عدلاً هو التمثيل النسبي الكامل، فيبرز ذلك بعدم احتكار الفصــائل لأي مــن مكونــات النظــام السياسي الفلسطيني، وهذا النظام يؤدي إلى الشراكة الفعلية بكافة القوى والفصائل الفلسطينية بعد أن تنجح بنسب معينة، فتتوحد بذلك البرامج السياسية كافة.[4] وترى الجبهة الديمقراطية أن إقرار قانون التمثيل النسبي الكامل من شأنه أن يحقق العدالة والديمقراطية في المجتمــع الفلســطيني، بحيث تكون نسبة الحسم 1 أو 1.5 في المئة حتى يتمكن تمثيل أوسع إطار ممكن مــن القــوى والفصائل والشخصيات.[5] أما حركة "فتح" التي كانت مصرة تماماً على قانون التمثيــل النســبي

---

[1] موسى، سعيد، الانفجار الديمقراطي وجدلية التوافق الوطني، الحوار المتمــدن، عــدد 2813 2009/10/28م، موقــع الحوار المتمدن الالكتروني. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=189670

[2] المصدر السابق.

[3] البردويل، صلاح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكره، ص 116.

[4] الغول، كايد، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكره، ص 117.

[5] زيدان، صالح، ***مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون*** مصدر سبق ذكره، ص 118.

الكامل بنسبة حسم 1.5 أو 2 في المئة، وجدت نفسها تحت ضغط من الطرف المصري لحل هذه القضية، بعد إصرار حركة "حماس" على النظام المختلط، فانتقل الخلاف إلى نسبة التمثيل ونسبة الدوائر، حيث تطرح "حماس" 60 في المئة قوائم، و40 في المئة دوائر، في حين مصر طرحت 75 في المئة إلى 25 وطرحت "فتح" 85 إلى 15، والى غاية الآن لم تحسم الأمور.[1]

ويضيف مصطفى طقاطقة أمين سر حركة "فتح"/ إقليم طولكرم إلى أن الانتخابات الفلسطينية لا تعتبر آلية هامة لإنهاء الانقسام لتعزيز الوحدة الوطنية. وتعتبر كذلك إذا ما نجح الحوار الشامل بين القوى والفصائل الفلسطينية، لأن الخلاف يعود بالأساس حول أسس النظام السياسي الفلسطيني، مشيراً إلى أن هناك جهات إقليمية خارجية ضاغطة على الطرفين "فتح" و"حماس" تحول دون إنجاح الحوار.[2]

وتطرق غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية ل(م.ت.ف) في حديثه، إلى أن الانتخابات الفلسطينية يمكن لها أن تشكل آلية هامة في تعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، شريطة توحد سياسة الاتجاه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بحيث تخدم المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن المصالح الفصائلية الخاصة، وإذا حصل عكس ذلك ستتحول الانتخابات من آلية لتعزيز الوحدة الوطنية إلى آلية لتعزيز الانقسام، مثلما حدث في الانتخابات البرلمانية عام 2006م، حيث اختلفت نتائجها مع سياسة الاتجاه للمؤسسة الرئاسية المنتخبة.[3]

وفي واقع الأمر، يستطيع الباحث الإشارة إلى أن معظم الدول عندما تحاول إقرار أي نظام انتخابي، تحاول أن تجعله ممثلاً لنظام تلك الدولة ليكون نتيجة لتاريخ، واقتصاد، وسياسة، والظروف الاجتماعية للدولة، وبما أن تلك الأوضاع والظروف تختلف من دولة إلى أخرى، فكذلك الأنظمة الانتخابية تختلف بشكل متفاوت تبعاً لظروف كل دولة. وعليه، فإن ما يعتبر

---

[1] أبو النجا، إبراهيم، **مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون** مصدر سبق ذكره، ص 120-119.

[2] مقابلة شخصية، طقاطقة، مصطفى أمين سر حركة "فتح"/ إقليم طولكرم، طولكرم، مقر إقليم حركة "فتح" 2010/2/22م، الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

[3] مقابلة شخصية، الشكعة، غسان، عضو اللجنة التنفيذية ل(م.ت.ف)، مصدر سبق ذكره.

مناسباً لبلد ما قد لا يكون كذلك لبلد آخر، باعتبار أن النظم الانتخابية تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول، مع الملاحظة بأنه لا يمكن الحديث عن نظام انتخابي مثالي، فكل نظام له مزاياه وعيوبه. واستناداً إلى الحالة الفلسطينية، يعتقد الباحث أنه يمكن التوصل إلى اختيار النظام الانتخابي المناسب بالاحتكام إلى الحوار وبقائه سيد الموقف لحين الإجماع على نظام انتخابي معين يتجاوز مساوئ أي نظام آخر ويحافظ على الوحدة الوطنية، مع الإشارة إلى أن القوى والفصائل الفلسطينية عندما تختار نظامها الانتخابي، قد لا يعتبر هو الأفضل للفلسطينيين، فالأفضلية هنا مقرونة بالتطبيق على أرض الواقع، وليس نظرياً، فالحكم على أي نظام يجب أن يكون بعد الانتخابات.

2-3-3 هل تسهم الانتخابات في الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

في ظل الجدل الدائر حول قانون الانتخابات في الواقع الفلسطيني، يرى إبراهيم أبراش أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة أن الانتخابات على الرغم من أنها آلية مهمة في فض الخلافات الفصائلية الفلسطينية، إلا أنها لا تعتبر وحدها وسيلة مضمونة لحل الخلافات السياسية، لا سيما إذا كانت هذه الخلافات تدور حول الثوابت في ظل غياب ثقافة الديمقراطية وقيمها والإيمان بالشراكة السياسية. في هذه الحالة يمكن للفصائل الفلسطينية أن تلجأ إلى أمر آخر قبل اللجوء للانتخابات، وهو التوافق والتراضي، بحيث يكون الاختلاف بين القوى والفصائل الفلسطينية حول البرامج، وتتفق حول الثوابت والنظام السياسي. وفي هذا الإطار، يمكن للفصيل بعد فوزه بالانتخابات أن يمارس السلطة ويطبق برنامجه السياسي، ومن يفشل من الفصائل الأخرى يكون بمقدوره المحافظة على ممارسة حقه كمعارضة، ولكن في إطار الثوابت والمرتكزات نفسها.[1]

ومن الملاحظ أيضاً، أن حركتي "فتح" و"حماس" والقوى السياسية الأخرى، لم تضع خططاً موحدة لتداول صيغة العمل المشترك، في حالة نجاح إحدى الحركتين بموقع الرئاسة

---

[1] أبراش، إبراهيم، إشكالية العلاقة بين الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية **القدس** عدد 14447 2009/11/3م، ص 19.

ومسؤوليتها، ونجاح الأخرى بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وبمسؤولية تشكيل الحكومة لا قبل الانتخابات ولا بعدها. لذلك فإن الفصائل الفلسطينية اتجهت إلى تكريس أيديولوجيتها بعيداً عن وضع استراتيجية موحدة.[1]

وهناك من يعتقد، أن "حماس" عمقت الأزمة بينها وبين "فتح"، الأمر الذي نتج عنه تكلس في الحياة السياسية الفلسطينية، فاتخذت مواقف لا تتماشى مع مقتضيات فعلها السياسي. إذ يعزى ذلك إلى خوضها الانتخابات البرلمانية عام 2006م، بدون اعترافها بالسلطة كمرجعية، وفي هذه الحالة تتحول الانتخابات البرلمانية إلى استفتاء دستوري لم يكن مقصوداً في الأساس.[2]

ويستوجب الحديث هنا القول إن حركة "فتح" تحاول اتخاذ آلية الانتخابات كأداة فوز لإثبات التأييد الشعبي لخط التسوية واتفاق أوسلو في الضفة وغزة. بينما الاتجاه الآخر الرافض لأوسلو والمتمثل في التيار الإسلامي يريد الفوز بالانتخابات للتأكيد على أن أوسلو وتبعاته مرفوضة على المستوى الشعبي، أي أن كل طرف يريد أن يثبت شيئاً ما من خلالها. وما دامت الانتخابات قد صممت لتكون آلية للتنفيذ، فإن الإصرار عليها، في الساحة الفلسطينية يبقى ضمن الرؤية الخاصة لكل طرف فصائلي، حيث لا تجري الانتخابات وفق معايير قانونية ومهنية، وإنما وفق حسابات داخلية وخارجية، بمعنى أن الانتخابات الفلسطينية ليست مرتبطة بتقدير الجهات السياسية للقانون والمبدأ، وإنما مرتبطة بالمصلحة الفصائلية، وبتقدير ميزان القوى الشعبي في الضفة وغزة، فضلاً عن الاعتبارات الخارجية، خصوصاً "الإسرائيلية" والأمريكية.[3] ومن نفل القول أيضاً، أن حركة "فتح" ترضى القبول بمبدأ الضغط الدولي على مؤسسة فلسطينية منتخبة لاعتبار تفادي العزلة الدولية، ولرفع ضائقة الحصار عن الشعب الفلسطيني.[4]

---

[1] هلال، جميل، **في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير والوطني**، مصدر سبق ذكره، ص 61.

[2] الجرباوي، علي، **كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً**، مصدر سبق ذكره، ص 11.

[3] التقدير الاستراتيجي (18): **الانتخابات الفلسطينية: الاحتمالات والتداعيات** مصدر سبق ذكره.

[4] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** مصدر سبق ذكره، ص 121.

والذي يخلص إليه الباحث مما تقدم، أنه إذا كان مصير أية انتخابات فلسطينية برلمانية أو رئاسية ونتائجها مرتبطة بإرضاء اللجنة الرباعية الدولية، أو تصب في خدمة مصالح الفصائلية الخاصة، فمن الأولى أن لا تجري هذه الانتخابات، وخاصةً أن هدفها هو إعادة تصويب البوصلة السياسية الفلسطينية نحو هدف إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، وباعتقاد الباحث أن ارتباطها بالمجتمع الدولي يلغي دورها كآلية لتعزيز الوحدة الوطنية.

4-3 آلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف

شكل تاريخ الهوية الوطنية الفلسطينية بجميع مكوناتها العنوان الشرعي في سبيل استعادة الحقوق الوطنية المستقلة.[1] وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو الذي دفع بالتيار الإسلامي في فلسطين إلى معارضته، اكتشفت خبايا هذا الاتفاق التي كانت خافيةً عن موقِّعيه، فتضاءلت آمال مؤيديه، فأدى إلى انهيارات متتالية في الحياة السياسية الفلسطينية فانعكس ذلك سلباً على الهوية الفلسطينية.[2] ومن منطلق أهمية آلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف للحالة الفلسطينية الراهنة، يكون من الأهمية التساؤل حول اتجاهات القوى والفصائل الفلسطينية وأدوارها نحو تلك الآلية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

1-4-3 دور القوى والفصائل الفلسطينية في التوعية بوحدة الهوية

من خلال قراءة الواقع الفلسطيني الداخلي، يبرز هناك الكثير من الإشكاليات السياسية الوطنية، من بينها إشكالية مهمة، تتمثل في الحفاظ على وحدة الهوية الوطنية الفلسطينية في إطار المشروع الوطني التحرري.

ومن هذا المضمار، يمكن الربط بين ميثاق (م.ت.ف)، وبين المشروع الوطني الفلسطيني الجامع بين اتجاهات وفصائل تحكمها القواسم المشتركة، التي اعتمدت على المرجعية الوطنية والمتمثلة في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي أقر في الدورة الرابعة للمجلس الوطني

---

[1] الجرباوي، علي، **كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً**، مصدر سبق ذكره، ص 12.

[2] المصدر السابق، ص 12.

الفلسطيني المنعقد في القاهرة في 1968/7/10م، حيث صار هذا الميثاق منذ ذلك الحين بمثابة البوصلة والمرجعية لتحرير فلسطين، وعلى هذا لا يحق لأي أحد تعديل أو إلغاء أيٍّ مادة يحتويها الميثاق الوطني، فهو يحتاج إلى إجماع وطني. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما حدث بعد أوسلو عام 1993م، وعام 1998م من قيام الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، بإلغاء أكثر من 12 بنداً وقانوناً أساسياً من أصل 30، وإفراغ أكثر من 16 بنداً من بنود الميثاق الوطني من فحواها، قد جاء من أجل تثبيت وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على حساب وحدة الهوية الجامعة، وبالتالي أدى إلى انقسام آراء فصائل (م.ت.ف) بسبب أوسلو لينحصر الأمر بين ثنايا السلطة الوطنية الفلسطينية ومشروعها.[1]ويشير صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في (م.ت.ف)، إلى أن نقطة الارتكاز في فكر ياسر عرفات كانت تصب في هدف الهوية الوطنية الفلسطينية جمعاء، الأمر الذي يشكل القرار الوطني المستقل.[2]

وبالمرور بانتفاضة الأقصى عام 2000م، وحتى الآن، يشير الواقع الفلسطيني إلى تجذير ظاهرة الفصائل الفلسطينية وتفصيلها على مقاسين أو أكثر. الأول: فصائل وأحزاب على مقاس السلطة ومن يؤيدها والمتمثلة في فصيل "فتح"، والآخر: في فصائل من داخل (م.ت.ف) أو خارجها، وعلى رأسها "حماس". بحيث يمكن القول إن ما جرى من اتجاهات ضمن إطار أوسلو لم يكن سوى دعم وتثبيت لثقافة الفصائل والأحزاب على حساب الثقافة الوطنية الفلسطينية ووحدتها، فهذا كان واضحاً في انتفاضة الأقصى، حيث ظهرت أعلام ورموز الفصائل في المظاهرات إلى حد أنها أحياناً طغت على ظهور وجود العلم الوطني الفلسطيني، وتجلت أيضاً في المبارزة المفتوحة في الإعلان عن تبني العمليات العسكرية ضد الاحتلال، حيث يعلن أكثر من فصيل فلسطيني عن تبنيه المطلق لنفس العملية، وخاصة "حماس" و"فتح" لإثبات من هو الفصيل الأكثر قوةً ووطنية، فقد غاب عن أذهان الفصائل الحديث عن دور تحرير فلسطين

---

[1] الهزيل، شكري، المشروع الوطني الفلسطيني من ثقافة الهوية الفصائلية وغياب ثقافة الهوية الوطنية ! ! 2009/2/5م، موقع مركز إعلام القدس الالكتروني. -http://www.qudsmedia.net/uploads/522009 032051PM.jpghttp://www.qudsmedia.net/uploads/522009-032051PM.jpg

[2] عريقات، صائب، **مداخلة خلال ندوة بعنوان: الوحدة الوطنية في تجربة ومنهج ياسر عرفات**، أدار الندوة أكرم مسلم، **سياسات (1)** ص 64.

والشعب الفلسطيني أولاً، ومن ثم الدولة ونظام الحكم، فاستبدل ذلك باحتدام الصراع بين "فتح" و"حماس" وتحديداً بعد عام 2006م. فرسخت ثقافة الفصائل وهويتها، فأخذت تتقاتل وتتبارز فيما بينها على تسجيل المواقف السياسية في الفضائيات، الأمر الذي دفع بالحالة الفلسطينية إلى الوقوف أمام مفارقات ومتناقضات فصائلية تصل إلى حد التناقض والصراع التناحري بين مشروعات سياسية لنظام حكم في وطن فلسطيني ما زال محتلاً، بحيث لم تتضح أولويات كل من "حماس" و"فتح"، فهل أولويات "حماس" المشروع الوطني الفلسطيني أولاً، أم المشروع الإسلامي لتشكيل نظام الحكم في فلسطين؟، وبطبيعة الحال يمكن توجيه السؤال بوجهه الآخر على "فتح"، ما هي أولويات السلطة الوطنية وحركة "فتح" هل هو المشروع الوطني الفلسطيني أو السلطة؟.[1]

وهذا من شأنه أن يقود الوضع الفلسطيني إلى إشكالية تعريف الأولويات والأيديولوجيات والتعبئة على أساس فصائلي وحزبي دون أن تحدد هوية المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه فتصل بهذه الإشكالية إلى خللٍ كبير في مقومات المشروع الوطني الفلسطيني واهدافه والذي يتمثل في ثقافة الفصائل والمرجعيات المختلفة، دون الأخذ بمشروع وطني تحرري ضمن مرجعية وطنية وهوية وطنية موحدة، تضبط مسلكية جميع الفصائل والأحزاب الفلسطينية.[2]

وبتقدير الباحث، أنه لا يمكن تخيل الشعب الفلسطيني، والمشروع الوطني بدون (م.ت.ف) وفصائلها، حتى وإن كان هناك تراجع، فهذا التراجع مرحلي يمكن تجاوزه إذا استفيد من المسيرة الوطنية، وإذا أحسن العمل من خلال تضافر الجهود وحشد الجميع.

وهذا التراجع في معظم القوى والفصائل الفلسطينية تمثل في حالات تعثر وعدم تقدم في برامجها السياسية، وبسبب حالة الضبابية والازدواجية في مواقف بعض التنظيمات الفلسطينية التي تدعو في كثير من الأحيان إلى تعزيز الانتماء الفصائلي على حساب الهوية

---

[1] الهزيل، شكري، **المشروع الوطني الفلسطيني من ثقافة الهوية الفصائلية وغياب ثقافة الهوية الوطنية ! !** مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

الوطنية، التي فضل كثير من المناضلين والمثقفين الفلسطينيين عدم الارتباط بها.[1]ويضيف عبد الرحيم ملوح الأمين العام للجبهة الشعبية أن هناك أزمة ثقة بين الشباب الفلسطيني والأحزاب والفصائل السياسية، بسبب وجود مشكلة في التنظيم السياسي في هذه المرحلة ككل، والتي هي مرتبطة ببرامج هذا التنظيم وتطوير أدائه وحجم الرهان السياسي عليه.[2]

وعلى ضوء ما سبق، يعتقد الباحث أن الوضع الفلسطيني الراهن المتردي قد يكون نتيجة عدم الاهتمام الكافي بتوعية الهوية الفلسطينية ووحدتها. حيث من الممكن أن تكون حالة الانقسام الفلسطيني سبباً لها، ذلك أن الصراع حول الهوية كمفهوم يؤدي إلى ضعف النظام السياسي، وتدخل القوى الخارجية، فيكون من واجب القوى والفصائل الفلسطينية أن تتحول إلى الهوية الوطنية من خلال الاتفاق على إقرار الهوية المشتركة، وتطوير نظام اتصال يربط بين أعضاء المجتمع السياسي الواحد، ويسمح بسهولة تبادل القيم المشتركة وتناقلها.

ذلك أن الهوية الوطنية الفلسطينية تتعرض إلى مأزقٍ كبير، وإذا ما استمر البحث في الانقسام على اعتبار أنه خلاف واختلاف بين حركة "حماس" وحركة "فتح"، ومجرد صراع على السلطة أو الحصص، أو على بعض مركبات النظام السياسي، فسوف تدخل الحالة الفلسطينية إلى مرحلةٍ جديدةٍ عنوانها الهوية الفلسطينية. فعندما كان التهديد للهوية خارجياً كانت الهوية هدفاً، وعندما تحول التهديد للهوية إلى عامل داخلي تراجع هذا الهدف، وتراجعت تلك الغاية، وقد تكون هذه المرة الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني الذي يكون العامل الداخلي السبب المباشر لتراجع الهوية الوطنية الفلسطينية.[3]

2-4-3 دور القوى والفصائل الفلسطينية في ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية

ما أجمل القول هنا، عندما يتم الحديث عن مشروع وطني فلسطيني ينبثق من ثقافة وطنية واحدة، بمعنى تغليفه بالبعد الوطني وإعطائه الأولوية بعيداً عن أي أيديولوجية أخرى.

---

[1] عبد الله، غسان، ***الهوية الفلسطينية بين الولاء والانتماء*** **القدس** 2008/3/25م.

[2] أبو كامش، إبراهيم، ***الشباب الفلسطيني وأزمة الثقة بالتنظيمات*** **الحياة الجديدة**، عدد 5133 2010/2/15م.

[3] سويلم، عبد المجيد، ***الهوية الفلسطينية.. هل هي في خطر*** **الأيام** 2007/7/23م.

لكن الواقع الفلسطيني يشير إلى عملية ترتيب أولويات، فمثلاً "حماس" التي فازت بالانتخابات التشريعية عام 2006م، تعمل على تغليب مشروعها الخاص، من حيث أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، فالتناقض الأساسي بين المشروع الوطني ومشروع حركة "حماس" إذاً يتمثل في كيفية الحفاظ على الأرض والثوابت والهوية، فالاختلاف يكمن في مشروع البرامج السياسية، لكن لا يجوز أن تختلف الفصائل الفلسطينية في الهوية والانتماء، فالذي يحدث في الواقع هو عملية تداخل الأمور الثقافية مع الأمور السياسية بطريقة إكراهية.[1]

وهناك من يشير، إلى أن القوى والفصائل الفلسطينية على ما يبدو لم تساعد على تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية قبل كل اتفاق. وإنما كان العكس، فالثقافة السائدة هي ثقافة الانقسام، والانشداد للذات الفصائلية، حيث إن معظم وسائل الإعلام المحلية الفلسطينية مليئة بثقافة الانقسام، فهي لا تساعد على تعزيز الوحدة الوطنية، وهذا ما كان يفشل كل المحاولات لتعزيزها، حيث إن تحقيق الوحدة الوطنية في أي بلد يحتاج إلى مناخ ايجابي، وإلى توجهاتٍ جدية، وإلى مجموعاتٍ متكاملة.[2] وفي هذا الصدد، ترى مختلف النظريات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، أن المقدمات الصحيحة تؤدي إلى نتائج صحيحة، وأن المقدمات الخاطئة تأتي بنتائج سلبية. وفي الواقع الفلسطيني، يمكن القول إن الانقسام الحاصل إذا ما لم يتم علاجه بمقدمات تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية قبل أي اتفاق قد يحصل، فيمكن أن يقود ذلك إلى مزيدٍ من الانقسام.[3]هذا ما أكد عليه أمين سر حركة "فتح" بمحافظة طولكرم مصطفى طقاطقة، حين أشار إلى أن كل الاتفاقات التي وقعت بين "حماس" و"فتح" كاتفاق أو تفاهمات القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، واتفاق مكة، لا ترتقي لتكون برنامجاً مشتركاً بينها بدون ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية، ويرى أن جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها هي عبارة عن محاصصة مئة بالمئة، لتصب بالتالي في خدمة مصالحها الفئوية، في ظل غياب استراتيجية عمل وطني موحدة، فالفصائل الفلسطينية بشكل عام، وحركة "حماس" بشكل خاص،

---

[1] أبراش، إبراهيم، *حوار مع صحيفة الراية القطرية* 2008/1/30م، موقع ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية الالكتروني.
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=170

[2] عبد الله، حسن، ***ثقافة الانقسام تتجند للإطاحة بالثقافة الوحدوية*** **القدس**، عدد 14428 2009/10/15م.

[3] المصدر السابق.

تفتقر إلى ثقافة قبول الآخر، مضيفاً أن حركة "فتح" قبلت الشراكة مع الفصائل الأخرى، ولكنها لم تقبل بديلاً عنها.[1]

وبناءً على ما سبق، هناك من يعزو الانقسام الفلسطيني والحالة الفصائلية الراهنة، إلى عدم اهتمام الفصائل الفلسطينية بالقدر الكافي بتطوير فكرهم السياسي، وذلك بسبب تدني مستوى الاهتمام بالثقافة السياسية، وضعف تقاليد الحوار، وعدم تقبل الرأي الآخر، مما يؤدي إلى جمود أفكارها، ووسائل عملها،[2] حيث يمكن تفسير ذلك بأسبابٍ عدة منها:[3]

1- تغليب روح الشعارات والعواطف، في الخطابات السياسية لدى الفصائل الفلسطينية، وضعف الاشتغال في التفكير السياسي، مما أدى إلى غياب تقاليد الحوار بشأن القضايا المصيرية في الساحة الفلسطينية، لصالح الخطابات الدعائية الفصائلية التي تميل إلى الثنائيات المطلقة، مثل وطني أو مناضل أو خائن.

2- غياب التواصل، والتفاعل، والمشاركة بين فئات الطبقة السياسية (سلطة ومعارضة) مما يحول دون تنمية ثقافة سياسية فصائلية.

3- كما أن ضعف الحراك في البنى الفصائلية، وضعف التقاليد المؤسسية والديمقراطية، وغياب مراكز صنع القرار والبحث، يحد من تطور الفكر السياسي للفصائل الفلسطينية.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الخلافات السياسية الفصائلية في المجتمع الفلسطيني لم تعد تخضع لقاعدة الاختلاف في إطار الوحدة، أي الاختلاف بما لا يمس الثوابت الوطنية، أو المصلحة الوطنية العليا. وعليه، فالوضع الفلسطيني يشهد حالة من الصراع على تلك الثوابت والمرجعيات، بحيث أصبحت محل تساؤل. ويفهم من ذلك، أنه إذا تم تجاهل أوجه الاتفاق والتعاون على أساس ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية التي يفترض أن تحكم مكونات النظام

---

[1] مقابلة شخصية، طقاطقة، مصطفى أمين سر حركة "فتح"/ إقليم طولكرم، مصدر سبق ذكره.

[2] كيالي، ماجد، نحو تفكير سياسي جديد في الساحة الفلسطينية 2008/7/10م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://aljazeera.net/NR/exeres/F0B11BD8-ED02-4245-B54D-8B1FAE2FDEDF.htm

[3] المصدر السابق.

السياسي الفلسطيني بما يحفظ وحدة هذا النظام واستقراره، فإن القواسم الثقافية المشتركة بين الفصائل الفلسطينية ستكون مهددة بمزيد من الانقسام، بما ينعكس سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني. وعلى ما يبدو، أن ما يهدد ثقافة الوحدة الوطنية الفلسطينية أيضاً، هو ارتباط بعض الفصائل الفلسطينية بأجندات خارجية وأيديولوجيتها الثقافية والعقائدية، وذلك على حساب ثقافة الاختلاف بين الفصائل الفلسطينية وهويتها الوطنية ووحدتها.

5-3 آلية تعزيز بناء الثقة

أصبح من الملاحظ أن تشكل أزمة الثقة، وغياب الثقافة السياسية التي تدعو إلى قبول الآخر، والشراكة السياسية معه، والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، تشكل عقبة رئيسية أمام نجاح أي حوار وطني فلسطيني. وعليه، فمن المرجح صعوبة تقديم مقترحاتٍ أو تصوراتٍ للخروج من الأزمة الفلسطينية في ظل المعطيات التي تشهدها، من دون قبول الطرفين المعنيين لها "فتح" و"حماس"، وهذا ما حصل للورقة المصرية. من هنا، يكون من الأهمية معرفة اتجاهات القوى والفصائل الفلسطينية وأدوارها إزاء آلية تعزيز بناء الثقة.

1-5-3 اتجاهات القوى والفصائل الفلسطينية في تعزيز بناء الثقة

على مدى نحو عامين من جولات الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية، وخاصة بين "فتح" و"حماس"، بدا واضحاً أن المواقف والمقاصد لا تزال متصادمة مما انعكس على ضرورة توقيع المصالحة بينهما وصولاً لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكل هذا كان لأسبابٍ عدة من بينها فقدان الثقة بين "فتح" وحماس" مما أدى إلى خلق شرخ يستعصي على الترميم في الوقت الراهن، من منطلق أن التوصل إلى أي اتفاق قد ينهي الانقسام الفصائلي الفلسطيني ينبعث من النفوس وليس من النصوص.[1] وارتباطاً بذلك، يمكن الإشارة إلى أن أزمة ملف المصالحة لها أربعة وجوه، حيث يوجد تياران في داخل كل حركة من "فتح" و"حماس"، وكلا الطرفين يهتم فقط بتوجيه الاتهامات لبعضهما بعضاً بوجود ضغوط مرتبطة بتمويلٍ خارجي، وبالتالي كان من

---

[1] خطاب، فتحي، حكاية ورقة المصالحة الفلسطينية.. بين القبول والرفض!! 2010/2/23م، موقع صحيفة العرب اليوم الالكتروني.http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=11032

المفترض على كل منهما أن يتحلى بالإرادة السياسية المستقلة، ومن دون ذلك فسيكون من غير الممكن مد جسور بناء الثقة بين الحركتين، لذلك سوف تظل الإرادة السياسية الفلسطينية مزدحمةً بالمطبات. ومن هنا يمكن قراءة نقطة الخلاف على عملية إجراء الانتخابات، إن "حماس" قد لا يمكنها التنازل عن ملكية قطاع غزة من دون مقابل من تقاسم السلطة، وأن "فتح" قد لا تتنازل أيضاً عن ملكية السلطة من دون مقابل من تراجع "حماس" عن مشروعها وتوجهاتها.

ويعتقد الباحث بأن القوى والفصائل الفلسطينية مازالت بعيدة نسبياً من عملية بناء الثقة، وخاصةً في الحوارات الفصائلية، حيث كانت تجتمع الفصائل بعد اشتداد الأزمات السياسية التي تعصف بالحالة الفلسطينية وتراكمها، وبعد اتساع الفجوة بين القطبين "فتح" و"حماس" واصراريهما على التمسك ببرامجيهما دون إيجاد حلول وسط تأخذ بالاعتبار المشروع الوطني الفلسطيني. من هنا برزت أزمة ثقة بينهما جعلتهما بعيدتين عن المراجعات والاجتماعات لمناقشة القضايا السياسية وسبل تعزيز الوحدة الوطنية.

ولعل المراجعات الدورية للمصالحة الوطنية الفلسطينية بعد كل محطة من محطات الارتكاسات التي مر ويمر بها النظام السياسي الفلسطيني من شأنها أن توحد الفصائل والقوى الفلسطينية، وتمكنها من تدارك الوضع خصوصاً في المراحل الأولى. فهذا لا يعني أن على المصالحة حل كل القضايا العالقة دفعةً واحدة، وإنما يمكن لها أن تبدأ بقضايا عاجلة، تساعد على خلق أجواء ثقة تمهد للانتقال للقضايا الأكثر تعقيداً. فهناك محطاتٌ كثيرةٌ كانت تستوجب التوقف عندها وعمل مراجعة استراتيجية لتؤدي بالتالي إلى الحد من تفاقم الأزمة، ومنها مثلاً، عند انتهاء المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي في منتصف أيار 1999م، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وعند انتشار الانفلات الأمني خلال عامي 2005 و2006م، وكان من الممكن أن تحدث المراجعة والمصالحة أيضاً عند بدء اقتحام "الجيش الإسرائيلي" الضفة الغربية في أوج انتفاضة الأقصى في آذار 2002م، ومحاصرة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات في المقاطعة، واليوم أصبحت المراجعة والمصالحة الوطنية الفلسطينية ضرورية بعد أن وصل خيار

التسوية السلمية لطريق مسدود، كذلك خيار المقاومة، فأصبحت الحالة السياسية تعيش ضعفاً سياسياً.[1]

وعلى هذا الأساس، يرى الباحث أنه بإمكان القوى والفصائل الفلسطينية إجراء مراجعة دورية ليس فقط بعد كل محطة من محطات الارتكاسات التي مر بها الشعب الفلسطيني، وإنما يمكن أن تجتمع القوى والفصائل بشكل دوري لمناقشة المسار السياسي الفلسطيني العام لتوجيه البوصلة السياسية للمسار الصحيح الذي يخدم المشروع الوطني للفصائل الفلسطينية كافة. فهذه المراجعات الدورية تكمن أهميتها في تعزيز بناء الثقة بحيث تعمل القوى والفصائل في بوتقةٍ واحدة، ومن ثم تخدم المصالحة الوطنية القائمة على المراجعات في حل بقية القضايا الشائكة.

3-5-2 اتجاه "فتح" و"حماس" نحو تعزيز بناء الثقة من حيث إطلاق سراح السجناء السياسيين

تتجلى أزمة الثقة المحتدمة بين "فتح" و"حماس" أكثر ما تتجلى في الإبقاء على ملف الاعتقال السياسي دون تفكيك، وهو يقف عائقاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وفي الوقت ذاته، تصر حركة "حماس" على إنهائه كشرط رئيس لتحقيق المصالحة، فيما طالب القيادي في حركة "فتح" وعضو لجنة المصالحة في الضفة الغربية محمود العالول بعدم التركيز على هذا الملف "والعمل على إزالة مسبباته وهي حالة الانقسام الفلسطيني، حتى يطوى هذا الملف، حيث يؤكد أن القرار قد اتخذ بتفكيكه بغض النظر عن موقف الطرف الآخر، وكل ما أنجزت اللجان المختصة قائمة سيتم الإفراج عنها".[2] وفي المقابل يشير عضو لجنة المصالحة عن حركة "حماس" عمر عبد الرازق أن هناك إشاراتٍ سلبية من حركة "فتح"، متهماً إياها برفض التعامل مع أي آلية تنفيذية وعملية لإنهاء ملف الاعتقالات، كما يضيف أيضاً أن "فتح" اعتمدت على ما يسمى بمبادرات حسن النية والإفراج عن مجموعة من الأشخاص فقط.[3]

---

[1] أبراش، إبراهيم، ***المصالحة الوطنية حجر الأساس..*** **القدس**، عدد 14514 2010/1/12م، ص 19.

[2] الرجوب، عوض، *أثر ملف الاعتقال في المصالحة الفلسطينية* 2009/6/25م، موقع الجزيرة نت الالكتروني.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D50E8A45-B4F5-4528-9411-CD091A440C96.htm

[3] المصدر السابق.

وموازاةً لذلك، يرى المحلل السياسي إياد البرغوثي أن لكلا الحركتين تجارب سابقة تؤكد عدم وجود جدية كافية لإنهاء ملف الاعتقال السياسي سواء في الضفة أو في غزة، مما أدى إلى خلق نوع من المماحكات في هذا الموضوع.[1]

من جهتها، تقول حركة "حماس" إن 500 على الأقل من رجالها معتقلون في سجون فلسطينية في الضفة الغربية. وفي المقابل لم تفصح "فتح" حتى الآن عن عدد رجالها الذين تحتجزهم "حماس" في قطاع غزة. ويتبادل كل طرف الاتهامات للآخر بتعريض هؤلاء السجناء للتعذيب وإعدام دون محاكمة، وفي الوقت نفسه ينفي ك منهما القيام باعتقالاتٍ لأسبابٍ سياسية.[2]

ويمثل ملف الاعتقال السياسي أحد عناصر الخلاف القوي بين الحركتين، ويبدو في جانبٍ كبيرٍ منه انتقامي، ذلك أنه لا يوجد احتكاكات مباشرة بينهما، نظراً لانفراد كل حركة بأحد القطاعين الضفة وغزة، وحين يشتد الخلاف السياسي فإن اعتقال عناصر الحركتين هو الوسيلة العملية للتعبير عن الخلاف. لذلك يعتبر ملف الاعتقال السياسي أحد تداعيات الانقسام الفلسطيني الذي هو عصب المشكلة، ومن هذا يتبين أن حقيقة الصراع بين الطرفين يدور حول السلطة، وبسبب عدم الجدية بمد جسور الثقة، كان هناك توقف عند الخلافات الجزئية بين الفصيلين وهذا ما أبعد الحوار الوطني عن جوهره، وبالتالي تباعدت وحدة الرؤية في الأهداف.[3]

ويعتقد المحلل السياسي طلال عوكل، أن ملف الاعتقالات السياسية يتضخم ويصغر بقرارٍ من الطرفين، فهذا الملف مرتبط بالاتفاق على معالجة القضايا السياسية والتقدم باقتراحاتٍ حقيقية. ولكن ما يجري هو بمثابة التغطية على الخلاف الحقيقي باللجوء إلى هذا الملف، حيث إن السبب الحقيقي للخلافات هو غياب الارادات لدى الأطراف، وضعضعة جسور

---

[1] الرجوب، عوض، **أثر ملف الاعتقال في المصالحة الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره.

[2] د.م، ***قمة المصالحة الفلسطينية معلقة على تبادل الأسرى*** **القدس** 2009/2/17.

[3] أبو السعود، صادق، الاعتقال السياسي الحوار الوطني 2009/6/27م، موقع أخبار مكتوب الالكتروني.
http://news.maktoob.com/article.

الثقة بينهما، والحرص على وجود كيانين فلسطينيين أحدهما في غـزة، والآخـر فـي الضـفة الغربية.[1]

ولعل الباحث يكون أكثر توضيحاً إذا قال إن ملف الاعتقالات السياسية يعتبر من الملفات الهامة التي يقف حائلاً أمام توقيع اتفاق المصالحة ينهي بدوره الانقسام، لكونه ينبثق من ملـف أزمة الثقة بين الطرفين الفلسطينيين، حيث تشكل هذه الأزمة مع غياب الثقافة السياسية التـي تدعو إلى قبول الآخر والاستماع إليه تشكل عقبة رئيسية أمام نجاح أي حوار وطني فلسـطيني، حتى إذا كان تحت رعاية أية دولة في العالم، وفي النهاية إذا ما بقي الحوار الوطني هكذا دون تعزيز للثقة فإن الشعب الفلسطيني سيحصل على مجاملات سياسية.

ويرى عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، أن تطـورات القضية الفلسطينية لم تسهم بعد في تمهيد السبيل نحو تأسيس حزب سياسي حديث، وذلك بسـبب أزمة الثقة التي تبلورت في الحالة السياسية بين الحاكم والمحكوم، وما أصاب الناس جراء ذلـك من احباطاتٍ ناجمة عن وعودٍ كثيرة لم يتحقق منها على الأرض سوى النقيض.[2]

3-5-3 دور الفصائل الفلسطينية في تعزيز بناء الثقة من حيث وقف الحملات التحريضية

إذا كان ملف الاعتقالات السياسية يعبر عن أزمة الثقة بين "فتح" و"حماس"، فهناك أيضاً الخطاب الإعلامي الفصائلي الذي يحمل في ثناياه مقداراً كبيراً من المغالاة بعيـداً عـن تهيئـة الأجواء وتنقيتها لفسح المجال أمام اتفاق المصالحة الوطنية وصولاً إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. وبمراجعة سريعة لهذا الخطاب يمكن الإشارة إلى أنه يحتدم أكثر بعد كـل أزمـة سياسية كانت تتيح لكل طرف خطاباً إعلامياً استقصائياً ومشبعاً بالمغالاة ليصل إلى التحـريض الإعلامي المضاد. وفي هذا الصدد، ثمة رأي لا يمكن تجاهله يرى أن الخطاب الإعلامي الذي

---

[1] د.م، بين "حماس" و"فتح"..هل الاعتقالات السياسية سبباً حقيقياً لاستمرار الشقاق ! 2009/7/11م، موقع وكالة فلسـطين اليوم الإخبارية..http://paltoday.com/arabic//News-51874.html.

[2] قاسم، عبد الستار، **أزمة الحزب السياسي، أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**، ورقة قدمت إلى مؤتمر حول الديمقراطية والتعددية وأزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، رام الله: المؤسسة الفلسـطينية لدراسـة الديمقراطيـة - مواطن، 1996م، ص 72.

يرافق كل أزمة بين "فتح" و"حماس" وتداعياتها، يعكس عدم مقدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على التصدي، وتوصيف طبيعة هذه المرحلة وتشخيصها من حيث إنها مرحلة تحرر وطني أم هي مرحلة بناء الدولة. فإذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية أمام مهمات مرحلة التحرر الوطني، فهناك أدوات وأعمال ووسائل واستراتيجيات ومهام ملائمة لطبيعة هذه المرحلة، التي تختلف بدورها وبشكل كبير عما إذا كانت مرحلة بناء وطني. ومن هنا على وجه التحديد، كان جذر ما تمر به الساحة الفلسطينية من مشاكل، وتوضيحاً لذلك يلاحظ أن المسار الرسمي لحركة "فتح" التي دخلت مع مسار السلطة يعمل على تحويل السلطة إلى دولة. وبالمقابل، فإن حركة "حماس" منذ فوزها بالانتخابات عام 2006م، اعتبرت نفسها جزءاً من منظومة الدولة أو السلطة وبدأت تتصرف على هذا الأساس، فكان من الصعب ممارسة الحركة لأعمال المقاومة والاستمرار في ذلك النهج في الوقت ذاته. ونظراً لعدم تحديد مضمون المرحلة الراهنة وطبيعتها، فإن الخطاب الإعلامي جاء صدى لهذا التردد في تحديد المرحلة، فجاء الخطاب الإعلامي الفصائلي والوطني العام خطاباً فصائلياً وفئوياً وتعسفياً قائماً على أساس محاربة كل طرف للآخر، مستبعداً الآليات الممكنة لهذا الخطاب الإعلامي الفصائلي لسلك سبل من شأنها أن تعزز الثقة بين الفصائل المتصارعة أو المختلفة سياسياً.[1]

ولا يغيب عن بال الباحث أن الإعلام سلاح ذو حدين، فيمكن إذا ما أحسن استخدامه أن يقوي الروح الإرادية لدى القوى والفصائل الفلسطينية ويستنهضها لفض الخلافات للسير قدماً نحو تعزيز الوحدة الوطنية، أما إذا ما أسيء استخدامه فسيسهم لا محالة في بث التوتر والاستعداء بين ثنايا العلاقات المتبادلة بين الحركتين "فتح" و"حماس"، وبالتالي يكرس حالة الانقسام التي تشهدها الحالة الفلسطينية دون أي وازع وطني.

[1] د.م، الصراع الفلسطيني - الفلسطيني ضمن المقاييس الحضارية والأخلاقية، 2007/7/17م، موقع الملتقى الفكر العربي الالكتروني. http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=366.

6-3 خاتمة

وبعد تناول الباحث لأدوار القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها نحو آليـــات تعزيـــز الوحدة الوطنية، بات من السهل القول إن الوضع الفلسطيني يعاني من عدم توافر الجدية عند كل من "فتح" و"حماس" لتجاوز حالة الانقسام بشكل كامل بما يفتح الباب أمـــام اســـتعادة الوحـــدة الوطنية. فهذا يتطلب البحث عن صيغة مناسبة لكلا الطرفين من أجل إعادة الثقة بينهمـــا لحـــل مختلف القضايا العالقة، وإعادة ترميم الوضع الفلســـطيني بشـــكل تـــدريجي، بحيـــث لا تهـــدد مكانتيهما ولا شرعيتيهما في الساحة الفلسطينية، مع الأخذ بالاعتبار أن حل هذه القضـــايا قـــد يكون من الممكن بالنظر إلى الحالة الفلسطينية باعتبارها حالة تحرر وطني أو بناء دولة، فالمهم هنا هو أن تتفق القوى والفصائل الفلسطينية حول طبيعة هذه المرحلة ليتسنى لها التقـــدم نحـــو إنهاء الخلافات السياسية، وبالتالي العمل على تعزيز الوحدة الوطنية وفق الآليات المتاحة لـــذلك لتأخذ منها موقفاً ايجابياً ينسجم مع تطلعات الوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي ظل هذه الصورة الضبابية في حل الخلافات بين الفصيلين، يكون من الأولى لهمـــا في هذه الحالة أن تنظم خلافاتها، وحلها بشكل تدريجي، على أساس العمل فـــي اتجـــاه انهـــاء الانقسام. وهذا قد يكون بالتوافق على ما تقدران عليه، على الأقل، وما بيد هـــاتين الحـــركتين، كاستعادة التوافق على ترميم أوضاع الساحة الفلسطينية، وإعادة بنـــاء مؤسســـاتها، وأطرهـــا، وإرساء علاقات ديمقراطية فيها، على قاعدة احترام التعددية والرأي الآخر، وإفساح المجال أمام المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، على قاعدة المصلحة الوطنية لا الفصائلية، كحل تدريجي لإعادة بناء الثقة وصولاً للوحدة الوطنية بدلاً من حلول الرزمة الكاملة التي جـــرت برعايـــةٍ مصرية.

الفصل الرابع

أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في التنمية السياسية

1-4 مقدمة

يشكل موضوع التنمية السياسية أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصةً خلال منتصف القرن الماضي، وتعود هذه الأهمية إلى ما يمكن أن تقدمه التنمية السياسية من رقي للفرد والجماعة، وتحديداً بعد سنوات الحرب والدمار التي رافقت البشرية طيلة عقود الاستعمار. من هنا جاء اهتمام نشطاء حقوق الإنسان والسياسيين على حدٍّ سواء بقضايا الإصلاح السياسي في العالم العربي وآليات استنهاضه، وهو اهتمام يبين مدى رغبة المواطن العربي في خوض غمار الإصلاح وفق تجربة ديمقراطية تجسد مبدأ سيادة القانون وتفتح الطريق واسعاً أمام مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدولة.

وبالانتقال إلى التجربة الفلسطينية على صعيد التنمية السياسية بعد اتفاق أوسلو وما أحدثه من اختلافاتٍ في الرؤى والمواقف بين الفصائل الفلسطينية التي دخل عملها الوطني في دوامة أزماتٍ عديدة بين مضمونه التحرري، والأشكال السياسية المعبرة عنه، والتي أدت أيضاً إلى غياب الاستراتيجية ذات التنموية السياسية حيث الوعي السياسي السليم، كل ذلك أثر بشكل مباشر في التنمية السياسية الفلسطينية، حيث باتت الخلافات السياسية الفصائلية وخاصةً بعد وصول "حماس" إلى السلطة وعدم قدرة رأسي السلطة في التأقلم والانسجام لاختلاف الرؤى والتوجهات، باتت تشكل تحدياً كبيراً أمام أية عملية إصلاح تنموية سياسية في فلسطين. ومن الواجب القول، إن جميع الأزمات الداخلية وما رافقها من أزماتٍ خارجية راعت الخصوصية الفلسطينية المعقدة، وذلك بما تشكله طبيعة العلاقة الموجودة بين مختلف الشرائح والقوى السياسية الفلسطينية التي أضحت في حالة من التيه والتناحر في كثيرٍ من الأحيان.

ومن خلال الطرح السابق، يتبين للباحث أن مسار التنمية السياسية الفلسطينية يصطدم بشكلٍ أساسي بآفاق الإشكالات وحلولها التي تواجه بناء المؤسسات الفلسطينية، إضافة إلى

مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية وآليات تعزيزها في ظل الانقسام الحاصل والتشتت الفصائلي، وهنا يطرح الباحث أهم هذه الآليات التي تناولتها الدراسة سابقاً بشكل مفصل، ومواقف القوى والفصائل الفلسطينية تجاهها كوسائل هامة على طريق تحقيق التنمية السياسية بعد تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ولعل هذه الآليات من شأنها أن تسهم بشكل فعال في إحداث تغيير وتنمية سياسية، لذلك يبحث هذا الفصل من الدراسة في اتجاهين هامين، أولاً: أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على إحداث التغيير السياسي، من حيث عملية التأثير في الرأي العام الفلسطيني، والثقافة السياسية، والتنشئة السياسية. أما الاتجاه الآخر من هذا الفصل فيركز على أثر تلك الآليات على عملية التحول الديمقراطي، من حيث المشاركة السياسية، والتعددية السياسية.

2-4 أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على إحداث التغيير السياسي

من المفهوم أن التوافق الفلسطيني الداخلي قد يشكل أحد أهم الآليات الساعية نحو تحقيق التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن ذلك يتطلب بالدرجة الأولى اتفاق مختلف القوى والقطاعات الفاعلة في المجتمع الفلسطيني على برنامج وطني مشترك، لما قد يمثله من أهمية في توفير المقومات الأساسية لعملية تنموية سياسية مجتمعية شاملة، حيث يدفع هذا نحو صياغة مبادراتٍ ذاتية تراعي من جهة متطلبات الواقع الفلسطيني، وتقاوم معيقات التنمية السياسية من جهة أخرى.

ويسود الاعتقاد بصعوبة تحقيق التنمية السياسية في فلسطين، نظراً للإشكالات الكثيرة والمتداخلة بين خارجية وداخلية، والتي تدفع نحو تقليل فرص تحقيق التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن تذليل هذه الصعوبات يتوقف بالدرجة الأولى على الوضع الداخلي الفلسطيني، والعمل بالتالي على بناء أسسٍ جديدةٍ تدفع نحو تقوية النسيج السياسي والمجتمعي، لما في ذلك من إسهامٍ مباشر في خدمة عملية التنمية السياسية، وبالتالي إمكانية تحقيقها، ويبقى

التوافق الفلسطيني الداخلي بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية يمثل آلية هامة نحو إكمال الحلقة المفقودة على صعيد التنمية السياسية وإحداث تغيير سياسي.[1]

ومن نفل القول، إن بلورة استراتيجية سياسية واحدة شرط لا بد من تحقيقه حتى يتمكن النظام السياسي الفلسطيني من بلورة استراتيجية تنموية سياسية واحدة. ومن الواضح أن الساحة الفلسطينية تعيش حالة من تعدد الاستراتيجيات ومصادر القرار، مما أدى إلى انتشار الفوضى.[2]

لذلك يمكن الإشارة إلى أن التركيبة السياسية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية تتطلب درجة كبيرة من الوعي والعمل على بنائها وفق أسسٍ جديدة، تستدعي بالأساس تحقيق مستوياتٍ أفضل من التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، حيث يتطلب ذلك العمل باتجاه تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية كافة، سواء الرسمية أو المجتمعية، خدمةً لأغراض التنمية وسبل تحقيقها.

"وبالرغم من أن تعدد البرامج السياسية يعد إسهاماً ايجابياً في تطوير العلاقة بين مكونات الشعب الفلسطيني المختلفة، إلا أنه في مرحلة ما بعد أوسلو مباشرة يشير إلى غير ذلك، حيث يحاول كل طرف إلغاء برنامج الآخر والاعتداد بأن برنامجه هو الصحيح".[3]

وفي ضوء ما سبق، يمكن الإشارة إلى أن الحالة الفلسطينية تتميز بخصوصية فريدة، تتمثل في الاختلافات الفكرية أحياناً والعقائدية أحياناً أخرى في مواجهة الاحتلال، إلا أنه ومنذ توقيع اتفاق أوسلو أخذ النقاش حول جدل العلاقة بين التحرير الوطني والتنمية السياسية انعطافات أخرى، تتمثل في كيفية بناء المؤسسات الرسمية، نظراً لتعدد الآراء والاتجاهات الفكرية والفصائلية، فجدارة أي تشكيل سياسي وطني تتحدد بمدى قدرته على الموائمة بين شروط التنمية السياسية وآلياتها ومضمونها مع هدف الاستقلال.

---

[1] الأغا، أحمد سعيد نظام، التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية، 2007/6/1م، موقع دنيا الرأي الالكتروني.http://pulpit.alwatanvoice.com/content-91028.html

[2] المصري، هاني، ***نحو رؤية استراتيجية تنموية سياسية* صحيفة الأيام** 2004/10/26م.

[3] الأغا، أحمد سعيد **نظام، التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية**، مصدر سبق ذكره.

ومن شأن الأزمات السياسية الداخلية في فلسطين أن تثير قضية فاعلية النظام السياسي، وتعد بمثابة اختبار قدرات هذا النظام على التصرف والتكيف في مواجهة الظـروف المتغيـرة والمفاجئة، حيث تزداد حدة هذه التحديات السياسية في حالة اهتزاز شرعية النظام السياسـي، أو التشكيك في الأسس السياسية والدستورية التي يستند إليها.

ويتجه الباحث إلى القول أيضاً، إن أدوار كل من "فتح" و"حماس" واتجاهاتهما نحو آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية تشير إلى تشدد كل منهما بآرائه ومنطلقاته وأهدافه الخاصـة، التي تحافظ على مستوى صراع سياسي داخلي معين يتبلور في من يتولى مقاعد السلطة، ومـن يسعى إلى الوصول إليها أو المشاركة والاقتسام، على اعتبار أن من يتولى السلطة يميل إلـى الحفاظ على الوضع القائم، وينظر للأزمة على أنها اضطراب لاستمرارية هذا الوضع، وتهديـد للتوزيع القائم للموارد والسلطة، أما الجانب الآخر الذي قد يملك نفوذاً أقـل ويطمـح للسـلطة فيميل بطريقته إلى الحفاظ على الصراع وإدارته.

وما دام الأمر كذلك، فإن عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية فـي جامعـة النجـاح الوطنية يعتقد أنه بالإمكان العمل على تحقيق تنمية سياسية وبناء مؤسسات السلطة بفصل حيـاة الفصائل السياسية التي تزدحم بالخلافات والانقسامات عن الحياة المدنية، بغض النظر عن تحقيق وحدة وطنية أو لا، لأن تسييس المؤسسات الرسمية واستعمال المال العام سياسياً سـيُبقي بنـاء المؤسسات ديمقراطياً وتنموياً رهينة بحل الخلافات بين القوى والفصائل الفلسطينية، وفي هذه المرحلة من حياة الفصائل يصعب إيجاد حل دائم لفض كافة الخلافـات السياسـية وتحقيـق الاستقرار، لذلك من الأجدى أن تدار مؤسسات السلطة مدنياً بعيـداً عـن السياسـة الخارجيـة والداخلية الداخلية ويضيف موضحاً أن الوحدة الوطنية هي بمثابة شعار على الأرض ليس لديه فاعلية من شأنه أن يحرز تقدماً في بناء المؤسسات وتدعيم التنمية السياسية، مثلما حصـل بعـد اتفاق مكة الذي سرعان ما انهار معه شعار الوحدة الوطنية.[1]

[1] مقابلة شخصية، قاسم، عبد الستار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نـابلس، 2010/5/13م، السـاعة الثامنة مساءً، منزل الدكتور عبد الستار قاسم.

لذلك، ربما يمكن القول هنا، إن القوى والفصائل الفلسطينية قد تحتاج إلى تجديد نفسها كل مرحلةٍ وأخرى لتتوافق برامجها وهياكلها وبناها مع الواقع الجديد، ولتجنب فقدان القدرة على استيعاب روح التحول والتطور والتجديد، لأنها نتاج إرهاصاتٍ وتفاعلاتٍ وبيئة تجاوزها الزمان.

1-2-4 عملية التأثير في الرأي العام الفلسطيني

من المعلوم أن الأحزاب السياسية بشكل عام تقوم بوظائف عامة تختلف من نسق سياسي لآخر، من خلال مراحل متعددة من التنمية السياسية والعمل على تنظيم الرأي العام وبذل الجهد في عملية الإصلاح السياسي، واختيار القيادات السياسية. وبناءً على ذلك، قد تساهم الأحزاب السياسية بشكل أو بأخر في عملية التنمية السياسية، التي تعني التحرك نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء، حيث تعتبر التنظيمات والأحزاب عاملاً هاماً في قياس التنمية السياسية، وقد يسهم هذا في توفير آليات جديدة للتوافق الفلسطيني الداخلي التي تلائم عملية التنمية السياسية، والتي تتطلب درجة كبيرة من الإحساس المشترك بالمصير المشترك، والعمل الموحد نحو الإسهام في تحقيق التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.[1]

وطبقاً لواقع الحال للقوى والفصائل الفلسطينية، يرى عبد الرحمن الحاج إبراهيم أستاذ السياسة في جامعة بيرزيت أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في وجود آليات بعينها تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وإنما تتمثل المشكلة في الواقع الفلسطيني الفصائلي الحالي الذي لا يعكس تطورات المجتمع، حيث لا يوجد أهداف متفق عليها في المجتمع السياسي الفلسطيني، لذلك كان من واجب الفصائل الفلسطينية أن تستفيد من تجارب الشعوب الأخرى التي توجد فيها اختلافات سياسية، كيوغسلافيا التي توحدت مختلف أطيافها السياسية على برنامج مشترك. كما يرى أن تلك الآليات بحاجة إلى برنامج مشترك حتى ترتقي إلى التغيير السياسي المنشود، فكل البرامج السياسية التي تقدمها الفصائل لا يوجد بينها اختلافات جوهرية، فالمتابع مثلاً لبرنامجي "فتح" و"حماس" لا يلمس اختلافاً جوهرياً يستدعي الانقسام، ويتبين من ذلك أن مختلف جولات الحوار

[1] الأغا، أحمد سعيد **نظام، التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية**، مصدر سبق ذكره.

الوطني الفلسطيني التي جرت في مصر وغيرها إنما تعبر عن حوار محاصصة بالدرجة الأولى.[1]

كما يشير عبد الستار قاسم إلى أن الوحدة الوطنية يمكن لها أن تتحقق تلقائياً دون وجود آليات طالما أفشلتها القوى والفصائل الفلسطينية، وذلك بترسيخ العدالة عند الناس، وبالتالي تكون هناك وحدة وطنية حقيقية بعيدة عن كل الشعارات التي ينادى بها وتصدير البيانات حولها مطالبةً بتعزيزها.[2]

ويرى عثمان عثمان أستاذ السياسة في جامعة النجاح الوطنية أن الحوار الوطني بحاجة إلى وحدة الهدف عند الأطراف المشاركة، فكان على الفصائل الفلسطينية قبل انعقاد الحوار الوطني أن تتفق على وحدة الهدف لتحديد مفهوم المصلحة الوطنية، وإلا لا يكون معنى للحوار.[3] ومن هنا، "يمكن الإشارة إلى عاملين أساسيين: عامل خارجي يتمثل بالضغوط الخارجية، وعامل داخلي يتعلق بالمصالح الفصائلية الخاصة، وقد استسلم العامل الداخلي للعامل الخارجي، مما جعل حياة حركة (فتح) مرتبطة بوجود الاتفاقات السلمية".[4] وفي ظل عدم الاتفاق على وحدة الهدف، قد تتحول آلية الانتخابات من تعزيز الوحدة الوطنية إلى أداة لتكريس الانقسام، وبالتالي تفقد ثقة الرأي العام الفلسطيني بها.[5]

وفي هذا المضمار، يستطيع عبد الرحمن الحاج إبراهيم أن يلتمس صورة أكثر عينية لرؤية كل من "فتح" و"حماس" من خلال الحوار الوطني، والانتخابات ومحاولتها لتوحيد هويتها وبناء ثقتها مع بعضها بعضاً، حيث يشير إلى أنهما لم تقدما الشيء الجديد الذي يحوز على اهتمام الرأي العام الفلسطيني، فالذي تقدمه عبارة عن أطروحات أفكار مستهلكة جربت سابقاً

---

[1] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، 5\5\2010، الساعة الثانية عشر ظهراً، مكتب الدكتور عبد الرحمن، جامعة بيرزيت.

[2] مقابلة شخصية، قاسم، عبد الستار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

[3] مقابلة شخصية، عثمان، عثمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 10\5\2010، الساعة التاسعة والنصف صباحاً، مكتب الدكتور عثمان، جامعة النجاح الوطنية.

[4] المصدر السابق.

[5] المصدر السابق.

وأثبتت فشلها، وتعود من جديد لاسترجاعها، كمحاولة كل منهما تعديل النظام الانتخابي لصالحه لضمان الفوز، ويثبت حصته في السلطة دون اللجوء إلى برنامج مشترك، لذلك تحاول كل من "فتح" و"حماس" تقديم برامج سياسية إصلاحية غير قادرة على تطبيقها على الأرض، مما أفقدها اهتمامها بالرأي العام.[1]

ويخلص الباحث إلى القول، إن عدم توصل "فتح" و"حماس" إلى اتفاق بشأن قانون الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي من المنتظر أن تجري وفقه على اعتبارها آلية لإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي، قد يبعد اهتمام الرأي العام الفلسطيني مشاركته بالانتخابات أو التقليل منها، ذلك أن الرأي العام الفلسطيني قد صارت لديه شكوك حول نجاح آلية الانتخابات في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام، فقد جرب مشاركته في الانتخابات البرلمانية عام 2006م، وما نتج عنها من انقسام. لذلك يمكن القول، إن الرأي العام الفلسطيني فقد ثقته بها، بتزايد حدة الخلافات حول قانون الانتخابات ونظامه، وتأخير موعد إجرائها عن موعد استحقاقها.

ويضيف عثمان عثمان موضحاً، إن القوى والفصائل الفلسطينية قد اختزلت الرأي العام الفلسطيني بمهام خدماتية وحياتية، وأبعدته عمّا يدار في الحوار الوطني أو مسببات الانقسام وتداعياته.[2]

لذلك، ربما يمكن الإشارة هنا، إلى أن قادة حركتي "فتح" و"حماس" إذا ما كان لهما دور أساسي في تعزيز مستوى الأداء في مواجهة الأزمات، من خلال الهام الجماهير الفلسطينية وتوجهها إلى مستويات أعلى من الإنجاز بما يحقق الشرعية للنظام والحكم، قد تزيد من معيقات إحداث تغيير سياسي في خطوة منه لترسيخ مفهوم التنمية السياسية في الحالة الفلسطينية.

[1] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، مصدر سبق ذكره.

[2] مقابلة شخصية، عثمان، عثمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

2-2-4 عملية التأثير في الثقافة السياسية

هناك ملاحظة تستحق الإبداء، تفيد بأن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية، وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته الأولية (الأسرة والمدرسة)، والثانوية (الحزب ووسائل الإعلام).[1] لهذا يستطيع الباحث القول إن لآلية وحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة، والآليات الأخرى، يمكن لها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تكوين الاتجاهات وحدوث سلوك سياسي لدى أفراد تلك القوى والفصائل الفلسطينية، التي تنعكس على الحالة الديمقراطية في التكوين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي الفلسطيني.

وهناك من يقول، إن القوى والفصائل الفلسطينية عند تبنيها آلياتٍ معينة لتعزيز الوحدة الوطنية لم يسبقها وعي سياسي، ومن ثم ثقافة سياسية حتى ترسخ دعائم تلك الآليات وصولاً لتنمية سياسية حقيقية، حيث إن الثقافة السياسية في أي دولة في العالم إذا لم يصاحبها وعي سياسي تبقى عقيمة لا يرجى منها التغيير. إذاً لا تكمن المشكلة هنا في إيجاد آلياتٍ للعمل على إنهاء الانقسام السياسي، بقدر ما هو واجب مختلف الأطياف السياسية الفلسطينية العمل على بث الوعي السياسي الذي تصاحبه ثقافة سياسية حقيقية تعمل بدورها على تفعيل دور الآليات تلقائياً، بعيداً عن أية ضغوط سياسية واقتصادية خارجية، لذلك يبقى دور آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية مرتبطاً بثقافة سياسية ووعي سياسي بين أفراد القوى والفصائل. وفي ظل تقهقر حالة الثقافة السياسية في فلسطين، لا يمكن الحديث عن تأثير ملحوظ لتلك الآليات على التنمية السياسية.[2]

كما يرى عبد الستار قاسم، أن ثقافة أفراد القوى والفصائل الفلسطينية السياسية تسودها ثقافة المحاصصة والعصبية، التي عملت على تحويل تلك الآليات إلى أدواتٍ ووسائل لحماية كل فصيل من الفصيل الآخر وتقويته ضده، فمثلاً قانون الانتخابات الفلسطيني الذي يطرح في

---

[1] الفطافطة، محمود، **الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت، مجلة تسامح**،، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، آذار/ 2007، ص 11.

[2] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، مصدر سبق ذكره.

جلسات الحوار، يناقش تحت مصالح فئوية خاصة بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا. وطالما بقي الأمر كذلك، فمن الأفضل أن يضع قانون الانتخابات خبراء يأخذون بالاعتبار المصالح الوطنية العليا.[1]

ويذهب الباحث إلى القول، إن القوى والفصائل الفلسطينية إذا ما عملت على خلق ثقافة سياسية لدى أفرادها لتعزيز ديمقراطيتها الداخلية، فإنها تكون أقرب كثيراً إلى خلق روح التفاهم، وتيسر الوصول إلى اتفاق عام، أو إجماع له أهمية في حياة النظام السياسي الفلسطيني. إن هـذه الثقافة أو الديمقراطية قد لا تستطيع تذويب المصالح والأهداف والرؤى المتناقضة، فـي إطـار تأسيس لنظام سياسي ديمقراطي تكون قاعدته وحدة وطنية فلسطينية متينة انطلاقاً مـن وحـدة الهوية وثقافة الاختلاف.

وقد تابع نايف أبو خلف أستاذ السياسة ومنسق برنامج ماجستير التخطـيط والتنميـة السياسية في جامعة النجاح الوطنية، هذه الرؤية عن كثب من خـلال قراءتـه لواقـع القـوى والفصائل الفلسطينية، حيث يشير إلى أنها تفتقر إلى إجماع حول المفاهيم والشعارات والأهداف لتحديد المصالح العليا بوضوح، إذ إن هناك تمسكاً لكل طـرف بمبادئـه وشـعاراته وأهدافـه الخاصة، بعيدة عن لغة مشتركة تجمعها وتحدد مفهوم الوحدة الوطنية، مما نتجت عنها تصورات عدة حول عملية السلام النهائية، كل حسب لغته ومفهومه الخاص، فهذا يستدعي التساؤل كيـف يمكن لهذه القوى والفصائل الفلسطينية أن تسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية فـي ظـل غيـاب الاتفاق حول مفاهيم مشتركة في العلاقة الفلسطينية الفلسطينية؟ ويتضح ممـا سـبق أن "فـتح" و"حماس" تتعاملان وفق معادلة خاصة هي مبدأ الربح والخسارة لكليهما، إذ إن كل طرف يقيس جولات الحوار الوطني ونتائجها بأرباحه وخسائره تجاه تمسكه بالسلطة، تاركاً المصلحة الوطنية العليا خلفه. كما يمكن الإشارة هنا أيضاً، إلى أنه يوجد اتفاق حول كل الملفات المختلف عليهـا لحلها، لكن المشكلة تتعلق بالمضمون، حيث إن هناك إجماعاً حول آلية الانتخابات للمصـالحة

[1] مقابلة شخصية، قاسم، عبد الستار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

وإنهاء الخلافات، لكن الخلاف هنا يكمن في اختيار النظام الانتخابي الذي يناسب كل طرف ليضمن له الفوز، "وهذا يعني تفصيل قانون الانتخابات على مقاس كل فصيل".[1]

ومما يزيد الأمر تعقيداً، "أن المجتمع الفلسطيني ولا سيما فئة الشباب منه لا تدرك أن مقاييس الولاء والانتماء للحزب لا ترتبط بمقدار الالتزام والعمل المنظم لهم في أحزابهم، بل هي مقاييس جهوية، وعائلية، وطائفية، وكذلك الولاء الشخصي لرمز أو قيادة الحزب، إلى جانب ما أفرزه الواقع السياسي بعد أوسلو من مفاهيم شائعة".[2]

3-2-4 عملية التأثير في التنشئة السياسية

يعتقد الباحث، أن الأزمة الحقيقية التي تمر بها الفصائل الفلسطينية تكمن في دراسة الظواهر السياسية والإحاطة بأولوياتها دون الرجوع إلى البنى الاجتماعية التي تتفاعل فيها ومعها هذه الظواهر، لذا يصبح من الضروري العودة إلى المجتمع، ودراسة الظواهر السياسية ضمن أبعادها الاجتماعية.

وعلى ما يبدو، فإن القوى والفصائل الفلسطينية من خلال تجربتها السياسية لم تتجاوب مع واقع العمل السياسي في الوقت الراهن، وإنما تجاوبت ضمن سياق مرحلة تأسيسها. ومن خلال نظرتها إلى تطوير الشباب وتثقيفهم وتنشئتهم سياسياً، فهي تسعى إلى تفعيل فئة الشباب في داخل هذه القوى والفصائل وتشكيل أطرها، لكن دون التأكيد على تحفيزها للقيادة أو التدرج القيادي، أو المساهمة في تقديمها للمجتمع رسمياً.[3]

---

[1] مقابلة شخصية، أبو خلف، نايف، أستاذ العلوم السياسية ومنسق برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2010/5/10، الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر، مكتب الدكتور نايف، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

[2] غياظة، عماد، **أزمة شباب أم أزمة أحزاب، دراسة حول الشباب في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية**، برنامج الديمقراطية والحكم الصالح، برنامج دعم القيادات السياسية الفلسطينية الشابة بالتعاون مع الممثلية النرويجية، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" 2008م، ص46.

[3] المصدر السابق، ص44.

ولكن الأمر سيختلف عندما تكون القوى والفصائل الفلسطينية ذات بنية قوية وتمتلك وعياً سياسياً بذاتها، باعتبارها مجموعات تدور في فلك الوطن وتحريره من الاحتلال والضغوط الخارجية، حتى إذا كانت خلافاتها ضمن إطار المصلحة، فإنه يمكن حل تلك الخلافات والتوصل إلى أهداف ذات اتجاه واحد، بشكل أسهل بكثير إذا ما واكب هذا الخلاف صراع أيديولوجي، فحينها قد يصبح الخلاف أكثر صعوبة في حله، ويحدد مستوى ذلك، وحدة الفصائل، وهويتها، وثقافة اختلافها لدى أفرادها، ويمكن التوجه لحل تلك المعضلة بالعمل على فصل الأيديولوجية أو القيم عن المصالح التي يدور حولها الصراع السياسي. ذلك أن الاختلافات الأيديولوجية من شأنها أن تضيف أبعاداً للصراع قد تسبب المزيد من التناقض والاختلاف في المصالح أو الإدراك، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تعقيد الصراع وتزيد من صعوبة حله.

3-4 أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في عملية التحول الديمقراطي

عند الحديث عن دور آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في التحول الديمقراطي ينبغي القول إن العملية الديمقراطية تنطلق بشكل أساسي من الأحزاب السياسية، فبدونها يتعذر الحديث عن وجود ديمقراطية بغض النظر عن نوعها، حيث يرتبط موضوعها بالإصلاح السياسي الذي يصعب تحقيقه دون الدور المناط بها لتحقيقه بشكل يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام الحالة الديمقراطية المبنية على التعددية والتداول السلمي للسلطة بين الأحزاب والتيارات المختلفة، حيث يكون من الصعب الحديث عن تنمية سياسية أو أية إصلاحات سياسية دون التطرق إلى موضوع الديمقراطية، وللأحزاب السياسية دور فاعل في الإصلاح السياسي من شأنه أن ينشط في تأثيرها في إقرار القوانين الناظمة للحريات وفي مقدمتها قانون الانتخاب والقوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات وغيرها من القوانين التي تحكم عمل النقابات على سبيل المثال، ومن منطلق أن الإصلاح السياسي في التحول الديمقراطي يقوم على أساس صياغة الأحزاب لقانون انتخابي عصري يلبي طموحات المواطنين، يعتبر قانون الانتخاب هو الأهم في العملية الديمقراطية.[1]

[1] الزبيدي، باسم، مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي، 2009/6/13م، موقع مركز القدس للدراسات السياسية الالكتروني: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=800&menu_id=10&cat_id=2

ولعل الحالة الفلسطينية التي تسودها إشكالية من يمثل من "فتح" أو "حماس"، تظل تلقي بظلالها على الحدود الفاصلة بين السلطة والمعارضة لتتسع رقعتها ليصل الأمـــر إلـــى صـــيغة التعارض والمناكفة السياسية وصولاً إلى الاقتتال والانقسام الداخلي.[1]

وعلى كل حال، فإن من الضروري أخذ تلك الآليات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلســـطينية لإحداث إصلاحات عميقة في بنية القوى والفصائل الفلسطينية وبرامجها، وهذا يكـــون بإنعـــاش الحياة الداخلية لبنى هذه الفصائل وتراكيبها وهيئاتها، ويمكن ذلك بإجراء انتخابات حرة تمنحها الشرعية، فهذا الإنجاز سيمكن الفصيل أو الحزب الحاكم من نيل المقبوليـــة السياســـية لـــدى أحزاب المعارضة، أما أن تبقى حالة الإقصاء قائمة كما هي الآن فهذا ينذر بمزيد من التـــوتر والانقسام ولا يساعد على تعزيز الوحدة الوطنية.

وبما أن للأحزاب دوراً مهماً في تحقيق الديمقراطية المطلوبة من أجل التنمية السياسية، إلا أن العمل من أجل تعزيز مبدأ التعددية قد يحتاج إلى مزيد من الجهود، وذلك للحد من نفـــوذ فئة اجتماعية أو تنظيم سياسي يحتكر السلطة.[2] إلا أن التركيبة الجديدة التي أصبح عليها النظام السياسي الفلسطيني بتعدد استراتيجيات العمل داخلها، لا توحي في بعض الحالات إلى إمكانية الاستقرار والتعايش وتطوير العلاقة بين أطراف النظام السياسي المختلفة، إلى حد يمكـــن معـــه العمل على توفير مناخ ملائم لتحقيق بيئة أفضل سواء للاستقرار السياسي أو للتنمية السياســـية، حيث لا يمكن القول بأن تعدد الاستراتيجيات هو في خدمة قضايا الاستقلال والتنمية السياســـية، مع وجود استراتيجية تنادي بتحرير كامل فلسطين، وأخرى تقتصر على تطبيق مبادئ الشرعية الدولية، وأخرى تنادي بالعمل المسلح لحين خلق بنية مجتمعية تكون قادرة على الصمود وتحقيق التنمية السياسية.[3]

---

[1] الزبيدي، باسم، **مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي** مصدر سبق ذكره.

[2] الآغا، أحمد سعيد نظام، **التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية**، مصدر سبق ذكره.

[3] المصدر السابق.

ويرى الباحث أنه من الممكن التوصل إلى مستوى عالٍ من الديمقراطية في فلسطين إذا ما حافظت القوى والفصائل الفلسطينية على توازناتها في مواجهة بعضها بعضاً. ويشير هنا عالم السياسة "كاوتسكي" إلى أن "الديمقراطية تتحقق إذا استطاعت القوى الجديدة والقديمة ذات المصالح المختلفة أن تحقق التوازن كل منها في مواجهة الأخرى بدرجة تكفي لمنع أي من هذه الجماعات فرض سيطرتها النهائية والتخلص من الجماعات أو القوى الأخرى وإلغاء المشاركة المفتوحة على حلبة السياسة".[1]

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن القوى والفصائل الفلسطينية ولا سيما "فتح" و"حماس"، قد تعاملت مع آليات تعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن إحداث توازن سياسي واجتماعي فيما بينها، فالفصائل الفلسطينية في ظل آلية الحوار الوطني كان تسيطر عليها مظاهر التجاذب والتضاد في حل القضايا المختلف عليها، فلم يكن هناك حوار وطني يسوده توازن سياسي في مواجهة القوى بعضها بعضاً حول تلك القضايا المختلف عليها، فهذا يكون منافياً لمبادئ الديمقراطية، وخاصةً أن الثقة بين "فتح" و"حماس" لحل القضايا ما تزال تشوبها حالة ضبابية، على الرغم من أنهما في معظم الأحيان تبديان استعداديهما للتوصل إلى مصالحة، بينما يكونان في الواقع في وضع مغاير لما يصرحان به.

وعليه، فإن مسألة الحوار الفلسطيني الداخلي كانت تطرح نفسها باستمرار في المجتمع الفلسطيني نظراً للتطورات المتلاحقة وما يتخللها من إشكالاتٍ تفرض على الجميع التقارب للحيلولة دون تطور الأمور إلى مستوياتٍ لا يمكن معها العودة إلى أرضية موحدة ومشتركة. وبعد منعطف أوسلو كانت تبرز تصورات جديدة لطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، في إطار تكثيف الحوار الوطني حول مواجهة شؤون البيت السياسي الفلسطيني وتفعيله نحو الإسهام في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، لكن في كثيرٍ من الأحيان، كانت تلك الأهداف نحو التنمية السياسية، والمبادئ الديمقراطية الذي يسعى إليها الحوار الوطني لتعزيز الوحدة

[1] القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني الحراك السياسي وإدارة الصراع**، القاهرة: مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، 2006م، ط2، ص207.

كانت محكومة بضرورة توافقها مع ما أقرته الشرعية الدولية، وهذا يسير في عكس اتجاه خصوصية الحالة الفلسطينية التي تفرض نهجاً آخر يقتضي اعتماد مبدأ الحوار وتوسيع قاعدة المشاركة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية السياسية.

ذلك أن الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية تعبر عن رأي الجماهير التي تصل من خلالها إلى السلطة، وبما أن من أهم أهداف الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية ترسيخ السلوك الديمقراطي، إلا أنه يلاحظ أن هذه الأحزاب تقع في المحظور الذي تناضل ضده، فلا تعمل على فسح المجال أمام جمهور الحزب في عملية المشاركة في اتخاذ القرار الحزبي.[1]

وباعتقاد الباحث، أن الإصلاح الديمقراطي في فلسطين الذي يتجه نحو تعديل قانون الانتخابات، من شأنه أن يسير في اتجاه معاكس للإصلاح، إذا كان هذا التعديل في القانون أو النظام تحت ضغط أجنبي يخدم مصالح أطراف أخرى في المنطقة، ويشار هنا إلى أن الإصلاح الديمقراطي لا يكون فقط في الاتفاق حول نظام الانتخابات وكيفية إجرائها، وإنما يأخذ أبعاداً إصلاحية أخرى، تتمثل في مكافحة الفساد، وتبني إجراءات الشفافية والمساءلة واحترام الحقوق السياسية للمواطنين، وبناء المؤسسات وفي مقدمتها البرلمانات والأحزاب والقضاء، والنهوض في التعليم والثقافة، حيث إن الديمقراطية يتم تعلمها وفق متطلباتها، ضمن مشاركة سياسية تتيح الفرص المتكافئة أمام الجماعات، والأفراد، والأحزاب، والتيارات، والاتجاهات المتعددة، وفق حق الاختلاف ومبدأ التوازن النسبي بين الجماعات والقوى. ويمكن القول أيضاً، إن البديل الأكثر ملاءمةً قد يكون التغيير الذي ينبع من الداخل، وتتولى إدارته القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فيه وفق مبادئ إصلاحية ديمقراطية، ويكون بمقدور جماعات المجتمع المدني أن ترفع من قدرات الأفراد والقوى الأخرى على مساندة التحول الديمقراطي من خلال توافق بين القوى السياسية والاجتماعية يمثل في حقيقته الأساس للتغيير والإصلاح الديمقراطي.

[1] أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م،ص189.

1-3-4 المشاركة السياسية

تسعى المشاركة السياسية في المجتمع إلى اندماج المواطن بالنسق السياسي، حيث كلمــا زادت هذه المشاركة لديه، خفت النزعة العنفوية السياسية، فالعلاقة بــين المشــاركة السياســية والعنف علاقة عكسية. وكلما حدث الدمج كان هذا مؤشراً على اســتقرار النظــام، فالمشــاركة السياسية هي ميكانزم عمل النظام السياسي الديمقراطي لإضفاء طابع المشروعية عليه.[1]

وهناك مفهوم بسيط عام وواسع للمشاركة السياسية ويتمثل في حــق المــواطن فــي أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات، كما أن هذا الحق يأخذ حيزاً ضيقاً في عملية مراقبة تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم.[2] والمعنى الأكثــر تــداولاً لمفهــوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القــرارات ســواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".[3]

وارتباطاً مع ما تقدم، تعتبر مشاركة الأفراد من العناصر الهامة في المساهمة في تحقيق التنمية السياسية داخل المجتمعات، فمشاركة الأفراد في تخطيط برامج التنمية السياســية تــدعم فاعلية الفرد في صياغة القرارات التي تحدد رفاهيته، وتدعم بالتالي الديمقراطية داخل المجتمع. وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة القيادة في المشاركة، فتوافر قيادات ذات توجه إنمــائي، وذات رؤية واضحة في جميع مجالات الحياة، يعد معياراً مهماً للانطلاق نحو عملية تنموية سياســية شاملة في المجتمع، وينبغي أن يقترن ذلك بضرورة تمتع الشعب بقدر واســع مــن المشــاركة السياسية والحريات والحقوق الأساسية، وبذلك يكون قادراً على التعبير عن حاجاته واختياراتــه الحقيقية.

---

[1] أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، مصدر سبق ذكره، ص235، ص237.

[2] الشمري، حميد حسين كاظم، التطور الديمقراطي ومقومات التنمية السياسية، د.ت، تاريخ قراءة المقــال 2010/3/19م، موقع الموسوعة الإسلامية الالكتروني.http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/ri07f615.htm

[3] محمد، تامر كامل، ***إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي*** **المستقبل العربــي**، العــدد 251 2000م، ص117 -ص118.

لذا، ليس من الأهمية أن يتجه الباحثون والسياسيون إلى دراسة الصراع بين "فتح" و"حماس"، والوقوف على مسبباته السياسية، وإنما ينظر بأهمية إلى "سلوك أطراف الصراع، وموقفهم من عملية إدارة الصراع وضبطه، ورؤيتهم لإمكانية تطوير مصالح مشتركة، بدلاً من طبيعة الصراع. وبمعنى آخر، إمكانية قيام علاقات تعاون بناءة بدلاً من المنافسة الحادة أو علاقات القوة والاستئصال وقبولهم لعمليات ضبط، وحل الصراع وآليات تلطيف العلاقات".[1] وكل ذلك قد يكون بالمشاركة السياسية لجميع أفراد القوى والفصائل الفلسطينية، وأفراد الشعب الفلسطيني بشكل عام.

وحسب رأي عبد الرحمن الحاج إبراهيم، فإن الفصائل الفلسطينية هي مجرد حركاتٍ سياسية تفتقر إلى الأيديولوجيات، وبالتالي تختلف أفكارها من فترة لأخرى طبقاً لتطورات السياسة وظروفها، مما انعكس سلباً على تدعيم المشاركة السياسية وثقافتها التي تقترب من الصفر. من هنا، فإن حركتي "فتح" و"حماس" وبقية القوى والفصائل الأخرى تتعامل مع أفرادها على أساس استقطاب سياسي لتقوية فصيل على آخر، لهذا فإن تلك الآليات التي من المفترض أن تعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، قد تعاملت معها القوى والفصائل وفق إطار تدعيم ثقافة الفصيل وتقويته فئوياً، والاتجاه نحو مشاركة سياسية عصبوية في المقام الأول بعيداً عن التحول الديمقراطي وتداول السلطة.[2]

وعند الحديث عن آلية الانتخابات، هناك من يعتقد أن الانتخابات تعتبر أداة من أدوات التجنيد والاستقطاب للأحزاب السياسية، ضمن إطار النظام والقانون ومحددات التفاعل السياسي المعتمد مجتمعياً وقيمياً، وهذا لا يصح عندما تصبح الانتخابات في النظام السياسي الفلسطيني أداة من أدوات التحريض وتعزيز الصراعات والانقسامات وتمرير ثقافة الفساد وقيمه، وغيرها. من خلال ذلك، تضع القوى والفصائل الفلسطينية أدوات ووسائل تنفر الشباب من الأحزاب أولاً،

---

[1] القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني الحراك السياسي وإدارة الصراع**، مصدر سبق ذكره، ص19.

[2] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، مصدر سبق ذكره.

ومن العمل والمشاركة السياسية ثانياً، وهذا قد يكون أيضاً، من خلال ضخامة الأموال التي تنفق على الانتخابات ومتطلباتها، وعدم تحقيق العدالة في ذلك.[1]

وبدوره، يضيف عبد الستار قاسم أن الانتخابات يمكن لها أن تكون أداة فعالة في التحول الديمقراطي في فلسطين، بشرط أن تمتلك القوى والفصائل الفلسطينية ثقافة تمكنها بالقبول بنتائجها. وخلاف ذلك، ستتحول هذه الآلية إلى آلية انقسام وليس تعزيز الوحدة الوطنية، مثلما حصل تماماً في انتخابات عام 2006م.[2]

ويشير الأكاديمي عبد الرحمن الحاج إبراهيم إلى أن النظام الانتخابي الموجود حالياً أو الذي يجري التحاور على تعديله لا يعكس الواقع، ولا يعمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني، فكل شعب له ظروفه الخاصة به، فالشعب الفلسطيني يحتاج إلى دائرة انتخابية واحدة تعكس الواقع السياسي المعيش، قائمة واحدة في دائرة انتخابية واحدة، تمثل وزناً نسبياً لجميع القوى والفصائل الفلسطينية، ورجوعاً إلى الانتخابات البرلمانية عام 2006م فإن نتائجها لم تعكس الواقع، وهنا يجب أن لا تُحمّل المشكلة فقط للضغوط الخارجية عند فوز "حماس"، وإنما يجب القول إن تلك النتائج لم تكن معاكسة للواقع الفلسطيني، حيث بدأت الاختلافات السياسية والاقتتال، ومن المهم الحديث هنا أيضاً عن وسائل التثقيف السياسي قبل إجراء عملية الانتخابات تحت دائرة واحدة، كحملات إعلامية تثقيفية تسهم في الحد من وجود اختلافاتٍ سياسية.[3] كما يرى نايف أبو خلف، أن تشكيل لجنة محايدة مستقلة من الخبراء والمختصين من غير الفصائل الفلسطينية لوضع قانون انتخاب وطني يخدم المصالح الوطنية العليا بما يتلاءم مع بيئة النظام السياسي الفلسطيني وطبيعته، يعد الحل الأنسب لاختيار أفضل قانون انتخاب بعيداً عن أي قانون يخدم طرفاً معيناً على حساب المصلحة الوطنية العليا.[4]

---

[1] غياظة، عماد، **أزمة شباب أم أزمة أحزاب، دراسة حول الشباب في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره ص46.

[2] مقابلة شخصية، قاسم، عبد الستار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

[3] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، مصدر سبق ذكره.

[4] مقابلة شخصية، أبو خلف، نايف، أستاذ العلوم السياسية ومنسق برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، مصدر سبق ذكره.

وفي حديثه عن واقع القوى والفصائل الفلسطينية ومدى مساهمتها في ترسيخ المشاركة السياسية يرى عثمان عثمان أن هناك قوى وفصائل فلسطينية صغيرة الحجم تدور في فلك مجرتين تتمثلان في حركتي "فتح" و"حماس"، مبتعدةً عن مبادئ الديمقراطية في المساواة والتمويل والدعاية الانتخابية.[1] لذا يمكن القول إن المشاركة السياسية في فلسطين تتشكل نسبياً حسب فاعلية الحركتين وظروفهما السياسية دون مشاركة ديمقراطية سياسية تعكس مبادئ كل طرف وبرنامجه. فعملية إصلاح مؤسسات السلطة والمجتمع المدني والمساهمة بالتالي في عملية تحقيق التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، يكون أكثر جدوى إذا ما شاركت هذه القوى والفصائل جمعاء في العمل السياسي الفلسطيني، كالمشاركة في الانتخابات أو المعارضة البناءة.

ويضيف نايف أبو خلف موضحاً، بأن هناك إجماعاً فصائلياً حول تلك الآليات، إذ لا يوجد خلاف من ناحية المبدأ، لذلك فهي مناسبة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، فأسباب عدم توصل الفصائل الفلسطينية حتى الآن للمصالحة، لا يعود لتلك الآليات بعينها، وإنما تكمن المشكلة في قضايا أخرى تتحدد في التفسيرات التي انعكست جراء أزمة الثقة بين الفصائل الفلسطينية. من هنا، وحتى تتمكن "فتح" و"حماس" وبقية الفصائل الأخرى من التوصل إلى حلول مناسبة لجميع الملفات المختلف عليها في الحوار الوطني، يجب عليها العمل على حل أزمة الثقة أولاً، وصولاً إلى وحدة وطنية حقيقية. إذاً، تعتبر هذه الأزمة العائق الأساسي الذي يقف حائلاً دون إحراز تقدم على صعيد المصالحة، مما يسبب تشكيل العقبات أمام أية حلول من شأنها أن توصل الفصائل الفلسطينية إلى الوحدة الوطنية. ويوضح أستاذ السياسة نايف أبو خلف أيضاً، أن أزمة الثقة هي عبارة عن عوامل ذاتية، تتمثل في أفراد القوى والفصائل وقادتها في عدم احترام الاتفاقات المبرمة بينهم لحل الخلافات، وإطلاق السجناء السياسيين، وإيقاف الحملات التحريضية، وغيرها. وعوامل خارجية، تتمثل في فقدان الثقة في الوسيط المصري والمجتمع

[1] مقابلة شخصية، عثمان، عثمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

الدولي بانحيازهما، وعدم قبول "حماس". ونتيجةً لذلك، تطالب "حماس" بضماناتٍ عند التوقيع على المصالحة.[1]

2-3-4 التعددية السياسية

من الملاحظ أن بنية النظام السياسي الفلسطيني تشهد جدلاً وحواراً سياسياً تتعلق بآليات اشتغاله ومستقبله، وشكل الحكومة ومرجعيتها...الخ، وهذه القضايا تتمحور حول طبيعة العلاقات بين مؤسسات رئيسية ثلاث هي: منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الإطار الموحد للقوى السياسية الفلسطينية كما تعتبر بمثابة النظام السياسي الفلسطيني، والسلطة باعتبارها نظاماً فرعياً للمنظمة أسست بقرار منها، والطرف الثالث هي حركة "حماس" التي فازت في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وصعدت إلى السلطة دون أن تكون جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية.[2] كما تشهد تلك المكونات الثلاثة للنظام السياسي الفلسطيني حالة من الجدل المحتدم لتحديد العلاقات بينهما، ضمن إطار شمولية النظام السياسي، وقد ازداد هذا الاحتدام بعد إجراء الانتخابات التشريعية وفوز حركة "حماس" بالأغلبية، مما أسفر عن تأزم النظام السياسي الفلسطيني، ووضع المواطن الفلسطيني في حالة ترقب وقلق على مستقبله، لذا كان من المأمول أن تؤتي تلك الانتخابات أكلها لترتيب البيت الفلسطيني لصيرورة العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة بما يخدم المصلحة الوطنية العليا. حيث كان يأمل الشعب الفلسطيني منذ أن أصبحت الانتخابات استحقاقاً منصوصاً عليه باتفاق أوسلو وبخطة خريطة الطريق أن يصبح المجتمع الفلسطيني مجتمعاً ديمقراطياً، ويمارس حقه بحرية التعبير والرأي وحق الشعب بتقرير مصيره، من منطلق أن الانتخابات آلية يمكن استخدامها لإخراج النظام السياسي من مأزقه، وذلك بالتوصل لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي طالما فشلت عشرات جولات الحوار من التوصل لقيادة تلك الحكومة، فكان هدف المراهنة الخارجية الأمريكية و"الإسرائيلية" على جعل الانتخابات

---

[1] مقابلة شخصية، أبو خلف، نايف، أستاذ العلوم السياسية ومنسق برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، مصدر سبق ذكره.

[2] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس**، مصدر سبق ذكره، ص1.

مصيدة للفلسطينيين تبعدهم عن المقاومة ليتصارعوا ويتنافسوا حول المناصب، والمواقـع فـي السلطة.[1]

وحتى يتحقق التحدي الديمقراطي للشعب الفلسطيني، كانت تطالـب القـوى والفصـائل الفلسطينية ضرورة إجراء حوار وطني يسبق الانتخابات التشريعية، هدفه التقريب بين البـرامج والمواقف والتوصل لمرجعيات وثوابت وطنية ويكون الاختلاف داخلها وليس عليها، من منطلق أن الانتخابات كآلية لتداول السلطة لن يكتب لها النجاح إذا كانـت تنافسـاً بـين اسـتراتيجياتٍ متناقضة، فهذا الأمر قد يرتد على العملية الديمقراطية برمتها، مثلما حصل في إجراء الانتخابات التشريعية السابقة دون الاتفاق على ثوابت ومرجعيات وطنية.[2]

ويتضح للباحث من خلال مواقف القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليـات تعزيز الوحدة الوطنية، أنها لم تطالب بتحولاتٍ واضحة من شأنها بناء الديمقراطيـة وتعزيـز المشاركة السياسية وترسيخ التعددية السياسية، وبالتالي تحقيق مجتمع عصري قائم على أسـس من المساواة وتداول السلطة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، وغيرها من الرؤى والبـرامج التي يسهل على المراقب رصدها وتسجيلها، فكان من الواجب على تلك القـوى والفصـائل أن تثبت نضجها ووضوحها في الرؤى، وثباتاً واستقراراً على ما نادت بـه مـن إنهـاء الانقسـام وتعزيز الوحدة الوطنية، حيث إن آليات الحوار الوطني، والانتخابات، ووحدة الهويـة وثقافـة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة قد تكون كفيلة لإنهاء الانقسام وبناء مجتمع فلسطيني قـائم علـى أساس وحدة وطنية يسهم في بناء تنمية سياسية تواجه مختلف التحديات على رأسها الاحـتلال، فبوسع هذه الآليات أن تشكل ضماناً ورادعاً لأي خلاف سياسي يؤدي إلى انقسام آخر إذا ما تم التعاطي معها بمسؤولية، على اعتبار أن القوى والفصائل الفلسطينية تشكل قوى رئيسية بوسعها أن تسهم بشكل فعال في عملية التنمية السياسية.

[1] أبراش، إبراهيم، **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقـة الملتبسـة بـين المنظمـة والسلطة وحركة حماس**، مصدر سبق ذكره، ص1.

[2] المصدر السابق، ص1-2.

وهناك من يعتقد أن القوى والفصائل الفلسطينية عملت على تجميد الأفكار وتغييب حراك الأجيال، من خلال ترسيخ أقدام قادتها منذ نشأة الفصائل دون تغييرهم ديمقراطياً، حيث يتم تغيير القادة فقط عند وفاة أحدهم، ما أدى إلى تضعضع الديمقراطية في داخلها، فإذا كان الأمر في داخل الفصائل كذلك، فكيف يمكن لها أن تعمل على بناء نظام ديمقراطي تعددي يضم مختلف الأطياف الفلسطينية تحت سلطة واحدة؟ وكيف يمكن لها أن تعارض؟.[1] وفي ظل هذا الواقع للفصائل الفلسطينية، فإن من شأن أية آلية لتعزيز الوحدة الوطنية أن تكون ملائمة لذلك إذا كان هناك اتفاق بينها على مشترك يكون منطلقاً للعمل على إنهاء الانقسام، وإذا ما بقي الوضع الفلسطيني منقسماً على الرغم من وجود مشترك بين الفصائل للانطلاق بالآليات، ففي هذه الحالة يجب انعقاد مؤتمر يجمع كل الفعاليات والأطر السياسية، والاجتماعية، والنقابية، والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم اختيار ممثلين عنهم لتشكيل لجنة تحضيرية تمهيداً لانتخاب "مجلس حكماء فلسطين"، وذلك لتحديد ماذا يريد المجموع، وبناءً على ذلك يتم تشكيل نظام سياسي فلسطيني يلتقي بأهداف واحدة، بعيدة عن أية ضغوطات خارجية أو إقليمية.[2]ومن الممكن أيضاً أن يضاف إلى تلك الآليات استفتاء شعبي داخلي وخارجي على قضايا ثابتة دون المساس بالثوابت.[3] كما يمكن تحقيق نتائج أفضل للحوار الوطني وبالتالي ترسيخ التعددية السياسية بتحويل الإشراف على المصالحة إلى رعاية إقليمية مؤثرة كجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتركيا، وسوريا، وإيران، والسعودية شريطة عدم إخضاع أي قضية للتفاوض مثل قضية اللاجئين، فهؤلاء الأطراف لديهم نفوذ قوي من الممكن أن يعمل على وضع حلولٍ مناسبة والضغط على القوى والفصائل للاتفاق حول القضايا المختلف عليها.[4]

كما يعتقد نايف أبو خلف، بأن الحوار الوطني الفلسطيني بتحويله إلى رعاية فلسطينية فلسطينية بمشاركة الجميع قد يؤدي إلى إنجاحه بصرف النظر عن موقع انعقاده في فلسطين أو في أي بلد آخر، إذ لا يوجد أمام القوى والفصائل الفلسطينية أية خياراتٍ أخرى سوى الاتفاق

---

[1] مقابلة شخصية، إبراهيم، عبد الرحمن الحاج، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، مصدر سبق ذكره.

[2] المصدر السابق.

[3] مقابلة شخصية، عثمان، عثمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

[4] المصدر السابق.

وإنهاء الانقسام. وبالتالي، فإن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين مرتبط بنجاح الأطراف الفلسطينية لإنهاء انقساماتها وخلافاتها، فهي رهينة النجاح في الحوار والانتخابات وتعزيز بناء الثقة ووحدة هويتها وثقافتها السياسية.

ويرى عبد الستار قاسم، أنه في ظل الأوضاع التي تمر بها الحالة الفلسطينية من انقسامات سياسية وجغرافية، لا توجد آليات بعينها للخروج من الوضع القائم سوى الحل الإداري وعدم تسييس المؤسسات، وهذا ما ترفضه القوى والفصائل الفلسطينية. وإذا ما بقي الأمر كذلك فإنه يمكن للفصائل الفلسطينية أن تتوحد فقط حول فكر المقاومة.[1]

ومما سبق، يمكن الإشارة إلى أنه ليس من الصواب القول بأن آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية تعمل على حل الصراع أو الأزمة السياسية بين "فتح" و"حماس" حلاً نهائياً، فقد يتم إجراء ترتيبات تنبثق من رحم تلك الآليات تتجه لإحلال علاقات التعاون والتفاهم محل التناقض والادراكات الخاطئة، بحيث تشكل العلاقات التعاونية الجديدة إطاراً جديداً في مسار تحقيق إدارة الصراع وضبطه، وقد يصبح هذا الإطار الجديد من التعاون والتفاهم منطلقاً جديداً لمرحلة جديدة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، أساسها تلك الآليات التي قد تشهد بدورها محاولات حثيثة لضبط الصراع، وصولاً إلى حله، ثم إعادة الحل، وهكذا، وفق تطور الأزمات السياسية.

4-4 خاتمة

عند الحديث عن الأحزاب السياسية، لا يخفى دورها الهام في التحولات السياسية عبر العالم، ويتمثل ذلك في التحرر، وطرح البرامج السياسية، ومناقشة السياسات الحكومية التنموية ونقدها، مما كان لها الأثر التعبوي أو البرنامجي في التنمية السياسية. ولكن لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي أفرزتها، لذا يجب التعرف إليها بشكل عميق لتجاوز تلك الظروف من خلال دور الأحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية

---

[1] مقابلة شخصية، قاسم، عبد الستار، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، مصدر سبق ذكره.

السياسية، لأن تدهور الأحزاب وضعفها في أي بلد وانعدام فعاليتها يسهم في تكريس التخلف أكثر مما يسهم في التخلص منه، انطلاقاً من أن التنمية السياسية بوجه عام تخلق ظروفاً وشروطاً ملائمة للتطور الديمقراطي، فهي تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري متطور ديمقراطياً.

من هنا، فقد بات واضحاً أن القوى والفصائل الفلسطينية من خلال مواقفها واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية أثرت سلباً في مبدأ التداول السلمي للسلطة الذي يعتبر من أبرز آليات الممارسة الديموقراطية، إضافةً إلى الثقافة السياسية والمشاركة السياسية وغيرها، مما انعكس على تطور النظام السياسي الفلسطيني الداخلي، حيث كان ينقص القوى والفصائل الفلسطينية لقاءات متتالية مع الفعاليات والملتقيات الشعبية والشبابية في عدد من مؤسسات الوطن في مختلف المحافظات وأريافها ومخيماتها، لتحاور المواطنين في توجهاتها الإصلاحية، بوصف أن الإصلاح السياسي قد توافرت له الإرادة السياسية من قادة الفصائل والقوى لتعبر عن إرادة مجتمعية بتحديث وتطوير بنى وهياكل العملية السياسية، وتعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار، والتعبير عن إرادته وفق أطر وثوابت وطنية ودستورية.

الإستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات

في نهاية الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. انتقال مصطلح الوحدة الوطنية من التجربة الأوروبية إلى العرب والمسلمين بفعل عوامل عدة منها الاستعمار، والصراع بين الإسلام والغرب، الذي أخذ يحافظ على الكيانات الموجودة مساهمةً منه في مسيرة الإصلاح لمصلحة الوطن الواحد.

2. اتجاه مفهوم الوحدة الوطنية إلى منحنياتٍ عدة عند الفلاسفة والكتاب قديماً وحديثاً، وذلك لارتباطه بالتاريخ وظروفه، الذي يُعطي حكمه عليه حسب الرواية والرواة، بحيث أصبح مفهوم الوحدة الوطنية أولوية للوطن.

3. هناك أسباب ودوافع تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية من أهمها: الإنخراط في مشروع الإصلاح السياسي والاجتماعي، وتهديدات المخاطر الخارجية، والتعامل على أسس الاحترام والمساواة بفعل طبيعة تعددية المجتمع وتنوعه، والاعتراف بكل الخصوصيات الموجودة، وتدعيم السلم الأهلي، وإعادة ترميم المجتمع المجزأ ليعبر عن إرادة واحدة عامة. وقد أدى هذا إلى إيجاد قنواتٍ تسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال أيدويولوجية الأحزاب، والمشاركة السياسية، والعدل والمساواة، والقانون والدستور، والاستقرار السياسي. وما يقرب الشعب من ذلك، هو اتحاد الأحزاب السياسية الوطنية الواعية وتعاونها وتنظيمها وصولاً إلى الوحدة الوطنية، والأخذ بالعدالة التوزيعية للقيم المادية والمعنوية لتحقيق الهدف ذاته.

4. صعوبة إيجاد تعريف شامل وعام لمفهوم التنمية السياسية يتناول مختلف الجوانب السياسية لتطوير المجتمع والنهوض به، وذلك لأن تلك التعريفات تمخضت عنها وظائف عدة، تسعى إلى الإرتقاء بالأداء السياسي للمؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب، إلا أنها لم تتطرق في جوانب كثيرة إلى أسباب التخلف السياسي والوقوف عليها وتناولها، مما يجعلها ناقصةً في معالجتها للمفهوم.

5. تعد الوحدة الوطنية إحدى الضمانات الهامة للانسجام الاجتماعي والسياسي واستقرارهما الدائم، بحيث تعمل على تشكيل أرضية صلبة للنهوض بالمجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية السياسية.

6. تشكل آلية الحوار الوطني الفلسطيني، والانتخابات، ووحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة، منطلقاتٍ هامة نحو تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية في ظل تنوع خلفياتها الأيدويولوجية، ويبقى الباب مفتوحاً أمام تلك القوى والفصائل لإيجاد آلياتٍ أخرى تعزز من الوحدة الوطنية تبعاً لطبيعة الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية وتطورها.

إذ إن إستمرار الخلاف والانقسام بين القوى والفصائل وعدم توصلها حتى الآن إلى مصالحة وطنية تعزز من وحدتها لا يعود إلى تلك الآليات بعينها، وإنما يرجع ذلك إلى تجذر أزمة الثقة بينهما، فتعتبر هذه الأزمة العائق الأساسي الذي يقف حائلاً دون إحراز تقدم لتعزيز الوحدة الوطنية، لذا فإن القوى والفصائل الفلسطينية من خلال أدوارها واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية أثرت سلباً في التحول الديمقراطي في فلسطين مما انعكس على تطور النظام السياسي الفلسطيني الداخلي. وبالتالي، فإن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يبقى رهينة نجاح الأطراف الفلسطينية في الحوار الوطني والانتخابات وتعزيز ثقتها، ووحدة هويتها، وثقافتها السياسية، وأية آلية أخرى تمكنها من ذلك.

7. ترتّب على أزمة الثقة التي كانت سائدة في أولى جولات الحوار الوطني الفلسطيني، وما تبعها من جولات أخرى، ابتعاد القوى والفصائل عن الهدف الأسمى من آلية الحوار الوطني لتعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام، وفض الخلافات السياسية، وتعدى ذلك إلى عوامل أخرى كانت تدعو إلى تشكيل حوار وطني فلسطيني من أجل استخدامه كورقة ضغط على الجانب "الإسرائيلي" في تعامله مع القضية الفلسطينية مثلاً، ولقد بدا هذا واضحاً أيضاً في تشدد الأطراف المتحاورة كل بمبادئه وبرنامجه الخاص حفاظاً على تمسكه بالسلطة التي تدور بعيداً عن فلك الوحدة الوطنية الفلسطينية، تحت ضغوط خارجية وإملاءاتها السياسية

والاقتصادية، وكل هذا أحدث جدلاً واسعاً في أوساط الشعب الفلسطيني لعدم توصل القوى والفصائل إلى تفاهماتٍ تنهي الانقسام والخلافات، مما أضعف ثقة الرأي العام الفلسطيني بها بشكل كبير، حيث أبدى كل من فصيلي "فتح" و"حماس" تمسكهما بمواقفيهما حيال الملفات المختلف عليها، كما أن إقصاء قوى وفصائل فلسطينية من الحوار الوطني، واقتصاره على الفصيلين المذكورين قد أسهم في ضعف فرص التوصل إلى أي إتفاق.

8. إفراغ الحوار الوطني الفلسطيني من هدفه الذي يسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية بسبب استناد القوى والفصائل الفلسطينية ولا سيما "فتح" و"حماس" على أسس نخبوية وفئوية ضيقة تتبنى أساس تقاسم الحصص، فيما ظلت البرامج السياسية أقل أهمية.

9. اعتزام كل من "فتح" و"حماس" إتخاذ آلية الانتخابات كأداة لفوز أحدهما، فكلاهما يريد إثبات شيئ من خلالها، وطالما أن الانتخابات قد صممت لتكون آلية للتنفيذ، فإن الإصرار عليها في الساحة الفلسطينية يبقى ضمن الرؤية الخاصة لكل طرف، ووفق حساباتٍ داخلية وخارجية، وبهذا المعنى فإن الإنتخابات ليست مرتبطة بتقدير الجهات السياسية للقانون والمبدأ، وإنما مرتبطة بالمصلحة الفصائلية، وبتقدير ميزان القوى الشعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا المفهوم للانتخابات في الساحة الفلسطينية يلغي دورها كآلية لتعزيز الوحدة الوطنية، طالما أنها تصب في خدمة مصالح فصائلية خاصة، وارتباطها بارضاء المجتمع الدولي.

10. ترتيب أولويات القوى والفصائل الفلسطينية ضمن إطار مشروعها الخاص بعيداً عن المشروع الوطني الفلسطيني، مما أوجدت اختلافاتٍ انعكست على الثقافة السياسية والهوية والانتماء، أدى إلى تداخل الأمور الثقافية مع الأمور السياسية بطريقة إكراهية، وعلى هذا الأساس لم تساعد القوى والفصائل الفلسطينية على تعزيز ثقافة الوحدة الوطنية قبل أي إتفاق، مما ساعد ذلك في تكريس الانقسام، حيث إن الثقافة السائدة تتجه نحو ثقافة الانقسام، والانشداد للذات الفصائلية على حساب ثقافة الوحدة الوطنية.

11. أدى ضعف مستوى الأداء لدى القوى والفصائل الفلسطينية في مواجهة الأزمات الداخلية الداخلية إلى تدني فاعلية آليات تعزيز الوحدة الوطنية لإحداث تغيير سياسي من خلال إلهام

الرأي العام الفلسطيني وتوجهه إلى مستوياتٍ أعلى من الإنجاز بما يحقق الشرعية للنظام والحكم، وتعزيز الثقافة السياسية لدى أفرادها وتنشئتها سياسياً.

12. تعاملت القوى والفصائل الفلسطينية مع آليات تعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن إحداث توازن سياسي واجتماعي فيما بينها، فالذي كان يطغى على خلافاتها السياسية هو مظاهر التجاذب والتضاد في حل القضايا المختلف عليها، مما انعكس بشكل مباشر على تحقيق التنمية السياسية في فلسطين.

التوصيات

على ضوء الاستنتاجات السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع التوصيات الآتية:

1. ضرورة السعي نحو تشكيل هيئة قيادية مشتركة تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، حيث يسهم في تشكيلها مختلف القوى والفصائل الفلسطينية الموجودة في داخل منظمة التحرير وخارجها، مع العمل على ضم الفصائل والقوى الموجودة خارج المنظمة، وإعادة استقطاب القوى التي جمدت أنشطتها فيها سابقاً، بحيث يسهم هذا التشكيل في تحقيق الأهداف الوطنية، وتوسيع دائرة المشاركة الجماعية في القرار السياسي، وهذا يكون من الضروري تطبيقه طالما بقي الخلاف السياسي قائماً على الساحة الفلسطينية متمثلاً في كيفية إدارة العملية السياسية، وعدم توصل الحوارات السابقة إلى وفاق وطني لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

2. إعادة النظر في الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، والعمل على صياغتها على أسس موضوعية تقوم على التسامح وتقبل الآخر.

3. توحيد مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني بما يخدم الصالح العام، وبما يحكم الحق في الاستقلال وتقرير المصير.

4. تشييد سلطة قانونية وقضائية ورعايتها يحتكم إليها الجميع عند الخلافات والاختلافات السياسية بدلاً من اللجوء إلى الفضائيات والبيانات واعتلاء المنابر العامة والخاصة لمساءلة الخصوم ومقاضاتهم ومحاكمتهم.

5. على القوى والفصائل الفلسطينية أن تعمل على بث روح الثقة فيما بينها، والتعامل مع آليات تعزيز الوحدة الوطنية بمسؤولية تامة لإنجاح أي إتفاق يهدف إلى التوصل إلى مصالحة وطنية لإنهاء الإنقسام السياسي والجغرافي.

6. بما أن أدوار القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية تشير إلى تشدد كل منهما بمنطلقاته وأهدافه الخاصة، التي فاقمت الخلافات والإنقسامات، يبقى من الضروري فصل حياة القوى والفصائل السياسية عن الحياة المدنية، وذلك للسير قدماً نحو بناء المؤسسات ديموقراطياً، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية السياسية.

7. ضروة اهتمام القوى والفصائل الفلسطينية بالنسيج الاجتماعي والسياسي لأفرادها، لما ذلك من أهمية في خلق روح التعاون والتسامح فيما بينها، مما يسهل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار التعامل مع آلياتها.

8. على مؤسسات المجتمع المدني والنقابات، وجميع ممثلي فئات الشعب الفلسطيني، أن تبادر بتحريك الرأي العام بالضغط على القوى والفصائل الفلسطينية بانهاء خلافاتها، وصولاً لتعزيز وحدتها الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم.

أبراش، إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998م.

أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم متغير**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003م.

الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1986م.

الإقداحي، هشام محمود، **الإستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009م.

أوليل، علي، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، بيروت: دار التنوير، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1985م.

البازغي، سعد، **الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف**، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008م.

بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه(23)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.

بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.

البيطار، نديم، **من التجزئة... إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5 1986م.

التطاوي، عبد الله، **الحوار الثقافي"مشروع التواصل والانتماء"** القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006م.

جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي**، ترجمة قرقوط، ذوقان، بيروت: دار القلم، 1973م.

جرار، أماني غازي، **التربية السياسية - السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م.

الجرباوي، علي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999م.

حجازي، محمود فهمي، **أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

الحروب، خالد، **حماس.. الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2 1997م.

حمادي، سعدون، **مشروع الوحدة الوطنية ما العمل؟**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006م.

الحمد، جواد(محرراً) **منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات (44) 2005م.

الحوارني، هاني (تقديم)، وأبو رمان، حسين (محرر)، **نحو قانون انتخاب ديمقراطي ملائم** سلسلة المجتمع المدني، وقائع الندوة التي نظمها مركز الأردن الجديد للدراسات بالتعاون مع مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك، إربد، 1996/11/13م، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 1998م.

الدوري، عبد العزيز وآخرون، **الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

الدوري، عبد العزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة فـي الهويـة والـوعي**، ط3 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م.

الرحمون، أحمد عوض وآخرون، **الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيـك**، سلسـلة كتب المستقبل العربي (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.

رفاعي، عبد العزيز والشاعر، حسين عبد الواحد، تقديم سيد مرعي، **الوحدة الوطنية في مصـر عبر التاريخ**، القاهرة: عالم الكتب، 1973م.

روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الملايين، 1966م.

الزبيدي، باسم، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، رام الله: مؤسسة مواطن، 2003م.

سعد، وائل وآخرون، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007**، ملف الأمن فـي السلطة الفلسطينية(1)، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008م.

السيد، رضوان، وبلقزيز، عبد الإله، **أزمة الفكر السياسي العربي: حوارات لقرن جديد**، دمشق: دار الفكر،2001م.

الشاعر، وهيب، **الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية**، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني/2004م.

شاويش، محمد محمود، **نحو ثقافة تأصيلية "البيان التأصيلي"** دمشق: دار نينـوى للدراسـات والنشر والتوزيع، 2007م.

شحادة، محمد، **قضية الوحدة العربية**، القدس: منشورات صلاح الدين، تشرين ثاني 1978م.

شراب، ناجي صادق، **التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا**، ط2 د.م: مكتبـة دار المنارة،2001م.

الشريف، ماهر، **البحث عن كيان/ دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني مــن 1908-1993م** نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995م.

الشقاقي، خليل (محرر)، وآخرون، **الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني**، محاضر جلســات مؤتمر الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني المنعقد في مركــز البحــوث والدراســات الفلسطينية في /1994/12/8م، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995م.

الشقاقي، خليل وحرب، جهــاد، (محــرران) **الانتخابــات الفلســطينية الثانيــة: (الرئاســية، والتشريعية، والحكم المحلــي)** 2005-2006، رام الله: المركــز الفلســطيني للبحــوث السياسية والمسحية، كانون ثاني/2007م.

شكري، علي يوسف، **النظم السياسية المقارنة**،القاهرة: إيتراك للطباعة والنشــر والتوزيــع، 2003م.

الصالح، نبيل، **ما هي المواطنة؟**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيــة، تشرين أول 1994م.

الطعان، عبد الرضا حسين، **البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية: دراسة فــي علــم الاجتمــاع السياسي**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية" 1990م.

عبد الرحمن، أسعد، (محرراً)، **منظمة التحرير الفلسطينية.. جذورها/ تأسيســها/ مســاراتها** نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1987م.

عبد الرحيم، حافظ، وآخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، سلسلة كتــب المستقبل العربي (52)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.

العلوي، سعيد بنسعيد، **الوطنية والتحديثية في المغرب**، مجموعة دراسات حول الفكر الــوطني وصيرورة التحديث في المغرب المعاصر، بيروت: مركز دراســات الوحــدة العربيــة، 1997م.

علي، محمد أحمد إسماعيل، **دور المثقفين في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع التطبيق على مصر**، القاهرة: د.ن، 1989م.

عمرو، عدنان، **الانتخابات في المجتمع المدني والحكم المحلي**، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات (2)، القدس: مركز الدفاع عن الحريات، حزيران/1998م.

عوض، سمير، **الأداء السياسي للحكومة الفلسطينية العاشرة**، رام الله: معهد السياسات العامة، سلسلة "أوراق تقييم أداء" (2)، نيسان/2007م.

عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008م.

غليون، برهان، **الهوية والثقافة: السياسات الثقافية في البلدان التابعة**، الفكر العربي المعاصر، العدد 17/ كانون أول 1981م - كانون ثاني 1982م.

غياظة، عماد، **أزمة شباب أم أزمة أحزاب، دراسة حول الشباب في فصائل منظمة التحرير الفلسطينية**، برنامج الديمقراطية والحكم الصالح، برنامج دعم القيادات السياسية الفلسطينية الشابة بالتعاون مع الممثلية النرويجية، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" 2008م.

فرج، عصام الدين، **منظمة التحرير الفلسطينية، 1964-1993م**، سلسلة قضايا دولية وإقليمية (27)، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998م.

الفريجات، غالب، **على طريق التنمية السياسية**، عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع، 2005م.

قاسم، عبد الستار، **رسالة في الوحدة الوطنية** بدون ت.م.ن.

القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة**، ط2، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م.

القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة: جامعة القاهرة، ط2 2006م.

القصبي، عبد الغفار، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني الحراك السياسي وإدارة الصراع**، القاهرة: مكتبة الآداب، جامعة القاهرة، ط2 2006م.

كريشان، محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ والهياكل والفصائل والأيديولوجية** بيروت: دار البراق، آذار/1986م.

مازيني، جوزيف، **واجبات الإنسان**، د. ن، 1858م.

مجدلاني، أحمد وعوض، طالب، **دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة تقارير دورية، 2004م.

محفوظ، محمد، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطناً للعيش المشترك**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004م.

محمود، فؤاد محمد، **معنى الوطنية**، القاهرة: عالم الكتب، 1969م.

مضنية، محمد سعيد، **الثقافة الوطنية الفلسطينية والممارسات الصهيونية**، ط2، عمان: مطبعة شوقي معيدي، 1981.

مقدمة تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، تشرين أول/1994م.

منصور، أديب، **وطنيون وأوطان: الوطنية كما فهمها أنبل رجال الفكر والعمل في التاريخ** بيروت: دار العلم للملايين، 1952م.

المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان، 1987م.

ميعاري، محمود، **الثقافة السياسية في فلسطين "دراسة ميدانية"** سلسلة دراسات استراتيجية (5) رام الله: إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003م.

نصار، ناصيف، **منطق السلطة**، بيروت: دار أمواج، 1995م.

نصار، وليم، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006م.

نوفل، أحمد سعيد وآخرون، **منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

نويهض الحوت، بيان، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين**، 1917-1948، سلسلة دراسات 57، عكا: دار الأسوار، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984م

هلال، جميل، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، 2006م.

هلال، جميل، **الدولة والديمقراطية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996م.

هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو..دراسة تحليلية نقدية**، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تموز/ 1998م.

هيجوت، ريتشارد، ترجمة: عبد الرحمن، حمدي وعبد الحميد، محمد، **نظرية التنمية السياسية** عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001م.

وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م.

ياسين، عبد القادر، (محرر) **أربعون عاماً من حياة منظمـــة التحريـــر الفلســطينية**، دمشــق: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات - ملف -، بيروت: شركة التقدم العربي للصـــحافة والطباعة والنشر، دمشق: الدار الوطنية الجديدة، حزيران/ 2006م.

ياسين، عبد القادر، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، القاهرة: دار الحكمة، 2000م.

ياسين، عبد القادر، **شبهات حول الثورة الفلسطينية**، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1977م.

يونس، منوال، **الوحدة الوطنية والوحدة العقائدية في لبنان**، بيروت: منشورات حركـــة التقــدم الوطني، 1962م.

ثانياً: الكتب الأجنبية

Gabriel A. Almond**. Comparative Political Systems**. The Journal of Politics. Vol.18.No.3 August 1956.

loude E. Welch Ced, Political Modernization – A Reader in Comparative Political change (Belmont, Calif., Wads Worth, 1971).

Lucian W. Pye**, Politics, Personality and National Building**, N.J.: New Haven, 1962.

Samuel P. Huntington: "Political Development an Political Decay". in:

ثالثاً: الدوريات

أبو الحسن، وائل مصطفى، ***أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني ومشهد "الانحـــلال المعيـــاري": قراءة سيكولوجية*** **المستقبل العربي** 5، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيـــة، عـــدد 35/ 2008م.

أبو النجا، إبراهيم، ***مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟، أدارها عاطف أبو سيف*** **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

أبو النجا، إبراهيم، ***مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون*** ، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

أبو سيف، عاطف، ***منظمة التحرير الفلسطينية: حوار الشركاء***، **سياسات**، رام الله: معهد السياسات العامة، 2008م.

البردويل، صلاح، ***مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون*** ، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

البردويل، صلاح، ***مداخلة خلال ندوة بعنوان الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون***؟، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

البيج، حسين علوان، ***الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة***، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 236/ 1998م.

الجرباوي، علي، ***كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدراً محتوماً*** **الدراسات الفلسطينية**، عدد 76 مجلد 19، خريف 2008م.

جقمان، جورج، ***الفلسطينيون والمعضلات الثلاث***، **الدراسات الفلسطينية**، عدد 76، مجلد 19 خريف 2008م.

الجمل، حسين، ***الكفاح المسلح أسلوب وطريق رئيس وحق مشروع من الشرعية الدولية: انه لا بديل عن تشكيل جبهة وطنية عريضة في مواجهة المشروع الصهيوني***، حوار: محمد المدهون، **البيادر السياسي**، العدد 978 3/ تشرين الأول/2009م.

حبش، صخر، ***العلاقات الفلسطينية الفلسطينية: الواقع والتطلعات*** **السياسة الفلسطينية** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، عدد22/ ربيع 1999م.

حبش، صخر، ***العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية: الواقع والتطلعات*** **الدراســات الفلســطينية** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، عدد22/ ربيع1999م.

حبيب، هاني، ***المحاصصة والاستئثار والاستقطاب.. حالة أم استثناء في الســاحة الفلســطينية الحوار الوطني يحاصر الفصائل الفلسطينية الأساسية*** **مجلة تسامح**، عدد 25.

حجازي، محمد، ***منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس صراع على التمثيــل الفلســطيني*** **مجلة تسامح**، عدد 24، السنة السابعة، آذار/ 2009م.

حواتمه، نايف، ***حوارات حول التطورات السياسية الراهنة: حوار مع نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين*** **السياسة الفلسطينية**، العدد 22 1999م.

د.م، ***حوار مع خالد مشعل***، **السياسة الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، السنة السادسة، العدد 22/ ربيع 1999م.

دراغمه، أيمن، ***حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وآفاق المستقبل***، **مجلة تسامح**، عــدد22 السنة السادسة، أيلول 2008م.

دياب، عز الدين، ***التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات***... **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، العدد2/ ربيع 1998م.

رباني، معين، ***خالد مشعل في حوار شامل*** **الدراسات الفلسطينية**، عدد 76، مجلد 19، خريف 2008م.

روبنرغ، تشريل، ***منظمة التحرير الفلسطينية.. المؤسسات المدنية***، **سلسلة صامد الاقتصــادي** (5)، عمان: دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع،، 1985م.

زيادة، أديب مداخلة خلال ندوة بعنوان: ***الانقسام الفلسطيني والحوار، دروب متعاكسة***، عقدت بتاريخ 2009/6/4م في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله، **مجلة الدراســات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 78/ ربيع 2009م، مجلد 20.

زيدان، صالح، **مداخلة خلال ندوة بعنوان *الحوار الوطني*: *ماذا يقول المتحـاورون؟***، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

سالم، وليد، ***العلاقة الفلسطينية - الفلسطينية* السياسة الفلسطينية**، عدد 22 1999م.

سويدان، مأمون، ***بين الائتلاف والوحدة الوطنية عام من عثرات الحوار الفصائلي والبرلماني الفلسطيني* سياسات (1)**، رام الله: معهد السياسات العامة، شتاء/ 2007م.

شراب، ناجي، ***التركيبة الحزبية الفلسطينية.. الواقع السياسي وخيارات المستقبل*، مجلة الوحدة**، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، عدد: صفر، السنة الأولى، شتاء وربيع 2008م.

شكر، نغم نذير، ***دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد*، المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد361/ آذار/2009م.

عثمان، زياد، ***الحوار الوطني*: *إشكالية حوار أم متحاورين* مجلة تسامح**، عدد 25، السنة السابعة، حزيران/2009م.

العجرمي، ***أشرف، الحكم والحكومة في السلطة الفلسطينية: أزمة المشروع الوطني أم صراع بين "فتح"و"حماس"*** حوارات مع عبد الله الإفرنجي وخالد البطش وغازي حمد وجميل مجدلاوي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد69/ شتاء2007م.

عريقات، صائب، **مداخلة خلال ندوة بعنوان: *الوحدة الوطنية في تجربة ومنهج ياسر عرفات*** أدار الندوة أكرم مسلم، **سياسات (1).**

عوكل، طلال، ***بانوراما الحوار الفلسطيني*: *رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء* مجلة تسامح** العدد 25، السنة السابعة، آذار/2009م.

الغول، كايد، **مداخلة خلال ندوة بعنوان** ***الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟***، أدارها عاطف أبو سيف، **سياسيات(8)**، ربيع 2009م.

الفطافطة، محمود، ***الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة توحيد أم تفتيت***، **مجلة تسامح**،، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، آذار/ 2007.

فلسطين الثورة، بيروت، العدد 96 1974/6/12م.

كيالي، ماجد، ***الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة***، حوار مع موسى أبو مرزوق، **الدراسات الفلسطينية**، عدد 67 2006م.

محمد، تامر كامل، ***إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي***، **المستقبل العربي**، العدد 251 2000م.

منصور، كميل، **مداخلة خلال ندوة بعنوان**: ***الانقسام الفلسطيني والحوار، دروب متعاكسة*** عقدت بتاريخ 2009/6/4م في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 78/ ربيع 2009م، مجلد 20.

نوفل، ممدوح، ***آفاق الحوار الوطني الفلسطيني - الفلسطيني "الشامل": مقدمات الحوار، مجريات الجلسة الأولى، قراءة للبيان الأول، هل سيتواصل الحوار*** **السياسة الفلسطينية**، العدد الرابع عشر، ربيع 1997م.

هلال، جميل، ***في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير والوطني***، **الدراسات الفلسطينية**، عدد 74، شتاء 2008م، مجلد 19.

هلال، جميل، ***قراءة أولية في نتائج ودلالات المجلس التشريعي***، **السياسة الفلسطينية**، السنة الثالثة، العدد العاشر/ 1996م.

هواش، محمد، ***الحوار الفلسطيني بين تطابق البرامج وتعارض المصالح***، **مجلة سياسات**، عدد 8، ربيع 2009م.

وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية **شؤون فلسطينية**، طرابلس، العدد 74/ 1977/12/4م، ص 253-254.

ياسين، عبد القادر، ***قضية التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية***، **صامد الاقتصادي**، عمان، العدد 128/ نيسان - أيار - حزيران 2002م.

ياغي، عائدي، ***استهجن حديث بعض التنظيمات عن المحاصصة في وقت تقوم هي بممارستها..!!*** حوار مع محمد المدهون، **البيادر السياسي**، عدد 975 2009/8/15م.

رابعاً: الصحف

أبراش، إبراهيم، ***إشكالية العلاقة بين الانتخابات والمصالحة الوطنية والتسوية السياسية*** **القدس**، عدد 14447 2009/11/3م.

أبراش، إبراهيم، ***المصالحة الوطنية حجر الأساس..*** **القدس**، عدد 14514 2010/1/12م.

أبو كامش، إبراهيم، ***الشباب الفلسطيني وأزمة الثقة بالتنظيمات*** **الحياة الجديدة**، عدد 5133 2010/2/15م.

آل مبارك، عبد الله بن ناجي، مدير مركز الإشراف التربوي بالسويد، ***قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية*** مقال في **صحيفة الرياض السعودية** 14/نيسان/2005، العدد13443.

تفاصيل الخطة الأمنية.. وزير الداخلية (سعيد صيام) يفشل في إقناع الفصائل بالموافقة التامة على التهدئة **الحياة** 2007/4/18م.

د.م، ***قمة المصالحة الفلسطينية معلقة على تبادل الأسرى*** **القدس** 2009/2/17.

سويلم، عبد المجيد، ***الهوية الفلسطينية.. هل هي في خطر*** **الأيام** 2007/7/23م.

صحيفة الأيام 2002/11/4.

عبد الله، حسن، ***ثقافة الانقسام تتجند للإطاحة بالثقافة الوحدوية*** **القدس**، عدد 14428 2009/10/15م.

عبد الله، غسان، ***الهوية الفلسطينية بين الولاء والانتماء*** **القدس** 2008/3/25م.

في لقاء نظمه مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية بغزة: د. رباح: هناك إمكانية لبروز تيار ثابت من حركتي فتح وحماس، د. أبراش: إذا فشلت المصالحة فقد تنجح الآليات المتعلقة بإدارة الانقسام وليس بإنهائه، **الحياة الجديدة**، العدد 4891/ 2009/6/11م.

القدس تنشر نص وثيقة المصالحة الوطنية الفلسطينية بعد موافقة "فتح" عليها و"حماس" ما زالت تدرسها **صحيفة القدس** العدد 14428/ 1009/10/15م.

المصري، هاني، ***ثلاثة أسباب أخرت الحوار ويمكن أن تؤخر الوحدة الوطنية*** **الأيام** 2009/3/28م.

المصري، هاني، ***نحو رؤية استراتيجية تنموية سياسية*** **صحيفة الأيام** 2004/10/26م.

هنية ينفي انقسام حماس... ويؤكد أن الخطة الأمنية ستعمل على حماية المقاومة، **جريدة الأخبار**، بيروت، 2007/4/12م.

خامساً: مقالات غير منشورة

قاسم، عبد الستار، ***النظام الانتخابي النسبي السليم،*** (مقال غير منشور)، 28/تشرين أول/2009.

سادساً: الندوات والمؤتمرات

أبراش، إبراهيم، *التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني.. العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس*، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر **التطورات السياسية**

الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006، غزة : معهد دراسات التنمية،آذار/2006م.

حمدان، أسامة، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي الفلسطيني في لبنان، ضمن فعاليات أسبوع التضامن مع فلسطين الذي أقامه تجمع العودة الفلسطيني "واجب"، والحملة الأهلية السورية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية 2009م، 2009/11/24م.

العاروري، تيسير، *بعض جوانب أزمة التنظيمات السياسية الفلسطينية في المرحلة الراهنة وآفاق تجاوزها*، وقائع مؤتمر **أزمة الحزب السياسي**،1995/11/24م، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995م.

عبد الستار، قاسم، *ماذا نريد من الانتخابات الفلسطينية العامة*؟، **وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة**، تحرير عودة، عدنان، رام الله: وحدة البحوث البرلمانية، المجلس التشريعي الفلسطيني، كانون أول/2002م.

عبد الكريم، قيس، برنامج بانوراما التلفزيوني، الفضائية العربية، مقدم البرنامج: محمد الطميمي، *ما زال الحوار الفلسطيني مستمراً* 2009/7/6م.

قاسم، عبد الستار، *أزمة الحزب السياسي*، **أزمة الحزب السياسي الفلسطيني**، ورقة قدمت إلى مؤتمر حول الديمقراطية والتعددية وأزمة الحزب السياسي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 1996م،

نسيبة، سري، *الحزب السياسي والديمقراطية*، وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ 1995/11/24م، بعنوان **أزمة الحزب السياسي**، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995م.

وقائع مؤتمر القدس، **مستقبل العملية السلمية في ظل التغيرات السياسية**، رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، القدس، حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، 20-1998/3/21م.

سابعاً: رسائل ماجستير

باعباد، سعيد عبد الرحمن محمد: **الهوية الثقافية في كتب الدراسات الاجتماعية بمرحلة التعليم الأساسي العليا في اليمن من خلال تحليل محتواها ووجهة نظر معلميها**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة حضرموت، اليمن، 2007م.

ثامناً: مقابلات شخصية

عبد الرحمن الحاج إبراهيم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: **مقابلة شخصية** 2010\5\5، الساعة الثانية عشر ظهراً، مكتب الدكتور عبد الرحمن، جامعة بيرزيت.

عبد الستار قاسم، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية: **مقابلة شخصية** 2010/5/13م، الساعة الثامنة مساءً، منزل الدكتور عبد الستار قاسم. نابلس

عثمان عثمان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية **مقابلة شخصية** 10\5\2010 الساعة التاسعة والنصف صباحاً، مكتب الدكتور عثمان، جامعة النجاح الوطنية نابلس.

غسان الشكعة: عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية **مقابلة شخصية** 2010/1/2م، الساعة الحادية عشرة والنصف ظهراً، مكتب غسان الشكعه، نابلس، فلسطين.

مصطفى طقاطقة، أمين سر حركة "فتح"/ إقليم طولكرم: **مقابلة شخصية**، مقر إقليم حركة "فتح" 2010/2/22م، الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، طولكرم.

نايف أبو خلف أستاذ العلوم السياسية ومنسق برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية: **مقابلة شخصية** 2010/5/10، الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر، مكتب الدكتور نايف، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

تاسعاً: مواقع إلكترونية

أبراش، إبراهيم، حوار مع صحيفة الراية القطرية، 2008/1/30م، موقع ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية الالكتروني. http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=170

أبو السعود، صادق، الاعتقال السياسي الحوار الفلسطيني 2009/6/27م، موقع أخبار مكتوب الالكتروني. http://news.maktoob.com/article/2954166

أبو السعود، صادق، الاعتقال السياسي الحوار الوطني، 2009/6/27م، موقع أخبار مكتوب الالكتروني. http://news.maktoob.com/article.

أبو الهيجاء، إبراهيم، الفكر السياسي لحماس.. مقاربات الثابت والمتغير، 2007/4/11م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات الالكتروني. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=33981

الاتفاق بين "فتح" و"حماس" حول صراع الصلاحيات الأمنية برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ 2006/12/19، موقع المنظمة الالكتروني،د.ت. .http://www.oic.oic.org/press/arabic/2006/december2006/agreement.ptf

إتفاق مكة، مركز المعلومات الفلسطيني الالكتروني، د.ت. http//www.pnic.gov.ps/Arabic/gover/ministry_2007_3.htm.

الأغا، أحمد سعيد نظام، التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والإكراهات الخارجية، 2007/6/1م، موقع دنيا الرأي الالكتروني. http://pulpit.alwatanvoice.com/content-91028.html

آل مبارك، عبد الله بن ناجي، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، عدد13443/ 2005/4/14م، موقع صحيفة الرياض الالكتروني. http://www.alriyadh.com/2005/04/14/article56435.html

بسيسو، مؤمن، الأجهزة الأمنية الفلسطينية.. جدلية المقاومة والإصــلاح، 2009/4/1م، موقــع الجزيرة نت الالكترونــي. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1779FDA8-2FE1-40C7-90C7-DEDE30C53AF1.htm

بوعرة، الطيب، في المصالحة بين قبيلتي فتح وحماس، 2008/12/14، موقــع الجزيــرة نــت الالكترونـــــــي. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD84231E-1C84-414C-8FCC-A532FC2332D7.htm

التقدير الاستراتيجي (18): الانتخابات الفلسطينية: الاحتمــالات والتــداعيات 2009/12/14م موقـــــع مركـــــز الزيتونـــــة للدراســـــات والاستشـــــارات الالكترونـــــي. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=104737

التميمي، فرزدق العناقرة، الوحدة الوطنية: مفهوم غربي بديل لمفهوم وحدة الأمــة الإســلامية، موقـــــــع الســـــــاحة الســـــــعودية الالكترونـــــــي، 2009/1/10م. http://sahatkksa.com/forum/index.php?act=Print&client=word&=4&t=42665.

الجباعي، جاد الكريم، في الوحدة الوطنية.. وحدة السلطة والمعارضـــة، د.ت، موقــع الحــزب الــــديمقراطي الكـــــردي فـــــي ســـــوريا (البـــــارتي) الالكترونـــــي. http://www.alparty.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1041

الحروب، خالد، حتى تنجح المصــالحة الفلســطينية، 2009/5/2م، موقــع صــحيفة الاتحــاد الالكتروني. http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=43590

الحسن، حمزة، آفاق التنمية السياسية في الخلــيج العربــي، 2002م، موقــع قضــايا الخلــيج الالكترونـــــــــــــــــــــــــــــــي. http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article005.htm.

حماس: البرنامج السياسي نقطة خلاف في الحوار الفلسطيني، موقع شبكة فلسطين للحوار، 2009/8/9، نقلاً عن وكالة قدس برس.
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=388979

خطاب، فتحي، حكاية ورقة المصالحة الفلسطينية.. بين القبول والرفض!! 2010/2/23م، موقع صحيفة العرب اليوم الالكتروني.
http://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=11032

د.م، أبرز نقاط الاتفاق والخلاف بين "فتح وحماس" 2009/9/11م، موقع شبكة فلسطين الإعلامية الالكتروني.
http://www.fpnp.net/arabic/?action=detail&id=30675

د.م، الصراع الفلسطيني - الفلسطيني ضمن المقاييس الحضارية والأخلاقية، 2007/7/17م، موقع الملتقى الفكر العربي الالكتروني.
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=366.

د.م، بين "حماس" و"فتح"..هل الاعتقالات السياسية سبباً حقيقياً لاستمرار الشقاق؟! 2009/7/11م، موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية.
http://paltoday.com/arabic//News-51874.html.

د.م، تحليل: إجراء الانتخابات دون توافق سيعمق الانقسام، 2009/10/24م، موقع وكالة الصحافة الفلسطينية - صفا الالكتروني.
http://www.safa.ps/ara/index.php?action=showdetail&seid=7455

د.م، رباح: على الرئيس وقف المفاوضات أمام اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وفشل الحوار الفلسطيني يأتي من خلال المحاصصة، د. ت، موقع باحث للدراسات الإلكتروني.
http://www.bahethcenter.net/A.W/oldsite/ketab-baheth/7warat/2008/14_10_rabah.htm

د.م، عباس يعدل قانون الانتخابات للقائمة النسبية وحماس ترفض، 2007/9/3م، موقع الجزيرة نـــــت الالكترونـــــي.

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1067605

د.م، فلسطين وتعديلات في القانون الانتخابي لاعتماد مبدأ التمثيل النسبي الكامل، د.ت، موقـــع الانتخابـــــات الالكترونـــــي.

http://www.intekhabat.org/look/print.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=3748&NrIssue=1&NrSection=3

د.م، وحدة الهوية وثقافة الاختلاف، 1998/11/22 م، موقع حزب الخلاص الوطني الإســـلامي الالكتروني. http://alkhalas.tripod.com/documents/program/chapter3.htm

الدخيل، خالد، لماذا لا تدخل "حماس" منظمة التحرير؟، 2008/7/20م، موقع التجديــد العربـــي الالكتروني. http://www.arabrenewal.org/articles

الرجوب، عوض، أثر ملف الاعتقال في المصالحة الفلسطينية، 2009/6/25م، موقع الجزيـــرة نت الالكترونـــي. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D50E8A45-B4F5-4528-9411-CD091A440C96.htm

رصاص، محمد سيد، في مفهوم الوطنية عند العرب... 2007/10/7م موقع الأوان الإلكتروني. http://www.alawan.org

رميح، طلعت، أحوال عربية... الوحدة الوطنية الفلسطينية.. وثقافة الاخـــتلاف، 2008/1/19م، موقـــــع صـــــحيفة الحقـــــائق الالكترونـــــي.

http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=8&art=83223

الريفي، محمد اسحق، لماذا فشل الحوار الداخلي الفلسطيني؟! 2009/4/5، موقع وكالة قدي نت للأنبـــــاء الإلكترونـــــي.

http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99589

زاهـــر، وليـــد، مفهـــوم التنظـــيم، 2005/7/15م، موقـــع الملتقـــى الفتحـــاوي الالكترونـــي. http://fatehforums.com/showthread.php?t=9382.

الزبيدي، باسم، مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي، 2009/6/13م، موقع مركـــــــز القـــــــدس للدراســـــــات السياســـــــية الالكترونـــــــي: http://alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=800&menu_id=10&cat_id=2

الزعبي، محمد، الوحدة الوطنية في فلسطين والعراق هي الشرط الضروري لهزيمة الاحـــتلال وعملائه، 2002/2/26م، موقع الشرق العربي للدراســـات الحضـــارية والإســـتراتيجية الالكتروني. http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-z-s2.htm.

سعيد، عبد الجبار، مستقبل الحوار الفلسطيني والتحديات، 2009/4/15م، موقع الجزيـــرة نـــت الالكترونـــــي. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7363EE1B-DB20-409F-8ADB-09CBFC3E9BC5.htm

شبيب، نبيل، الوحدة الوطنية.. بين الجذور والدعوات(مفهوم) 2006/12/11م، موقع إسلام أون لايـــــــــــن الالكترونـــــــــــي. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1183483951329&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout.

الشمري، حميد حسين كاظم، التطور الديمقراطي ومقومات التنمية السياسية، د.ت، تاريخ قراءة المقـــال 2010/3/19م، موقـــع الموســـوعة الإســـلامية الالكترونـــي. http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/ri07f615.htm

الشمري، حميد حسين كاظم، باحث في مركز الفرات للتنمية والدراســات الإســتراتيجية، دور التنمية السياسية في التطور الديمقراطي، 2009/7/8 م، موقع شـــبكة النبـــأ المعلوماتيـــة الالكتروني. http://www.annabaa.org/nbanews/2009/07/087.htm.

صادق، عوني، عن حكومات الوحدة الوطنية، 2009/11/13م، موقـع المحـرر الالكترونـي.
http://www.al-moharer.net/moh250/awni_sadek250b.htm

صالح، محسن، إشكالية الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالضفة، 2009/8/5م، موقع الجزيـرة نـت الالكترونـي.
http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7BAE2C5DBA-489D-4CB9-AB1E-92F122DCE762%7D

صالح، محسن، تجربة الحوار بين فتح وحماس.. أين المشكلة؟، 2008/6/19م، موقع الجزيـرة نـت الالكترونـي. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm

صفا، جاد الله، إطلاق سراح معتقلين أم تبادل أسرى بين حماس وفتح؟، الحوار المتمدن، العـدد 2692/ 2009/6/29م، موقـع الحـوار الالكترونـي.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=176606

الطناني، معين، الحوار الوطني الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي مـن غـزة: مـن يونيـو - ديسمبر2004م، **مجلة التخطيط الفلسطيني**، العدد الخامس عشر والسادس عشر/ كـانون أول/2004م، موقـع مركـز التخطـيط الفلسـطيني الالكترونـي.
http://www.oppc.pna.net/index.html

الطناني، معين، الحوار الوطني الفلسطيني، كانون ثاني - شباط/ 2005م، **مجلة مركز التخطـيط الفلسطيني**، العدد السابع عشـر، موقـع مركـز التخطـيط الفلسـطيني الالكترونـي.
http://www.oppc.pna.net/index.html

الطناني، معين، الحوار بين الفصائل الفلسطينية، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد التاسـع والعاشـر ينـاير/يونيـو 2003، موقـع مركـز التخطـيط الفلسـطيني الالكترونـي:
http://www.oppc.pna.net/index.html

عبد الشكور، موسى، الوحدة الوطنيـــة،2008/6/10 م، موقـــع الجزيـــرة تـــوك الالكترونـــي.
http://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=158995

عبد الله، فارس، هل كان الحوار الفلسطيني في القاهرة وطنياً؟! 2009/1/10 م، موقـــع شـــبكة فلســـــــــــــطين للحـــــــــــــــوار الالكترونـــــــــــــــــي.
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=389004

غوشة، إبراهيم، تأملات في مفهوم الوحدة الوطنية، 2009/3/20 م، موقع وكالة فلسطين اليـــوم الإخباريـــــة الالكترونـــــي، نقــــلاً عــــن صـــــحيفة المجـــــد الأردنيـــــة.
http://www.paltoday.com/arabic/News-40462.html.

فرسخ، عوني، آلية تفعيل المنظمة وتحقيق الوحدة الوطنية؟، 2009/4/2م، موقع التجديد العربي الالكتروني. http://www.arabrenewal.org/articles/23211/1/AaiE-EYUia-CaaaUaE-aeEIPiP-CaaeIIE-CaaeOaiE/OYIE1.html

فودة، سامي، الإعلام وثقافـــة العنـــف اللفظـــي وتـــأثيره، الحـــوار المتمـــدن، العـــدد 2712 2009/7/19م، موقـــــــع الحـــــــوار المتمـــــــدن الالكترونـــــــي.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178557

قاسم، عبد الستار، شرعية "إسرائيل" فوق شرعية فلسطين...،حول التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، 2008/9/18م، موقع مركـــز الزيتونـــة للدراســـات والاستشـــــــــــــــــــارات الالكترونـــــــــــــــــــي.
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=72947

كيالي، ماجد، نحو تفكير سياسي جديد في الساحة الفلسطينية، 2008/7/10م، موقع الجزيرة نت الالكترونــــــي. http://aljazeera.net/NR/exeres/F0B11BD8-ED02-4245-B54D-8B1FAE2FDEDF.htm

محفوظ، محمد، في معنى الوحدة والاختلاف، **صحيفة الرياض**، عـــدد13511**/** 2005/6/21م، موقـــــــــــــــع الصـــــــــــــــحيفة الالكترونـــــــــــــــي.
http://www.alriyadh.com/2005/06/21/article74022.html.

المسيري، عبد الوهاب، في الدفاع عن الهوية 2007/9/9، موقع الجزيرة نـــت الالكترونـــي.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A7CF2E0D-9609-4DE3-AA4A-B8576651F47F.htm

المشعان، ساجد شرقي، الوحدة الوطنية وإشـــكالية الصـــراع علـــى الســـلطة، العـــدد 2095**/** 2007/11/10م، موقـــــــــع الحـــــــــوار المتمـــــــــدن الالكترونـــــــــي.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=114892

معوض، حسن، برنامج تلفزيوني على الفضائية العربية، نقطة نظام: مع موسى أبـــو مـــرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، 2006/9/29، موقـــع الفضـــائية العربيـــة الالكتروني. http://www.alarabiya.net/programs/2006/10/01/27919.html

منصور، حمزة، أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي، الوحـــدة الوطنيـــة فريضـــة شـــرعية وضرورة حياتية، خطوط عريضة لمحاضرة في مقر جبهة العمل الإسلامي في محافظـــة عجلـــــون، 2002/5/9، موقـــــع جبهـــــة العمـــــل الإســـــلامي الالكترونـــــي.
http://www.jabha.net/body11.asp?field=rai&id=17

مهنا، رباح، تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية والوحدوية، 2009/4/5، موقع وكالة قدس للأنبـــــــــــــــــــــــــاء الالكترونـــــــــــــــــــــــــي.
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99633

مهنا، رباح، تعثر الحوار الفلسطيني والبدائل الوطنية والوحدوية، 2009/4/5م، موقـــع وكالـــة قـــــــــــدس نـــــــــــت للأنبـــــــــــاء الالكترونـــــــــــي:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id=99633

موسى، سعيد، الانفجار الديمقراطي وجدلية التوافق الوطني، الحوار المتمدن، عدد 2813 2009/10/28م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=189670

ناجي، عزو محمد عبد القادر، العلاقة بين الوحدة الوطنية والحزبية، العدد 2622/ 2009/4/20م موقع الحوار المتمدن الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169375.

ناجي، عزو محمد عبد القادر، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث (الجزء الأول) عدد 2609 /2009/4/7م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095.

ناجي، عزو محمد عبد القادر، محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث(الجزء الثاني) العدد 2618/ 2009/4/16م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057.

ناجي، عزو محمد عبد القادر، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً،، العدد: 2518/ 2009/1/6م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057

نص اتفاق مكة بين حركتي "فتح" و"حماس"، موقع شبكة فلسطين للحوار الالكتروني.
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=111420

نص خطة خارطة الطريق المعدلة كاملة 2002/11/14 م، موقع وكالة الأخبار الإسلامية الالكتروني.
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=5767 3&TypeID=9&TabIndex=0

نص ميثاق "حماس" الذي أعلن فـــي 8/18 /1988م، موقـــع إســـلام أون لايـــن الالكترونـــي، 2004/3/25م.

http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML

نص وثيقة الوفاق الوطني بتاريخ 2006/6/27م، موقع القدس أون لايـــن الالكترونـــي، د.ت.

http://www.alqudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2218&mcat=24&scat=41&sscat=0&lang=0

الهزيل، شكري المشروع الوطني الفلسطيني بين ثقافة الهوية الفصائليه وغياب ثقافـــة الهويـــة الوطنيـــــة !! 2009/2/5م، موقـــــع مركـــــز إعـــــلام القـــــدس الالكترونـــــي.

http://www.qudsmedia.net/uploads/522009-032051PM.jpg

وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الحركة الأسيرة في سجون الاحـــتلال 2006/5/15، **مجلـــة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد الثاني والعشرون ابريل يونيو /2006م، موقـــع مركـــز التخطيط الفلسطيني الالكتروني. http://www.oppc.pna.net/index.html

الملاحق

ملحق (1): نص إعلان القاهرة الصادر عن مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في مصر بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحضور 12 فصيلاً خلال الفترة 15 -2005/3/17م:

«تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة 15 -17 - 3 - 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيما وفصيلا.

1ـ أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية من دون أي تفريط وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس وضمان حق عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم.

2 ـ وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام اسرائيلي متبادل بوقف كافة اشكال العدوان على ارضنا وشعبنا الفلسطيني اينما وجد وكذلك الافراج عن جميع الاسرى والمعتقلين.

3 ـ أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

4 ـ بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الاجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

5 ـ وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الاسس. وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني واعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

6 ــ أجمع المشاركون على ان الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعما للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحتـــرام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلـــة يعـــد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط 2005/3/18، العدد 9607.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=288708&issueno=9607

ملحق (2): نص وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى للحوار الوطني)

14 مايو أيار سنة 2006

فيما يلي نص وثيقة الوفاق الوطني، وهي الوثيقة التي أعدتها اللجنة العليا للأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية، وقد أطلق عليها وثيقة الأسرى، وبعد إجراء بعض التعديلات عليها من قبل الفصائل الفلسطينية سميت بوثيقة "الوفاق الوطني، وقد وقعت عليها جميع الفصائل الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي:

وهنا النص الحرفي للوثيقة بعد التعديلات التي أدخلت عليها خلال المفاوضات بين الفصائل:

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" صدق الله العظيم.

مقدمة

انطلاقا من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظرا للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقا من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن اجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيسا على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والاستيلاء على الأغوار وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن اجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل ووفاء لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقا من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديموقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن اجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستنادا الى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط والى الرئيس محمود عباس أبو مازن وقيادة منظمة التحرير الوطني

الفلسطيني، والى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، والى رئيس واعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس واعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، والى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، والى كافة المؤسسات والمنظمات الاهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي.

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها:

1 ان الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من اجل تحرير ارضه وازالة المستوطنات واجلاء المستوطنين وازالة جدار الفصل والضم العنصري، وانجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك اقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الاراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حق عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الاسرى والمعتقلين بدون استثناء او تمييز مستندين في كل ذلك الى حق شعبنا التاريخي في ارض الآباء والاجداد والى ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.

2 الاسراع في انجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار 2005 في ما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل اليها، وفق اسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في اماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والاقليمية كافة، وان المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006 بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والاحزاب الوطنية والاسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما امكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر اجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية اطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً واطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

3 حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الاراضي المحتلة عام 1967 الى جانب العمل السياسي والتفاوضي والديبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف اشكاله ووجوده

وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4 وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على اساس الاهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والاسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من اجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والاسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والانساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة اسرائيل في فرض الحل الاسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

5 حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات ابنائه وان المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام "القانون الاساسي" للسلطة والقوانين المعمول بها واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب وفقاً لارادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديموقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديموقراطية ونزيهة، واهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل وفقاً لاحكام "القانون الاساسي" وللمصلحة الوطنية العليا وضرورة اجراء اصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6 العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على اساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً واقليمياً ودولياً ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى وكذلك بالدعم العربي والدولي وتتمكن من تنفيذ برنامج الاصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار ومحاربة الفقر والبطالة وتقديم افضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت اعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة وكانت ضحية للعدوان الاجرامي الاسرائيلي، وبخاصة اسر الشهداء والاسرى والجرحى واصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7 ان ادارة المفاوضات هي من صلاحية (م - ت - ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التمسك بالاهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لاقراره والتصديق عليه او اجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه.

8 تحرير الاسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب ان تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والاسلامية و(م - ت ف) والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة ومجلسا تشريعيا وتشكيلات المقاومة كافة.

9 ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

10 العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.

11 التمسك بالنهج الديموقراطي وباجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديموقراطية طبقا للقانون، للرئيس وللتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والنقابات والجمعيات، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديموقراطية واحترام الخيار الديموقراطي ونتائجه واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة وحقوق الانسان وحرية الصحافة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تميز وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12 رفض وادانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة واسرائيل على شعبنا ودعوة الاشقاء العرب شعبيا ورسميا لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و(م - ت ف) وسلطته الوطنية ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والاعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالاجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

13 دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م - ت ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيسا وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14 نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها وما يقود الى الفتنة وادانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار اسلوبا وحيدا لحل الخلافات والتعبير عن الرأي بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة ان تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15 ان المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن افضل الاساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال مع الاخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والاساليب النضالية الانجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

16 ضرورة اصلاح وتطوير المؤسسة الامنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين وفي مواجهة العدوان والاحتلال وحفظ الامن والنظام العام وتنفيذ القوانين وانهاء حالة الفوضى والفلتان الامني وانهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الامني الذي يلحق ضررا فادحا بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17 دعوة المجلس التشريعي لمواصلة اصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الامنية والاجهزة بمختلف فروعها والعمل على اصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الاجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18 العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما".

المصدر: موقع المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث الإلكتروني.

http://www.paldsr.org/Default.asp?page=details&newsID=179&cat=7

ملحق (3): نص كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الجلسة الافتتاحية لجلسات الحوار الوطني 2006/5/25م.

أيتها الأخوات أيها الإخوة في شطري الوطن العزيز في الضفة الغربية وقطاع غزة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالأمس سقط أربعة شهداء نتيجة اقتحام القوات الإسرائيلية لمدينة رام الله، وكذلك سقط معهم عشرات الجرحى وأول أمس دخلت القوات الإسرائيلية إلى رام الله لتعتقل عدداً من الإخوة المناضلين، وأول أول أمس اقتحموا جنين وقتلوا ودمروا واعتقلوا، وقبل ذلك في نابلس وقبل ذلك في طوباس وطولكرم، إذاً المسلسل قائم دائم مستمر، الاجتياحات يومياً لكل مدننا، لا حرمة لأحد، كذلك الصواريخ تنهال يومياً بل كل دقيقة بل كل ساعة على قطاع غزة، وزاد الطين بلة الاقتتال الداخلي الفلسطيني الفلسطيني، رحم الله الشهداء، ورحم الله أبو عمار، الذي جاء يودعه الشهداء من عند قبره، وأتمنى للجرحى الشفاء العاجل، وأتمنى لمن اعتقلوا أن يعودوا إلى أهلهم، ولكن أريد أن أسأل بعد كل هذه المصائب التي نواجهها هذه الأيام من الاعتقالات إلى القتل إلى الاقتحامات إلى الصواريخ إلى الاقتتال الداخلي إلى الجوع إلى الفقر إلى الضنك.

نحن نعرف ماذا يواجهنا ونحن نعرف ماذا نريد ليس ما لا نريد، نحن علينا أن نعرف ما نريد وليس ما لا نريد، يعني لا يجب أن نقول نرفض نرفض نرفض سهلة نقبل نقبل نقبل، ماذا إذا وصلنا إلى هذا، أعتقد أنه بإمكاننا أن نضع قطارنا على سكة المستقبل المزهر لشعبنا على السكة التي تخرج شعبنا بها بواسطتها من هذه الغمة من هذه المأساة من هذه المصيبة والمصائب التي يعيشها هذا الشعب.

إذاً لسنا بحاجة إلى براهين لسنا بحاجة إلى أسانيد لسنا بحاجة إلى من يقنعنا أننا اليوم علينا أن نتفق اليوم قبل غدٍ وأمس قبل اليوم، وما هذا الحشد وما هذا الاهتمام وما هذا الشعور بالمسؤولية من الجميع من جميع فئات الشعب منظمات وتنظيمات، ومجتمع مدني وغير ذلك الكل يستشعر الخطر الخطر وصل لكل بيت، وأصبح مشروعنا الوطني في خطر شديد، هل نحتاج إلى وقت طويل لنتحاور؟ لا أعرف لا شك أن الحوار بيننا مهم، والسبب أننا مختلفون، والدليل على ذلك أننا منذ قبل انطلاقة ثورة فتح كنا نتحاور، هل ننطلق أو لا ننطلق؟ هل الوضع السياسي صحيح أو غير صحيح، وعندما توافق الجميع انطلقت الثورة وأصبحت هذه الفصائل الموجودة إلى الآن على الساحة الفلسطينية إذاً الحوار مهم لكن شريطة أن يخلص إلى نتيجة، أن يؤدي إلى غرض أن نشعر أننا مع بعضنا البعض لا يمكن لعقولنا أن تتوحد ولأفكارنا أن تتوحد

نحن من مختلف المشارف بيننا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وما بينهما يجمعنـــا شـــيء واحد هدف واحد هو الوطن، هذا الوطن كيف نحميه، كيف نحمي هذا المركب حتى لا يغـــرق، لأنه عندما يغرق الكل يغرق ومن هنا كنا دائماً وأبداً نبحث عن القواسم المشتركة، ســواء فـــي القضايا السياسية أو القضايا العسكرية، وكثيراً ما كنا ما نقدم مبادرات مهمة للعالم لنتواءم مـــع العالم، أول ما طرحنا في عام 1968 الدولة الديمقراطية الفلسطينية، التي نسمع أنها تطرح هـــذه الأيام وكانت قنبلة وهزت العنصريين في كل مكان، ولكنهم رفضوها ثم جاء بعد ذلـــك الســلطة الوطنية الفلسطينية بالنقاط العشرة وأيضاً وضعت أساساً سياسياً عقلانياً لما نريـــد لا يجـــوز أن نقول دائماً ما لا نريد فليسقط فليسقط فليسقط لا نقبل لا نقبل لانقبل، أنت مقاتـــل ولـــك هـــدف وبندقيتنا بهدف، لأنه عندما نكون بلا هدف نكون قطاع طرق بهدف سياسي، إذاً علينا أن نصل إلى هذا الهدف السياسي برؤى وبالحوار، لأننا كلنا معـــروف لســـنا متفقـــين لا بالأفكـــار ولا بالأيدلوجية ولا بالعقائد ولا بالمواقف ولا بالمرجعيات، ولكن هناك حد أدنى يجب علينا أن نتفق عليه لنسير بما يسمى ببرنامج الإجماع الوطني برنامج الحد الأدنى، سمه ما شئت، لكن التـــزم به، وهو لن يعطيك ولا مرة كل قناعاتك ولا يعطي غيرك كل قناعاته، ولكن يعطـــيكم جميعـــاً بعضاً من قناعاتكم، التي من خلالها يمكن أن تتعايشوا بعضكم مع بعض، إذاً موضوع الحـــوار كان للقضايا السياسية، في عام 1974 طرحنا في المجلس الـــوطني فكـــرة الســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية، وفي عام 1988 طرحنا برنامج الإجماع الوطني الذي قلنا فيه إعـــلان الاســـتقلال، وقلنا فيه التواؤم مع الشرعية الدولية ليس سراً، وقوبل هذا الكلام بهجمة دولية إيجابية، وجـــرى اعتراف بالدولة الفلسطينية في ذلك الوقت من أكثر من مئة دولة مباشرة، ومعظم الدول العربية الدول العربية، بمعنى أن الدول العربية كانت تنتظر هكذا موقف عقلاني حتى تستطيع أن تنسجم معه، حتى تستطيع أن تدفع بالقضية إلى الأمام لأنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً من أجل القضـــية وأصحابها غير موافقين.

في عام 1981 طرح الأمير فهد برنامجاً، رفض فسحبه، في 1982 قبل علـــى اســـتحياء وقتل بعد يومين وانتهى، المهم ماذا يريد الفلسطينيون، في عام 1988 وصلنا إلى هذا الإجمـــاع الوطني، وسرنا وراء ذلك بالمفاوضات وما بعد المفاوضات، وقد تعجب الـــبعض ولا تعجـــب البعض، وصلنا إلى هذا المكامن بفضل هذه الجهود التي بذلت وهذه الاتفاقات التي وقعت منـــذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، ولا ما الذي كان يمكن أن يجمع هنا المجلس التشريعي الفلســـطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقادة الفصائل الـــذين كانوا فيما مضى، كنا جميعاً فيما مضى محرومين من هذا الوطن، إذاً هذه الأشياء أدت إلى هذه النتيجة ومن خلال الحوار لا يستأثر أحد برأي أو بموقف دون الآخر، وكذلك كان يحصل هـــذا

في القضايا والخلافات العسكرية، وكانت هناك حروب في لبنان، لكن كان أبو عمار -رحمه الله- يرفع شعار غابة البنادق أو ديمقراطية غابة البنادق، بمعنى عندما يصل الاحتكام للسلاح نتوقف، علينا أن نفعل هذا في وطننا، لا يجوز أن يتم الاحتكام للسلاح، لأن الدم الفلسطيني كما قال رئيس الوزراء محرم، دم المؤمن محرم على أخيه، كما ماله، كما عرضه، فهذا محرم، فكيف لنا أن نقتتل وأن نوجه المعارك للداخل ونحن نواجه معركة حقيقية، معركة حصار، معركة جدار، معركة استيطان، معركة تجويع، معركة تهويد، وغير ذلك، لماذا نلتفت إلى الداخل أو ننكفئ على الداخل على أنفسنا، ونقول هذا فعل وهذا لم يفعل وطخو يا أخي هل من السهل أن يقتله.

وأنا مع أخي عزيز، عندما تحدث عن الفضائيات عندما ندخل في معركة ضد بعضنا معركة لا أريد أن استعمل كلمة قذرة وإنما أقول معركة شرسة، وهذا لا يجوز المعركة ليست هنا الحصار ليس هنا التجويع ليس من هنا، فلنبحث عن الأسباب والمسببات ونتعامل جميعاً معها بقلب رجل واحد، نقول حكومة ورئاسة وصلاحيات أنا بقلكم بصراحة أي صلاحيات للحكومة تتطابق مع القانون الأساسي والنظام أقدم عليها ولا أقبل تجاوزها، وأنا رجل عندي فهم بالقانون لا أدعي أنني قانوني، لكن أفهم بالقانون وأفهم الحق من الباطل والحلال من الحرام، ولا أقبل على نفسي باطلاً أوحراماً، لكن بالحوار نتحدث مع بعض، لأنه عندما يصبح حوارنا بالعلن لا يعود حواراً، يصبح أي كلام أي كلام، وبالتالي نحن علينا أن نختلف، نحن سنختلف نحن مختلفون في كثير من القضايا، وجهة نظرنا، رؤيتنا، الزاوية التي نرى بها الأشياء، قد تكون مختلفة، كيف نوحد الزوايا هو يا بنطخوا يا بنكسر مخه، في حل وسط، نقعد نحكي نتفاهم، إذاً هذا هو الأساس في كل العلاقة، وبالتالي عندما ننظر لهذا الموضوع من هذه الزاوية تصبح الأمور سهلة وفي غاية الهدوء، لأنه كلنا ما هي مصلحتنا ما هي مصلحة أي واحد فينا، وأنا سأعود بعد لحظة على الأسرى وأقول: ما هي مصلحتهم الحقيقية الآنية والدنيوية من هذا الكلام، ولا شيء، لكنهم ينظرون إليكم وإلى المستقبل وإلى أبنائنا، ونكمل هذا فيما بعد، فإذاً هذه القضية مسألة الحوار مسألة مهمة جداً، ولكن الحوار من أجل الحوار مضيعة للوقت والمصلحة العليا.

كما قلتم وقال الإخوة: بدأنا نحن الانتخابات الديمقراطية، التي أيدنا العالم جميعاً عليها، بؤرة ضوء مهمة، الكل يقول أنتم أحسنتم صنعاً فعلتم شيئاً، وأنتم تحت الاحتلال لم يصنعه كثير من دول العالم وهي حرة، لا بد من التزوير لابد من أن هذا ينجح وهذا يفشل، إحنا ولا غلطة، لم تحصل في السويد، وكنا سعداء بهذا على الرغم من العراقيل والضغوط لتعطيل لتأجيل لتخريب، لن نؤخر لم نعطل، وقلت ممكن أن تتأخر الانتخابات لسبب واحد إذا مت قبلها لغاية ما تلاقوا مرجعية تكون تأجلت، وغير هذا لا يمكن.

وكان موضوع القدس على مفارق بالنسبة لي، هذا الموضوع كنت لا أتسامح به إطلاقاً لا أقبل به إطلاقاً، وقلت للحظة الأخيرة لهذا السبب بالذات أنا بأجل الانتخابات، سمحوا فما أجلنا، فهي لم تكن عذراً ولم تكن ذريعة، وأنا لا أريد اتخاذ القدس ذريعة، لا القدس صار بها انتخابات، القدس عاصمة دولة فلسطين لن نتنازل عنها.

وإذا أردنا أن نتكلم عن الثوابت، أقول بصراحة: نحن نريد دولة مستقلة متصلة قابلة للحياة في حدود 67.

ونريد كما ورد في خطة خارطة الطريق وفي مبادرة الرئيس بوش، إنهاء الاحتلال الذي وقع عام 67، ونريد حلاً عادلاً متفقاً عليه لقضية اللاجئين حسب القرار 194، وهذه واردة، وبالتالي عندما نتحدث عن الشرعية الدولية، نقول هذه ثوابتنا، لا نخفي شيئاً، لأنه نحن لا نتكلم سراً، لسنا حركة سرية، إحنا عم نتكلم مع العالم مع المجتمع ومع المجتمع الدولي مع من هو صديق ومن هو غير صديق.

أنا ما بغلط، جرت الانتخابات، جرى نقل السلطة بسلاسة، أفرحت الكثيرين وأغضبت البعض، ومررنا، ولكننا واجهنا حصارين، حصاراً سياسياً نحن كنا نواجهه في عهد المرحوم أبو عمار، أبو عمار ممنوع يغادر هذه الغرفة اللي بجانبنا، واستمر الوضع كما هو، وأبو عمار ليس شريكاً فإذاً افعلوا ما شئتم، غائباً عن ساحة القرار، هناك دون أن نذكر اسم ومن يريد أن يلعب في هذا الملعب لعب، ووصلوا إلى قناعة أن لا شريك فلسطيني، تعالوا نشتغل لحالنا وأن ما يقوم أن نقوم به نقوم به، وهذا الاستيطان قائم لا مجال للحديث عنه، ومشكلة اللاجئين أصبحت مسألة غير واضحة، قرر مصيرنا عنا، كل شعوب العالم بتقرر مصيرها بنفسها، إحنا حد يقرر لنا مصيرنا.

فالحصار السياسي موجود كيف نفكه، لا نحن شريك، وشريك حقيقي، ونحن ملتزمون أكثر من غيرنا بالشرعية الدولية، بدليل أنه ليس لدينا أي تحفظ على خطة خارطة الطريق، طبعاً هذا ليس عفة، ولكنه واقع، طبعاً ممكن نلاقي مليون ثغرة هذه الفاصلة مش نافعة وهذه الكلمة مش مناسبة وهذا إذاً وإذ، لا أعرف ماذا أقول لهم رفضنا، تستطيع ان تخترع مليون مشكلة، خلاصة الموقف نحن نطلب 22% من فلسطين يقول لا 11% انظروا ولك يا أخي "رضينا في البين والبين ما رضي فينا."

الحصار السياسي موجود، لكن جاء حصار اقتصادي لن ندفع لحكومة حماس، هذه مش عارف ماذا طيب مالها، لهذه الحكومة ما بندفع، الرواتب والوزارات والعالم كله من خلال الحكومة، قال بعضهم تتولى الرئاسة المسؤولية، قلت لهم عال بختصر الحكومة كلها في مكتب،

ولا كان لشو الحكومة قاعدة بنقلعهم وخلص، ما هذا الكلام لن نقبل ولن نوافق على مثــل هــذا الإجراء، ولكن في سؤال في أموال عربية وصلت عند الإخوان، يشهد الله عمرو موسى قلقــان منها، بده يخلصها، يريد أن يرسلها، مرة يتصل ليسأل ماذا نعمل، لكن وصل، ولكنه غير قــادر أن يوصل، لكن لماذا الأموال العربية لا تصل إلينا، نحن ممكن نقول ونريح رأسنا وما في أسهل من هيك شغلة، هناك مؤامرة قذرة ضدنا وخلينا ننام لتفك المؤامرة، أو في وضع بــدنا نتعامــل معه لماذا أموال العرب لا تأتي إلينا وهي موجودة في الجامعة العربية.

إذاً من هنا يجب أن نفكر كيف نتعامل مع الواقع، كيف نتعامل مع أشقائنا، أشقاؤنا الــذين نقول إنهم مظلة وإنهم سند وإنهم الحضن الدافئ وإنهم..

طيب اسمع مني شو المطلوب، فإذن أنا لست مع كل شيء اســمه مــؤامرة، لأن قضــية المؤامرة لا تصلح، لأن كل إنسان يريد يخلص من هم أو قضية يقول مؤامرة عالمية صــهيونية بكبر الحجر المعادية للشعوب وينسى حاضر وينسى أساس المشكلة، في عندنا مشكلة، لماذا في حصار، البنوك متآمرة أي هي البنوك يتآمر، هذا لا يليق، في شغل في قضية نفكر فيهــا بجــد ونتعامل مع العالم بجد، بما لا يجعلنا نتنازل كما قال الأخ إسماعيل هنية عن الثوابت، لكن لحسن تكون الثوابت التي يتحدث عنها غير التي أنا بحكي عنها، إنما على الأقل في إجماع وطني مــن حماس إلى الحزب الشيوعي أن بدنا دولة فلسطينية في حدود 67 وبدنا نقول مثل الذي قال بــدنا مصر والسودان ولندن إن أمكن هذا الذي نستطيع فعله الآن، هذا الذي أعطــي لنــا الآن ومــا نتكلمش بالأحلام وبالضباب، ونحن نعرف هذا الموضوع العرب والعجم والشرق والغرب لقــد كان اندريه غروميكو،وزير خارجية الاتحاد السوفياتي السابق، وهو كما يقول إخواننا اليساريون حليفنا الإستراتيجي طبعاً لا حليف ولا شيء لأنه مستحيل يكون غروميكو حليف ما هذا طيــب هذا كان يقلنا يا إخواننا احضروا لي الاعتراف، هذا ليس قرآن، القرآن بس صالح لكــل زمــان ومكان، هذا مش صالح وبالتالي أحضروا لي اليوم هذا مين حليفنا الإستراتيجي الذي يملــك 33 ألف رأس نووي والذي يعني بده يوقف معنا.

إذاً العالم هكذا في 67 مشكلة اللاجئين مشكلة حقيقية، ووضعناها على جدول أعمال فــي منتهى الذكاء ووضعنا لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي القرار 194 الــذي لــم يقرأه الكثيرون ويرفضونه أو يقبلونه دون قراءة كالعادة، ومن رأيي أنه قرار ثمين وهو أثمــن من قرار 242، وهو يوضح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ويقول التعويض على من لا يرغــب في العودة، إذاً في الأساس العودة وبالتالي الأساس القانوني وضع وعندما نقــول حــدود 67 لا يوجد مستوطنات وأنا ضد كل حجر يبنى على أرضنا بعد 67 منذ ذلك التاريخ.

نحن نعيش الآن ظروفاً صعبة وشعبنا خاوي البطون لقد شبعنا شعارات فالبطون لا تمـلأ بالشعارات البطون جائعة والجيوش لا تزحف على بطونها، الآن نحن ليس جيوشاً، نحن شـعب يوجد فيه نساء وأطفال يريدون أن يشربوا الحليب، في احدى المرات رأيت مواطناً يقـول: أنـا ممكن أخون، وأبيع معلومات وممكن أبيع بندقيتي، لأن ابني ليس لديه دواءً.

لكن أنا لا بعمل هذه ولا تلك، أنا أبيع كليتي، من اجل ابني.

علينا أن نعرف حاجات هذا الشعب، وأن نستشف حاجات هذا الشعب نحن مش طبقـات فوق وفي أناس تحت، لا نحن الذين طلعونا هؤلاء الذين تحت، إذا ما اعتنيا بهم.

الآن الذي حاصل أنه لا زال الحديث عن الدولة ذات الحدود المؤقتة، وأنا أحب أن أقـول كلمة عنها، ونحن قبلنا خطة خارطة الطريق الموجود بها، دولة ذات حدود مؤقتة مـش دولـة مؤقتة، النص هكذا وأنا في حديثي مع السيدة وزيرة الخارجية الإسرائيلي فتحت هذا الموضوع، وقالت لي أنا أعرف أنك لا تحب البند الثاني من خطة خارطة الطريق، قلت لها أنا بحـب كـل الخطة.

لا أنا أحب الله والرسول والملائكة وبني البشر، ما عندي كراهية، لكن هذا البند أنا لـيس قصة أحبه أو أكرهه، هذا البند جاء خياراً، بمعنى انتم وضعتم خطة خارطة الطريق وأنتم عليكم أن تعملوا كذا وكذا.

لكن بهذا الموضوع نقول ويمكنكم أن تقبلوا أو ترفضوا هذا، أنا رفضت هـذا باختصـار شديد، في علينا حق، لكن إلى الآن يا إخواني القضية ينظر لها على أنها قضية إنسانية، وبالتالي لازالت الدول المانحة تتحدث عن بعض الأدوية.

ما أريد أن أقوله: اتفاق القاهرة النص الخاص بمنظمة التحرير، وأرجو أن تعـودوا إليـه يقول: لا بد من تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب بـاقي الفصـائل بصـفتها الممثـل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، يعني هي ممثل الآن وممثل أمس وغداً، اسـتوعبت أو لـم تستوعب، لكن الاستيعاب ضروري لأنه نحن كنا دائماً في كل مجلس وطني نؤرخ تنظيمـات، يطلع التنظيم نقول له تفضل اعترفنا بكم، نقول والله ليس لدينا مانع.

يجب على كل الاتحادات الشعبية وأماكن تواجد الشعب الفلسطيني بالأرجنتين والبرازيـل وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأستراليا موجود بالمجلس الوطني الاتحادات بكـل أنواعهـا الفصائل بكل أنواعها، فكيف عندما يأتي فصيل مثل حماس والجهاد يقول والله أنتم يا أخوان لـم تستكملوا الأوراق الثبوتية أذهبوا واحضروا لنا بعض طوابع.

هذا الحوار يجب أن يستمر سواء هذا الحوار دون أن يؤثر عليه هذا الحـــوار، يجــب أن يسيرا بالتوازي جنباً إلى جنب، لأن كلا الحوارين مهمان، هذا الحوار مهم والآخر مهم للتعاطي مع همومنا الداخلية التي يجب أن نخرج منها، وفي نفس الوقت واللحظة يجب ألا يتأخر الحوار بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى نستكمل بناءها، وإن كانت موجودة تتمتــع بالشــرعية الكاملة، ولها الوصاية الكاملة علينا، سواء كنت رئيساً للمجلس التنفيذي أو لم أكن، عندما كــان أبو عمار كانت نفس الشيء، عندما كان الشقيري -الله يرحمه- نفس الشيء، عندما كان حمودة.

المنظمة بيتنا الذي يجب علينا أن نحافظ عليه ونحميه بعيوننا وبعقولنا وكل ما نملك مــن إمكانات.

أولاً إنني أوجه التحية والتقدير لرئيس المجلس التشريعي والمجلس الوطني، لكــن الــذي بادر هو المجلس التشريعي- على مبادرته الثمينة القيمة التي استشعر الخطــر. وقــال: تعــالوا نتنادى لنواجه ما يواجهنا من مشاكل ومن عقبات، وأحيي كل من تقدم بمبادرات، وهم كثر مــن القطاع الخاص والتنظيمات بشكل عام، وكلهم عندما يبادرون إلى وضــع مبــادرة هــذا يعنــي الإحساس بالمسؤولية ولكن كل الاحترام وكل التقدير لمن لا يعيشون معنا لمــن ليســت لــديهم همومنا اليومية وقد لا تكون لهم هموم بكرة وبعد بكرة، لأنهم محكومون بمئات السنين، وأرجــو الله أن يكون أملهم قوي بالعودة والخروج، ويجب علينا أن نعمل بكل الوسائل حتى نخرج هؤلاء الأبطال، هؤلاء تنادوا في كل السجون وتنادوا من كل الفصائل، وكتبوا هذه الوثيقة، أنا أعتقد أن لديهم من الشفافية وبعد الرؤية والانطلاق الروحي صراحة أكثر منا جميعاً.

لأنهم ترفعوا عن الفصائلية والحزبية وقضايانا اليومية، ويشعرون بنفس الشعور وبــنفس الألم، وليست لديهم أمور راهنة، ليس لهم مصالح، يعني بصراحة هم أناس الله متى يخرجــون من السجون، نحن بمنتهى الصعوبة وحوار طويل عريض مع السيد شارون أفرجنا عــن أبــو السكر، وبعده لم يفرج عن أحد بعده.

علماً بأنه يوجد مئات أبو السكر داخل السجون، هناك بداخلها عشرة آلاف، منهم مــروان البرغوثي والنتشة.

وأنا أقول أن تلك المبادرة قمة القمم وقمة المسؤولية الوطنية لأناس يقبعون خلف القضبان، لا مصالح راهنة ولا مصالح آنية ولا مصالح حزبية لأحد، بدليل جلسوا كلهم مع بعض وخرجوا بهذا الإنجاز الذي برأيي عظيم، ومن هنا أقول يا إخوان الحوار من أجل الحوار مضيعة للوقت، وأظن أن وقتنا ليس مريحاً جداً وليس لدينا وقت.

وليس لدينا إمكانية، والعربة تتدهور، وكرة الثلج تكبر وتنزل في الواد، ومستقبل قضـــيتنا كله على كف عفريت.

سألجأ إلى استفتاء شعبي خلال 40 يوماً على وثيقة الوفاق الوطني، التي أطلقها المعتقلون من داخل السجون الإسرائيلية ليقول الشعب كلمته، في حال لم يتم التوصل الـــى اتفـــاق خـــلال عشرة أيام.

الوضع الراهن لا يحتمل، وأنا سأطرح هذه الوثيقة على استفتاء شعبي، وإن هـــذا لـــيس تهديداً، ولكن ليقول الشعب كلمته، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال عشرة أيام.

المصدر: وفا 25 -5 -2006

موقع مركز التخطيط الفلسطيني مجلة المركز العدد الثاني والعشرون ابريل يونيو 2006

http://www.oppc.pna.net/index.html

ملحق (4): نص كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة العاشرة اسماعيل هنية في الجلسة الافتتاحية لجلسات الحوار الوطني 2006/5/25م.

{ ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب}

فخامة السيد الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الأخ العزيز السيد / محمد صبيح، ممثل السيد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

السيد الدكتور عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي

الإخوة والأخوات

إن هذا الشعب العظيم الذي أعطى بلا حدود، وقدّم عبر مسيرته الثورية والجهادية آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى والمصابين والأسرى والمعتقلين خلال انتفاضته المباركة يستحق منا أن نرتفع إلى مستوى طموحاته وأمانيه، وألا نُخيب رجاءه فينا وأمله في رؤيتنا صفاً واحداً كالبنيان المرصوص، لا يفرقنا الخلاف ولا تذهب عافيتنا في صراعات ومقاتل جانبية، حيث أن تناقضنا الأساسي هو مع الاحتلال الإسرائيلي وليست مع أحد من إخوة الدم والمصير.

إننا نأمل من هذه الصورة المشرقة التي رسمت جزءاً من تاريخنا الفلسطيني صورة اللقاء و الحوار و التفاهم إن تظل العلم الذي يرفرف فوق رؤوسنا و يحمي وحدتنا و هنا أجد لزاماً علي أن أقدم شكري و تقديري إلى كل الجهود التي بذلت بهدف تمتين الساحة الفلسطينية و تجنيبها مخاطر الصراع و التنازع وأخص بالذكر الأخ الرئيس أبو مازن ومن خلال التواصل الذي تم بيني وبينه خلال الأيام الماضية، كما وأخص بالذكر الإخوة في وفد جمهورية مصر العربية المقيم بيننا في القطاع، والذين تحركوا بتوجيهات من السيد الرئيس حسني مبارك و الذين عملوا معنا ليل نهار في سبيل تعزيز وحدة الصف الفلسطيني، كما أثمن الدور الرائد الذي تقوم به لجنة المتابعة للقوى الوطنية الإسلامية، وأقدر لكل الغيورين والحريصين من أبناء شعبنا وقياداته جهودهم المباركة.

إن لقاءنا اليوم هو من أجل تعزيز وحدتنا الوطنية باعتبارها قدرا ومصيرا لشعبنا، فنحن جميعاً يتهددنا خطر واحد، وعدونا يتربص بنا الدوائر، ويعمل بمكر وخداع لانتزاع المزيد من أرضنا وتشريد أهلنا، وفرض الحصار علينا جميعاً.

إن الصفحات البطولية الخالدة التي سجلها شعبنا عبر مسيرته النضالية والجهادية الممتـدة على طول مساحات وطننا المحتل تستحق منا وقفة جادة للمراجعة، وخاصة نحن نعيش أوضاعاً صعبة أصبحت فيها معالم العداوة والاستهداف لشعبنا متجاوزة لمرحلة »توشك أن تداعى عليكم الأمم«، فالتآمر الغربي والتواطؤ الإقليمي و الحرص الإسرائيلي المستمر على إربـاك سـاحتنا الفلسطينية، من خلال وسائل عديدة أشبه بالشبكة العالمية التـي تطـوق خاصـرة حكومتنـا الفلسطينية المنتخبة، وتضغط في اتجاه تصفية عناصر الحياة والاستمرارية فيها.

لقد أفرزت الانتخابات التشريعية الأخيرة نظاماً سياسياً مختلفاً، لكننا نؤكد بأننا نفخر بهذه التجربة الرائدة التي سجل فيها شعبنا إرادته و اختياره الحر و هو ما يبشرنا بأننا نسـتطيع أن نبني مجتمعنا على أسس الحرية و العدالة و الديمقراطية. لكن للأسف فإن دولاً غربية و علـى رأسها الولايات المتحدة لم يرق لها ما حدث فأعلنت علينا الحصار و محاولات العزل السياسـي و أغلقت منافذ الأموال و هددت دولاً و مؤسسات و بنوكاً كي تصطف إلـى جانبهـا لتجويـع الشعب الفلسطيني وخنقه اقتصادياً و سياسياً.

إن القاصي والداني من شعبنا يعرف بأن الحكومة الفلسطينية المنتخبة لم تدخر جهداً فـي البحث عن مصادر تمويل بديلة عربية وإسلامية، وقد نجحت في ذلك، ولكن ما تقوم بـه الإدارة الأمريكية من تهديدات للبنوك التي تتعاطى مع الحكومة الفلسطينية، وما تمارس مـن ضـغوط على الدول المانحة، يجعل من الصعب تحريك الأوضاع المالية بالسرعة والفاعليـة المطلوبـة لتفكيك الحصار المفروض على شعبنا منذ 25 يناير 2005.

إن شعبنا أكثر وعياً لن توهن عزيمته هذه الحملات الهادفة إلى التشهير بحكومته المنتخبة وتشويه صورة التجربة الديمقراطية الرائدة على شعوب المنطقة، ولذلك بادر في لفتـه إنسـانية راقية بالقيام بحملة التبرعات لحكومته، وهي مبادرة لم يسبق - وربما تاريخياً - أن كان لها مثيل من قبل في أي بقعة أخرى من العالم.

إننا نؤكد أننا جميعاً مستهدفون في هذا الحصار حكومة و شعباً و قضية، و لذا ينبغـي أن نتوحد في مواجهة هذا الحصار و كسره.

إن هناك جملة من القضايا والتداعيات استدعت منا التعجيل بعقد مثل هذا الحوار، ولعلنـا نشير هنا إلى بعض منها:

أولاً: العلاقة المتوترة بين حركتي فتح وحماس.

ثانياً: إشكالية الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة.

ثالثاً: الحصار الذي يتعرض له شعبنا.

رابعاً: بلورة رؤية سياسية موحدة.

خامساً: العلاقة مع محيطنا العربي والإسلامي.

فتح وحماس

إن هناك حقيقة ربما لا نجد عليها اختلافاً بيننا، وهي أن هناك قوتين رئيسيتين وهما فتح وحماس تتمتعان برصيد شعبي كبير في الشارع الفلسطيني، وإن هذا الرصيد الشعبي تم اكتسابه عبر سنوات طويلة من النضال والتضحيات منحت لكليهما رمزية تاريخية وصفحات مجد لا يمكن لأحد إنكارها أو تجاهلها.. إن حركتا فتح وحماس لهما حضور واسع واحترام كبير داخل الشارع الفلسطيني باعتبار أنهما عمادة مشروعنا الوطني، فلا يكاد يخلو بيت من وجود انتماء لهذين الفصيلين بين أبنائه، ويجمعهما وفاق واتفاق فيما يخص الأجندة الوطنية.

إن سنوات المواجهة الطويلة مع الاحتلال، والتي كانت ما فيه القوى الوطنية والإسلامية وخاصة حركتي فتح وحماس هما العمود الفقري لمشروع المقاومة والتصدي لقوات الاحتلال الإسرائيلي، واللتين سجلتا بعملياتهما النوعية صفحات من التضحيات البطولية التي يتشرف بها تاريخنا الفلسطيني، وكانت لنا عنوان مجد وفخار بين شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

لقد كانت جثامين الشهداء حفل أعراس لنا جميعاً، تجمعنا وتوحدنا، ويجمعنا على قبر كل شهيد عهدٌ بأن نكون الأوفياء لدمه، وأن نواصل على هدى هذه التضحيات وأنوارها الطريق لتحرير بيت المقدس وأكناف بيت المقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

لقد كان الجميع يحرص على طهارة الدم الفلسطيني وحرمة الاقتتال، وكانت الجهود المشكورة التي بذلاه إخواننا في لجنة المتابعة خلال سنوات الانتفاضة في رأب الصدع وتوحيد الصف، وإعادة هيكلة بوصلة النضال حتى لا تضل طريقها وسط ظلمات بحر التآمر عليها.

إن مضمون بأن يبقى صوت العقل والحكمة وجهد الخيّرين من شعبنا يتحرك في اتجاه الحفاظ على وحدتنا الوطنية وتعزيز جبهتنا الداخلية، وتكريس ثقافة »فلسطين يضحي من أجل استقلالها الجميع وسوف يجهد في بنائها الجميع«.

إن علينا جميعًا أن نرتفع إلى مستوى المسؤولية الوطنية لنحمي إنجازات دم الشهداء وتضحيات الأسرى النبلاء، ونتجاوز ظلمة نفق الحصار إلى فضاء الرؤية والضياء.

ومن هنا نقول: إن وحدة شعبنا هي عقيدة دينية وضرورة سياسية وحتمية وطنية، وليس أمامنا من سبيل إلا احترام خيار شعبنا الديمقراطي وتكريس مبدأ التعددية والتداول السلمي على

السلطة، والتعايش وفق منظور الوحدة من خلال التعدد، باعتبار أن اختلاف الرأي لا يُفسد للود قضية، ولأن عاقبة التنازع وخيمة، يقول تعالى: {ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم}.

الوضع السياسي

لقد بات واضحاً أن الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية سيشهد مخاطر وتعقيدات إضافية إثر وضوح البرنامج السياسي للحكومة الإسرائيلية والذي يركز على تحقيق مصالح إسرائيل الأمنية والسياسية دونما اعتبار لأي حقٍ فلسطيني.

إن إسرائيل تركز جهودها في تحقيق دولة ذات غالبية يهودية وهي في سبيل تحقيق ذلك تعتمد الحلول الأحادية الجانب القائمة على فرض حلٍ سياسي من طرف واحد، وذلك من خلال إجراءات تهدف إلى استكمال بناء الجدار العنصري واعتباره يمثل حدود إسرائيل، وإبقاء المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية والسيطرة على نحو 30% من أراضي الضفة، وإبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

إن هذه التوجهات الخطيرة لحكومة إسرائيل تؤكد أنها ماضية في ترسيخ أقدام الاحتلال، وليس البحث عن حل سياسي كما تدعى وتروج في دول العالم.
وللأسف الشديد فإن الإدارة الأمريكية تتساوق مع الأطروحات الإسرائيلية تحت مبرر أنه لا يوجد شريك فلسطيني، وتمنح الحكومة الإسرائيلية ضوءاً أخضر في تنفيذ مخططاتها العدوانية دون قيد أو شرط.

إن من شأن المخططات الإسرائيلية أن تزيد الوضع تعقيداً وسوءاً، وتهدد استقرار المنطقة بأكملها، خاصة وأن الشعب الفلسطيني بكل أطيافه السياسية يرفض رفضاً قاطعاً هذه المخططات، بل سيعمل جاهداً للوقوف أمامها والتصدي لها.

إننا أحوج ما نكون اليوم إلى سياسية تجمعنا تحت مظلة واحدة، هذه الرؤية التي تحافظ على ثوابتنا وحقوقنا الوطنية المشروعة، خصوصاً حقنا في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس وحق عودة اللاجئين وتحرير الأسرى والمعتقلين.

إننا نعتقد أن مساحة الاتفاق في الرؤية السياسية هي أقرب بكثير مما نتصور لكن نحتاج إلى تعميق النقاش وتغليب المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار، والاستفادة من دروس الماضي كي لا نقع فريسة الخداع والتضليل الإسرائيلي الذي مورس ضد شعبنا طوال السنوات الماضية وزاده هماً وتعباً.

إننا نؤكد على موقفنا الداعم لتوحيد الرؤية السياسية بكل مسـميـاتها وأدواتهـا لأن هـذا سيكون أدعى لتوحيد وتعزيز مطالبنا، وسيمنحنا الثقة في أوسـاط شـعبنا وكـذلك أمـام دول وحكومات العالم.

الوضع الأمني

لا خلاف بأن ساحتنا الفلسطينية مرّت بأزمة أمنية كانت لها تأثيراتها وتـداعياتها علـى مجمل الحياة الفلسطينية، ولا شك بأن النزاعات والاشتباكات التي أودت بحياة العديد من أبنـاء شعبنا، قد آلمت نفوسنا وأثرت سلباً على صورتنا كمقاتلين ومناضلين و باحثين عن الحريـة و الاستقلال أمام الرأي العام وأمام شعبنا.

إننا وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية نؤكد على رفضنا القاطع لأي لجوء إلـى العنـف أو السلاح، مهما كانت الأسباب والظروف وأننا نعتبر الدم الفلسطيني مقدساً ونستحضر هنا قـول رسول الله -صلي الله عليه وسلم (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم).

ونؤكد على أن لغة الحوار والتفاهم هي اللغة الوحيدة لحل خلافاتنا.

إن تناقضنا الأساسي إنما هو مع الاحتلال، وليس داخل مجتمعنا وشوارعنا. ومـا يريـده البعض من السعي لحرف بوصلة العمل الوطني إنما يدفع باتجاه تعميق شقة الخلاف الداخلي من خلال ممارسات خاطئة ومرفوضة وفي نفس الوقت تزيد من توتير الأجواء وتسهم في مزيد من الاحتقان والإرباك.

إن الحكومة الفلسطينية عازمة على وضع حدٍ لحالة الفوضى الأمنيـة ومحاربـة الفلتـان الأمني، من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية للقيام بدورها، ومن خلال تعزيز سـيادة القـانون والضرب على أيدي العابثين بأمننا واستقرارنا.

إننا نؤكد في الحكومة الفلسطينية أن هدفنا من إنشاء القوة التنفيذية لم يكن تحدياً لأحـد أو استعراضاً للقوة ولا رغبة في خدمة طرف دون طرف، بل سخرنا هـذه القـوة لصـالح أمـن المواطن الذي فقد الإحساس بالأمن و الأمان لكننا نؤكد على أننا ماضون في اسـتكمال كـل الإجراءات القانونية والإدارية لهذه القوة، كي تمارس عملها بشكل طبيعي. وكما سبق أن قررنا فهي جزء من جهاز الشرطة الفلسطينية، وستعمل ضمن القواعد والقوانين التي تحكـم عمـل الشرطة والأجهزة الأمنية، وإننا ملتزمون بحماية الوحدة الوطنية وسأتخذ الإجراءات التي مـن شأنها تخفيف الاحتقان وبالاتفاق مع الأخ الرئيس أبو مازن في مـا يتعلـق بانتشـار الأجهـزة الأمنية، بما فيها القوة التنفيذية المنتشرة.

وإننا - و من على هذا المنبر - ندعو جميع أبناء شعبنا بأن ينبذوا لغة العنف والتحاور بالبنادق والرصاص، وأن يتحلوا بأقصى درجات التحلي بالصبر وحسن التصرف.

إن الحرب الأهلية ليست واردة في قاموسنا الفلسطيني، و لا في أخلاقياتنا الإسلامية و الوطنية، و إن قدرنا هو أن نتعايش سوياً تحت مظلة الوطن بكل معاني الحب و الإخاء و التعاون.

وإننا هنا نثمن جميع الجهود التي بذلت من كافة الأطراف، والتي ساهمت في تهدئة الأوضاع وإزالة الاحتقان خاصةً الأخوة من دولة مصر الشقيقة، الذين عملوا ليل نهار مع كافة الإطراف، بهدف التوصل إلى هذه التفاهمات التي تكفل السيطرة على الأوضاع ومنع حدوث أو تجدد الاشتباكات أو الاحتكاكات.

كما نثمن دور لجنة المتابعة وكذلك قيادتي حركتي فتح وحماس، واللتين أبديتا مسؤولة وطنية عالية في العمل الجاد والمستمر لإزالة هذا الاحتقان، وبث الأمل والطمأنينة بين صفوف أبناء شعبنا.

وإننا نؤكد على ضرورة الالتزام حرفياً بالاتفاق الذي وقع بين الحركتين من أجل تجنيب الساحة الفلسطينية أي تداعيات سلبية، من شأنها التأثير على وحدتنا الوطنية.

وهنا أؤكد على ما يلي :-

1.ضرورة إعادة تفعيل وتشكيل مجلس الأمن القومي.

2.أن يتمتع وزير الداخلية بكافة الصلاحيات الممنوحة له في الدستور والقانون.

3.إننا الآن في سياق استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية لترسيم القوة التنفيذية وتنسيب أفرادها للالتحاق بجهاز الشرطة الفلسطينية.

منظمة التحرير

إن منظمة التحرير الفلسطينية هي البيت الكبير الذي ضم الفلسطينيين خلال العقود الماضية، حفظت لهم قضيتهم وأبقتها حية في كل البلاد والعواصم ولا زالت هي العنوان الأول لشعبنا المناضل المقاوم الباحث عن الحرية والاستقلال، وإننا نحفظ للمنظمة هذا الدور الريادي في الحفاظ على الهوية الفلسطينية والذود عن حقوقنا المشروعة.

لقد أخذت قضية منظمة التحرير شوطاً كبيراً في حواراتنا ولقاءاتنا التي جرت بين مختلف فصائل العمل الوطني والإسلامي، ولقد ساهمت هذه المناقشات والمداولات في تقريب وجهات

النظر وتقليل حدة الخلاف. إن المشكلة الرئيسة التي تتعلق بمنظمة التحرير تتمثل في إعادة هيكلية و إصلاح مؤسسات المنظمة و كذلك إعادة صياغة برنامجها السياسي.

وإننا على يقين بأننا على أبواب صيغة نهائية تكفل أن ينخرط الجميع في منظمة التحرير بعد حل قضايا الإشكالية، والتي نعتقد أنه من المتيسر حلها إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم.

إن الحكومة الفلسطينية تطالب جميع القوى والمعنيين بتعجيل الخطى، من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية.

الحكومة والرئاسة

إنَّ الأخ الرئيس أبو مازن تجمعنا به علاقة صداقة واحترام قبل الانتخابات وقبل الحكومة، وكثيرًا ما ساهمت هذه العلاقة الأخوية في تفكيك الكثير من المشاكل والأزمات في مراحل سبقت الانتخابات والحكومة. والآن، فإن العلاقة التي تربطنا بالأخ الرئيس هي محكومة بأكثر من الصداقة والاحترام، هي علاقة تحكمها ثلاثة ضوابط وفوقها الثقة القائمة بيننا، وهذه الضوابط هي مواد الدستور أو القانون الأساسي التي تحدد الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة، وكذلك ضابط التفاهم والتوافق الذي يتخطى حدود مواد القانون الأساسي، إضافة إلى المصالح العليا للشعب الفلسطيني، ونحن في إطار علاقتنا الشخصية والرسمية فإن المهم الأكبر الذي يشغلنا هو العمل على إنهاء الاحتلال، والحفاظ على وحدة شعبنا وتماسك جبهته الداخلية، وتعميق التناغم والتفاهم والانسجام بين كافة الأطر الرسمية والشعبية لما فيه مصلحة وطننا واستقلاله.

ومنذ أن جرت الانتخابات التشريعية الأخيرة ومنذ تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة أكدنا على ضرورة أن تحكم العلاقة بين الحكومة والرئاسة على قاعدة التكامل وليس على التنافس، والتفاهم وليس التناقض، وقد سعينا إلى ذلك من خلال إجراء حوارات جادة بين مؤسستي الرئاسة ومؤسسة الحكومة، حيث إننا لا ننكر أنه توجد خلافات وتباينات بين هاتين المؤسستين، لكن سبق أن أكدنا أننا سنعمل على حل هذه الخلافات من خلال الحوار الدائم والتفاهم المستمر ومن خلال الاستناد إلى القانون والدستور وكذلك ضابط التوافق وتغليب المصلحة الوطنية.

إننا على قناعة بأن الحكومة من حقها أن تمارس صلاحياتها كحكومة، كي تستطيع أن تقوم بالمهام الملقاة على عاتقها بأكمل وجه، ونرى أن أية محاولة لسحب الصلاحيات أو تفريغ الحكومة من مضمونها أو الالتفاف عليها سيسهم في عرقلة عملية الإصلاح، وسيكون لها تأثيرات سلبية على مجمل القضية الفلسطينية.

وختاماً

فإننا نؤكد أننا في مرحلة حساسة تتطلب منا إحساساً عالياً بالمسؤولية الوطنية، و الوقوف سوياً أمام التحديات الخطرة التي تواجهنا - داخلياً و خارجياً وينبغي أن ندرك بأن حواركم هذا سيسجل لكم في التاريخ الفلسطيني، لذا نتمنى أن نكون عند حسن ظن شعبنا بنا، و أن نهديه هذه الجائزة التي طالما انتظرها وهي التوحد و الوفاق و العمل المشترك لذا نؤكد على ضـــرورة الجدية والمثابرة والحرص على تفعيل القرارات و التوصيات التي تخرجون بها من اجتمـــاعكم هذا. إن شعبكم الفلسطيني المكلوم و المحاصر ينتظر منكم اليوم خطوة تهدئ خواطره و تزيـــل هواجسه و تمنحه الأمل بأنه يسير في الاتجاه السليم نحو الحرية و الاستقرار، و بنـــاء مجتمـــع ديمقراطي حر قائم على المساواة و العدالة، وأؤكد لكم بان الحكومة سوف تحرص بل وتلتـــزم بإنجاح هذا الحوار حتى يصل إلى النتائج المتوخاة في كافة العنوانين المطروحة علـــى بســـاط الحوار.

واسأل الله تعالى أن يبارك في جهودكم و أن يسدد خطاكم و أن يلهمنا حســـن التـــدبير و الرشاد.

التحية كل التحية لشهدائنا الأبرار، و الشفاء العاجل لجرحانـــا، و الحريـــة كـــل الحريـــة لأسرانا البواسل.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

المصدر: صحيفة القدس http://www.alquds.com

موقع مركز التخطيط الفلسطيني الإلكتروني، مجلة المركز، العدد الثاني والعشرون، ابريل يونيو 2006 http://www.oppc.pna.net/index.html

ملحق (5): مبادرة من فصائل وشخصيات فلسطينية لإنهاء الانقسام الفلسطيني

رام الله 2008/4/10

أطلقت عدد من القوى والفصائل الفلسطينية وشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني مبادرة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وقالت: "إن الخروج من الأزمة الداخلية الخطيرة وتجاوز كارثة استمرار الانقسام الفلسطيني المدمر يمثل أولوية قصوى للشعب الفلسطيني باعتبار ذلك مدخلاً لإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة ووقف إنهاك المجتمع، وكضمانة للحفاظ على منجزات هذا الشعب وحماية المشروع الوطني ومواجهة التحديات والمخاطر التي يواجهها الشعب الفلسطيني". وأضافت: "إن المواجهة الناجعة للعدوان الإسرائيلي المتصاعد والحصار الشامل والخطير على الشعب الفلسطيني، وخاصةً على قطاع غزة لا تكون إلا بإعادة بناء الوحدة الوطنية الشاملة. كما أن وحدة الدم الفلسطيني الذي ينزف بغزارة يستصرخ الجميع للعمل الفوري لإنهاء حالة الانقسام المدمر".

وأشارت المبادرة إلى أن الخروج من الوضع المأساوي الراهن يكون بالوسائل السلمية والديمقراطية ويتطلب توافقاً وطنياً شاملاً من خلال الحوار الوطني الشامل وبمشاركة ممثلين عن جميع القوى والفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

كما أشارت المبادرة إلى أن القوى السياسية والفصائل وشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ترحب بالمبادرة اليمنية التي أطلقها الرئيس علي عبد الله صالح لحل الأزمة الداخلية وذلك على أساس وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة ومن خلال الحوار الوطني الشامل.

وأكدت القوى والفصائل الموقعة على المبادرة على ضرورة تطبيق كافة النقاط كرزمة متكاملة كأساس لحوار وطني شامل وناجح يمكن من الخروج من المأزق عبر:

1. توفير الأجواء الملائمة لنجاح الحوار بوقف الحملات التحريضية والإعلامية المتبادلة ووقف الاعتقالات وانتهاك الحريات الديمقراطية في جميع المحافظات الجنوبية والشمالية للوطن، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقالات السياسية.
2. استعداد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" للتراجع عن نتائج الحسم العسكري في قطاع غزة وإعادة الأمور إلى نصابها واستعدادها لتسليم المقرات الأمنية والرسمية والمعابر للرئيس أبو مازن أو من ينتدبه، واستعداد حركة فتح للعودة إلى مائدة الحوار الوطني الشامل. وعودة الجميع عن الإجراءات التي تعمق الانقسام الداخلي.
3. إن حل الأزمة الداخلية يكون على أساس وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة ووضعهما موضع التطبيق.

4. تشكيل حكومة انتقالية ومتوافق عليها تعمل خلال سقف زمني على ضبط الوضع الأمني وفك الحصار واستعادة وحدة المؤسسات الرسمية للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أسس وطنية وبعيداً عن المحاصصة وتهيئ الظروف للعودة إلى الشعب.

5. وضع خطة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيداً عن الحزبية والفصائلية وبما يمكنها من فرض سيادة القانون والحفاظ على النظام العام وأمن الوطن والمواطن وذلك من خلال هيكلة أجهزتها على أسس مهنية وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية وترسيخ ولائها للوطن والعمل على تفعيل القوانين التي تم اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية. والاستفادة من الأوراق الأمنية المقرة بإجماع وطني لوضع خطة لفرض النظام العام.

6. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقاً للتمثيل النسبي الكامل في الضفة والقدس وقطاع غزة، وفي توقيت متوافق عليه.

7. تفعيل المجلس التشريعي لأخذ دوره في التشريع والرقابة ومراجعة القوانين والمراسيم لاستئناف مسيرة الوحدة والإصلاح.

8. تفعيل وتطوير م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذلك بوضع الآليات لتطبيق إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني ومن خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني في الوطن وخارجه حيثما أمكن في مناطق اللجوء والشتات وفق نظام التمثيل النسبي الكامل.

9. تشكيل لجنة تحقيق وطنية لمحاسبة المسئولين عن الجرائم المرتكبة في الأحداث من خلال تقديمهم لمحاكمات عادلة. وذلك كمقدمة لمصالحة وطنية واجتماعية شاملة، تنهي نتائج وتداعيات الأحداث المؤسفة من خلال تشكيل لجنة وطنية.

10. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة حسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني.

ويشار إلى أن القوى والفصائل والشخصيات ومؤسسات المجتمع المدني الموقعة على المبادرة هي الجبهتان الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين وحزب الشعب الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وشبكة المنظمات الأهلية ود. زياد أبو عمرو ود. إياد السراج و د. أسعد أبو شرخ.

المصدر: موقع الدراسات الفلسطينية الإلكتروني.

http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/9950.doc

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

The Mechanisms of Reinforcing National Solidarity between the Different Palestinian Factions and its Impact on Political Development "Fateh and Hamas" as a Case Study

By
Abdel Aziz As'ad Abdel Aziz Darwish

Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2010

The Mechanisms of Reinforcing National Solidarity between the Different Palestinian Factions and its Impact on Political Development

"Fateh and Hamas" as a Case Study

By
Abdel Aziz As'ad Abdel Aziz Darwish
Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This study focused on discussing the impact of reinforcing national solidarity between the different Palestinian factions on the political development in Palestine. Fateh and Hamas were taken as case study because both factions have a very wide political authority. The study's period extends from the date on which Oslo Accords (the Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangement) until the date of preparing the study. The researcher has explained four mechanisms that have the potential to support and reinforce national solidarity in Palestine. These four mechanisms are: National dialogue, elections, unity of identity and culture of diversity, as well as reinforcing the establishment of trust between the different Palestinian factions.

In the study, the research depended on studying past literature that is related to the central issue and the related historical evidences as well as discussing current situations in order to identify the repercussions of reinforcing national solidarity on political development in Palestine. The researcher depended also on the analytic, descriptive approach in order to address the most significant aspects of the issue. He further depended on conducting interviews with political and academic analysts.

The study also attempts to answer the basic question here about the role of the Palestinian factions with respect to the mechanisms of reinforcing national solidarity and their impact on political development in Palestine. The researcher prepared a number of hypotheses in order to answer the study's questions. Among those hypotheses is that the Palestinian national factions do not work to achieve national solidarity, but rather, they seek to achieve their own interests on expense of the national interest which the study proved right.

The study has been divided into four chapters with an introduction and a background.. The first chapter discussed the theoretical side of the study in which the researcher explained the meaning national solidarity and political development and the relationship between the two. The second chapter included the most important mechanisms of reinforcing solidarity between the different Palestinian factions as well as discussing the most important disputed files that brought about this division among the Palestinians.

In the third chapter the researcher discussed the role of the Palestinian national factions towards the mechanisms used to achieve or reinforce national solidarity. He also addressed the different situations and conditions that the factions have experienced.

In the fourth chapter however, the researcher practically analyzed the impact of the mechanisms of reinforcing national solidarity on political development through conducting interviews, revealing its role in the

political change in Palestine, and its impact on democratic transformation in the country in order to determine the extent to which those mechanisms have achieved and reinforced political development.

At the end of his study, the researcher provided a number of recommendations such as: the fact that the mechanism of the Palestinian national dialogue, elections, unity of identity and culture of diversity, reinforcing trust, form important foundations on which national solidarity can be built between the different Palestinian national factions. The dispute between those factions is not attributed to the mechanisms themselves, but to the fact that this problem is deeply rooted between them. The researcher's basic recommendations are: to work on forming a joint leadership commission that perform as a supreme leadership for the Palestinian people which includes all the factions together which will help in achieving solidarity, enabling different people to participate in decision making. This step is important as long as political dispute remains on ground and as long as past discussions continue to fail in establishing a national unity that has the potential to reinforce the Palestinian national unity.